

ومضات من أنوار سنة الرسول ﷺ

قطرات من نبع
المنهل العذب المورود
شرح سنن أبي داود

للإمام المجدد
محمود خطاب السبكي
الجزء العاشر

فكرة للانتفاع العملى بالسنة
للدكتور/ محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكي

إعداد ومراجعة
د. محمد محمد داود

دار المنار
للطببع والنشر والتوزيع
٩ ش حسن العدوى - ميدان الحسين - القاهرة ت : ٥٩١٥٠٨٥

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

﴿ باب في صلة الرحم ﴾

أى: الإحسان إلى الأقارب، يقال: وصل رحمه يصلها وصلًا، وصلة بحذف الواو وتعويض الهاء عنها: أحسن إلى أقاربه، فكأنه بالإحسان إليهم قد وصل ما بينه وبينهم من علاقة القرابة، والرحم بفتح فكسر ككتف، ويخفف بسكون المهملة مع فتح الراء وكسرها في الأصل: موضع تكوين الولد، سميت به القرابة لأنهم خرجوا من رحم واحدة، وقيل هو مشتق من الرحمة لأن الأقارب شأنهم التراحم وعطف بعضهم على بعض، وهو يؤث ويذكر، والأكثر تذكيره إذا استعمل في القرابة.

● عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا فَإِنِّي أَشْهَدُكَ أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ أَرْضِي بِأَرِيحَاءَ لَهُ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلْهَا فِي قَرَابَتِكَ فَقَسَمَهَا بَيْنَ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبَى بِنِ كَعْبٍ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم وأحمد والنسائي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ آل عمران/ ٩٢. أى: لن تصيوا الإحسان والثواب الكامل من الله تعالى حتى تنفقوا أحب أموالكم إليكم في سبيله ومرضاته، وقيل: البر التقوى، وقيل: الجنة، وأصل البر: التوسع في الخير، يقال: بر العبد ربه إذا توسع في طاعته، فالبر من الله تعالى الثواب، ومن العبد الطاعة، وقد يستعمل في الصدق وحسن الخلق؛ لأنهما من الخير المتوسع فيه. قوله: (يسألنا من أموالنا) أى: يرغبنا في التصديق ببعض أموالنا. قوله: (قد

جعلت أرضى باريحاء له) أى: تصدقت بها لله تعالى، وباريحاء بفتح الموحدة بعدها ألف وراء مكسورة ثم ياء ساكنة وحاء مهملة وألف ممدودة، وهو بدل أو عطف بيان مما قبله، وهو هكذا في جميع النسخ، ووهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة، فإن اريحاء بأرض الشام، ويحتمل إن كان محفوظاً أن يكون بستان أبي طلحة سمي بإسمها، وفي مسلم والبخارى بريحاء وهو المشهور، وقد اختلف في ضبطه فقيل: بفتح الباء وكسرها وبفتح الراء وضمها وبالمد فيها، وقيل: إنه مركب إضافي بحركات الإعراب على الراء والإضافة إلى حاء، قال القاضي عياض: رواية المغاربة إعراب الراء والقصر في حاء، وخطأ هذا الصوري، وعلى هذا فهى مركبة من كلمتين؛ بير كلمة، وحاء كلمة، ثم صارت كلمة واحدة، واختلف في حاء هل هى اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيفت إليه البر؟ وفي رواية لمسلم: بريحاء بفتح الموحدة وكسر الراء، بعدها ياء ساكنة ثم حاء مهملة، قال الباجي: أفصح هذه اللغات بريحاء بفتح الباء، وسكون الياء وفتح الراء مقصوراً وجزم به الصاغاني، وقال: إنه فيعلا من البراح، وهى الأرض الظاهرة المنكشفة، ومن ذكره بكسر الموحدة، وظن أنها بشر من آبار المدينة فقد صحف. وريحاء بستان بالمدينة أمام المسجد، ففي رواية للشيخين عن أنس قال: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل، وكان أحب أمواله بريحاء، وكانت مستقبلة المسجد، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، وفي رواية للبخارى عن أنس: وأن أحب أموالى إلى بريحاء، قال - أى أنس: وكانت حديقة كان رسول الله ﷺ يدخلها ويستظل فيها ويشرب من مائها، وقيل: موضع بقرب المسجد يعرف بقصر بنى جديلة بفتح الجيم وكسر الدال المهملة. قوله: (اجعلها في قرابتك) أى: اجعل الأرض في أقاربك، والقربة في الأصل مصدر يطلق على الواحد وغيره، يقال: هو قرابتى وهم قرابتى، وقد اختلف في المراد

بالأقارب؛ فقال أبو حنيفة: القرابة كل ذى رحم محرم من قبل الأب أو الأم ماعدا الوالدين الأب والجد والأم والجددة والولد وولد الولد، فلا يسمون قرابة لأن الله تعالى عطف الأقربين على الوالدين في قوله: ﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ البقرة/ ١٨٠. والمعطوف غير المعطوف عليه، وقال أبو يوسف ومحمد: القرابة كل من ينتسب إليه بواسطة أبيه أو أمه إلى أقصى أب له أدرك الإسلام ما عدا الوالدين والولد وولد الولد، وقالت الشافعية: قرابة الرجل: من اجتمع معه في النسب قرب أم بعد مسلماً أو كافراً، ذكراً أو أنثى غنياً أو فقيراً وارثاً أو غير وارث، محرماً أو غير محرم، ولهم في دخول الأصول والفروع في القرابة قولان، وقال أحمد في القرابة كالشافعية إلا أنه أخرج الكافر، وروى عنه أن قرابة الرجل كل من جمعه به الأب الرابع فمن دونه، وقال مالك: القريب العاصب، ولو غير وارث.

قوله: (فقسّمها بين حسان... إلخ) أى: قسم أبو طلحة أرضه بينهما بأمر النبي ﷺ، ففي رواية النسائي: اجعلها في قرابتك في حسان بن ثابت وأبي بن كعب. وقد تمسك به من قال: إن أقل من يعطى من الأقارب إذا لم يكونوا محصورين اثنان، وفيه نظر، فقد وقع في رواية البخارى التصريح بأنه جعلها فيهما وفي غيرهما، فقد روى من طريق عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة عن إسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس الحديث وفيه: فتصدق به أبو طلحة على ذوى رحمه، وكان منهم أبي وحسان، وقد بين في مرسل أبي بكر بن حزم من أعطوا منها مع حسان وأبي، قال: إن أبا طلحة تصدق بماله، وكان موضعه قصر بنى جديلة فدفعه إلى رسول الله ﷺ فردّه على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وثيبط بن جابر وشداد بن أوس.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الترغيب في الإنفاق من أحب الأموال، وعلى جواز إضافة المال إلى الشخص الفاضل العالم، وأن يضيفه هو إلى نفسه ولا نقص يلحقه في ذلك، وعلى استحباب مشاورة أهل الفضل والعلم فيما يريد الإنسان عمله من الخير، وعلى أن الصدقة على الأقارب أفضل منها على غيرهم، وعلى مشروعية الصدقة المطلقة وهي التي لم يعين مصرفها أولاً، وإنما يعين بعد، وعلى جواز إعطاء الواحد من الصدقة فوق النصاب؛ لأن هذا الحائط خص كل واحد من المتصدق عليهم منه أنصاء، فقد باع حسان حصته لمعاوية بمائة ألف درهم، وهذا يدل على أن أبا طلحة ملكهم أرض باريحاء، إذ لو وقفها ما ساغ لحسان بيعها، وعلى جواز الأخذ بالعام والتمسك به، لأن أبا طلحة فهم من قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ آل عمران/ ٩٢. تناولته جميع أفراد فبادر إلى إنفاق ما يحبه وأقره النبي ﷺ على ذلك، وفيه دليل لما ذهب إليه المالكية من أن الصدقة تخرج من ملك المتصدق بمجرد القول، وإن لم يقبضها المتصدق عليه، فإن كانت لمعين طلب قبضها، وإن كانت لجهة خرجت من ملك المتصدق، وللإمام صرفها في سبيل الصدقة، وذهب غيرهم من الأئمة إلى أن الصدقة لا تملك إلا بالقبض؛ لأنها من التبرعات، وعلى أن الصدقة على جهة عامة كسبيل الله لا تحتاج إلى قبول معين، بل للإمام قبولها من المتصدق، ووضعها فيما يراه ولو في قرابة المتصدق، ودلّ الحديث على جواز أخذ الغني من صدقة التطوع إذا جاءت له بلا سؤال، فقد كان أبي بن كعب من مياسير الأنصار، ودلّ على فضل أبي طلحة ورغبته في الخير، حيث بادر إلى إنفاق أحب ماله إليه، وأقره عليه النبي ﷺ وأثنى عليه بقوله: يخ بخ ذلك مال رابع، ذلك مال رابع. رواه الشيخان، وعلى أنه لا يعتبر في القرابة أب معين كرابع

أو غيره، لأن أياً إنما يجتمع مع أبي طلحة في الأب السادس، وعلى أنه لا يجب تقديم الأقرب على القريب في الصدقة لأن حسناً أقرب إلى أبي طلحة من أبي.

● عَنْ مِمْوْنَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ فَأَعْتَقْتُهَا فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرْتَهُ فَقَالَ: أَجْرَكَ اللَّهُ. أَمَا إِنَّكَ لَوْ كُنْتَ أَعْطَيْتَهَا أَخْوَالَكَ كَانَ أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والحاكم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (كانت لي جارية... إلخ) وفي رواية البخارى من طريق كريب مولى ابن عباس أن ميمونة بنت الحارث رضى الله عنها أخبرته أنها اعتقت وليدة (أمة) ولم تستأذن النبي ﷺ.

قوله: (فأعتقتها) بالهمزة في أكثر النسخ وهو الصواب، وفي بعضها فعتقتها بدون همز وهو تحريف؛ لأن عتق الثلاثي لازم لا يتعدى بنفسه وإنما يتعدى بالهمزة، فيقال: أعتقته ولا يقال عتقته، كما في المصباح.

قوله: (فدخل على النبي فأخبرته) أى: بأن أعتقتها رغبة في الثواب. وفي رواية البخارى، فلما كان يومها الذى يدور عليها فيه قالت: أشعرت يا رسول الله أعتقت وليدتي؟ قال: أو فعلت؟ قالت: نعم.

قوله: (أجرك الله) أى: أثابك الله على هذا العمل، وأجر بالقصر من بابي قتل وضرب، ويقال أجر بالمد. قوله: (أما أنك) بفتح الهمزة وتخفيف الميم وهو هنا بمعنى حقاً، وكلمة أن مفتوحة الهمزة بخلاف أما الاستفتاحية فهمزة إن تكسر بعدها كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية.

قوله: (لو كنت أعطيتها أخوالك) وفي بعض النسخ: زيادة ياء مثناة بعد التاء في أعطيتها، ولعلها للإشباع، وأخوالها كانوا من بنى هلال، وفي رواية الأصيلي: أخواتك بالتاء، قال عياض: ولعله أصح من رواية أخوالك بدليل رواية مالك في الموطأ فلور أعطيتها أختيك، وقال النووي: الجميع صحيح ولا تعارض ويكون النبي ﷺ قال ذلك كله،. قوله: (كان أعظم لأجرك) أى: لأن في إعطائها إياهم صدقة وصلة، وفيه دليل على أن الهبة لذى الرحم أفضل من العتق، ويؤيده ما رواه الترمذى والنسائى وأحمد من حديث سلمان بن عامر الضبى مرفوعاً: الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم صدقة وصلة. ورواه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وصحاحه، ومحل كون الهبة إلى ذى الرحم أفضل من العتق إذا كان ذو الرحم فقيراً لا مطلقاً، لما في رواية النسائى: فقال: أفلا فديت بها بنت أختك من رعاية الغنم؟ فبين ﷺ الوجه الأول في الأولوية وهو احتياج قرابتها إلى من يخدمهم.

وإن لم يكن محتاجاً كان العتق أفضل لما رواه ابن ماجه والترمذى عن أبى هريرة مرفوعاً: من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله له بكل عضو منها عضواً من النار، حتى فرجه بفرجه. وقيل إن حديث الباب واقعة عين فلا يحتج به على أن صلة الرحم أفضل من العتق، والحق أنها ليست واقعة عين؛ لأن الأصل عدم الخصوصية، وأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال كما علمت.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز تبرع المرأة من مالها من غير إذن زوجها، وأما ما أخرجه النسائى وسيأتى للمصنف في باب عطية المرأة بغير إذن زوجها من كتاب الهبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: لا يجوز لامرأة هبة في مالها إذا ملك زوجها عصمتها. فهو ضعيف بعمرو بن شعيب فلا يقاوم حديث الباب، وعلى فرض صحته فهو محمول على الأدب وحسن

العشرة، وقد نقل عن الشافعي أنه قال: الحديث ليس بثابت، وكيف نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الأثر ثم المعقول؟. وقال البيهقي: إسناده هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح، فمن أثبت عمرو بن شعيب لزمه إثبات هذا إلا أن الأحاديث المعارضة له أصح إسنادًا، وفيها وفي الآيات دلالة على نفوذ تصرفها في مالها بدون إذن الزوج، فيكون حديث عمرو بن شعيب محمولاً على الأدب والاختيار. ودل الحديث على فضيلة صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب، وعلى أنه أفضل من العتق، وقد علمت ما فيه، وعلى الاعتناء بأقارب الأم إكراماً لحقها وزيادة في برها.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّدَقَةِ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ أَوْ قَالَ: زَوْجِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ، قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: أَلَيْتَ أَبْصَرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (أمر النبي بالصدقة) أي: بقوله: تصدقوا كما في رواية النسائي. قوله: (قال تصدق به على نفسك... إلخ) وفي نسخة فقال... إلخ أي: أنفق في قضاء حوائجك وإنما قدم النفس؛ لأنها أغزر محبوب للإنسان ولأن حقوقها مقدمة على غيرها، وثني بالولد؛ لشدة احتياجه إلى النفقة ولزيادة قربيه من الأب بالنسبة لسائر الأقارب لكونه كبعضه وقررة عينه وفلذة كبده، فإذا ضيعه هلك ولم

يجد من ينوب عنه في الإنفاق عليه. وآخر الزوجة عن الولد؛ لأنه إذا لم يجد ما ينفق عليها أمكنه مفارقتها فينفق عليها قريب أو زوج آخر.

وكذا الخادم فإنه يباع عليه إذا عجز عن نفقته فتكون على من يملكه. قوله: (أو زوجك) وفي نسخة أو قال: زوجك. قوله: (قال: أنت أبصر) أى: أعلم بطريق صرفه بعد أن بينت لك أصول المصارف وأن الأقارب أحق بالصدقة من الأبعد بحسب تفاوت المراتب بينهم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على الترغيب في الصدقة من فضل المال بعد كفاية النفس ومن تلزم المتصدق نفقته، وعلى أن نفقة الولد مقدمة على نفقة الزوجة، وهى على الخادم؛ لأن نفقة الولد إنما تجب لحق النسبية البعضية وهى لا تنقطع، أما نفقة الزوجة فواجبة بالإمساك والتمتع وهذا قد ينقطع بالفراق.

● عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَرَهُ أَنْ يُسْطَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (من سره أن يسط عليه في رزقه) هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: من سره أن يسط الله عليه، وفي بعضها: من سره أن يسط له أى: من أحب أن يوسع له في رزقه، وفي رواية للشيخين: من أحب أن يسط له في رزقه. قوله: (وينسأ له في أثره) بضم فسكون أى: يؤخر له في أجله، يقال: نسأ الله في عمرك، ونسأ عمرك: أخره. والأثر ههنا آخر العمر، قال كعب بن زهير: والمرء ما عاش ممدود له أمل لا ينتهى العين حتى ينتهى الأثر

وسمى الأجل أثراً؛ لأن أثر الشيء ما يدل عليه ويتبعه وهو يتبع العمر.

قوله: (قليل رحمة) يعنى: فليحسن إلى قرابته ويتعطف عليهم ويرفق بهم، ويراعى أحوالهم ويدفع عنهم الشر، وقد اختلف العلماء في حدّ الرحم التى تجب صلتها فقليل: هو القريب الذى يحرم نكاحه بحيث لو كان أحدهما أنثى لحرم نكاحه، وعليه فلا يدخل فيه أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات، واستدل لهذا بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فى النكاح لما قد يؤدى إليه الجمع بينهما من التقاطع، قالوا: فلو كانت صلة من لا يحرم نكاحه من الأقارب كبنات العم وبنت الخال واجبة لحرم الجمع بينهما، وقيل: المراد بالرحم القريب الوارث؛ لحديث أبى هريرة أن رجلاً قال: يا رسول الله ﷺ من أحق الناس بحق الصّحبة؟ قال: أمك ثم أمك ثم أمك ثم أبوك ثم أدناك أدناك. أخرجه مسلم، وقيل: المراد به القريب ولو غير وارث لحديث عبد الله بن عمر أن النبى ﷺ قال: أبر البر أن يصل الرجل ود أبيه. أخرجه مسلم، وهذا هو الظاهر، قال القرطبى: الرحم التى توصل عامة وخاصة فالعامة قرابة الدين تجب صلتها بالتودد والتناصح والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة، والرحم الخاصة قرابة النسب، وهى تزيد بالإحسان إلى القريب وتفقد حاله والتغافل عن زلته، (وعلى الجملة) فالمعنى الجامع للصلة: إيصال ما أمكن من الخير، ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة، وهى درجات بعضها أرفع من بعض، أدناها ترك الخصام ويتحقق بالكلام ولو بالسلام، وأعلىها القيام بالحقوق الواجبة والمستحبة، وهذا فى حق المؤمنين الصادقين وأما الكفار والفاسق فتجب مقاطعتهم إذا لم تنفع فيهم النصيحة.

والحديث لا يعارض قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ الأعراف/ ٣٤. النساء فى الأجل كناية عن البركة فى العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة والبعد عن المعصية فيبقى بعده الذكر الجميل، ومنه: علم ينتفع

به بعده وصدقة جارية وولد صالح فكانه لم يمِت، وهذا هو المناسب لظاهر الحديث
 ورجحه الطيبي فإن الأثر ما يتبع الشيء فإذا أخر حسن أن يحمل على الذكر
 الحسن بعد الموت، ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء،
 قال: ذكر عند رسول الله ﷺ من وصل رحمه أنسى له في أجله، فقال: إنه
 ليس زيادة في عمره، قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا
 يَسْتَقْدِمُونَ ﴾... الآية، ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له من بعده،
 وأخرج في الكبير من حديث أبي مشجعة الجهني مرفوعاً: إن الله لا يؤخر نفساً إذا جاء
 أجلها، وإنما زيادة العمر ذرية صالحة... الحديث، وجزم به ابن فورك فقال: إن
 المراد بزيادة العمر نفى الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله ورزقه وغير ذلك.
 قال في السبل: ولابن القيم في كتاب الداء والدواء كلام يقتضى أن مدة حياة العبد
 وعمره مهما كان قلبه مقبلاً على الله، ذاكراً له مطيعاً غير عاص فهذه هي عمره،
 ومتى أعرض القلب عن الله تعالى واشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياة عمره، فعلى
 هذا معنى أنه ينسا له في أجله أى: يعمر الله قلبه بذكره وأوقاته بطاعته.
 ويحتمل أن التأخير في الأجل على حقيقته وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل
 بالعمر، والذي في الآية منظور فيه إلى ما في علم الله كان يقال للملك: إن عمر فلان
 ثمانون مثلاً إن وصل رحمه، وإن قطعها فخمسون، وقد سبق في علمه تعالى أنه يصل
 أو يقطع، فالذى في علم الله تعالى لا يتقدم ولا يتأخر، والذي في علم الملك هو الذى
 يمكن فيه الزيادة والنقص، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ يَمْضُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّئُ
 وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ الرعد/ ٣٩. فاعو والإثبات بالنسبة لما في علم الملك، وما في أم
 الكتاب هو الذى في علم الله تعالى فلا محو فيه البتة، ويقال له القضاء المبرم، ويقال
 للأول القضاء المعلق، وقيل: إن كل إنسان له أجلان: أجل ينقضى بموته، وأجل

ينقضى بيعته، فابتداء أجل الموت من حين ولادته وابتداء أجل البعث من حين موته، ومجموع الأجلين محدود لا يزيد ولا ينقص، فالطائع البار الواصل للرحم يزداد له في أجل الدنيا، وينقص من أجل البرزخ الذى هو القبر، والعاصى القاطع للرحم يزداد له أجل البرزخ وينقص له من أجل الدنيا، قيل: وبه فسر قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ فاطر/١١.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الترغيب في صلة الرحم، وعلى أنها سبب لسعة الرزق والبركة في العمر.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

" لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِي وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَّهَا "

○ معنى الحديث: قوله: (ليس الواصل بالمكافئ... إلخ) أى: ليس الواصل للرحم الذى يعطى لقريبه نظير ما أخذه منه، لكن الواصل لرحمه: هو الذى إذا قطعتة قرابته من إحسانها وصلها، وهذا على أن قطعت مبنى للفاعل كما هو أكثر الروايات، أما على أنه مبنى للمفعول كما في بعض الروايات فالمعنى عليه أن الواصل هو الذى يحسن إلى قريبه عند احتياجه وعجزه عن المكافأة.

وقال عمر: ليس الوصل أن تصل من وصلك، ذلك القصاص، لكن الوصل أن تصل من قطعك، أخرجه عبد الرزاق موقوفاً على عمر.

والحديث محمول على الكمال في الوصل، فلا ينافي أن المكافئ قد أتى بأصل الوصل، والقاطع من ترك الوصل، فالناس في هذا ثلاث درجات:

واصل ومكافئ وقاطع، فالواصل: من يفضل على قرابته ولا يفضلون عليه، والمكافئ: الذى لا يزيد فى الإعطاء على ما يأخذ. والقاطع: الذى يفضل عليه، ولا يفضل على غيره، وكما تقع المكافأة بالصلة من الجانبين تقع بالمقاطعة من الجانبين، فمن بدأ فهو القاطع ومن جازاه سعى مكافئاً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على الترغيب فى الإحسان إلى من أساء، وعلى أن المكافئ فى الإحسان لم يبلغ درجة المكافأة.

﴿ باب فى الشح ﴾

أى: فى ذم الشح، وفى تفسيره أقوال: فقل: إنه أشد من البخل وأبلغ فى المنعة منه، وقيل: هو البخل مع الحرص، وقيل: البخل خاص بالمال، والشح بالمال والمعروف، وقيل: البخل فى بعض الأمور والشح عام فيها، وعرف بعضهم الشح: بأنه صفة راسخة فى النفس يصعب معها تعاطى المعروف ومكارم الأخلاق، وقال ابن عمر: ليس الشح أن يمنع الرجل ماله وإنما الشح أن تطمع عين الرجل فيما ليس له.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ:

خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:

" إِيَّاكُمْ وَالشَّحَّ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالشَّحِّ، أَمَرَهُمْ بِالْبُخْلِ فَبَخَلُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَّعُوا، وَأَمَرَهُمْ بِالْفُجُورِ فَفَجَرُوا ".
والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (إياكم والشح... إلخ) أى: احذروا الشح واجتنبوه فإنما هلك من سبقكم من الأمم بسبب الشح وعدم بذل المال في وجوه الخير.

قوله: (أمرهم بالبخل فبخلوا) يعنى حملهم الشح على الحرص على الأموال فمنعوا منها حق الله تعالى ففعلوا خلاف ما أوجبه الله عليهم.

قوله: (وأمرهم بالقطيعة فقطعوا) يعنى: حملهم حب المال والحرص عليه على منع الإحسان إلى أقاربهم فأطاعوه.

قوله: (وأمرهم بالفجور ففجروا) يعنى: حملهم على ارتكاب المعاصي لجلب الأموال بالسرقة والغصب والقتل والكذب، ونحو ذلك مما فيه جلب الأموال ففجروا وعصوا الله تعالى.

وهذا كله يدل على أن المراد: به الهلاك الأخروي فإنه ينشأ عما اقترفوا من ارتكاب هذه الجرائم ونحوها، ويحتمل أن المراد به الهلاك الدنيوى كما يدل عليه رواية مسلم عن جابر مرفوعاً: "اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم". فإن الحرص على جمع المال وخوفهم من ذهابه حملهم على ضم مال الغير إليهم، ولا يكون هذا غالباً إلا بالغصب والقتال والسرقة المؤدية إلى قتل النفس واستحلال المحارم، ويجوز إرادة الهلاك الدنيوى والأخروي، وهو الأقرب.

وفي الحديث التحذير من البخل وعدم إنفاق المال في وجوه الخير.

ويؤخذ منه الحث على السخاء، وهو أن يؤدى الشخص ما أوجب الله عليه من الزكاة والنفقات الواجبة.

ومن الواجب أيضاً واجب المروءة والعادة الزائدة عما ذكر، فالسخي الذى لا يمنع واجب الشرع ولا واجب المروءة، فإن منع واحداً منها فهو البخيل، لكن الذى

يمنع واجب الشرع أبخل، وسبب البخل حب المال وحب الشهوات التي لا يتوصل إليها إلا بالمال، ودواؤه القناعة باليسير والصبر على قضاء الله تعالى والإكثار من ذكر الموت ولا سيما موت الأقران، والنظر في تعبهم في جمع المال، وتركهم إياه وعدم انتفاعهم إلا بما قدمته أيديهم.

﴿ كتاب الصيام ﴾

وفى بعض النسخ: كتاب الصوم، وهما مصدران لصام، وهذا الكتاب مؤخر فى أكثر النسخ عن كتاب الطلاق، وذكر فى نسخة الخطاطى الخطية التى بدار الكتب المصرية بعد الزكاة، وهو المناسب لترتيب حديث: بُنِيَ الإسلامُ على خمس، وسلك مسلم والترمذى هذا الترتيب، وذكر النسائى وابن ماجه الصيام بعد الصلاة؛ لأن كلاً منهما عبادة بدنية، وأخره البخارى عن الحج، لأن للحج اشتراكاً مع الزكاة فى العبادة المالية، والصوم لغة: مطلق الإمساك، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً ﴾ مريم/ ٢٦. أى: صمتاً وسكوتاً، وقولهم: خيل صائمة، وخيل غير صائمة أى: ممسكة عن السير وغير ممسكة عنه، وفى عرف الشرع: الإمساك عن شهوتى البطن والفرج، وعن الاستقاء يوماً كاملاً من طلوع الفجر إلى غروب الشمس بنية مخصوصة. وفرض صوم رمضان فى السنة الثانية من الهجرة يوم الاثنين لليلتين خلتا من شعبان، وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع فمن جحد فرض صيامه فهو كافر، وحكمة مشروعيته كونه موجباً لسكون النفس وكسر ثورتها فى الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان والأذن والفرج، فبالصوم تضعف حركتها فى محسوساتها، وكونه موجباً للرحمة والعطف على المساكين فإن الإنسان إذا ذاق ألم الجوع فى وقت تذكر حال المساكين فى سائر الأوقات فيسارع إلى الإحسان إليهم لدفع ألم الجوع عنهم، فينال بذلك حسن الجزاء من الله تعالى، قال الزرقانى: شرع الصيام لفوائد؛ أعظمها كسر النفس وقهر الشيطان، فالشبع نهر فى النفس يرده الشيطان، والجوع نهر فى الروح ترده الملائكة، ومنها: أن الغنى يعرف قدر نعمة الله عليه بإقداره على ما منع منه كثير من الفقراء من فضول الطعام

والشراب والنكاح، فإنه بامتناعه من ذلك في وقت مخصوص وحصول المشقة له بذلك يتذكر به من منع ذلك على الإطلاق فيوجب ذلك شكر نعمة الله عليه بالغنى ويدعوه إلى رحمة أخيه المحتاج ومواساته بما يمكن من ذلك.

﴿ باب مبدأ فرض الصيام ﴾

أى: في بيان أول ما فرض منه، وقد اختلف العلماء؛ هل فرض على الناس صيام قبل رمضان؟ فالمشهور عند الشافعية، والجمهور: أنه لم يفرض قط صوم قبل رمضان مستدلين بحديث معاوية بن أبي سفيان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب الله عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر، رواه البخارى، لكن قال في الفتح: قد استدل به على أنه لم يكن يعنى صوم عاشوراء فرضاً قط، ولا دلالة فيه لاحتمال أنه يريد: ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان، وغايته أنه عام خص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه. وقال الحنفيون: أول ما فرض صيام عاشوراء ثم ثلاثة أيام من كل شهر، من كل عشرة أيام يوماً، ثم نسخ ذلك بصوم رمضان، بحيث يمسك في كل يوم وليلة من العتمة إلى غروب الشمس، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿ أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثَ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ إلى. قوله: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ البقرة/ ١٨٧. فقد أخرج الطبري بسنده إلى معاذ أن رسول الله ﷺ قدم المدينة فصام يوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر، ثم شرع الله عز وجل فرض شهر رمضان فأنزل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ الآية، وأخرج عن ابن عباس في قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ

عَلَيْكُمْ الصَّيَّامُ ﴿الآيَةُ﴾، وكان ثلاثة أيام من كل شهر، ثم نسخ ذلك بالذى أنزل الله من صيام رمضان، فهذا الصوم الأول من العتمة.

وعن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية، وكان النبي ﷺ يصومه في الجاهلية، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك عاشوراء، فمن شاء صامه ومن شاء تركه. رواه البخارى وسيأتى للمصنف فى باب فى صوم عاشوراء وعن ابن عمر قال: صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان ترك، رواه البخارى، وفى الدر المنثور عن قتادة ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَلَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ البقرة/١٨٧، وكان هذا قبل صوم رمضان، أمروا بصيام ثلاثة أيام من كل شهر من كل عشرة أيام يوماً، وأمروا بركعتين غداة وركعتين عشية، وكان هذا بدء الصلاة والصوم، فكانوا فى صومهم هذا وبعد ما فرض الله عليهم رمضان، إذا رقدوا لم يمسوا النساء والطعام إلى مثلها من القابلة وكان أناس من المسلمين يصيبون من النساء والطعام بعد رقادهم، وكانت تلك خيانة القوم أنفسهم، ثم أحل الله لهم ذلك الطعام والشراب وغشيان النساء إلى طلوع الفجر.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ فَكَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا صَلَّوْا الْعَتَمَةَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالنِّسَاءَ، وَصَامُوا إِلَى الْقَابِلَةِ فَاخْتَارَ رَجُلٌ نَفْسَهُ فَجَامَعَ امْرَأَتَهُ وَقَدْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَلَمْ يُفْطِرْ، فَأَرَادَ اللَّهُ ﷻ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ يُسْرًا لِمَنْ بَقِيَ وَرُخْصَةً وَمَنْفَعَةً فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ

تَخْتَلُونَ أَلْفُسَكُمْ﴾ الْآيَةَ وَكَانَ هَذَا مِمَّا نَفَعَ اللَّهُ بِهِ النَّاسَ وَرَخَّصَ لَهُمْ وَيَسَّرَ.

○ معنى الحديث: يشير المصنف بذكر هذا الحديث إلى ترجيح القول بأن مبدأ فرض صيام رمضان بهذه الآية، وكذا أشار البخارى بها إلى ذلك، واستدل أيضاً بحديث طلحة بن عبيد الله، وفيه أن إعرابياً قال للنبي ﷺ: أخبرني بما فرض الله على من الصيام، فقال: شهر رمضان إلا أن تطوع، لكنه لا يدل على أنه لم يفرض صيام قبل رمضان لما تقدم من الأدلة على أن صوم عاشوراء كان فرضاً ثم نسخ، ولحديث سلمة بن الأكوع قال: أمر النبي ﷺ رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم، فإن اليوم يوم عاشوراء، رواه البخارى، ولذا قال في الفتح: ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجباً لثبوت الأمر بصومه، ثم تأكد الأمر بذلك، ثم زيادة التأكيد بالنداء العام، ثم زيادته بأمر من أكل بالإمساك، ثم زيادته بأمر الأمهات ألا يرضعن فيه الأطفال، ويقول ابن مسعود الثابت في مسلم: لما فرض رمضان ترك عاشوراء، مع العلم بأنه ما ترك استحبابه والباقي مطلق استحبابه، بل هو باق فدل على أن المتروك وجوبه، وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه، فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق لاستمرار اهتمامه ﷺ بصومه ولترغيبه فيه وأنه يكفر سنة، وأى: تأكيد أبلغ من هذا.

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ أى: فرضه الله عليكم كما فرضه على الأمم الذين من قبلكم من لدن آدم إلى عهدكم، فالصوم عبادة قديمة فرضها الله تعالى على جميع الأمم، وهو شاق على النفوس، والشاق إذا عم سهل، والتشبيه في أصل الوجوب لا في القدر والوقت

والكيفية، فقد كان الصوم على آدم الأيام البيض، وعلى موسى عاشوراء، وقيل إن التشبيه في القدر والوقت أيضًا، فقد كان صوم رمضان واجبًا على النصارى كما فرض علينا، وربما وقع في الحر الشديد، فكان يشق عليهم في أسفارهم ومعاشهم، فاجتمع رأى علمائهم على أن يجعلوه في فصل معتدل من السنة بين الصيف والشتاء، فجعلوه في فصل الربيع، وزادوا عشرين يومًا كفارة لما صنعوا فكانوا يصومون خمسين يومًا، فقد أخرج الطبري في التفسير بسنده إلى الشعبي أنه قال: لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه، فيقال من شعبان ويقال من رمضان، وذلك أن النصارى فرض عليهم شهر رمضان كما فرض علينا فحولوه إلى الفصل، يعنى: فصل الربيع، وذلك أنهم كانوا ربما صاموه في القيظ يعدون ثلاثين يومًا، ثم جاء بعدهم قرن فأخذوا بالثقة من أنفسهم فصاموا قبل الثلاثين يومًا وبعدها يومًا، ثم لم يزل الآخر يستن سنة القرن الذى قبله حتى صارت إلى خمسين، فذلك. قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ وأخرج أيضًا بسنده إلى السدى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، أما الذين من قبلنا فالنصارى، كتب عليهم رمضان وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا بعد النوم ولا ينكحوا النساء شهر رمضان، فاشتد على النصارى صيام رمضان، وجعل يقلب عليهم في الشتاء والصيف، فلما رأوا ذلك اجتمعوا فجعلوا الصيام في الفصل بين الشتاء والصيف، وقالوا: نزيد عشرين يومًا نكفر بها ما صنعنا فجعلوا صيامهم خمسين، فلم تزل المسلمون على ذلك يصنعون كما تصنع النصارى، حتى كان من أمر أبي قيس بن صرمة وعمر بن الخطاب ما كان فأحل الله لهم الأكل والشرب والجماع.

قوله: (فكان الناس على عهد النبي إذا صلوا العتمة...إلخ) وفي نسخة وكان الناس...إلخ، أى: كانوا على عهد رسول الله ﷺ في بدء الإسلام إذا صلوا العشاء الآخرة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء بقية الليل واليوم كله إلى غروب الشمس من الليلة القابلة، ثم يحل لهم ما ذكر إلى صلاة العشاء .) قوله: فاختار رجل نفسه...إلخ) أى: خان نفسه، وجامع امرأته بعد صلاة العشاء، واستمر على صومه ولم يفطر، وذلك الرجل هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما جاء في رواية ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال: كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فأمسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد، فرجع عمر من عند النبي ﷺ ذات ليلة وقد سمر عنده فأراد امرأته فقالت: إني قد نمت، قال: ما نمت، فوقع عليها، وصنع كعب بن مالك مثل ذلك فعدا عمر إلى النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ﴾ البقرة/١٨٧. وقد تقدم للمصنف في باب الأذان وفيه: فجاء عمر فأراد امرأته فقالت: إني قد نمت، فظن أنها تعتل فأتاها...الحديث.

قوله: (فأراد الله ﷻ أن يجعل ذلك يسراً...إلخ) وفي نسخة: فأراد الله سبحانه، أى: جعل الله فعل ذلك الرجل سبباً للتسهيل لمن بقي من الناس ومنفعة لهم، فأنزل قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ الآية أى: تخونونها بالجماع في الوقت الذي لا يحل لكم فيه الجماع من الليل، وكان هذا الترخيص مما نفع الله به المسلمين.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الصيام من الشرائع القديمة، وعلى أنه في بدء الإسلام كان من العتمة إلى الغروب، ثم خفف الله عن الأمة وأكرمها بإباحة الطعام والشراب وإتيان النساء طول الليل إلى الفجر.

● عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا صَامَ فَنَامَ لَمْ يَأْكُلْ إِلَى مِثْلِهَا وَإِنْ صِرْمَةً بَنَ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ أَتَى امْرَأَتَهُ وَكَانَ صَائِمًا فَقَالَ: عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا لَعَلِّي أَذْهَبُ فَأَطْلُبُ لَكَ شَيْئًا فَذَهَبَتْ وَغَلَبَتْهُ عَيْنُهُ فَجَاءَتْ فَقَالَتْ خِيْبَةً لَكَ فَلَمْ يَنْتَصِفِ النَّهَارُ حَتَّى غَشِيَ عَلَيْهِ وَكَانَ يَعْمَلُ يَوْمَهُ فِي أَرْضِهِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَسَرَلَتْ ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ ﴿قَرَأَ إِلَى. قَوْلِهِ: مِنَ الْفَجْرِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري وأحمد والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان الرجل إذا صام... إلخ) أى: كان الشخص من أصحاب النبي ﷺ إذا صام رمضان وجاء وقت الإفطار حل له الطعام والشراب وإتيان النساء ما لم ينم، فإذا نام حرم عليه ذلك بقية ليله ويومه حتى تغرب الشمس، ففي رواية النسائي من طريق زهير عن أبي إسحاق عن البراء: أن أحدهم كان إذا نام قبل أن يتعشى لم يحل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليلته ويومه من الغد حتى تغرب الشمس. وفي رواية ابن حبان من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن البراء قال: كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا، فإذا ناموا لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلى مثلها. وفي رواية الطبري من حديث معاذ قال: كانوا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا، فإذا ناموا تركوا الطعام والشراب وإتيان النساء.

فدلت روايات حديث البراء ومعاذ على أن المنع من ذلك كان بالنوم سواء أكان قبل العشاء أم بعدها، أما تقييده في حديث ابن عباس السابق بصلاة العشاء فلا ينافي ذلك؛ لاحتمال أن يكون ذكر صلاة العشاء بالنظر للغالب من أن النوم يكون بعدها،

والمعتبر في المنع إنما هو النوم كما في سائر الأحاديث. قوله: (وإن صرمة بن قيس) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء، وبفتح القاف وسكون المثناة التحتية هو هكذا في رواية المصنف، ولأبي نعيم في المعرفة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله قال: وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس، وقال أبو نعيم في كتاب الصحابة صرمة بن أبي أنس، وقيل ابن قيس الأنصاري يكنى أبا قيس كان شاعراً نزلت فيه ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ﴾ البقرة/١٨٧. ورواه حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان بفتح الحاء المهملة صرمة بن قيس.

وفي أسباب النزول للواحدي عن القاسم بن محمد أن عمر رضي الله عنه جاء إلى امرأته، فقالت: قد نمت، فوقع عليها، وأمسى صرمة بن قيس صائماً فنام قبل أن يفتقر... الحديث، وما ذكر هو الصواب، قال ابن عبد البر: صرمة بن أبي أنس قيس بن مالك بن عدي البخاري، وقال بعضهم: صرمة بن مالك نسبة إلى جده. أما ما في رواية البخاري والترمذي وغيرهما من أنه قيس بن صرمة فمقلوب، وما في النسائي من أنه قيس بن عمر فغلط في اسمه واسم أبيه، وما تقدم عن الطبري من رواية السدي من أنه أبو قيس بن صرمة فهو صواب في الكنية خطأ في اسم أبيه، وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمة فزاد فيه ابن، وما في ابن الأثير من حديث قيس بن سعد عن عطاء عن أبي هريرة: نام ضمرة بن أنس الأنصاري فهو تصحيف والصواب صرمة بن أبي أنس. قوله: (عندك شيء... إلخ) بكسر الكاف وهو على تقدير همزة الاستفهام أي: أعندك كما صرح به في رواية البخاري، وظاهره أنه لم يحضر معه شيئاً، لكن في رواية الطبري من حديث السدي أنه أتى أهله بتمر فقال: لامرأته استبدلي بهذا التمر طحيناً فاجعليه سخيناً لعلني أن آكله فإن التمر قد أحرق جوفي. وروى

أيضاً من طريق ابن أبي ليلى: أن صرمة بن مالك قال لأهله: أطعموني، فقالت: حتى أجعل لك شيئاً سخناً، فغلبته عينه فنام، ولا تنافي بين هذه الروايات لإمكان الجمع بينها، فيحتمل أن يكون أحضر معه تمرًا وطلب منها طعاماً غيره، فلما أخبرته بأنه ليس عندها غيره أمرها أن تستبدل التمر بدقيق وتجعله سخينة. قوله: (فأطلب لك) وفي نسخة: فأطلب لك شيئاً. قوله: (فقالت: خيبة لك) أى: حرماناً لك، يقال: خاب خيبة إذا لم يظفر بما طلبه، وهو منصوب على المفعولية المطلقة حذف عامله وجوباً.

قوله: (فلم ينتصف النهار حتى غشى عليه) أى: أغشى عليه فلم يستطع الحركة، وفي رواية البخارى والترمذى: فلما انتصف النهار غشى عليه، وفي رواية أحمد: فأصبح صائماً فلما انتصف النهار غشى عليه، وفي رواية النسائي: فلم يطعم شيئاً وبات وأصبح صائماً حتى انتصف النهار فغشى عليه. قوله: (وكان يعمل يومه في أرضه) وفي رواية الطبرى: وكان يعمل في حيطان المدينة بالأجر ولا تنافي بينهما، لأن الإضافة في قوله: في أرضه للاختصاص لا للملك، أو أن الإضافة فيه لأدى ملايسة. قوله: (فذكر ذلك للنبي) وفي نسخة فذكرت ذلك للنبي ﴿أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ أى: أبيع لكم الجماع في ليلة الصيام من الغروب إلى طلوع الفجر، وفي رواية البخارى فنزلت: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ ففرحوا بها فرحاً شديداً ونزلت وكلوا واشربوا... إلخ، قال الحافظ: كذا في هذه الرواية، وشرح الكرماني على ظاهرها، فقال: لما صار الرفث وهو الجماع هنا حلالاً بعد أن كان حراماً؛ كان الأكل والشرب بطريق الأولى، فلذلك فرحوا بنزولها وفهموا منها الرخصة، هذا وجه مطابقة ذلك لقصة أبي قيس، قال: ثم لما كان حلها بطريق المفهوم، نزل بعد ذلك وكلوا واشربوا؛ ليعلم بالمنطوق

تسهيل الأمر عليهم صريحًا، ثم قال: أو المراد من الآية هي بتمامها (قلت) وهذا هو المعتمد وبه جزم السهيلي، وقال: إن الآية بتمامها نزلت في الأمرين معًا، وقدم ما يتعلق بعمر لفصله. قلت: وقد وقع في رواية أبي داود فنزلت ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَّامِ الرَّقْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ فهذا يبين أن محل قوله: (ففرحوا بها) بعد. قوله: الحيط الأسود ووقع ذلك صريحًا في رواية زكريا بن أبي زائدة ولفظه: فنزلت أحل لكم إلى. قوله: من الفجر ففرح المسلمون بذلك.

قوله: (قرأ إلى. قوله: من الفجر) أى: قال أبو إسحاق قرأ البراء بن عازب الآية إلى. قوله: من الفجر وظاهر هذه الرواية أن الآية بتمامها نزلت في قصة صرمة فقط، لكنها نزلت فيه وفي غيره، ومنهم عمر لما واقع امرأته كما مر في رواية ابن جرير الطبري عن السدي، وفي رواية له عنه أيضًا قال: كتب على النصارى رمضان، وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا بعد النوم، ولا ينكحوا النساء في شهر رمضان، فكتب على المؤمنين كما كتب عليهم فلم يزل المسلمون على ذلك يصنعون كما تصنع النصارى حتى أقبل رجل من الأنصار يقال له أبو قيس بن صرمة، وكان يعمل في حيطان المدينة بالأجر، فأتى أهله بتمر فقال لامراته استبدلي بهذا التمر طحينًا، فاجعليه سخينة لعلى أن آكله فإن التمر قد أحرق جوفى، فانطلقت فاستبدلت له ثم صنعت فأبطأت عليه فنام فأيقظته، فكره أن يعصى الله ورسوله، وأبى أن يأكل وأصبح صائمًا، فرآه رسول الله ﷺ بالعشى، فقال: مالك يا أبا قيس أمسيت طليحًا؟ (أى: مهزولاً) فقص عليه القصة، وكان عمر بن الخطاب وقع على جارية له في ناس من المؤمنين لم يملكوا أنفسهم، فلما سمع عمر كلام أبي قيس رهب أن ينزل في أبي قيس شيء، فتذكر هو فقام فاعتذر إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني أعوذ بالله إني وقعت على جاريتي، ولم أملك نفسي البارحة، فلما تكلم

عمر تكلم أولئك الناس، فقال النبي ﷺ: ما كنت جديراً بذلك يا ابن الخطاب، فمسح ذلك عنهم، فقال: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَّامِ الرَّقْثُ إِلَى نَسَائِكُمْ﴾ يقول: إنكم تقعون عليهن خيانة ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَلَا أَنْ بَاشِرُوهُنَّ وَأَبْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ يقول: جامعوهن، ورجع إلى أبي قيس فقال: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾.

﴿باب نسخ قوله تعالى: وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾

أى: في بيان رفع حكم هذه الآية يعنى بالآية التى بعدها. والنسخ لغة: الإبطال والإزالة، وشرعاً: رفع حكم شرعى بدليل آخر، وهو جائز عقلاً وواقع شرعاً بالإجماع.

● عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ كَانَ مَنْ أَرَادَ مِنَّا أَنْ يَفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ فَعَلَ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَتَسَخَّرَتْهَا.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى والترمذى والحاكم وابن جرير الطبرى.

○ معنى الحديث: قوله: (وعلى الذى يطيقونه فدية... إلخ) فدية مبتدأ مؤخر خبره الجار والمجرور قبله، وطعام بدل من فدية، أى: ويجب على الذين يقدرُونَ على الصوم ولا عذر لهم من سفر ونحوه إن أفطروا أن يطعموا عن كل يوم مسكيناً نصف صاع من بر أو صاعاً من غيره عند الحنفية، ومداً عند الجمهور، وذلك أنه لما شق عليهم صوم رمضان رخص لهم بهذه الآية في الإفطار مع القدرة على

الصوم، فكان من شاء صامه ومن شاء أفطر واftدى حتى نسخ ذلك بقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ البقرة/١٨٥. وهى المرادة بقول المصنف: حتى نزلت الآية التى بعدها ففسختها، فقد أخرج الطبرى من حديث شعبة عن عمرو بن مرة قال: حدثنا أصحابنا وفى رواية قال: سمعت ابن أبى ليلى أن رسول الله ﷺ لما قدم عليهم المدينة أمرهم بصيام ثلاثة أيام من كل شهر تطوعاً غير فريضة، ثم نزل صيام رمضان، وكانوا قوماً لم يتعودوا الصيام وكان يشتد عليهم الصوم، فكان من لم يصم أطعم مسكيناً، ثم نزلت هذه الآية ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فكانت الرخصة للمريض والمسافر وأمرنا بالصيام، وتقدم نحوه للمصنف فى باب الأذان من حديث طويل عن معاذ، وقيل إن الناسخ قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ لما أخرجه البيهقى من حديث ابن أبى ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ قالوا: أحيل الصوم على ثلاثة أحوال: قدم الناس المدينة ولا عهد لهم بالصيام، فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم، فكان من أطعم مسكيناً كل يوم ترك الصيام ممن يطيقه ورخص لهم فى ذلك، ثم نسخه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ فأمروا بالصيام. وفيه نظر؛ لأنه إذا تقرر أن الإفطار والإطعام كان رخصة لزم أن يكون الصيام واجباً، وقوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ لا يدل على وجوبه بل على أنه خير من الافتداء، فهو يدل على جواز الافتداء، فلا يصلح ناسخاً له بل هو منسوخ أيضاً، والحديث قد اختلف فى إسناده اختلافاً كثيراً فلا يصلح للاحتجاج به، وأجاب الكرمانى بما حاصله أن المراد أن الصوم خير من التطوع بالفدية والتطوع بها كان سنة، والخير من السنة لا يكون إلا واجباً، ولا

يخفى بعده وتكلفه، فإن الفدية ليس متطوعاً بها، وإنما هي من قبيل الواجب المخير فيه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على وقوع النسخ في القرآن، وعلى أن رمضان كان مخيراً فيه بين الصيام والافتداء، وعلى أن هذا نسخ بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فصار الصيام متعيناً على القادر المقيم.

● عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ فَكَانَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْتَدِيَ بِطَعَامٍ مِسْكِينَ افْتَدَى وَتَمَّ لَهُ صَوْمُهُ فَقَالَ: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ وَقَالَ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

○ معنى الحديث: قوله: (وتَمَّ له صومه) أى: أعطى أجر الصيام كاملاً وإن كان مفطراً. قوله: فقال: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ أى: بأن أطعم مسكينين أو أكثر عن كل يوم أو أطعم المسكين أكثر من القدر الواجب أو صام مع الفدية، فهذا التطوع أكثر ثواباً. قوله: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ أى: صومكم أيها المطيقون متحملين مشاق الصيام خير لكم من الإفطار والفدية، ويجوز أن يكون الخطاب شاملاً للمريض والمسافر عند من يرى أن الصوم لهما أفضل، فقد رغّبهم الله تعالى في الصوم ليعتاده. قوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾. أى: من كان حاضراً مقيماً غير مسافر وعلم بدخول الشهر فليصم، ومن كان مريضاً مرضاً يشق معه الصوم أو كان مسافراً سفر قصر فافطر، فعليه صوم عدة ما أفطر من أيام آخر غير أيام شهر رمضان.

وفي الحديث دلالة على أن الله تعالى لما فرض صيام رمضان على الأمة وشق عليهم لكونهم لم يعتادوه، خيّرهم بين الفدية والصيام تسهلاً عليهم ثم رغبهم في الصيام بقوله: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ فلما اعتادوه وألفقه نفوسهم أوجب الصيام على الصحيح المقيم بقوله: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ وبقي الترخيص في الفطر للمريض والمسافر، فمن أفطر منهما ثم صح أو أقام لزمه قضاء ما أفطر.

وظاهر هذا الحديث أن ابن عباس يقول بنسخ قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ ولكن ينافيه ما رواه البخارى عن عطاء سمع ابن عباس يقول: وعلى الذين يطرقونه بضم المثناة التحتية وفتح الواو المشددة بالبناء للمفعول فدية طعام مسكين، قال ابن عباس: ليست بمنسوخة، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً. ويمكن الجمع بين روايتي البخارى والمصنف بأن. قوله: في رواية المصنف يطيقونه بضم المثناة التحتية وفتح الطاء المهملة وتشديد التحتية المفتوحة مبنياً للمفعول من طيق أصله طيق لا من أطاق يطيق يدل عليه ما أخرجه السيوطى في الدر المنثور قال: أخرج ابن جرير وابن الأنبارى عن ابن عباس أنه قرأ ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ قال: يكلفونه، أو أن المراد بقول ابن عباس في رواية البخارى: ليست بمنسوخة - يعنى: في حق الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، فأما في حق غيرهم فهى منسوخة، يؤيده ما ذكره السيوطى في الدر المنثور: أخرج ابن أبى حاتم وابن مردويه عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ فكان من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم مسكيناً، ثم نزلت هذه الآية ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ فنسخت الأولى إلا الفانى إن شاء أطعم عن كل يوم مسكيناً وأفطر.

﴿ باب من قال: هي مثبته للشيخ والحبلى ﴾

أى: فى بيان من قال: **﴿ إِنَّ آيَةَ (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ) ثابتة فى حق الشيخ الكبير والحبلى وليست منسوخة.**

● **عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ) قَالَ:**
كَانَتْ رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ وَهُمَا يُطِيقَانِ الصَّيَّامَ أَنْ يُفْطَرَا
وَيُطْعَمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَالْحَبْلَى وَالْمَرْضِعُ إِذَا خَافَتَا، قَالَ أَبُو ذَاوَدَ:
يَعْنِي عَلَى أَوْلَادِهِمَا - أَفْطَرْنَا وَأَطْعَمْنَا.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى والزار وابن جرير.

○ معنى الحديث: قوله: (قال كانت رخصة... إلخ) أى: قال ابن عباس: كانت آية: **﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾** رخصة للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة القادرين على الصوم، رخص لهما أن يفطرا إن شاءا ويطعما لكل يوم مسكينًا، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: **﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾** وثبت فى حق الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة العاجزين، وفى حق الحبلى والمرضع إذا خافتا على أولادهما، ففى رواية المصنف حذف، بدليل ما أخرجه الطبرى من طريق قتادة عن عذرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: كان الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة وهما يطيقان الصوم رخص لهما أن يفطرا إن شاءا ويطعما لكل يوم مسكينًا، ثم نسخ ذلك بعد ذلك **﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾** البقرة/١٨٥. وثبت للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة إذا كانا لا يطيقان الصوم وللحبلى والمرضع إذا خافتا. وبهذا يندفع ما قيل: إن قول ابن عباس أى: فى رواية

المصنف بظاهره يخالف الآية، فإنها تدل على أن المطيقين للصيام إذا أفطروا فعليهم فدية طعام مسكين، فلا يدخل فيهم الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة. أو يقال: إن يطبقونه في الآية بضم المثناة التحتية وفتح الطاء المهملة وتشديد التحتية المفتوحة مبنيًا للمفعول من طيق لا من أطاق، كما تقدم في رواية ابن جرير وابن الأنباري عن ابن عباس أنه قرأ ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ قال: يكلفونهن وحينئذ يلتئم. قوله: كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام، أى: بالجهد والمشقة بالآية، وتقدم تمام الكلام في شرح حديث عكرمة آخر الباب السابق. قوله: (وهما يطيقان الصيام) هكذا في جميع النسخ بدون لا النافية، فإما أن يقال: وهما يطيقان الصوم بالجهد والمشقة، أو إن حرف لا سقط من النسخ، أو مقدر كما قيل: في الآية، يدل لذلك ما رواه السيوطي عن سعيد بن منصور وعبد بن حميد والبيهقي عن ابن عباس في الآية قال: كانت مرخصة للشيخ الكبير والمرأة العجوز وهما يطيقان الصوم أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينًا ثم نسخت بعد ذلك فقال الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ وأثبت للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة إذا كانا لا يطيقان الصوم أن يفطرا ويطعما، وللجلبى والمرضع إذا خافتا أفطرتا وأطعمتا مكان كل يوم مسكينًا، وما أخرجه الدارقطني عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ واحد ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ فزاد مسكينًا آخر ليست بمنسوخة ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ فلا يرخص في هذا إلا للشيخ الذى لا يطيق الصيام أو مريض يعلم أنه لا يشفى، قال الدارقطني: هذا الإسناد صحيح، وما أخرجه البخاري عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضى الله عنهما يقرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾

قال ابن عباس: ليست منسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً.

فتلخص مما تقدم في أحاديث هذا الباب والذي قبله أن الآية فيها قولان: أحدهما: أنها كانت رخصة مطلقاً في حق القادر على الصيام وغيره، ثم نسخت في حق من يطبق الصيام بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ وهو قول الجمهور، وقالوا: حكم الإطعام باق في حق من لم يطق الصيام، وقال جماعة: منهم مالك وأبو ثور وداود: إن جميع الإطعام منسوخ، وليس على الكبير إطعام إذا لم يطق الصوم.

ثانيهما: أنها خاصة بالشيخ والمرأة الكبيرين اللذين كانا يطيقان الصيام والحامل والمرضع، ثم نسخت في حق الشيخ والمرأة الكبيرين اللذين كانا يطيقان الصيام وبقيت في الحامل والمرضع، وكذا الشيخ والمرأة اللذين لا يطيقان الصوم، وهو قول ابن عباس وعكرمة وقتادة، وقال ابن جرير وقال آخرون: لم ينسخ ذلك وهو حكم مثبت من لدن نزلت إلى قيام الساعة، وقالوا: إنما تأويل ذلك ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ في حال شبابهم وحدائثهم، وفي حال صحتهم وقوتهم إذا مرضوا وكبروا فعجزوا عن الصوم ﴿فَذِيَّةٌ طَعَامٌ مِسْكِينٍ﴾ لا أن القوم كان رخص لهم في الإفطار وهم على الصوم قادرون إذا افتدوا. وقال مالك وزيد بن أسلم والزهرى: إن الآية محكمة نزلت في المريض يفطر ثم يبرأ فلا يقضى حتى يدخل رمضان آخر فيلزمه صومه، ثم يقضى ويطعم عن كل يوم مَدًّا من حنطة، فإن اتصل مرضه برمضان الثاني فليس عليه إطعام بل عليه القضاء فقط.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه يباح للحبلى والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو ولدتهما الفطر وعليهما القضاء باتفاق، وفي لزوم الفدية خلاف تقدم

بيانه، وعلى أنه يباح للشيخ الكبير والمرأة العجوز إذا عجزا عن الصوم الفطر وإطعام مسكين عن كل يوم عند أبي حنيفة نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق وصاعاً من تمر أو شعير أو زبيب أو قيمته إن قدر عليه وإلا استغفر الله تعالى، وقال مالك: لا تجب الفدية بل تستحب، وهي عنده وعند الشافعي مدة من طعام.

﴿ باب الشهر يكون تسعاً وعشرين ﴾

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ. قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا كَانَ شَعْبَانُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لُظِرَ لَهُ فَإِنْ رَأَى فِذَاكَ وَإِنْ لَمْ يَرِ وَلَمْ يَحُلْ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ وَلَا قَتْرَةٌ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَإِنْ حَالَ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ أَوْ قَتْرَةٌ أَصْبَحَ صَائِمًا قَالَ: قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفْطِرُ مَعَ النَّاسِ وَلَا يَأْخُذُ بِهَذَا الْحِسَابِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى والدار قطنى ومالك والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (الشهر تسع وعشرون) أى: قد يكون تسعاً وعشرين أو أقله تسع وعشرون، فلا ينافى أنه قد يكون ثلاثين، قال ابن العربى: قوله: الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا... إلخ، معناه حصره من جهة أحد طرفيه، أى: أنه يكون تسعاً وعشرين وهو أقله، ويكون ثلاثين وهو أكثره، فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطاً، ولا تقتصروا على الأقل تخفيفاً، ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة

ابتداءً وانتهاءً باستهلاله. ويؤيده حديث أم سلمة وحديث أنس عند البخاري أن النبي ﷺ قال: إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً، وإنما اقتصر على هذا نظراً للأغلب، لقول ابن مسعود ؓ: ما صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا معه ثلاثين. رواه الترمذي، وسيأتي للمصنف في الباب بعد. قوله: (فلا تصوموا حتى تروه... إلخ) أى: لا تصوموا رمضان حتى تروا هلاله ولا تفطروا حتى تروا هلال شوال، وليس المراد تعليق الصوم والفطر بالرؤية في حق كل واحد، بل المراد رؤية من يثبت برؤيته الهلال، وفيه خلاف يأتي بيانه في باب شهادة الواحد على هلال رمضان إن شاء الله تعالى.

وظاهر الحديث يدل على إيجاب الصوم لرؤية هلال رمضان وإيجاب الفطر لرؤية هلال شوال متى تثبت الرؤية ليلاً، وكذا نهاراً قبل الزوال أو بعده، لكن يكون لليوم المقبل، فإذا رُؤي الهلال في النهار لعارض يعرض في الجو يقل به ضوء الشمس أو لقوة نظر الرائي فلا يجب صوم ذلك اليوم أول الشهر ولا يباح فطره إن كان في آخره، وبهذا قال جمهور العلماء لما روى عن أبي وائل قال: جاءنا كتاب عمر ونحن بخانقين أن الأهلة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيتم الهلال نهاراً فلا تفطروا حتى تمسوا إلا أن يشهد رجلان مسلمان أنهما أهلاه بالأمس عشية. أخرجه الدارقطني بسند رجاله ثقات، وخانقين بخاء معجمة ونون وقاف مكسورتين: بلد بالعراق قريب من بغداد، وقوله: أهلاه يعني رأياه، وقال أبو يوسف إذا رُؤي الهلال قبل زوال يوم الثلاثين لزم صومه إن كان في أول الشهر وفطره إن كان في آخره. قوله: (فإن غم عليكم فاقدروا له) وفي نسخة فإذا غم، أى: إذا حال بينكم وبين رؤية الهلال سائر من غيام أو غبار فاقدروا له بضم الدال وكسرهما، يقال: قدرت الشيء إذا قدرته تقديرًا أى: قدروا له عدد الشهر وأكملوا عدته ثلاثين

يَوْمًا، لما أخرجه البخارى من حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يومًا، رواهما الدارمى، ولما يأتى فى باب إذا أغمى الشهر وباب من قال: إذا أغمى عليكم فصوموا "ثلاثين". وإلى هذا التفسير ذهب جمهور الفقهاء، منهم أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعى والأوزاعى والثورى وعامة أهل الحديث، إلا أحمد، فقال: معنى اقدروا له ضيقوا له وقدرُوا أن الهلال تحت السحاب، واحتج بأنه موافق لرأى الصحابي راوى الحديث، فقد قال نافع: فكان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبعث من ينظر، فإن رأى فذاك، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطرًا، وإن حال أصبح صائمًا، رواه أحمد وذكر المصنف نحوه، ورد بأن العبرة برؤية الراوى لا برأيه، فقد روى عبد الرزاق من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال فى هلال رمضان: إذا رأيتموه فصوموا، ثم إذا رأيتموه فافطروا، فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين يومًا. وخير ما فسرت بالوارد، قال الخطابي: وقوله: فاقدروا له معناه التقدير له بإكمال العدد ثلاثين، وكان بعض أهل العلم يتأوله على التقدير له بحساب سير القمر فى المنازل، والقول الأول أشبه، ألا تراه يقول فى رواية أخرى: فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يومًا، وفى رواية فإن غم عليكم فعدوا له ثلاثين يومًا، وعلى هذا قول عامة أهل العلم، ويؤكد ذلك نهيه ﷺ عن صوم يوم الشك، وكان أحمد يقول: إذا لم ير الهلال لتسع وعشرين من شعبان لعله فى السماء صام الناس، وإن كانوا صحوا لم يصوموا اتباعًا لمذهب ابن عمر. وما نقل عن قوم منهم ابن سريج من الشافعية ومطرف بن عبدالله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين أن معناه قدره بحساب منازل القمر وسيره، فإن ذلك يدل على أن الشهر تسعة وعشرون يومًا أو ثلاثون غير مسلم

قال ابن عبد البر: لا يصح عن مطرف، وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يعرج عليه في مثل هذا. وما حكاه ابن سريج عن الشافعي أنه قال: من تبين له من جهة النجوم أن الهلال الليلة وغم عليه جاز له أن يعتقد الصوم ويبيته ويجزئه رده ابن عبد البر فقال: والذي عندنا في كتبه يعنى: الشافعي أنه لا يصح اعتقاد رمضان إلا برؤية أو شهادة عادلة أو إكمال شعبان ثلاثين يوماً، وهذا مذهب جمهور الفقهاء. وقال: ونقل ابن خويز منداد عن الشافعي مسألة ابن سريج، والمعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور، وما نقل عن ابن سريج: أن. قوله: فاقدروا له خطاب لمن خصه الله بهذا العلم، وأن. قوله: فأكملوا العدة خطاب للعامة رده ابن العربي قال فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب العدد، وهذا بعيد عن النبلاء. أقول: بل هو بعيد عن الصواب لأن الشارع إنما علق الصيام على الرؤية أو إكمال العدد، وقال ﷺ: "إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب" ولذا قال الرملى في شرحه على المنهاج عند قول المصنف يجب صوم رمضان بإكمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال أو ثبوتها بعدل شهادة شمل قول المصنف: أو ثبوتها بعدل شهادة ما لو شهد عدل برؤية الهلال ودل كلام الحساب على عدم إمكان الرؤية في تلك الليلة وانضم إلى قول الحساب أن القمر غاب الليلة الثالثة من الرؤية قبل دخول وقت العشاء أى: على خلاف العادة لأن الشارع لم يعتمد الحساب بل ألغاه بالكلية وهو كذلك كما أفتى به الوالد. وقال أيضاً: وفهم من كلامه أى: المصنف عدم وجوب الصوم بقول المنجم بل لا يجوز، نعم له أن يعمل بحسابه ويجزئه عن فرضه على المعتمد، وإن وقع في المجموع عدم إجزائه عنه. ويرد. قوله: نعم له أن يعمل بحسابه... إلخ، أن قواعد الشرع تأبى ذلك كما قال إمام الحرمين: اعتبار المطالع يحوج إلى حساب وتحكيم المنجمين وقواعد

الشرع تأبى ذلك. ولذا كتب الرشيدى عليه ما نصه: قوله: نعم له أن يعمل بحسابه أى: الدال على وجود الشهر وإن دل على عدم إمكان الرؤية كما هو مصرح به فى كلام والده، وهو فى غاية الإشكال لأن الشارع إنما أوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر، ويلزم عليه أنه إذا دخل الشهر فى أثناء النهار أنه يجب الإمساك من وقت دخوله، ولا أظن الأصحاب يوافقون على ذلك. وقوله: يجوز عن فرضه على المعتمد الذى اعتمده فى شرح الإرشاد عدم الإجزاء ونصه: ولا يجوز اعتماد قول منجم ولا حاسب، وإن عملا بحساب أنفسهما لم يجزئهما عن فرضهما على المعتمد وإن صوب جمع خلافه. وقد علمت النص عن الرملى بأن الشارح ألقى الحساب بالكلية وعزاه إلى والده، وإجماع المجتهدين على ذلك؛ فالحق ما فى المجموع ونحوه من عدم الإجزاء موافقة لقول وفعل صاحب الشريعة ﷺ وأصحابه، وقال البرماوى عند قول المصنف أو رؤية هلال أى: لا بواسطة نحو مرآة ولا عبرة برؤيا نائم له ﷺ قائلاً له: إن غداً من رمضان أو نحوه من سائر المراتى، لأن النائم لا يضبط وإن كانت الرؤيا حقاً، ويثبت أيضاً بالاجتهاد فى حق الأسير ونحوه لا مطلقاً، ولا يجوز اعتماد قول منجم ولا حاسب، نعم لهما أن يعملما بحسابهما ويجزئهما عن فرضهما على المعتمد، ويجب على غيرهما إذا اعتقد صدقهما. وقد علمت ما فى قوله: نعم لهما أن يعملما بحسابهما أما قوله: يجب على غيرهما إذا اعتقد صدقهما فمردود بقوله: فى أول كلامه لا يثبت الشهر إذا رأى الهلال بواسطة نحو مرآة بل رؤية الهلال بذلك أقوى. وكذلك إخبار النبى ﷺ شخصاً فى النوم أن غداً من رمضان، فإنه يقع به فى القلب صدق ما دلت عليه الرؤيا صدقاً أقوى وأتم من إخبار الحاسب، وروى ابن نافع عن مالك فى الإمام الذى يعتمد على الحساب لا يقتدى به ولا يتبع. وقال ابن دقيق العيد: الحساب لا يجوز الاعتماد

عليه في الصيام. وقال النووي في شرح مسلم: قال المازري: حمل جمهور الفقهاء. قوله: فقدروا له على أن المراد إكمال العدة ثلاثين كما فسره في حديث آخر، قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين لأن الناس لو كلفوا به ضاق عليهم لأنه لا يعرفه إلا أفراد، والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم. وقال ابن المنذر في الأشراف: صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة، وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهيته. فقد أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره فمن فرق بينهما كان محجوجاً بالإجماع قبله، وقال في الدر المختار: ولا عبرة بقول الموقتين ولو عدولاً على المذهب. وكتب عليه ابن عابدين ما نصه: قوله: ولا عبرة بقول الموقتين، أى: في وجوب الصوم على الناس، بل في المعراج: لا يعتبر قولهم بالإجماع، ولا يجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه، وفي النهر: فلا يلزم بقول الموقتين أن الهلال يكون في السماء ليلة كذا وإن كانوا عدولاً في الصحيح كما في الإيضاح.

فتحصل مما ذكر أنه لا يعول على حساب ولا تنجيم لا في صيام ولا في إفطار، ولو بالنسبة إلى نفس الحاسب والمنجم، بل لا بد في ذلك من الرؤية أو إكمال العدد ثلاثين يوماً كما هو صريح قوله: فقدروا: لا تقدموا الشهر بيوم ولا بيومين إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعادوا ثلاثين ثم أفطروا، رواه أحمد والترمذي مرفوعاً من حديث أبي هريرة، ويأتى للمصنف مختصراً في باب فيمن يصل شعبان برمضان خلافاً لمن زعم أن الحديث المذكور لا يدل على إناطة ثبوت صحة الصوم والإفطار برؤية الهلال، وقال: المقصود العلم أو الظن بدخول الشهر وخروجه، وغفل عن كون الشارع لم يجعل الحساب ولا التنجيم طريقاً معولاً عليه في حصول العلم أو الظن بدخول الشهر أو

خروجه حتى يصح الصيام أو الإفطار حينئذ، ولو كان المقصود من الحديث العلم أو الظن بدخول الشهر أو خروجه، كما زعم لقائل عليه السلام: صوموا لعلمكم أو ظنكم بدخول الشهر أو خروجه مثلاً، وحسبك في إبطال العمل بالحساب والتنجيم قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ النمل/٦٥. وقوله: عليه السلام: من أتى عرافاً أو كاهناً فصدقه بما يقول: فقد كفر بما أنزل على محمد عليه السلام رواه أحمد والحاكم، وقال في روح البيان في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَتَعْلَمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ ما نصه: ومن أحاديث المصابيح من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر. قوله: (فكان ابن عمر... إلخ) أى: قال نافع كان عبدالله بن عمر إذا مضى من شعبان تسعة وعشرون يوماً بعث من ينظر الهلال، فقد كف بصره أخيراً فإن ثبتت رؤيته أصبح صائماً، وإن لم تثبت ولم يمنع من ذلك غيم ولا فترة بفتحتين أى: غبار أصبح مفطراً، وإن منع من رؤية الهلال سحب أو غبار أصبح صائماً لاحتمال أن الهلال مستور تحت السحاب أو الغبار، ووافق ابن عمر على هذا أحمد في رواية وطائفة، وقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك والثوري والأوزاعي: لا يجوز صومه عن فرض رمضان ويجوز عن غيره، لقول مالك في الموطأ: سمعت أهل العلم ينهون أن يصام اليوم الذى يشك فيه من شعبان إذا نوى به صيام رمضان، ولا يرون بصيامه تطوعاً بأساً، قال مالك: وهذا الأمر عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا. فلعل ابن عمر كان يصومه تطوعاً، ويبعد أن يصومه عن رمضان وقد نهى النبي عليه السلام عن صومه كما سيأتى في باب كراهية صوم يوم الشك وقال الشافعي: لا يجوز صومه عن أداء رمضان ولا نفلاً مطلقاً، ويجوز صومه قضاء وكفارة ونذرًا أو نفلاً يوافق عادة، وهو رواية عن أحمد، وقال الحسن البصري وابن سيرين والشعبي الناس فيه تبع للإمام: إن صام صاموا وإن أفطر أفطروا، وهو رواية عن أحمد أيضاً. قوله: (قال:

وكان ابن عمر يفطر مع الناس... إلخ) وفي نسخة قال: فكان... إلخ، أى: كان ابن عمر يصوم إذا لم ير الهلال بعد الثلاثين منه لنحو غيم، يصبح صائماً احتياطاً ولا يفطر إلا مع الناس ولا يعمل على حساب نفسه ولو زاد صيامه على الثلاثين، ويكون الزائد تطوعاً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الشهر يكون تاماً ويكون ناقصاً، وعلى أن وجوب الصوم والإفطار إنما يتعلقان برؤية الهلال أو تمام العدد ثلاثين لا فرق بين حالة الصحو والغيم خلافاً لابن عمر ومن تبعه الذين فرقوا بينهما لشبهة في المراد من قوله: ﷺ فإن غم عليكم فاقدروا له لاحتمال أن يكون المراد منه التفرقة بين الصحو والغيم فيكون تعليق الصوم على الرؤية خاصاً بالصحو، وأما الغيم فله حكم آخر، وإلى هذا ذهب أكثر الخنابلة، وقال الجمهور إنه مؤكد لما قبله وليس المراد منه التفرقة بين الصحو والغيم، ويرجح الروايات المصرحة بإكمال العدة ثلاثين على ما تقدم بيانه، ودل أيضاً على ما كان عليه ابن عمر رضى الله تعالى عنهما من شدة الاحتياط في أمر العبادة.

● عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَمَّا صُمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعِشْرِينَ أَكْثَرُ مِمَّا صُمْنَا مَعَهُ ثَلَاثِينَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (لما صمنا مع النبي... إلخ) اللام واقعة في جواب قسم مقدر، وما مصدرية أو موصولة، أى: والله لصومنا معه ﷺ شهر رمضان تسعاً وعشرين أكثر من صيامنا معه له ثلاثين يوماً، أو: للذى صمناه مع رسول الله ﷺ ،

وفي رواية الترمذى إسقاط لام القسم، وفي هذا دلالة على أن الغالب في شهر رمضان أن يكون تسعة وعشرين يوماً.

﴿ باب إذا أخطأ القوم الهلال ﴾

أى: إذا غم عليهم الهلال فلم يروه ليلة الثلاثين من شعبان أو رمضان فأصبحوا مفطرين في الأول وصائمين في الثاني، ثم تبين أن الشهر تسعة وعشرون، فلا إثم عليهم في ذلك وإن لم يمسهم قضاء يوم في الصورة الأولى

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ قَالَ وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطُرُونَ وَأَضْحَاكُمْ يَوْمَ تُضْحُونَ وَكُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَكُلُّ مِنَى مَنَحَرٍّ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنَحَرٍّ، وَكُلُّ جَمْعٍ مَوْقِفٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (وفطركم يوم تفطرون) معطوف على محذوف هو. قوله: في رواية الدارقطنى: فإن غم عليكم... إلخ، وهذا هو المقصود من الترجمة، وفي رواية الترمذى: الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون، قال الترمذى: فسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال: إنما معنى هذا أن الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس. وقيل المراد به الإشارة إلى أن يوم الشك لا يصام لأنه ليس يوم صيام الناس، وأن من رأى هلال شوال وردت شهادته لسبب ما لا يفطر بناء على رؤيته لأن الناس لم يفطروا في هذا اليوم. قوله: (وأضحاكم يوم تضحون) أى: ويوم عيد الأضحى هو اليوم الذى ينحر فيه الناس ضحاياهم، فمن رأى

هلال ذى الحجة بعد غروب شمس التاسع والعشرين من ذى القعدة، وردّ القاضى. قوله: فليس له أن يضحي قبل الناس يوم بناء على رؤيته. قوله: (وكل عرفة موقف) أى: كل موضع بها يكفى الوقوف به للحاج ولو لحظة من زوال شمس يوم تاسع ذى الحجة إلى فجر يوم النحر، ولا يختص ذلك بالمكان الذى وقف فيه النبى ﷺ وهو قرب الصخيرات الكبار عند جبل الرحمة، ويستثنى من ذلك بطن عرنة بضم ففتح: واد غرب عرفة لحديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن النبى ﷺ قال: عرفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن عرنة، والمزدلفة كلها موقف، وارتفعوا عن بطن محسر، رواه مالك والطبرانى والحاكم. قوله: (وكل منى منحر) أى: مكان صالح لنحر الهدايا والضحايا المطلوبة من الحاج، ومنى بكسر ففتح مقصوراً: قرية من الحرم فى الشمال الشرقى من مكة على نحو ثلاثة أميال منها. قوله: (وكل فجاج مكة منحر) جمع فجج، كسهم وسهام، وهو الطريق الواسع. قوله: (وكل جمع موقف) جمع بفتح فسكون: المزدلفة، وهى موضع بين منى وعرفة، وسيأتى بيان ما يتعلق بذلك فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه لا وزر على من صام أو أفطر أو أضحي بعد تحرى الهلال ثم تبين خلافه ويجزئه ما فعل، لأنهم لو كلفوا الإعادة إذا أخطأوا العدد لم يأمنوا من الخطأ ثانياً، فإن ما كان سبيله الاجتهاد فالخطأ فيه غير مأمون، وذلك تخفيف من الله ورحمة بعباده، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ وعلى أن عرفة كلها موقف، وكل أرض منى ومكة منحر لنحر الهدايا والضحايا وغيرها من الدماء المطلوبة، وكل مزدلفة موقف.

﴿ باب إذا أغمى الشهر ﴾

أى: حال بين رؤية هلاله غيم ونحوه: يقال أغمى وغُم وغُمِي وغُمِي بضم الغين المعجمة وتشديد الميم وتخفيفها، دام الغيم فلم تر الشمس ولا الهلال، والمراد بالشهر رمضان كما يدل عليه الحديث.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ شَعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ يَصُومُ لِرُؤْيَا رَمَضَانَ فَإِنْ غُمَ عَلَيْهِ عِدَّةٌ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ.

والحديث أخرجه أيضاً: الحاكم والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (كان رسول الله يتحفظ من شعبان... إلخ) أى: يتحرى في معرفة هلاله وأيامه محافظة على صوم رمضان تحرياً لا يتحراه في غيره من الأشهر التي لا يتعلق بها أمر شرعى كالحج والأضحية، فإن روى هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان صام رمضان، وإن حال دون رؤيته غيم أكمل شعبان ثلاثين يوماً ثم صام.

والحديث يدل على أنه إذا منع من رؤية الهلال بعد غروب شمس التاسع والعشرين من شعبان غيم أو نحوه، لا يصام الغد عن رمضان بل لا بد من تمام العدة ثلاثين يوماً خلافاً لابن عمر ومن تبعه في رواية عنه كما تقدم.

● عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَالَ، أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تقدموا الشهر... إلخ) أى: لا تتقدموا بحذف إحدى التاءين، أى: لا تستقبلوا رمضان بصيام لقصد الاحتياط له، لما فيه من التشبه بالنصارى فيما زادوه على ما افترض عليهم برأيهم، فلا تصوموا حتى تروا هلال رمضان أو تكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً، وإذا صتم رمضان فلا تفطروا حتى تروا هلال شوال، أو تكملوا عدة رمضان ثلاثين، ويحتمل أن يكون تقدموا بضم التاء من التقديم، أى: لا تحكموا بحلول الشهر قبل أوانه، ولا تقدموه قبل وقته، بل اصبروا حتى تروا هلال رمضان.

وفى الحديث النهى عن صيام آخر شعبان مطلقاً، وإليه ذهب داود الظاهرى، والجمهور على أن النهى فيه للكرهية إذا لم يوافق عادة له، جمعاً بين الأحاديث.

﴿ باب من قال: فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ﴾

أى: إن ستر عليكم هلال شوال لنحو غيم فصوموا رمضان ثلاثين يوماً وبهذا يظهر أن هذه الترجمة فى إغماء هلال شوال، فهى غير مكررة مع السابقة لأنها فى إغماء هلال رمضان.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقْدَمُوا الشَّهْرَ بِصِيَامِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ، وَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَمَامَةٌ فَاتِمُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، ثُمَّ أَفْطَرُوا وَالشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى والترمذى والنسائى والدارمى وابن حبان وابن خزيمة والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين) أى: شهر رمضان. والحكمة فى هذا النهى ما تقدم من أن فى ذلك تشبهاً بالنصارى، ولأن الصوم علق بالرؤية أو كمال العدة، فمن تقدم بيوم أو يومين فقد حاول الطعن فى المنصوص، واقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب ممن يقصد ذلك، وإلا فالصوم منهى عنه إذا انتصف شعبان على ما سيأتى فى باب كراهية وصل شعبان برمضان. قوله: (إلا أن يكون شيء يصومه أحدكم) أى: إلا أن يوجد صيام اعتاده أحدكم فوافق اليوم أو اليومين فله صومه؛ لأنه اعتاده وألفه. وترك المألوف شديد، وليس ذلك من استقبال رمضان فى شيء، ويلحق بذلك القضاء والنذر والكفارة لوجوبها. قوله: (ولا تصوموا حتى تروه) أى: لا تصوموا رمضان حتى تروا هلاله ثم صوموا حتى تروا هلال شوال أو تكملوا عدة رمضان.

والحديث يرد ما ذهب إليه داود من أنه لا يصح صوم آخر شعبان وإن وافق ذلك عادة له، ويدل لما قاله الجمهور من كراهة الصوم قبل رمضان بيوم أو يومين نفلاً مطلقاً إلا أن يوافق عادة له. وقد روى ذلك عن عمر وعلى وعمار وحذيفة وابن مسعود من الصحابة، وعن سعيد ابن المسيب والشعبي والنخعي والحسن البصري وابن سيرين من التابعين، وبظاهر الحديث أخذ أبو هريرة وابن عباس أيضاً فكانا يأمران بالفصل بين التطوع ورمضان بفطر يوم أو يومين، كما يستحب الفصل بين صلاة الفريضة والنافلة بكلام أو قيام أو تقدم أو تأخر.

﴿ باب في التقدم ﴾

● عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: هَلْ صُمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ شَيْئًا قَالَ: لَا، قَالَ: فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمًا، وَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَوْمَيْنِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم وأحمد والنسائي والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (هل صمت من سرر شعبان) هكذا في رواية لمسلم وفي رواية له أيضًا: هل صمت من سرر هذا الشهر شيئًا؟ يعني شعبان، وفي رواية البخاري من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي: أما صمت سرر هذا الشهر؟ قال: أظنه قال: يعني رمضان، وهذا الظن من أبي النعمان، قال الحافظ: قال الخطابي: ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان يتعين صوم جميعه، وكذا قال الداودي وابن الجوزي. ولذا ذكر البخاري بعده ما نصه: قال أبو عبد الله: وقال ثابت عن مطرف عن عمران عن النبي ﷺ: من سرر شعبان. قال العيني: وأراد بالتعليق أن المراد من. قوله: أصمت سرر هذا الشهر؟ هو سرر شعبان وليس هو رمضان كما ظنه أبو النعمان. والسرر بفتح السين المهملة وكسرهما مع فتح الراء، ورجح الفراء فتح السين وحكى القاضي ضم السين على أنه جمع سررة، ويقال: سرار بفتح المهملة وكسرهما، قال أبو عبيدة والجمهور: المراد بالسرر هنا آخر الشهر وهي ليلة ثمان. وعشرين أو تسع وعشرين أو ثلاثين سميت بذلك لاستسرار القمر فيها أى: استتاره، وعلى هذا لا يقال إن الحديث مخالف للذى قبله ونحوه من الأحاديث الصحيحة الواردة في النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين لأننا نقول: إن هذا الرجل كان اعتاد

الصيام آخر الشهر أو نذره فلما سمع النهى عن تقدم رمضان يوم ويومين، ولم يسمع قوله ﷺ: إلا أن يكون شيء يصومه أحدكم تركه، فبين له ﷺ أن الصوم المعتاد أو المنذور لا يدخل في النهى وما قيل من أن الاستفهام في قوله ﷺ: هل صمت من سرر شعبان؟ إنكارى مردود بقول المسئول: لا يارسول الله، فلو كان سؤال إنكار لكان ﷺ قد أنكر عليه الصيام والفرض أنه لم يصم فكيف ينكر عليه فعل ما لم يفعله؟.

قوله: (فإذا أفطرت فصم يوماً... إلخ) أى: إذا فرغت من صيام رمضان بحلول شوال فصم يوماً بدل اليوم الذى كنت اعتدت صومه في آخر شعبان، وهذه رواية حماد عن سعيد الجريرى، أما روايته عن ثابت ففيها فإذا أفطرت رمضان فصم يومين، ففى الطحاوى: حدثنا أحمد بن دواد ثنا عبيد الله بن محمد التيمى أنا حماد عن ثابت عن مطرف عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال لرجل: هل صمت من سرر شعبان؟ قال: لا، قال: فإذا أفطرت رمضان فصم يومين، وقال حدثنا أحمد بن داود ثنا عبيد الله بن محمد التيمى ثنا حماد عن الجريرى عن أبى العلاء عن مطرف عن عمران عن النبى ﷺ مثله غير أنه قال: صم يوماً. ومنه تعلم أن المراد بأحدهما في قول المصنف، وقال أحدهما: يومين ثابت عن مطرف ويؤيده ما في مسلم من رواية حماد عن ثابت فإذا أفطرت فصم يومين ويحتمل أن المراد بالأحد سعيد الجريرى، ففى رواية مسلم عن يزيد بن هارون عن الجريرى: فإذا أفطرت من رمضان فصم يومين مكانه وقد جاء الأمر بصيام يومين في مسلم أيضاً من طريق شعبة عن ابن أخى مطرف عن مطرف: "إذا أفطرت رمضان فصم يوماً أو يومين شعبة الذى شك فيه قال: وأظنه قال يومين"، وفي رواية البخارى من طريق غيلان بن جرير عن مطرف: فإذا أفطرت فصم يومين.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين إنما هو في حق من لم يعتد ذلك، وعلى مشروعية قضاء التطوع، وعلى الحث على ملازمة ما اعتاده الإنسان من الطاعة والخير.

﴿ باب إذا روى الهلال في بلد قبل الآخرين بليلة ﴾

أى: إذا رآه أهل بلد قبل رؤية أهل بلد آخر بليلة هل تعتبر رؤية أهل ذلك البلد للآخرين؟

● عن كُرَيْبٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ ابْنَةَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا، وَاسْتَهْلَ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ فَرَأَيْتَا الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الْهَيْلَالَ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ؟ قُلْتُ رَأَيْتُهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: أَلَيْتَ رَأَيْتَهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ وَرَأَاهُ النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، قَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُهُ حَتَّى نَكْمَلَ الثَّلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ فَقُلْتُ: أَفَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ قَالَ: لَا هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي والترمذي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (فقضيت حاجتها) أى: بلغت رسالتها إلى معاوية.. قوله: (فاستهل رمضان) بالبناء للمفعول أى: روى هلاله، أو بالبناء للفاعل أى: تبين هلاله، وفي رواية مسلم: واستهل على رمضان وفي رواية

النسائي والترمذى: واستهل على هلال رمضان. قوله: (فأينا الهلال) هكذا في رواية الترمذى بضمير الجمع المتكلم، وفي رواية لمسلم والنسائي والدارقطني: فرأيت الهلال بضمير الواحد المتكلم. قوله: (فسألني ابن عباس... إلخ) يعني سأله عن أمور تتعلق به وبسفره وعن حال أهل الشام وغير ذلك، كما هو الشأن والعادة في مثل ذلك، ثم انساق الكلام إلى هلال رمضان. قوله: (هكذا أمرنا رسول الله) أى: أمرنا أن لا نعتمد على رؤية غيرنا، ولا نكتفى بها بل لا نعتمد إلا على رؤية أهل بلدنا، وهذا ما تشير إليه ترجمة النسائي: اختلاف أهل الآفاق في الرؤية، والترمذى: باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم، والنووى في شرح مسلم باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم وأنهم إذا رأوا الهلال ببلد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم، وهذا هو المتبادر، وإلى ظاهر الحديث ذهب ابن عباس والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعكرمة وإسحاق بن راهوية واختاره الشافعية وصاحب التجريد وغيره من الحنفية، وقال الترمذى: والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن لكل أهل بلد رؤيتهم. وهو الأشبه لأن كل قوم يخاطبون برؤيتهم الهلال فلا يصوم المصرى برؤية المكي مثلاً، ولا المغربى برؤية المصرى، وذهب قوم إلى أن اختلاف المطالع لا يعتبر، فمضى رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلهم اعتبار تلك الرؤية والعمل على مقتضاها، فيلزم أهل مصر برؤية أهل مكة وبالعكس، وهو ظاهر مذهب أبى حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد والليث، وحكى عن الشافعى مستدلين بعموم الخطاب في قوله: ﴿صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته﴾ رواه الترمذى والنسائي والدارمى من حديث أبى هريرة، وبحديث لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين. رواه الشيخان عن ابن عمر، وتقدم نحوه للمصنف في باب الشهر يكون تسعة وعشرين وهذا لا يختص بأهل ناحية بل هو خطاب لكل من يصلح

له من المسلمين، فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم، لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم إذا ثبت عندهم رؤية أولئك بطريق شرعى موجب للصيام، كأن يشهد اثنان فأكثر أن قاضى بلد كذا شهد عنده اثنان برؤية الهلال فى ليلة كذا، وقضى بشهادتهما، فلهذا القاضى أن يحكم بشهادتهما لأن قضاء القاضى حجة، وقد شهدوا به أما لو أخبر جماعة أن أهل بلد كذا رأوا هلال رمضان ليلة كذا فصاموا، وهذا يوم الثلاثين بحسابهم لا يباح لمن أخبروا بذلك فطر غد لأن أولئك الجماعة لم يشهدوا بالرؤية وأجابوا عن حديث الباب بأن الإشارة فى قوله: هكذا يحتمل أن يراد بها أنه ﷺ أمرنا أن لا نقبل شهادة الواحد فى حالة الإفطار، وبأنه خبر واحد ليس فيه لفظ الشهادة، وعلى فرض وجوده فهو واحد والشهادة لا تثبت بواحد، وأيضاً فإن الحجة إنما هى فى المرفوع من رواية ابن عباس لا فى اجتهاده، والمشار إليه بقوله: هكذا أمرنا رسول الله هو. قوله: فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين، والأمر الثابت عن رسول الله ﷺ هو ما رواه عكرمة عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: لا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه، فإن حال دونه غمامة فأتموا العدة ثلاثين. أخرجه المصنف فى باب من قال فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين وهو كما تقدم خطاب لكل من يصلح له من المسلمين، وعدم عمل ابن عباس برؤية أهل الشام مع البعد الذى يمكن معه الاختلاف عمل بالاجتهاد وليس بحجة، ولذا قال فى النيل: والذى ينبغي اعتماده هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره المهدي منهم وحكاه القرطبي عن شيوخه أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع قال: لأنهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلدان كخراسان والأندلس، وذلك لأن

الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة. أى: كآبي حنيفة ومالك وأحمد، وقال ابن الماجشون: لا يلزم أهل بلد رؤية غيرهم إلا أن يثبت ذلك عند الإمام الأعظم، فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد إذ حكمه نافذ في الجميع.

وقال في الفتح: قال بعض الشافعية: إن تقاربت البلاد كان الحكم واحدًا، وإن تباعدت فوجهان: لا يجب عند الأكثر، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب، وحكاها البغوى عن الشافعى. وفي ضبط البعد أوجه:

أحدهما: اختلاف المطالع: قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب.

ثانيهما: مسافة القصر، قطع به إمام الحرمين والبغوى وصححه الرافعى في الصغير والنوى في شرح مسلم.

ثالثها: اختلاف الأقاليم.

○ فقه الحديث: دل الحديث زيادة على ما تقدم على أن من رأى هلال رمضان في جهة ثم سافر إلى جهة أخرى قد رأى فيها الهلال متأخرًا ليلة عن الجهة الأولى، فأتى ثلاثين من حين صومه، لزمه الصوم مع أهل الجهة الثانية لأنه صار منهم، وإن أفطر فعليه القضاء فقط، وإلى هذا ذهب من أخذ بظاهر الحديث، أما من قال: إن الرؤية الأولى تعم كل البلاد فإنهم يقولون: يلزم أهل البلد الثانى موافقته في الفطر إن ثبت عندهم رؤية البلد الأول بوجه شرعى وعليهم قضاء اليوم الأول، فإن لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر سرًا.

﴿ باب كراهية صوم يوم الشك ﴾

وهو اليوم الذى يلى التاسع والعشرين من شعبان إذا تحدث الناس بالرؤية ولم تثبت.

● عَنْ صَلَّةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَمَّارٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَأَتَى بِشَاةٍ، فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ هَذَا الْيَوْمَ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ؓ والحديث أخرجه أيضاً: البخارى تعليقا وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والدارمى والترمذى والدارقطنى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (فى اليوم الذى يشك فيه) أى: فى أنه من رمضان أو شعبان بأن تحدث الناس فيه برؤية الهلال ولم تثبت رؤيته أو شهد برؤيته من ردت شهادته لفسق ونحوه، وأتى بالموصول ولم يقل يوم الشك إشارة إلى أن صوم يوم فيه أدنى شك منهى عنه، فكيف بمن صام يوماً الشك فيه ثابت.

قوله: (فتنحى بعض القوم) أى: تباعد عن الأكل منها معتذراً بأنه صائم كما فى رواية الترمذى والنسائى والدارمى والدارقطنى وفيها: فأتى بشاة مصلية فقال: كلوا فتنحى بعض القوم فقال: إني صائم.

قوله: (فقد عصى أبا القاسم... إلخ) أى: خالف النهى ؓ بارتكاب ما نهى عنه، فقد روى الدارقطنى والبخارى من حديث أبى هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن صوم ستة: اليوم الذى يشك فيه من رمضان، ويوم الفطر ويوم الأضحى وأيام التشريق، وأخرج نحوه البيهقى، ومن أدلة النهى عن صيامه الأحاديث الواردة فى النهى عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين وأبو القاسم كنية للنبي ﷺ، وخصت

بالذكر إشارة إلى أنه ﷺ هو الذى يقسم بين عباد الله أحكامه بحسب طاقتهم واقتدارهم، وبظاهر هذا الأثر استدل داود الظاهرى على تحريم صوم يوم الشك مطلقاً، ولو وافق عادة له؛ لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه، بل هو من قبيل المرفوع، قال ابن عبد البر: هو مسند عندهم لا يختلفون فى ذلك. وخالفهم الجوهري المالكي فقال: هو موقوف، وقال عكرمة: من صام يوم الشك فقد عصى الله ورسوله. وقد تقدم أن قول داود بحرمة صومه ولو وافق عادة مردود بما جاء فى حديث ابن عباس السابق فى باب من قال: فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين، والحديث الآتى بعد وفيه: لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين إلا أن يكون صوم يصومه رجل، فليصم ذلك الصوم وذهب أبو حنيفة وأصحابه ومالك وإسحاق والأوزاعي والليث بن سعد إلى أنه يكره تحريماً صومه عن رمضان، ولا بأس بصومه تطوعاً أو عن واجب آخر، حملاً لأحاديث النهي على صومه عن رمضان، وحديث عمران بن حصين السابق فى (باب فى التقدم) ونحوه محمول على صومه تطوعاً أو عن واجب آخر جمعاً بين الأدلة، وقال الشافعي: لا يصح صومه عن رمضان ولا تطوعاً لم يوافق عادة له، ولا بأس بصومه عن واجب آخر أو تطوعاً وافق عادة له، وحكاها ابن المنذر عن عمر وعلى وحذيفة وأنس وأبي هريرة وابن المسيب والشعبي والنخعي وابن جريج، وذهب ابن عمر إلى وجوب صومه عن رمضان إذا حال دون رؤية الهلال سحاب أو قفرة بخلاف ما إذا كانت السماء صحوً ولم يره الناس، وهو رواية عن أحمد، وعنه رواية كمذهب الشافعي، وعنه أن الناس فيه تبع للإمام إن صام صاموا وإن أفطر أفطروا، وبه قال الحسن البصري وابن سيرين والشعبي، وكانت عائشة وأسماء ابنتا أبي بكر يصومانه عن رمضان، فكانت عائشة تقول: لأن أصوم

يومًا من شعبان أحب إلى من أن أفطر يومًا من رمضان. والذي دلت عليه الأحاديث أنه لا يصام عن رمضان ولا عن نفل غير معتاد، ولا بأس بصومه عن غيرهما.

﴿ باب فيمن يصل شعبان برمضان ﴾

أى: يصلهما بالصوم ولا يفصل بينهما بفطر.

● عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَصُومُ مِنَ السَّنَةِ شَهْرًا تَامًا إِلَّا شَعْبَانَ يَصِلُهُ بِرَمَضَانَ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (لم يكن يصوم من السنة... إلخ) أى: لم يكن يصوم تطوعًا شهرًا كاملاً إلا شعبان، وفي رواية الترمذى عن أم سلمة قالت: ما رأيت النبى ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان، وفي ابن ماجه عن عائشة قالت: كان النبى ﷺ يصوم شعبان كله حتى يصله برمضان، وعند البخارى من حديث عائشة قالت: لم يكن النبى ﷺ يصوم شهرًا أكثر من شعبان، وفي رواية النسائى من حديث عائشة: لم يكن رسول الله ﷺ في شهر من السنة أكثر صيامًا منه في شعبان كان يصوم شعبان كله، وعند الترمذى من حديثها: ما رأيت النبى ﷺ في شهر أكثر صيامًا منه في شعبان كان يصومه إلا قليلًا، بل كان يصومه كله، ونحوه للنسائى أيضًا، ويجمع بين هذه الروايات بأنه ﷺ كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم أكثره أخرى لثلا يتوهم أنه واجب كله، ونقل الترمذى بعد رواية الحديثين عن ابن المبارك أنه قال: جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقال صام الشهر

كله، ويقال قام فلان ليله أجمع ولعله تعشى واشتغل ببعض أمره كأن ابن المبارك قد رأى كلا الحديثين متفقين. وقال الحافظ في الفتح: حاصله أن المراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعده الطيبي، لأن لفظ الكل تأكيد لإرادة الشمول ودفع التجوز فتفسيره بالبعض مناف له فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة، ويصوم معظمه أخرى. والحكمة في إكثاره ﷺ من صوم شعبان ما جاء في حديث أسامة بن زيد قال: قلت يا رسول الله لم أرك تصوم شهراً من الشهور ما تصوم من شعبان، قال: ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم، أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على فضل الصيام في شعبان، وعلى جواز صوم شعبان بتمامه ووصله برمضان.

﴿ باب في كراهية ذلك ﴾

أى: وصل شعبان برمضان.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَنْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تُصُومُوا.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والنسائى والطحاوى وابن حبان وابن عدى والدارمى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا أنتصف شعبان فلا تصوموا) أى: إذا مضى نصفه الأول فلا تصوموا تطوعاً في النصف الثاني منه، وهو محمول على من يضعفه الإكثار من الصيام أو على من يصومه تحريماً لرمضان، وبظاهر الحديث أخذ كثير من الشافعية فقالوا: يمنع صيام التطوع في النصف الثاني من شعبان إلا صوماً اعتاده أو وصله بصوم قبله في النصف الأول، وقال الروياني منهم: يحرم التقدم بصوم يوم أو يومين ويكره التقدم من نصف شعبان جمعاً بين حديث الباب وحديث النهي عن التقدم بصوم يوم أو يومين. وقال الجمهور: يباح التطوع بالصوم في النصف الثاني من شعبان، ولو لم يكن لم يعتده ولم يصله بالنصف الأول منه ولا يكره إلا صوم يوم الشك، وقالوا: إن حديث الباب ضعيف، قال أحمد وابن معين إنه منكر، وقال الخطابي: هذا حديث كان ينكره عبد الرحمن بن مهدي من حديث العلاء، وقال أحمد: العلاء ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا، لأنه خلاف ما روى عن النبي ﷺ أنه كان يصل شعبان برمضان. وقد استدلل البيهقي بحديث: لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين على ضعف حديث الباب، فقال: الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء. لكن الحديث قد صححه ابن حبان وابن حزم وابن عبد البر، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال القاضي في شرح حديث: إذا أنتصف شعبان فلا تصوموا؛ أى: بلا انضمام شيء من النصف الأول، أو بلا سبب من الأسباب المذكورة، وفي رواية فلا صيام حتى يكون رمضان، والنهي للتنزيه رحمة بالأمة أن يضعفوا عن حق القيام بصيام رمضان على وجه النشاط، وأما من صام شعبان كله فيتعذر الصوم وتزول عنه الكلفة، ولذا قيده بالانصاف، أو نهى عنه لأنه نوع من التقدم المتقدم، قال القاضي: المقصود استجمام أى: طلب راحة من لا يقوى على تتابع الصيام، فاستحب الإفطار كما استحب إفطار عرفة ليقوى على الدعاء،

فأما من قدر فلا نهى له، ولذلك جمع النبي ﷺ بين الشهرين في الصوم. وفي شرح ابن حجر: قال بعض أئمتنا: يجوز بلا كراهة الصوم بعد النصف مطلقاً تمسكاً بأن الحديث غير ثابت، أو محمول على من يخاف الضعف بالصوم، وردّه المحققون بما تقرر أن الحديث ثابت بل صحيح، وبأنه مظنة الضعف، وما نيط بالمظنة لا يشترط فيه تحققها. وقد رواه غير واحد عن العلاء كما سيأتي.

وعليه فيجمع بين هذا الحديث وحديث: لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين. الدال بمفهومه أن صيام ما بعد النصف غير مكروه إلا في آخر الشهر بأنه محمول على من يضعفه الصوم، وحديث النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين مخصوص بمن يصوم ذلك احتياطاً لرمضان، قال الترمذى بعد أن روى حديث الباب: ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن يكون الرجل مفطراً فإذا بقى من شعبان شيء أخذ في الصوم خلال شهر رمضان، وقد روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ما يشبه قوله، أى: قول بعض أهل العلم. حيث قال ﷺ: لا تقدموا شهر رمضان بصيام إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم، وقد دل هذا الحديث على أن الكراهية إنما هي على من يعتمد الصيام خلال رمضان. وما يدل لما ذهب إليه الجمهور من أنه لا بأس بصوم النصف الثاني من شعبان وإن لم يصله بصوم قبله ما أخرجه الطحاوى من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال: أفضل الصيام بعد رمضان شعبان، وهو ضعيف لأن صدقة ضعفه النسائي وأبو داود، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، ومن أدلة الجمهور حديث عمران السابق في باب التقدم أنه ﷺ قال لرجل: هل صمت من سرر شعبان شيئاً؟ قال: لا، قال: فإذا أفطرت فصم يوماً أو يومين. قوله: (فقال العلاء اللهم إن أبى... إلخ) غرضه بذلك الاعتراف بما ذكره عباد.

﴿ باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال ﴾

● عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَارِثِ الْجَدَلِيُّ مِنْ جَدِيدَةٍ قَيْسٍ أَنَّ أَمِيرَ مَكَّةَ خَطَبَ ثُمَّ قَالَ: عَهْدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْسِكَ لِلرُّؤْيَةِ فَإِنْ لَمْ نَرَهُ وَشَهِدَ شَاهِدًا عَدَلَ نُسَكُنَا بِشَهَادَتِهِمَا. فَسَأَلْتُ الْحُسَيْنَ بْنَ الْحَارِثِ: مَنْ أَمِيرُ مَكَّةَ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي، ثُمَّ لَقِيتَنِي بَعْدُ فَقَالَ: هُوَ الْحَارِثُ بْنُ حَاطِبٍ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ ثُمَّ قَالَ الْأَمِيرُ: إِنَّ فِيكُمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنِّي وَشَهِدَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى رَجُلٍ، قَالَ الْحُسَيْنُ: فَقُلْتُ لِشَيْخٍ إِلَى جَنْبِي: مَنْ هَذَا الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ الْأَمِيرُ؟ قَالَ: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَصَدَقَ كَانَ أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْهُ. فَقَالَ: بِذَلِكَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (عهد إلينا رسول الله ﷺ... إلخ) أى: أوصانا أن نتعبد بالصوم إذا رأينا هلال رمضان وبأعمال الحج والأضحية لرؤية هلال ذى الحجة، فإن لم نر الهلال وشهد برؤيته شاهدان عدلان من جهة أخرى تعبدنا بمقتضى شهادتهما، ونسك مضارع نسك من باب نصر، أى: نتقرب إلى الله تعالى بالصوم في رمضان والإفطار في أول شوال وبالأضحية وأعمال الحج في وقتها، فإن النسك في اللغة العبادة وكل حق لله تعالى، كما في القاموس، وفي النهاية: النسك الطاعة والعبادة وكل ما تقرب به إلى الله تعالى، والنسك ما أمرت به الشريعة. قوله:

(فسألت الحسين بن الحارث) السائل أبو مالك الأشجعي. قوله: (من هو أعلم بالله ورسوله... إلخ) أى: أعلم بأحكامهما منى، فقد حضر أمر النبي ﷺ بالصيام والإفطار وغيرهما للرؤية أو شهادة الشاهدين، وتلقاه من رسول الله ﷺ. قوله: (فقال: بذلك أمرنا رسول الله ﷺ) أى: قال ابن عمر تصديقاً لما قاله الأمير: أمرنا رسول الله ﷺ بالصوم والإفطار وغيرهما لرؤية الهلال أو شهادة شاهدين على رؤيته.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه ينبغي التحرى لأمر العبادة من الصوم وغيره، وعلى أنه يكفى في إثبات هلال رمضان وشوال وغيرهما شهادة عدلين بالرؤية، وعليه الجمهور.

﴿ باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ﴾

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ. قَالَ الْحَسَنُ فِي حَدِيثِهِ: يَعْنِي رَمَضَانَ. فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: يَا بِلَالُ، أَدِّنْ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والنسائى والدارقطنى وابن ماجه والحاكم والبيهقى والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (أتشهد أن لا إله إلا الله... إلخ) صريح في أنه لا يكفى شهادة الكافر في رؤية الهلال، وأنه يكفى بتحقيق الإسلام في إثبات الرؤية. ولا يقال: لا يشترط العدالة فإنه ﷺ لم يستفسر عن عدالة الرجل لأن الظاهر أنه

قد أسلم وقتئذٍ، والإسلام يجب ما قبله، فهو عدل بمجرد الشهادتين وإن لم ينضم إليهما عمل في تلك الحالة، وعلى تسليم أنه كان مسلماً من قبل، فالصحابه كلهم عدول. قوله: (أذن في الناس... إلخ) أى: أعلمهم بدخول رمضان وأن يصوموا غداً. ○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يكفي في رؤية هلال رمضان خبر واحد عدل.

﴿ باب في تركيد السحور ﴾

بفتح السين المهملة بوزن رسول: ما يتسحر به من طعام وشراب، وبضمها: الفعل، وتركيده: طلبه طلباً أكيداً.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ فَصَلَ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةُ السَّحْرِ. والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (إن فصل ما بين صيامنا... إلخ) أى: إن الفارق بين صيام أمة محمد ﷺ وصيام الأمم السابقة من أهل الكتاب السحور فإنسه من خصائص هذه الأمة، أما الأمم السابقة فكان يحرم عليهم الطعام والشراب بالنوم، كما كان لهذه الأمة في بدء الإسلام كما تقدم، والفصل بمعنى الفاصل، وما زائدة أو موصولة صفة لفصل. قوله: (أكلة السحر) وفي نسخة: أكل السحر، وأكلة بفتح الهمزة: المرة من الأكل وإن كثر المأكول كالغدوة والعشوة، وأما بضمها فهي اللقمة الواحدة، والسحر بفتحين قبيل الصبح.

وفي هذا دلالة على مشروعية التسحر، وقد ورد الأمر به فيما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أنس أن النبي ﷺ قال: تسحروا فإن في السحور بركة، والأمر فيه للندب عند العلماء، وقد نقل ابن المنذر بالإجماع على أنه مندوب وليس بواجب لما ثبت عنه ﷺ أنهم واصلوا.

﴿ باب من سمي السحور الغداء ﴾

والغداء: الطعام يؤكل أول النهار، وسمى به السحور لأنه للصائم بمنزلة الغداء للمفطر.

● عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى السَّحُورِ فِي رَمَضَانَ فَقَالَ: هَلُمَّ إِلَى الْغَدَاءِ الْمُبَارَكِ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وابن خزيمة وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (هلم إلى الغداء المبارك) هلم اسم فعل بمعنى أقبل، ويخاطب به الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، قال تعالى ﴿قُلْ هَلُمَّ شَهْدَاءَكُمْ﴾ الأنعام/ ١٥٠. وهي لغة أهل الحجاز، وبنو تميم تشنيه وتجمعه وتذكره وتؤنثه، وكان السحور مباركاً لأن به يقوى الإنسان على الصوم وينشط له وتحف مشقته، وإن كان خفيفاً، فقد روى ابن ماجه والحاكم عن ابن عباس مرفوعاً: استعينوا بطعام السحر على صيام النهار، وبقيولة النهار على قيام الليل، وروى أحمد عن أبي سعيد مرفوعاً السحور بركة، فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين وروى النسائي من طريق شعبة عن

عبد الحميد صاحب الزيادي قال: سمعت عبد الله بن الحارث يحدث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: دخلت على النبي ﷺ وهو يتسحر فقال: إنها بركة أعطاكم الله إياها فلا تدعوه.

وروي أيضاً عن المقدام بن معديكرب أنه ﷺ قال: عليكم بغداء السحور فإنه هو الغداء المبارك. وفي هذه الأحاديث دلالة على الترغيب في السحور وعظيم فائدته.

﴿ باب وقت السحور ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَادَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَمْنَعَنَّ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ وَلَا بَيَاضُ الْأَفْقِ الَّذِي هَكَذَا حَتَّى يَسْتَطِيرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي والترمذي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يمنعن من سحوركم... إلخ) أي: لا يمنعنكم من السحور أذان بلال، فإنه يؤذن بليل، ليرجع القائم ويتبسه النائم، ولا يمنعنكم البياض الذي يظهر في السماء من الشرق مستطيلاً كدنب الذئب فإنه يكون بليل، وهو المسمى بالفجر الكاذب، وكلوا واشربوا حتى ينتشر البياض معترضاً في جانب السماء، وقوله: هكذا. إشارة منه ﷺ إلى البياض المستطيل، ويستطير أي: ينتشر، وفي رواية مسلم عن حماد بن زيد بسنده إلى سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: لا يفرنكم من سحوركم أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا، وحكاة

حماد بيديه، يعنى: معترضاً. وروى النسائي عن محمود بن غيلان قال: ثنا أبو داود شعبة أنبأنا سودة بن حنظلة قال: سمعت سمرة يقول: قال رسول الله ﷺ: لا يغرنكم أذان بلال ولا هذا البياض حتى ينفجر الفجر هكذا وهكذا، يعنى معترضاً. قال أبو داود: وبسط بيديه يمينا وشمالاً ماذا يديه، والبياض المعترض هو الفجر الصادق الذى يحرم به الأكل ويدخل به وقت الصبح، فقد أخرج الدارقطنى من طريق الوليد بن مسلم عن الوليد بن سليمان قال: سمعت ربيعة بن يزيد قال: سمعت عبد الرحمن بن عائش صاحب رسول الله ﷺ يقول: الفجر فجران: فأما المستطيل فى السماء فلا يمنع السحور، ولا تحل فيه الصلاة، وإذا اعترض فقد حرم الطعام فصل صلاة الغداة قال الدارقطنى: إسناده صحيح، وأخرج أيضاً من طريق الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: هما فجران فأما الذى كأنه ذنب السرحان فإنه لا يحل شيئاً ولا يحرمه، وأما المستطيل الذى عارض الأفق ففيه تحل الصلاة ويحرم الطعام قال الدارقطنى: هذا مرسل. وأخرج أيضاً من طريق أبي أحمد الزبيرى قال: ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: الفجر فجران: فجر تحرم فيه الصلاة ويحل فيه الطعام، وفجر يحرم فيه الطعام وتحل فيه الصلاة قال الدارقطنى: لم يرفعه غير أبي أحمد الزبيرى عن الثورى، ووقفه الفريابي وغيره عن الثورى، ووقفه أصحاب ابن جريج عنه.

● عَنْ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ قَالَ: أَخَذْتُ عِقَالاً أَبْيَضَ وَعِقَالاً أَسْوَدَ فَوَضَعْتُهُمَا تَحْتَ وَسَادَتِي فَنَظَرْتُ فَلَمْ أَتَبَيَّنْ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فَصَحَّكَ فَقَالَ: إِنَّ وِسَادَكَ إِذَا لَعَرِيضٌ طَوِيلٌ، إِنَّمَا هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ. وَقَالَ
عُثْمَانُ: إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والطحاوى وابن خزيمة والترمذى
والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود)
أى: حتى يظهر لكم بياض النهار من سواد الليل، وسما خيطين لأن كل واحد
منهما يبدو فى الأفق ممتداً كالخيط، فهو تشبيه: شبه ما يبدو من البياض وما يمتد
معه من ظلمة الليل بخيطين أبيض وأسود فى الامتداد. ونزلت هذه الآية كما تقدّم فى
صرمة بن قيس الذى كان عاملاً فى أرض له وهو صائم، فلما جاء المساء رجع إلى
أهله فلم يجد طعاماً فغلبته عيناه من التعب، فلما حضر الطعام واستيقظ كره أن
يأكل خوفاً من الله تعالى فبات طاوياً وأصبح يعمل فما أن تصف النهار حتى غشى
عليه، فأخبر النبى ﷺ فنزلت هذه الآية.

وظاهر الحديث يدل على أن عدى بن حاتم كان مسلماً وقت نزول الآية
فيقتضى تقدم إسلامه أول الهجرة، مع أن إسلامه كان فى السنة التاسعة أو العاشرة،
كما ذكره غير واحد من أهل المغازى، وقد يؤول قول عدى: لما نزلت هذه الآية،
بأن مراده لما نزلت ثم قدمت فأسلمت وتعلمت الشرائع وتليت على هذه الآية بعد
إسلامى، ويؤيده رواية أحمد من طريق مجالد عنه قال: علمنى رسول الله ﷺ الصلاة
والصيام فقال: صلْ كذا وصم كذا، فإذا غابت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط
الأبيض من الخيط الأسود، فأخذت خيطين... إلخ. قوله: (فأخذت عقلاً أبيض... إلخ)
بكسر العين المهملة أى: حبلاً، وأصله الحبل الذى يعقل به البعير، ويجمع على

عُقِلَ بضمّتين وقد تسكن القاف، وفي رواية مجالد عند أحمد: فأخذت خيطين من شعر، وحمل عدى الخيطين على حقيقةهما فصنع ما صنع، وحمل. قوله: من الفجر، على السببية وظن أن الغاية تنتهي إلى أن يظهر تمييز أحد الخيطين من الآخر بسبب ضياء الفجر، أو أنه نسي قوله: من الفجر. حتى ذكره النبي ﷺ، ففي رواية ابن جرير عن عدى بن حاتم قال: أتيت رسول الله ﷺ فعلمني الإسلام ونعت لي الصلوات كيف أصلي كل صلاة لوقتها ثم قال: إذا جاء رمضان فكل واشرب حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ثم أتم الصيام إلى الليل، ولم أدر ما هو، ففتلت خيطين من أبيض وأسود فنظرت فيهما عند الفجر فرأيتهما سواء، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، كل شيء أوصيتني قد حفظت غير الخيط الأبيض من الخيط الأسود، قال: وما منعك يا ابن حاتم؟ وتبسم كأنه علم ما فعلت، قلت: فتلت خيطين من أبيض وأسود فنظرت فيهما من الليل فوجدتهما سواء، فضحك رسول الله ﷺ حتى روى نواجذه، ثم قال: ألم أقل لك من الفجر؟ إنما هو ضوء النهار وظلمة الليل.

وحديث عدى هذا يقتضي أن قوله: من الفجر. نزل متصلاً بقوله: من الخيط الأسود، وما رواه البخاري عن سهل بن سعد قال: أنزلت وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولم ينزل من الفجر. فكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود، ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما، فأنزل الله بعد: (من الفجر)، فعلموا أنه إنما يعني الليل والنهار، يقتضي أن. قوله: (من الفجر) نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الإشكال. والجمع بينهما أن حديث عدى بن حاتم متأخر عن حديث سهل بن سعد، وكان عدياً لم يبلغه ما جرى في حديث سهل، وإنما سمع الآية مجردة ففهمها على ما وقع، فبين

له النبي ﷺ أن المراد بقوله: من الفجر أن ينفصل أحد الخيطين عن الآخر، وإن قوله: (من الفجر) متعلق بقوله: (يتبين)، أفاده الحافظ في الفتح.

قوله: (فقال إن وسادك إذا لعريض طويل) وفي نسخة: لطويل عريض، أراد ﷺ أنه غفل عن المراد من الآية ولم يظن له، فكفى بعرض الوسادة وطولها عن غفلته فهو نظير قولهم: إن فلاناً عريض القفا، إذا كان فيه غباوة وغفلة، هكذا حمله بعضهم على الدم لعدى، وكأنهم فهموا أنه نسبة إلى الجهل والجفاء وعدم الفقه، وعضدوا ذلك بما في حديث أبي عوانة عن مطرف: فضحك وقال: لا يا عريض القفا.

قال القرطبي: وليس الأمر على ما قالوا؛ لأن من حمل اللفظ على حقيقته اللسانية التي هي الأصل إن لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذمًا ولا ينسب إلى جهل، وإنما عني - والله أعلم - أن وسادك إن كان يغطي الخيطين للذين أرادهما الله تعالى فهو إذا عريض واسع، ولهذا قال ﷺ إثر ذلك: إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار فكانه قال: فكيف يدخلان تحت وسادك؟ وقوله: إنك لعريض القفا، أى: إن الوساد الذى يغطي الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قفا عريض للمناسبة. ويؤيد كلام القرطبي ذكر ابن حبان حديث عدى تحت ترجمة: "وذكر البيان بأن العرب تفتاوت لغاتها"، فإنه أشار بذلك إلى أن عدياً لم يكن يعرف في لغته أن سواد الليل وبياض النهار يعبر عنهما بالخيوط الأبيض والخيوط الأسود.

وقال الخطابي: قوله: إن وسادك إذا لعريض. فيه قولان: (أحدهما) يريد إن نومك إذا لكثير، وكفى بالوساد عن النوم إذ كان النائم يتوسده، أو يكون أراد إن ليلك إذا لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل والشرب حتى يتبين لك سواد العقال من بياضه. والقول الآخر أنه كنى بالوساد عن الموضع الذى يضعه من رأسه وعنقه

على الوسادة إذا نام. والعرب تقول: فلان عريض القفا إذا كانت فيه غبابة، وقد روى هذا الحديث من طريق آخر أنه قال: إنك عريض القفا.

والعرب تسمى بياض الصبح أو ما يبدو خيطاً قال النابغة:

فلما تبدت لنا سدفه ولاح من الصبح خيط أنارا

والسدفة عند قيس: الضوء، لكن قد علمت أن القرطبي رد القول الثاني. قوله:

(إنما هو الليل والنهار... إلخ) هذه رواية مسددة، وأما رواية عثمان بن أبي شيبة فقد ذكرها بقوله: إنما هو سواد الليل وبياض النهار أى: إنما المراد بالخيط الأبيض في الآية بياض النهار، وبالخيط الأسود سواد الليل والفرق بين الروایتين أن مسدداً لم يذكر لفظ السواد والبياض، وذكرهما عثمان بن أبي شيبة.

وقد استدل بالآية وأحاديث الباب على أنه يباح الأكل والشرب ونحوهما ليلة الصيام إلى ظهور الفجر الصادق وتبينه، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة. قال ابن المنذر: وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس وعلماء الأمصار، وبه نقول. وروينا عن علي بن أبي طالب أنه قال حين صلى الفجر: الآن حين تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وذهب معمر وسليمان الأعمش والحكم بن عتيبة وأبو مجلز إلى جواز الأكل ما لم تطلع الشمس، واستدلوا بما رواه الطحاوي من طريق عاصم بن بهدلة عن زرّ بن حبیش قال: تسحرت ثم انطلقت إلى المسجد فمررت بمنزل حذيفة فدخلت عليه، فأمر ببلقحة، فحلبت وبقدّر فسخت ثم قال: كل، فقلت إني أريد الصوم، قال: وأنا أريد الصوم، قال: فأكلنا ثم شربنا ثم أتينا المسجد فأقيمت الصلاة، قال: هكذا فعل بي رسول الله ﷺ، أو صنعت مع رسول الله ﷺ، قلت: بعد الصبح؟ قال: بعد الصبح، غير أن الشمس لم

تطلع. وروى سعيد بن منصور عن أبي الأحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال: تسحرنا مع رسول الله ﷺ هو والله النهار، غير أن الشمس لم تطلع.

والراجح ما ذهب إليه الجمهور؛ لاتفاق الأئمة الأربعة عليه، ولأنه الثابت في الأحاديث الصحيحة الكثيرة في الصحيحين وغيرهما، وما استدل به هؤلاء لا يقوى على معارضة الأحاديث الصحيحة، ولو شك هل طلع الفجر؟ يجوز له الأكل والشرب وغيرهما حتى يتحقق الفجر؛ تمسكاً بظاهر الآية والأحاديث، ولما رواه البيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه قال: كل ما شككت حتى يتبين لك (يعني الفجر) وفي رواية له عن حبيب بن أبي ثابت قال: أرسل ابن عباس رجلين ينظران الفجر، فقال أحدهما: أصبحت، وقال الآخر: لا، قال: اختلفتما أرني شراي. قال البيهقي: وروى هذا عن أبي بكر الصديق وعمر وابن عمر، وقول ابن عباس: أرني شراي. جارٍ على القاعدة أنه يحل الأكل والشرب حتى يتبين الفجر، ولو كان قد تبين لما اختلف الرجلان. وعلى جواز أكل الشاك في طلوع الفجر جماهير الأصحاب والتابعين وغيرهم من العلماء إلا مالك فإنه حرّمه وأوجب القضاء على من أكل وهو شاك في الفجر.

﴿ باب الرجل يسمع النداء والإناء على يده ﴾

أى: أيمتنع من الشرب أم لا؟

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ النِّدَاءَ وَالْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ فَلَا يَضَعُهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والدارقطني والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا سمع أحدكم النداء أى: الأذان الأول للصبح، وهو أذان بلال فإنه كان يؤذن قبل طلوع الفجر ليرجع القائم وينتبه النائم كما تقدم، وعلى هذا فقوله: (فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه) ظاهر لأن الوقت الذى يحرم به الطعام والشراب لم يحن، ويحتمل أن المراد بالنداء الأذان الثانى الذى يكون للصلاة، فيكون قوله: فلا يضعه... إلخ محمولاً على ما إذا شك أو يقن الأكل أو الشارب أن الفجر لم يطلع لوجود غيم فى السماء، وحمله المناوى على أن المراد بالأذان أذان المغرب، أى: إذا سمع أحدكم نداء المغرب وكان الإناء فى يده فليبادر بالأخذ منه تعجلاً للفطر رحمة بالصائم، لأن استدراك حاجته واستشراف نفسه وقوة نهمته وتوجه شهوته مما يكاد يخاف عليه منه. وقيل: إن الحديث وارد على مطلق نداء للصلاة، نظير قوله: ﷺ: إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدءوا بالعشاء، رواه ابن ماجه والترمذى والنسائى، فإنهما سيقا على نسق واحد، والغرض منهما قطع بال المصلى عن الاشتغال بغير الصلاة. قوله: (والإناء على يده) وفى نسخة: (والإناء فى يده).

﴿ باب وقت فطر الصائم ﴾

● عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا جَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَـ هُنَا وَذَهَبَ النَّهَارُ مِنْ هَـ هُنَا. زَادَ مُسَدَّدٌ: وَغَابَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والترمذى والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا جاء الليل من ها هنا... إلخ) أى: من جهة المشرق كما فى الحديث الآتى، وقوله: وذهب النهار من ها هنا. أى: من جهة المغرب، والمراد بمجىء الليل وذهاب النهار: وجود ظلمة الليل فى الحس وذهاب ضوء النهار. كذلك قوله: (زاد مسدد: وغابت الشمس) وفى رواية البخارى: وغربت الشمس، وزادها رحمته للإشارة إلى أنه لا يتحقق وقت الإفطار إلا بغروب الشمس، وإلا فمجرد إقبال الظلمة من المشرق وذهاب الضوء من المغرب لا يكفى فى تحقق دخول الوقت؛ لاحتمال أن يكون ذلك لنحو غيم، قال النووى فى شرح مسلم: كل واحد من هذه الثلاثة يعنى إقبال الليل وإدبار النهار وغروب الشمس يتضمن الآخرين ويلازمهما، وإنما جمع بينها لأنه قد يكون فى واد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس فيعتمد إقبال الظلام وإدبار الضياء. قوله: (فقد أفطر الصائم) أى: دخل وقت إفطاره وإن لم يتناول مفطراً، كما يقال: أصبح الرجل. إذا دخل فى وقت الصبح، وقال ابن خزيمة: معناه فليفطر الصائم، وهو خبر بمعنى الأمر. ويؤيد الأول ما أخرجه البخارى من طريق شعبة وأبو عوانة من طريق الثورى عن سليمان الشيبانى وفيه: فقد حل الإفطار. ويؤيد الثانى ما أخرجه أحمد والطبرانى بسند صحيح إلى لىلى امرأة بشر بن الحصاصية قالت: أردت أن أصوم يومين مواصلة فمنعنى بشر وقال: إن النبى ﷺ منعنى عن هذا. وقال: يفعل ذلك النصارى، ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى: أتموا الصيام إلى الليل، فإذا كان الليل فافطروا. ولا منافاة بين هذا وما قبله لأن دخول وقت الإفطار لا ينافى الأمر به على وجه الندب أو الإباحة أو غيرها على ما يأتى بيانه فى باب الوصال إن شاء الله تعالى، وقيل: معناه فقد صار مفطراً حكماً؛ لأن الليل ليس ظرفاً للصيام الشرعى، واستبعده ابن خزيمة، وقال: لو كان المراد فقد صار مفطراً كان فطر جميع الصوم واحداً ولم يكن للترغيب فى تعجيل

الإفطار معنى. وقد يجاب بأن المراد تناول المفطر ليوافق الأمر الشرعى، والأول أرجح.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن وقت الصوم ينتهى بغروب الشمس وبه يدخل وقت الإفطار، وعليه الإجماع كما قاله ابن عبد البر. وعلى أنه لا يجب إمساك جزء من الليل، بل متى تحقق غروب الشمس حلّ الفطر، وعلى حرمة الوصال.

● عن عبد الله بن أبي أوفى قال: سَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: يَا بَلَالُ انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَمْسَيْتَ. قَالَ: انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا. قَالَ: انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا. فَانْزَلَ فَاجْدَحَ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ. وَأَشَارَ بِأَصْبَعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (سرنا مع رسول الله وهو صائم) هذا السفر كان فى رمضان عام الفتح، كما رواه مسلم عن هشيم عن أبى إسحاق الشيبانى عن عبد الله بن أبى أوفى قال: كنا مع رسول الله ﷺ فى سفر فى شهر رمضان... إلخ، وما سافر فى رمضان إلا لغزوة بدر وغزوة الفتح، وإن أبى أوفى لم يشهد بدرًا، فلم يكن ذلك إلا فى غزوة الفتح. قوله: (فاجدح لنا) بالجيم الساكنة والحاء المهملة: أمر من جدح، من باب فتح، ومصدره الجدح، وهو أن يخلط السويق بالماء ويحرك يعود يقال له المجدح حتى يستوى، وكذا اللبن ونحوه. قوله: (لو أُمسيت) أى: ليتك تنتظر دخول الليل،

فلو للتمنى، أو شرطية جوابها محذوف، أى: لو أمسيت لكان حسناً. قوله: (إن عليك نهاراً) لعل بلال رأى أثر الضوء والحمرة بعد غروب الشمس فتوهم أن ذلك الضوء من النهار الذى يجب صومه، ولا يحل الفطر إلا بعد ذهابه وظن أنه ﷺ لم يرها، فأراد تذكيره وإعلانه به، وأما قول ابن أبي أوفى: (وغربت الشمس) فإخبار منه بما فى نفس الأمر، وإلا فلو تحقق بلال أن الشمس قد غابت ما توقف وإلا كان معانداً حينئذٍ، وهو لا يليق بمثله، وإنما توقف احتياطاً واستكشافاً عن حكم المسألة، قال الزين بن المنير: يؤخذ من هذا جواز الاستفسار عن الظواهر لاحتمال أن لا يكون المراد إمرارها على ظاهرها. وكأنه أخذ ذلك من تقريره ﷺ بلالاً على ترك المبادرة إلى الامتنال.

قوله: (إذا رأيتم الليل قد أقبل من ها هنا... إلخ) لم يذكر فى هذه الرواية إدبار النهار بخلاف الرواية السابقة، ولا تنافى بينهما لاحتمال أن الأولى محمولة على حالة الغيم، فلا يكفى فيها إقبال الليل من جهة المشرق بل لا بد من إدبار النهار من جهة المغرب، والرواية الثانية محمولة على حالة الصحو فيكتفى فيها بإقبال الليل من المشرق، ويؤخذ منه تعدد القصة. وما قيل من أن القصة واحدة وأن أحد الرواة حفظ ما لم يحفظه الآخر بعيد.

○ فقه الحديث: دل الحديث على بيان نهاية وقت الصوم وأن غروب الشمس متى تحقق حل الفطر، وعلى مشروعية الصوم فى السفر، ويأتى تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى، وعلى تذكير العالم بما يخشى أن يكون قد نسيه، وعلى أن الجاهل بالشىء يسمح له بمراجعة العالم فيه إلى ثلاث مرات، وعلى أن دلالة الفعل أقوى من دلالة القول؛ فإنه ﷺ شرب ثم قال لهم: إذا رأيتم الليل قد أقبل... إلخ.

﴿ باب ما يستحب من تعجيل الفطر ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا يَزَالُ الدِّينُ ظَاهِرًا مَا عَجَّلَ النَّاسُ الْفِطْرَ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخَّرُونَ.
والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والدارقطني.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري والنسائي وابن ماجه والحاكم والدارمي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يزال الدين ظاهراً... إلخ) أى: لا يزال الدين الإسلامى غالباً على غيره من الأديان مدة تعجيل الناس فطرهم في الصيام امتثالاً للسنّة ووقفاً عند حدودها غير مغالين فيها بقولهم بإتيانهم بما يغير قوانينها الثابتة عنه ﷺ، فهم بخير ما داموا محافظين على هذه السنّة، وإذا خالفوها كان ذلك علامة على فساد يقعون فيه، وفي رواية أحمد عن أبي ذر مرفوعاً لا تزال أمتي بخير ما أخرّوا السحور وعجلوا الفطر وفي رواية له وللترمذى عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: يقول الله ﷻ: "إن أحب عبادي إلى أعجلهم فطراً"، وعلل ﷺ خيرية ذلك بقوله: لأن اليهود والنصارى يؤخرون ففيه مخالفة لأعداء الدين، وما دام الناس يراعون مخالفة أعداء الله ينصرهم الله ويظهر دينهم، واليهود وغيرهم يؤخرون إلى ظهور النجوم كما يشعر بذلك ما رواه ابن حبان والحاكم من حديث سهل: لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم، قال ابن دقيق العيد: في الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم؛ لأن الذى يؤخره يدخل في فعل خلاف السنّة.
وفي الحديث دلالة على استحباب تعجيل الفطر إذا تحقق غروب الشمس، والحكمة في ذلك أن لا يزداد في النهار من الليل، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له

على العبادة، قال الشافعي في الأم: تعجيل الفطر مستحب، ولا يكره تأخيره إلا لمن تعمد ذلك ورأى الفضل فيه. ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقاً، وهو كذلك؛ إذ لا يلزم من كون الشيء مستحباً أن يكون نقيضه مكروهاً مطلقاً.

● عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَا وَمَسْرُوقٌ فَقُلْنَا: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ. قَالَتْ: أَيُّهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ؟ قُلْنَا: عَبْدُ اللَّهِ. قَالَتْ: كَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والترمذي والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (أحدهما يعجل الإفطار... إلخ) أي: يختار أحدهما وهو ابن مسعود المبالغة في تعجيل الفطر وصلاة المغرب اتباعاً للسنة، والآخر وهو أبو موسى كما في رواية مسلم والترمذي كان يختار عدم المبالغة فيهما لبيان الجواز، وهو متفق عليه عند الكل، وسألاها ليعلما أيهما وافق الأفضل. قوله: (كذلك كان يصنع رسول الله) أي: كان ﷺ يعجل الفطر وصلاة المغرب، وصريح رواية المصنف أن التعجيل كان للإفطار وصلاة المغرب، وهو كذلك في رواية مسلم ورواية للنسائي من طريق المصنف، وفي رواية له أيضاً عن شعبة عن خيثمة عن أبي عطية قال: قلت لعائشة: فينا رجلان من أصحاب النبي ﷺ أحدهما يعجل الإفطار ويؤخر السحور، والآخر يؤخر الإفطار ويعجل السحور، قالت: أيهما الذي يعجل الإفطار ويؤخر السحور؟ قلت: عبد الله بن مسعود، قالت: هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع. وروى

أيضاً مثله عن سفيان عن الأعمش عن خيثمة عن أبي عطية، ففيه اختلاف على الأعمش، لكن ترجح رواية المصنف لكثرة روايتها ولأنها رواية مسلم وصححها الترمذى.

وفى الحديث دلالة على استحباب تعجيل الفطر وصلاة المغرب. وروى أبو يعلى من طريق زائدة عن حميد عن أنس قال: ما رأيت النبي ﷺ قط صلى صلاة المغرب حتى يفطر ولو كان على شربة من ماء. وقد وردت الأحاديث الكثيرة الصحيحة في طلب تعجيل الفطر وتأخير السحور، قال الحافظ فى الفتح: قال ابن عبد البر: أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة، وعند عبدالرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأموى قال: كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً. ومنه تعلم أن ما عليه غالب أهل هذا الزمان من تعجيل السحور مخالف لهدى الرسول ﷺ.

﴿ باب ما يفطر عليه ﴾

أى: ما يستحب الفطر عليه من الصيام.

● عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلْيُفْطِرْ عَلَى التَّمْرِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّمَرَ فَعَلَى الْمَاءِ، فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ. والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذى وابن ماجه والدارمى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (فليفطر على التمر) الأمر فيه للندب، والتمر اسم جنس فيصدق بالواحدة، فيتحقق الأمر بأكل ثمرة. وفى رواية الترمذى عن سفيان بن

عينة: إذا أفطر أحدكم فليفطر على تمر فإنه بركة أى: ذو بركة وخير كثير،
والحكمة فى الإفطار على تمر أنه حلو، والحلو يقوى البصر الذى يضعف بالصوم،
وفيه إيماء إلى حلاوة الإيمان، وإشارة إلى زوال مرارة العصيان، فإن الصوم من أعظم
الطاعات، والحسنات يذهبن السيئات.

وقال ابن حجر المكي: من خواص التمر أنه إذا وصل المعدة إن وجدها خالية
حصل به الغذاء وإلا أخرج ما هناك من بقايا الطعام. وقول الأطباء إنه يضعف
البصر محمول على كثرة المضر دون قليله فإنه يقويه.

قوله: (فإن الماء طهور) أى: مطهر وبالع الغاية فى الطهارة فيبدأ به إن لم
يوجد تمر فتأولاً بطهارة الظاهر والباطن؛ ولأنه يزيل العطش عن النفس.

● عن أنس بن مالك: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ
يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَلَى تَمَرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ.
والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذى وابن ماجه والحاكم والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (يفطر على رطبات) جمع رطبة وهو تمر النخل إذا
أدرك ونضج قبل أن يكون تمراً، وأقل الجمع ثلاث، وهو الأكمل الذى كان يعمل به
النبي ﷺ كما رواه أبو يعلى عن إبراهيم بن الحجاج عن عبد الواحد بن ثابت عن
ثابت عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يحب أن يفطر على ثلاث تمرات أو شيء لم
تصبه النار، وفى سنده عبد الواحد بن ثابت، قال البخارى: منكر الحديث. قوله:
(حسا حسوات من ماء) بفتح السين المهملة وسكونها: جمع حسوة بضم الحاء
المهملة وهى الجرعة من الشراب، ويجمع أيضاً على حُسَى مثل مدية ومدى، أى:
شرب ثلاث جرعات، والحسوة بفتح الحاء المهملة مصدر بمعنى المرة.

وفي الحديث استحباب تعجيل الفطر قبل صلاة المغرب. وأما ما ثبت أن عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا يصليان المغرب في رمضان حين ينظران إلى الليل الأسود ثم يفطران بعد الصلاة فهو لبيان جواز التأخير لئلا يظن وجوب التعجيل. وفيه استحباب فطر الصائم على واحد من هذه الأشياء على الترتيب، فإن ابتدأ بالماء مع وجود التمر فاتته السنة، وكذا إن ابتدأ بالتمر مع وجود الرطب، فقول بعضهم إن الترتيب لكمال السنة لا لأصلها غير مسلم، وقد جاء في الفطر على التمر أحاديث أخرى: منها ما رواه الحاكم عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: من وجد تمرًا فليفطر عليه ومن لا فليفطر على الماء فإنه طهور.

ومنها ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا كان صائمًا لم يصل حتى يأتيه رطب وماء فياكل ويشرب، وإذا لم يكن رطب لم يصل حتى يأتيه تمر وماء. قال الدارقطني: تفرد به مسكين بن عبد الرحمن عن يحيى بن أيوب.

﴿ باب القول عند الإفطار ﴾

● عَنْ مَرْوَانَ - يَعْنِي ابْنَ سَالِمٍ الْمُقَفَّعَ - قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقْبِضُ عَلَى لَحْيَتِهِ فَيَقْطَعُ مَا زَادَ عَلَى الْكَفِّ وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ: ذَهَبَ الظَّمَأُ وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ وَثَبَتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والحاكم والبيهقي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (يقبض على لحيته فيقطع ما زاد) وفي نسخة: ما زادت، ولعل ذلك كان في الحج أو العمرة كما قال البخاري: كان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته، فما فضل أخذه. وتقدم بيان المقام وافيًا في الوضوء في حديث عشر من الفطرة والغرض من ذكر مروان هذه العبارة الإشارة إلى أنه تابعي لقي ابن عمر. قوله: (قال) أي: بعد أن تناول مفطرًا (ذهب الظمًا) بفتحين مصدر ظمى مثل عطش عطشًا وزناً ومعنى. قوله: (وابتلت العروق) أي: بما وصل إليها من الطعام والشراب فذهب عنها ما كان بها من الجفاف بالصوم. قوله: (وثبت الأجر إن شاء الله) ذكر المشيئة للتبرك أو للتعليق، فإن ثبوت الأجر لغيره ﷺ مفوض لمشيئة الله تعالى فلا يدري أقبل الله صومه أم رده؟.

وفي هذا دلالة على مشروعية ذكر هذه الكلمات بعد الفطر من الصيام، ولعل ذلك لشكر النعمة التي هي زوال المشقة عنه والحصول على الثواب العظيم.

● عَنْ مُعَاذِ بْنِ زُهْرَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ.

والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي والطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (أنه بلغه أن النبي) لم يعرف الواسطة بينه وبين النبي ﷺ، وجهالة الصحابي لا تضر. قوله: (اللهم لك صمت... إلخ) أي: صمت مخلصًا وامتنالًا لأمرك، وعلى رزقك. أي: على ما سقته لي من الرزق أفطرت، وقدم المعمول في الجملتين لإفادة الحصر.

وفي هذا دلالة على مشروعية هذا القول بعد الفطر من الصيام، وقد جاءت فيه روايات أخر: فقد أخرج الدارقطني والطبراني في الكبير عن ابن عباس قال: كان

النبي ﷺ إذا أفطر قال: اللهم لك صمنا وعلى رزقك أفطرنا فتقبل منا إنك أنت السميع العليم، وفي سنده عبد الملك بن هارون، وهو ضعيف. وروى ابن السني عن معاذ بن زهرة أنه ﷺ كان يقول: الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فافطرت، وروى من طريق ابن أبي مليكة قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن للصائم عند فطره دعوة، اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن تغفر لي ذنوبي. ورواه ابن ماجه بلفظ: إن للصائم عند فطره لدعوة ما ترد: اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن تغفر لي.

﴿ باب الفطر قبل غروب الشمس ﴾

أى: لغيم ونحوه ثم تبين عدم الغروب، أوجب فيه قضاء أم لا؟.

● عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: أَفْطَرْنَا يَوْمًا فِي رَمَضَانَ فِي غَيْمٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ. قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: قُلْتُ لِهَشَامٍ: أَمَرُوا بِالْقَضَاءِ؟ قَالَ: وَبَدَّ مِنْ ذَلِكَ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى وابن ماجه والبيهقى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (أمرُوا بالقضاء) وفي رواية للبخارى: فأمرُوا بالقضاء،

أى: أأمرهم النبي ﷺ بقضاء ذلك اليوم؟. قوله: (وبد من ذلك) بتقدير حرف استفهام إنكارى بمعنى النفي، أى: قال هشام: وهل بد من القضاء؟ أى: لا مفر منه، ففى رواية البخارى: قال: لا بد من قضاء.

وفي الحديث دلالة على أن من أفطر وهو يعتقد أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه، وبه قال ابن سيرين وسعيد بن جبير وأبو حنيفة والأوزاعي ومالك وأحمد والشافعي وصهيب، فقد روى البيهقي من طريق شعيب بن عمرو بن سليم الأنصاري قال: أفطرننا مع صهيب الخير أنا وأبي في شهر رمضان يوم غيم وطش أي: مطر فبينما نحن نتعشى إذ طلعت الشمس فقال صهيب: طعمة الله أتموا صيامكم إلى الليل واقضوا يوماً مكانه، وهو المروى عن عمر في أكثر الروايات الصحيحة، فقد روى الأثرم عنه أنه قال: من أكل فليقض يوماً مكانه. وروى البيهقي عن علي بن حنظلة عن أبيه قال: كنت عند عمر في رمضان فأفطر وأفطر الناس فصعد المؤذن ليؤذن فقال: أيها الناس هذه الشمس لم تغرب. فقال عمر: من كان أفطر فليصم يوماً مكانه، وفي رواية له عنه: لا نبالي والله نقضى يوماً مكانه.

وروى من طريق الشافعي عن مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس، فجاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس، فقال عمر: الخطب يسير وقد اجتهدنا. قال الشافعي ومالك: معنى الخطب يسير: قضاء يوم مكانه. وروى عن عمر عدم القضاء، فقد روى البيهقي من طريق يعقوب بن سفيان قال ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب قال: بينما نحن جلوس في مسجد المدينة في رمضان والسماء متغيمة فرأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا، فأخرجت لنا عساس من لبن من بيت حفصة فشرب عمر ﷺ وشربنا فلم نلبث أن ذهب السحاب وبدت الشمس، فجعل بعضنا يقول لبعض: نقضى يومنا هذا، فسمع بذلك عمر فقال: والله لا نقضيه وما تجانفنا الإثم.

وعساس بكسر العين المهملة: جمع عس بضمها، هو القدح الكبير. لكن غلطوا زيد بن وهب في هذه الرواية لمخالفتها لبقية الروايات، قال المنذرى: في هذه الرواية إرسال، ويعقوب بن سفيان كان يحمل على زيد بهذه الرواية المخالفة لبقية الروايات، وزيد ثقة إلا أن الخطأ غير مأمون. ونحوه للبيهقي وقال: وفي تظاهر هذه الروايات عن عمر رضي الله عنه في القضاء دليل على خطأ رواية زيد بن وهب في ترك القضاء. وقال مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري وداود وإسحاق: لا قضاء عليه. واحتجوا بما رواه البيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.

لكنه محمول على رفع الإثم والمواخذه على ذلك، ورفع الإثم لا ينافي وجوب القضاء، والراجح ما ذهب إليه الجمهور من وجوب القضاء، فقد رجح البيهقي رواياته لورودها من طرق كثيرة، ويرجح أيضاً أنه لو أغمى هلال رمضان فأصبحوا مفطرين ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فالقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا، وهذا الخلاف يجري أيضاً فيمن أكل بعد الفجر ظاناً بقاء الليل ثم تبين خلافه، والراجح وجوب القضاء، فقد روى البيهقي أن ابن مسعود سئل عن رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلاً وقد طلع الفجر، فقال: من أكل من أول النهار فليأكل من آخره، ومعناه: فقد أفطر. وقال: حدثنا سعيد ثنا هشيم أنبأ منصور عن ابن سيرين أنه قال مثل ذلك، وقال الحسن: يتم صومه ولا شيء عليه، وروينا عن سعيد بن جبير مثل قول ابن سيرين، وعن مجاهد مثل قول الحسن وقول من قال: يقضى أصح.

﴿ باب في الوصال ﴾

أى: وصل الصائم الليل بالنهار من غير أكل أو شرب بينهما، فالوصال: تتابع الصيام أكثر من يوم بلا إفطار.

● عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ، قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ؛ إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى. والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (نهى عن الوصال) لعله أراد النهى الوارد في حديث أبي سعيد الآتى، وفي حديث أنس عند البخارى بلفظ لا تواصلوا ونهى ﷺ عن الوصال رحمة بهم لئلا يشق عليهم، ففى البخارى عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه ﷺ واصل فواصل الناس فشق عليهم، فنهاهم... إلخ، وفي رواية له عن عائشة قالت: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم... إلخ، قال النووى: الحكمة فى نهيهم درء المفسدة المترتبة على الوصال، وهى الملل من العبادة والتعرض للتقصير فى بعض وظائف الدين من إتمام الصلاة بخشوعها وأذكارها وآدابها وملازمة الأذكار وسائر الوظائف المشروعة فى نهاره وليله.

قوله: (قالوا فإنك تواصل) هكذا بلفظ قالوا فى أكثر الأحاديث. وفي رواية للبخارى عن أبي هريرة فقال له رجل من المسلمين: إنك تواصل، ولا تنأى بينهما؛ لاحتمال أن القائل واحد ونسب إلى الجميع لرضاهم به، أو أن القصة متعددة، فمرة سأل واحد، وأخرى سأل جماعة.

قوله: (إني لست كهيتكم... إلخ) أى: لست حالتي مثل حالتكم وصفتكم؛ فإن الله تعالى يطعمني ويسقيني، أى: يعطيني قوة الأكل والشراب، ويفيض عليّ بما يسدّ مسدّ الطعام والشراب، فأقوى على الطاعات من غير ضعف في القوة ولا تعب في الإحساس، ويحتمل أنّ المراد حقيقة الأكل والشرب، وأنه ﷺ كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله تعالى كرامة له في ليالي صومه ولا يقطع وصاله خصوصية له، فكانه قال: لست كهيتكم وصفتكم في أن من أكل منكم أو شرب انقطع وصاله، بل أنا يطعمني ربّي ويسقيني، ولا ينقطع وصالي، فطعامكم وشرابكم غير طعامي وشرابي صورة ومعنى.

وما قيل: إن هذا الاحتمال يدفعه. قوله: وأيكم مثلي ويضعفه قولهم إنك تواصل فإن الوصال مع تناول الطعام والشراب من الخال مردود بأن ما يؤتى به النبي ﷺ على سبيل الكرامة من طعام وشراب لا تجرى عليه أحكام المكلفين كما غسل صدره ﷺ في طست من ذهب مع أن استعمال أواني الذهب في الدنيا حرام. وقال ابن المنير: هو محمول على أن أكله وشربه في تلك الحالة كحالة النائم الذي يحصل له الشبع والرى بالأكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ، ولا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره.

وقال في الفتح: يحتمل أن يكون المراد بقوله: يطعمني ويسقيني أنه يشغلني بالتفكير في عظمته والتخلي بمشاهدته والتغذى بمعارفه وقرّة العين بمحبته والاستغراق في مناجاته والإقبال عليه عن الطعام والشراب، وإلى هذا جنح ابن القيم وقال: قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الأجساد، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني، ولا سيما الفرح المسرور بمطلوبه الذي قرت عينه بمحبوبه. قال: وتمسك ابن حبان بظاهر الحال

فاستدل بظاهر الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه ﷺ كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع، قال: لأن الله تعالى كان يطعم رسوله ويسقيه إذا واصل، فكيف يتركه حتى يحتاج إلى شد الحجر على بطنه جائعاً؟ ثم قال: وماذا يغني الحجر من الجوع؟ ثم ادّعى أن ذلك تصحيف ممن رواه، وإنما هي الحجز بالزأى: جمع حجرة، وقد أكثر الناس من الرد عليه في جميع ذلك، وأبلغ ما يرد عليه به أنه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال: خرج النبي ﷺ بالسحابة ف رأى أبا بكر وعمر، فقال: ما أخرجكما؟ قالا: ما أخرجنا إلا الجوع. فقال: والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الجوع. فهذا الحديث يرد ما تمسك به. وأما قوله: وما يغني الحجر من الجوع؟ فجوابه أنه يقيم الصلب؛ لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لانشاء بطنه عليه، فإذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام، حتى قال بعض من وقع له ذلك: كنت أظن الرّجلين يحملان البطن فإذا البطن يحمل الرّجلين.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا تُوَاصِلُوا، فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ. قَالُوا: فَإِلَيْكَ تُوَاصِلُ. قَالَ: إِلَيَّ لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنَّ لِي مُطْعِمًا يُطْعِمُنِي وَسَاقِيًا يَسْقِينِي.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري.

○ معنى الحديث: قوله: (فليواصل حتى السحر) أى: فليكن وصاله إلى السحر، فأباح ﷺ الوصال من أول الليل إلى وقت السحر لا غير، وفيه رد على من يمنع الإمساك بعد الغروب. ولا ينافيه ما رواه ابن خزيمة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يواصل إلى السحر،

ففعل بعض أصحابه ذلك فنهاه، فقال: يا رسول الله إنك تفعل ذلك لأن رواية عبيدة بن حميد شاذة، فقد خالفه أبو معاوية وهو أضبط أصحاب الأعمش عند أحد وغيره، وتابعه عبد الله بن نمير عن الأعمش، وخالفه أيضاً جميع الرواة عن أبي هريرة، فلم يقيّدوا النهي عن الوصال إلى السحر، وعلى تقدير أن رواية عبيدة محفوظة فتحمل على أنه ﷺ نهى عن الوصال أولاً مطلقاً كل الليل أو بعضه، ويحمل حديث أبي سعيد على أن النهي عن الوصال خص بجميع الليل بعد ذلك وأبيح الوصال إلى السحر، أو يحمل حديث عبيدة على كراهة التنزيه والنهي عما زاد عن السحر في حديث أبي سعيد على كراهة التحريم. قوله: (فإنك تواصل) قالوا له ﷺ ذلك بعد النهي لطلب بيان الحكم لهم أو بيان الحكمة في نهيمهم عن الوصال دونه، وليس ذلك اعتراضاً منهم لأنهم أكثر الناس آداباً.

وفي هذه الأحاديث أن الوصال من خصائصه ﷺ وأن الأمة منهية عنه، وهل النهي للتحريم أو للكره؟ ذهب الجمهور إلى أنه للكره لأنه ﷺ وأصل بالصحابة كما رواه البخاري عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال في الصوم، فقال له رجل من المسلمين: إنك تواصل يا رسول الله، قال: وأيكم مثلي؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني. فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال وأصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الهلال فقال: لو تأخر لزدتكم. ورواه مسلم عن أنس قال: وأصل رسول الله ﷺ في أول شهر رمضان، فواصل ناس، فبلغه ذلك فقال: لو مد لنا الشهر لواصلنا وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم، إنكم لستم مثلي. قال النووي: قوله: "في أول شهر رمضان" هكذا هو في كل النسخ ببلاذنا وكذا نقله القاضى عن أكثر النسخ، قال: وهو وهم من الراوى، وصوابه: آخر شهر رمضان، وكذا رواه بعض رواة صحيح مسلم وهو الموافق للحديث الذى قبله ولباقى الأحاديث. وفعل ﷺ ذلك

تكميلاً لهم لما أبوا أن ينتهوا، ولو كان حراماً ما واصل بهم ﷺ. وروى البزار والطبراني في الكبير من حديث سمرة قال: نهى النبي ﷺ عن الوصال وليس بالعزيمة، وسنده ضعيف. وذهب أهل الظاهر وابن حزم إلى أن النهي للحرمة وصححه ابن العربي من المالكية أخذاً بظاهر النهي، وبما رواه الطبراني في الأوسط عن عبد الملك عن أبي ذر: أن جبريل قال للنبي ﷺ: إن الله قد قبل وصالك ولا يحل لأحد بعدك. ورد بأن إسناده غير صحيح، فلا يصلح كحجة كما في الفتح، وقال في مجمع الزوائد: ولم أعرف عبد الملك. وبأن النهي مصروف عن التحريم بحديث أبي هريرة السابق عند البخاري وبما سيأتي للمصنف في باب الرخصة في ذلك أي: في الحجامة للصائم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ نهى عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما؛ إبقاء على أصحابه أي: شفقة عليهم. وذهب جماعة منهم عبد الله ابن الزبير وابن وضاح من المالكية إلى إباحة الوصال، وحكاه القاضي عياض عن ابن وهب وإسحاق وأحمد بن حنبل، واستدلوا بأنه ﷺ واصل أصحابه يومين حين أبوا أن ينتهوا كما تقدم في حديث أبي هريرة، وبحديث عائشة عند البخاري: قالت: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم. ورد بأن حديث أبي هريرة لا يفيد الإباحة، بل هو صارف للنهي من التحريم إلى الكراهة، وكذا. قوله: في حديث عائشة: رحمة لهم، لا يدل على الإباحة لأن من رحمة ﷺ نهيمهم عن الوصال. قوله: (إن لي مطعماً... إلخ) وفي رواية البخاري: إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقيني فإن حملناه على الحقيقة يكون كرامة له من الله تعالى وخصوصية، وإلا يكون المعنى أن الله يفيض عليه بما يسد مسد الطعام والشراب فلا يحس بالجوع والعطش وضعف الأعضاء ويقوى على الطاعة.

﴿ باب الغيبة للصائم ﴾

أى: فى التشديد فى الغيبة تقع من الصائم وتحذيره منها.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى وأحمد والترمذى وابن ماجه والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: مناسبة الحديث للترجمة فى قوله: (من لم يدع قول الزور). من حيث إن المراد منه حفظ اللسان عن المحرمات، ومنها الغيبة، ولذا ذكره ابن حبان فى صحيحه تحت ترجمة ذكر الخبر الدال على أن الصيام إنما يتم باجتناب المحظورات لا بمجانبة الطعام والشراب والجماع فقط. وفى بعض روايات الحديث: من لم يدع قول الزور والعمل به والجهل فيحتمل أن يراد بالجهل جميع المعاصى ومنها الغيبة وهذه اللفظة عند البخارى فى كتاب الأدب وعند النسائى والبيهقى وابن حبان، وكذا ابن ماجه ولفظه من لم يدع قول الزور والجهل والعمل به أى: بما ذكر. قوله: (من لم يدع قول الزور والعمل به... إلخ) أى: من لم يترك حال صيامه القول الباطل من الكذب وشهادة الزور والغيبة والبهتان والقذف والسب واللعن والميل عن الحق وغير ذلك مما يجب على الإنسان اجتنابه ويحرم عليه ارتكابه، فليس لله حاجة فى أن يدع طعامه وشرابه، وهو مجاز عن عدم القبول من إطلاق السب وإرادة المسبب، لأن الصوم ليس المقصود منه نفس الجوع والعطش بل ما يتبعه من كسر الشهوات وخضوع النفس الأماراة حتى تصبح مطمئنة، قال ابن بطل: ليس معناه أن يؤمر بأن يدع صيامه، وإنما معناه التحذير من قول الزور وما معه، وأما قوله: فليس

لله حاجة فلا مفهوم له فإن الله تعالى لا يحتاج إلى شيء، وإنما معناه فليس لله إرادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الإرادة. وقال ابن المنير: هو كناية عن عدم قبول الصوم كما يقول المغضب لمن رد عليه شيئاً طلبه منه فلم يقم به: لا حاجة لي به، فالمراد رد صوم المتلبس بالزور، وقبول صوم السالم منه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على تحذير الصائم من قول الباطل، فإنه مضيع

لثواب الصيام.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الصَّيَّامُ جُنَّةٌ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَجْهَلْ، فَإِنْ أَمُرُو قَاتِلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ
إِنِّي صَائِمٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والبيهقى ومالك والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (الصيام جنة) أى: وقاية للصائم من الوقوع فى الخطأ والسهو. قوله: (فلا يرفث) بضم الفاء وكسرهما، مضارع رفث بفتح الفاء وبالثاء الثلاثة أى: لا يتكلم بفحش، ويطلق الرفث أيضاً على الجماع ومقدماته. قوله: (ولا يجهل) أى: ولا يفعل شيئاً من أفعال الجهلة كالسفه والسخرية والغيبة واللغو وسائر المعاصى، وفى رواية سعيد بن منصور من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبيه: فلا يرفث ولا يجادل وليس المراد أن هذه الأشياء ممنوعة فى الصوم فقط مباحة فى غيره، بل المراد أن المنع منها يتأكد فى الصوم. قوله: (فإن أمرؤ قاتله أو شاتمه) وفى رواية أحمد والترمذى: (فإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم)، وفى رواية للنسائى من حديث عائشة: وإن أمرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبه وفى رواية ابن خزيمة عن أبى هريرة: فإن سابك أحد فقل: إني صائم، وإن كنت قائماً فاجلس. والمفاعلة

ليست على بابها، بل المراد أنه لا يعامله بمثل عمله، بل يقتصر على. قوله: (إني صائم، ويؤيده رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عند البخاري وإن شتمه إنسان فلا يكلمه، أو المراد بالمفاعلة التهيؤ لها، أي: فلو شرع في قتاله أو شتمه فليقل: إني صائم، فإن كفاً وإلا دفعه بالأخف فالأخف، كالصائلي. قوله: (إني صائم، إني صائم) بالتكرار لتأكيد التحذير من الشر، وفي بعض النسخ: بدون تكرار، واختلف هل يقول ذلك في نفسه؟ وبه جزم المتولي ونقله الرافعي عن الأئمة، لما في الجهر بها من الرياء وإطلاع الناس على الصوم، وهو من العمل الذي لا يظهر، ولذا يوفى الله الصائم أجره بغير حساب، أو يخاطب به الذي يسبه ويريد قتاله تحذيراً وتهديداً بالوعيد المتوجه على من أن تهك حرمة الصائم وتذرع إلى تنقيص أجره بإيقاعه في المشاققة، ورجحه النووي في الأذكار، وقال في شرح المذهب: كل منهما حسن، والقول باللسان أقوى، ولو جمعهما كان حسناً. وقال الروياني: إن كان رمضان فليقل بلسانه، وإن كان غيره فليقله في نفسه. ولعل وجهه خشية الرياء في الثاني دون الأول، وقال ابن العربي: موضع الخلاف صيام التطوع، أما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً. والحكمة في قول الصائم ذلك زجره عن الشر أو زجر من يخاطبه عنه.

واستدل بحديثي الباب على أن الكلام الفاحش ينقص ثواب الصائم، ومنه الغيبة. واختلف في الغيبة والكذب والنميمة هل تفسد الصوم؟ فالجمهور على أنها لا تفسده وإنما تنقص ثوابه. وعن الثوري: أن الغيبة تفسد الصوم، وروى ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن الليث عن مجاهد: خصلتان من حفظهما سلم له صومه، الغيبة والكذب وذكر الغزالي في الإحياء عن مجاهد: خصلتان تفسدان الصوم الغيبة والكذب وروى ابن أبي الدنيا عن أحمد بن إبراهيم عن يعلى بن عبيد عن

الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يقولون إن الكذب يفطر الصائم، وروى أيضاً عن يحيى بن سليم عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال: اتقوا المفطرين: الكذب والغيبة، وقال الأوزاعي: تفسد الصوم، ويجب القضاء على مرتكبها، واحتج بحديث أبي هريرة المتقدم أول الباب، وبما رواه النسائي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: رب صائم ليس من صيامه إلا الجوع، ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر. لكن هذا محمول على إكمال الصوم والتفكير من الوقوع في مثل هذا، وإلا فلم يثبت أن هذه الأشياء تبطل الصيام حقيقة، وأن من فعلها أمر بالقضاء.

﴿ باب السواك للصائم ﴾

أى: أيجوز له استعماله أم لا؟.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ. زَادَ مُسَدِّدٌ: مَا لَا أَعْدُو وَلَا أَخْصِي.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى وأحمد والترمذى والبيهقى وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (يستاك وهو صائم) فيه استحباب الاستياك للصائم مطلقاً قبل الزوال وبعده، ربطاً كان السواك أم يابساً، وهو قول مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وإبراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وأبي حنيفة ومحمد والثورى والأوزاعي وجماعة من الصحابة، منهم عمر وابن عباس وعلي وابن عمر: والحديث وإن كان ضعيفاً لأن في سنده عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف، إلا أن له شواهد تعضده.

منها ما رواه ابن ماجه والبيهقى من طريق إبراهيم بن سليمان عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: من خير خصال الصائم السواك، ومجالد ضعفه قومه ووثقه آخرون. ومنها ما رواه الدارقطنى والبيهقى من طريق أبى إسحاق الخوارزمى قال: سألت عاصمًا الأحول فقلت: أيستاك الصائم؟ فقال: نعم، فقلت: برطب السواك ويابس؟ قال: نعم. قلت: أول النهار وآخره؟ قال: نعم، قلت: عن؟ قال: عن أنس بن مالك عن النبی ﷺ. قال الدارقطنى: أبو إسحاق الخوارزمى ضعيف يبلغ عن عاصم الأحول بالمناكير، لا يحتج به، وقال الشافعى وأصحابه: يكره السواك للصائم بعد الزوال ويستحب قبله، لا فرق بين الرطب واليابس، وهو قول أبى ثور وحكاه ابن الصباغ عن الأوزاعى ومحمد بن الحسن، واستدلوا بما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب... الحديث وفيه: والذى نفس محمد بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، والخلوف بضم الخاء المعجمة: رائحة الفم المتغيرة من أثر الجوع، ولا يكون ذلك إلا بعد الزوال غالبًا، والسواك يزيله، وبما رواه الدارقطنى والطبرانى والبيهقى من طريق كيسان القصاب عن عمر ابن عبد الرحمن عن خباب عن النبی ﷺ قال: إذا صمتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشى، فإنه ليس من صائم تيس شفتاه بالعشى إلا كانتا نورًا بين عينيه يوم القيامة لكن حديث الخلوف ليس نصًا فيما قالوه، لاحتمال أنه ﷺ مدح الخلوف نهياً للناس عن البعد عن مكالمة الصائمين بسبب الخلوف لا نهياً للصوم عن السواك، فالظاهر أنه لم يرد بالحديث استبقاء الرائحة، وإنما أراد نهى الناس عن كراهة تلك الرائحة.

وحديث خباب ضعيف، لأن كيسان القصاب ليس بالقوى، كما قال الدارقطني، وضعفه ابن معين وغيره، ولذا نقل عن الشافعي وجماعة من أصحابه عدم كراهة السواك بعد الزوال، وقد قال الترمذي: لم ير الشافعي بأسًا بالسواك للصائم أول النهار ولا آخره. واختاره جماعة من أصحابه منهم أبو شامة وابن عبد السلام والنووي، قال في شرح المهذب: وهذا النقل غريب، وإن كان قويًا من حيث الدليل، وبه قال المزني وأكثر العلماء وهو المختار. وقال الأذرعى من الشافعية: إن السواك لا يكره بعد الزوال كما اختاره شيخنا، وعمدتهم في الكراهة حديث الخلوف ولا حجة فيه، لأن الخلوف من خلو المعدة والسواك لا يزيله، وإنما يزيل وسخ الأسنان. وقال الحافظ في التلخيص: استدلال أصحابنا بحديث خلوف فم الصائم على كراهة الاستياك بعد الزوال لمن يكون صائمًا فيه نظر. وقال مالك وأصحابه: لا يكره السواك للصائم لا أول النهار ولا آخره، إلا إذا كان السواك رطبًا، وروى ذلك عن الشعبي وقتادة والحكم بن عتيبة وأبو ميسرة وزباد بن حدير وأبي يوسف من الحنفية، وقال أحمد وإسحاق بن راهويه: يكره بعد الزوال مطلقًا وقبله إذا كان رطبًا، وحكى عن القاضي حسين من الشافعية الكراهة في الفرض دون النفل وحكاها المسعودي عن أحمد، ولا وجه لهذه التفرقة كلها حيث لا دليل عليها.

قوله: (زاد مسدد ما لا أعد ولا أحصى) أى: زاد مسدد في روايته على محمد بن الصباح قول عامر بن ربيعة: ما لا أعد ولا أحصى بعد. قوله: رأيت رسول الله ﷺ يستاك وهو صائم، والفرض منه تأكيد الاستياك حال الصيام.

﴿ باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق ﴾

أى: في بيان حكم صب الماء على الصائم من شدة العطش ومبالغته في الاستنشاق.

● عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ فِي سَفَرِهِ عَامَ الْفَتْحِ بِالْفِطْرِ، وَقَالَ: تَقَوُّوا لِعَدْوِكُمْ. وَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ الَّذِي حَدَّثَنِي: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَجِ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ أَوْ مِنَ الْحَرِّ. والحدِيث أخرجه أيضاً: أحمد ومالك والشافعي والنسائي والحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (تقووا لعدوكم) كالتعليل للأمر بالفطر، فكأنه قال لهم: أفطروا لأجل أن تقووا على عدوكم. قوله: (وصام رسول الله) لأنه ليس كغيره؛ لما ذكر في الوصال من أن الله يطعمه ويسقيه، فلا يخشى عليه الضعف من الصوم بل يزيده قوة ونشاطاً، ولأن الصوم في السفر أفضل لقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ البقرة/١٨٤. قوله: (بالعرج) بفتح العين المهملة وسكون الراء: قرية كبيرة على نحو ثلاث مراحل من المدينة. قوله: (يصب على رأسه الماء وهو صائم...إخ) فيه دليل على أنه يجوز للصائم أن يدفع عن نفسه الحر أو العطش بصب الماء على رأسه ومثله صبه على بدنه كله، وهو قول الجمهور ومنهم أبو يوسف من الخنفية، قال في الدر المختار: لا تكره حجامه وتلفف بثوب مبتل ومضمضة واستنشاق أو اغتسال للتبرّد عند الثاق، وبه يفتى. وقال أبو حنيفة:

يكره له ذلك تنزيهاً، لما فيه من إظهار الضجر من العبادة، ولنهيه ﷺ عن دخول الصائم الحمام، وحمل فعله ﷺ هذا على بيان الجواز رحمة بضعفاء الأمة.

ويجاب بأن قوله: لما فيه من إظهار الضجر، تعليل في مقابلة النص فلا يعول عليه، وبأن حديث نهيه ﷺ عن دخول الصائم الحمام في إسناده ضعف كما قال الحافظ، وعلى فرض صحته فهو خارج عن محل النزاع، لأن سياق حديث الباب في صب الماء لدفع الحر أو العطش، ودخول الحمام يثير ذلك.

﴿ باب في الصائم يحتجم ﴾

أى: يجوز له الاحتجام أم لا؟

● عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ. قَالَ شَيْبَانُ: أَخْبَرَنِي أَبُو قِلَابَةَ أَنَّ أَبَا أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ حَدَّثَهُ أَنَّ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والطحاوى والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (أفطر الحاجم والمحجوم) أى: تعرض كل منهما للإفطار، أما المحجوم فلخشية الضعف من نزول الدم منه، وأما الحاجم فلأنه لا يأمن أن يصل إلى جوفه شيء من الدم عند مص الحجم، وليس المراد أنهما أفطرا حقيقة، فهو نظير قولهم: هلك فلان، إذا تعرض للهلاك وإن كان سالماً، وحديث: من ولى القضاء فقد ذبح بغير سكين، رواه الأربعة عن أبي هريرة، أى: أنه تعرض

للذبح، لا أنه ذبح حقيقة، ولذا قال الجمهور إن الحجامة لا تفسد الصوم، غير أنها مكروهة للصائم عند مالك والشافعي والثوري، ولا تكره عند أبي حنيفة وأصحابه، لما سيأتى أنه ﷺ احتجم وهو صائم وحمله جماعة على ظاهره، فقالوا: إن الحجامة تفطر الصائم حاجاً كان أو محجوماً، منهم على وأبو هريرة وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان، واحتجوا بأحاديث الباب ونحوها. وشذ عطاء فأوجب الكفارة أيضاً، وسيأتى بيان الراجح وأدلته. قوله: (قال شيان في حديثه... إلخ) وفي بعض النسخ: قال شيان: قال: أخبرني... إلخ وفي بعضها: قال شيان: أخبرني... إلخ، وغرض المصنف بهذا بيان كيفية الأداء في طريق شيان بأنها بالإخبار والتحديث والسماع، بخلاف طريق هشام فإنها بالعننة.

﴿ باب الرخصة في ذلك ﴾

أى: في جواز الاحتجام للصائم.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى والترمذى والطحاوى والبيهقى.

○ معنى الحديث: وفي أحاديث الباب دليل على أن الحجامة لا تفطر الصائم،

وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين، منهم أنس وأبو سعيد الخدرى وزيد بن أرقم وسعد بن أبى وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأم سلمة والشعبي وعروة وعطاء بن يسار والقاسم بن محمد وزيد بن أسلم وعكرمة، وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر منهم والبيهقى، مستدلين

بأحاديث الباب وأجابوا عن حديث: "أفطر الحاجم والمحجوم" بأنه منسوخ بما
 رواه الدارقطني عن أبي سعيد الخدري قال: رخص رسول الله ﷺ في القبلة للصائم
 والحجامة، قال الدارقطني: رواه كلهم ثقات، وما رواه أيضاً عن ثابت عن
 أنس بن مالك قال: أول ما كرهت الحجامة للصائم أن جعفر بن أبي طالب احتجم
 وهو صائم فمر به النبي ﷺ فقال: أفطر هذان. يعني الحاجم والمحجوم ثم رخص
 النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم، قال الدارقطني:
 رواه كلهم ثقات ولا أعلم له علة، قالوا: ففيهما لفظ الترخيص وغالب ما
 يستعمل بعد النهي فيكون ناسخاً له، ومنسوخ أيضاً بحديث ابن عباس الآتي
 احتجم النبي ﷺ وهو صائم محرم، وذلك أن ابن عباس صحب النبي ﷺ محرماً في حجة
 الوداع سنة عشر من الهجرة، ولم يصحبه محرماً قبل ذلك، وحديث: "أفطر
 الحاجم"، وكان زمن الفتح كما جاء في رواية الشافعي والبيهقي بإسناد صحيح عن
 شداد قال: كنا مع النبي ﷺ زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم لثمان عشرة خلت من
 رمضان فقال وهو آخذ بيدي: أفطر الحاجم والمحجوم، وكان الفتح سنة ثمان. وما
 ذكره ابن خزيمة في حديث ابن عباس من أنه ﷺ كان صائماً محرماً، ولم يكن قط
 محرماً مقيماً ببلده، وإنما كان محرماً وهو مسافر، وللمسافر إن كان نائياً الصيام فمضى
 عليه بعض النهار الأكل والشرب على الصحيح، فإذا جاز له أن يحتجم وهو
 مسافر. قال: وليس في خبر ابن عباس ما يدل على إفطار المحجوم فضلاً عن الحاجم.
 مدفوع بأن المتبادر من قوله: احتجم وهو صائم أن الحجامة لم تفسد صومه وإن استمر
 عليه، ولو كان المراد كما قال ابن خزيمة لقال: أفطر بالحجامة، كما يقال: أفطر
 الصائم بشرب الماء وبأكل التمر ونحوهما، ولا يقال: شرب ماء وهو صائم، ولا أكل
 تمرًا وهو صائم، أفاده الخطابي. ومن أجوبة الجمهور أيضاً أنه ﷺ مر على شخصين

كانا يفتانان حال الحجامة، كما ذكره الطحاوى من طريق يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني قال: إنما قال النبي ﷺ: أفطر الحاجم والمحجوم لأنهما كانا يفتانان، قال الطحاوى: وهذا المعنى صحيح وليس إفطارهما ذلك كالإفطار بالأكل والشرب والجماع، لكن حبط أجرهما باغتيابهما، وهذا كما قيل: الكذب يفطر الصائم ليس يراد به الفطر الذى يوجب القضاء إنما هو على جبوط الأجر بذلك.

﴿ باب فى الصائم يحتلم نهاراً فى رمضان ﴾

أيفطر أم لا؟

● عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ وَلَا مَنْ احْتَلَمَ وَلَا مَنْ احْتَجَمَ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يفطر من قاء أى: غلبه القيء بخلاف من تعمده كما سيأتى بيانه، قال الخطاى: هذا إن ثبت فمعهناه من قاء غير عامد، ولكن فى إسناده رجل لا يعرف، وقد رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدرى عن النبي ﷺ إلا أن عبد الرحمن ضعفه أهل الحديث. قوله: (ولا من احتلم) يعنى ولو نزل منه المني لأنه ليس باختياره، وتقدم الكلام على الحجامة.

﴿ باب في الكحل عند النوم للصائم ﴾

بفتح الكاف وسكون الحاء أى: الاكتحال.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ التُّعْمَانِ بْنِ مَعْبَدِ بْنِ هُوْذَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِالْإِثْمِدِ الْمُرْوَحِ عِنْدَ النَّوْمِ وَقَالَ: لِيَتَّقِهِ الصَّائِمُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ مُنْكَرٌ، يَعْنِي: حَدِيثَ الْكُحْلِ. والحدِيث أخرجه أيضاً: أحمد والبخارى في تاريخه.

○ معنى الحديث: قوله: (أمر بالإثمد المروح عند النوم) أى: أمر ﷺ بالاكتحال به عند النوم، والإثمد بكسر الهمزة والميم: حجر الكحل الأسود، والمروّح بصيغة اسم المفعول: المطيب بالمسك كأنه جعل له رائحة تفوح بعد أن لم تكن، وأمر به ﷺ لأنه ينفع العين ويقويها ويشد أعصابها ويحفظ صحتها، ويذهب باللحم الزائد في القروح، وينقى أوساخها، ويجلوها، ويذهب الصداع إذا اكتحل به مع العسل الرقيق، وإذا خلط بالشحوم اللينة ولطخ به حرق النار نفعه وهو أجود الأكحال. ولا سيما لكبير السن ومن ضعف بصره إذا جعل معه شيء من المسك، وفي الاكتحال مطلقاً حفظ لصحة العين وتقوية للنور الباصر، وتلطيف للمادة الرديئة واستخراج لها، مع الزينة في بعض أنواعه، وله عند النوم مزيد فضل لاشتغال العين عليه وسكونها عقيبها عن الحركة المضرة بها، ويؤتى به من أصبهان والمغرب، وأجوده سريع التفتيت يكون لفتاته بريق وداخله أملس ليس فيه أوساخ ومزاجه بارد يابس. (وقد جاء فيه أحاديث) ففي سنن ابن ماجه عن سالم عن أبيه يرفعه أن النبي ﷺ قال: عليكم بالإثمد فإنه يجلو البصر وينبت الشعر، ورواه

البيهقي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً وقال: وزعم أن رسول الله ﷺ كانت له
 مكحلة يكتحل منها كل ليلة ثلاثاً في هذه وثلاثاً في هذه، وقال: هذا أصح ما روى
 في اكتحال النبي ﷺ، وروى أيضاً عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: خير أحوالكم
 الإثمذ يجلو البصر وينبت الشعر، وفي رواية أبي نعيم: فإنه منبئة للشعر مذهبة للقذى
 مصفاة للبصر. قوله: (ليتقه الصائم) أي: ليتباعد عنه واستدل به من قال: إن
 الكحل مفسد للصوم، منهم ابن أبي ليلى وسليمان التيمي ومنصور بن المعتمر وابن
 شبرمة، واستدلوا أيضاً بما أخرجه البخاري تعليقاً، ووصله البيهقي والدارقطني
 وابن أبي شيبة من حديث ابن عباس بلفظ الفطر مما دخل، والوضوء مما خرج والكحل
 إذا وجد طعمه فقد دخل، وذهب الثوري وإسحاق إلى كراهته، وقال قتادة: يجوز
 بالإثمذ ويكره بالصبر. وقالت المالكية: يحرم إن تحقق وصوله إلى الحلق وعليه القضاء
 وإن شك كره. وذهبت الشافعية وعطاء والحسن البصري والنخعي والأوزاعي وأبو
 حنيفة وأبو ثور إلى أن الاكتحال للصائم جائز ولا يفطر سواء أوجد طعمه في حلقه أم
 لا، وهو قول أنس وابن عمر وابن أبي أوفى، واستدلوا بما رواه ابن ماجه عن عائشة
 أن النبي ﷺ اكتحل في رمضان وهو صائم، وفي سننه سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو
 من مجاهيل شيوخ بقية: ينفرد بما لا يتابع عليه كما قال البيهقي، وقال النووي في شرح
 المهذب: قد اتفق الحفاظ على أن رواية بقية عن الخجولين مردودة، واختلف في
 روايته عن المعروفين؛ فلا يحتج بحديثه هذا بلا خلاف. واستدلوا أيضاً بما رواه
 الترمذي من طريق أبي عاتكة عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: اشتكت
 عيني أفاكتحل وأنا صائم؟ فقال: نعم، قال الترمذي: حديث أنس إسناده ليس
 بالقوى، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء، وأبو عاتكة يضعف. وبما رواه
 البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كان

يكتحل وهو صائم، قال أبو حاتم: هذا حديث منكر، وقال البخاري: محمد بن عبدالله منكر الحديث.

والظاهر ما ذهب إليه هؤلاء، وما استدلوا به من الأحاديث وإن كان فيها مقال، لكنها لكثرتها يقرى بعضها بعضاً، ولأن إبقاء الصوم هو الأصل، فلا ينقل عنه إلا بدليل، وليس في الباب ما يصلح للنقل، لأن حديث الباب منكر، كما ذكره المصنف وغيره. وحديث الفطر مما دخل ضعيف أيضاً، لأن في سنده الفضل بن المختار وشعبة مولى ابن عباس، وهما ضعيفان. وعلى فرض صحة حديث الباب؛ فهو محمول على الندب لأنه ﷺ اكتحل وهو صائم، أو محمول على الكحل المطيب فلا يتناول غيره، وعلى فرض صحة حديث الفطر مما دخل أيضاً فهو عام مخصوص بغير الكحل، فكانه ﷺ قال: الفطر مما دخل إلا الكحل، لأنه ﷺ اكتحل وهو صائم. قوله: (هو منكر) وفي نسخة: هو حديث منكر أى: لأنه مخالف لفعل النبي ﷺ لأنه اكتحل وهو صائم.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ كَانَ يَكْتَحِلُ وَهُوَ صَائِمٌ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن حبان وابن ماجه والدارقطني والحاكم والطحاوي والبيهقي والترمذي.

وهذا الأثر من أدلة القائلين بجواز اكتحال الصائم نهاراً، لأن مثل هذا لا يفعلُه أنس من قبل نفسه.

● عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا يَكْرَهُ الْكُحْلَ لِلصَّائِمِ، وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ يُرَخِّصُ أَنْ يَكْتَحِلَ الصَّائِمُ بِالصَّبْرِ.

المعنى: هؤلاء من الذين قالوا بجواز الاكتحال للصائم.

﴿ باب الصائم يستقيء عامدا ﴾

أى: يعتمد إخراج القيء.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ذَرَعَهُ قَيْءٌ وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والدارقطنى والحاكم وابن حبان والطحاوى والبيهقى والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (من ذرعه قيء... إلخ) وفي نسخة: القيء أى: من غلبه القيء وهو صائم فلا يفطر له ولو كان ملء الفم، وليس عليه قضاء، وإلى ذلك ذهب أبو حنيفة وأصحابه ومالك والشافعى وأحمد، ومحله عند الجمهور ما لم يرجع منه شيء إلى حلقه بعد إمكان طرحه، وإلا فعليه القضاء، وذهب محمد بن الحسن إلى أنه إن عاد بنفسه لا يفطر، وهو الصحيح عند الحنفية، وعن الحسن البصرى روايتان: بالفطر وعدمه، وذهب أبو يوسف إلى فساد الصوم بعوده كإعادته إن كان ملء الفم. ومدار الخلاف بينه وبين محمد أن محمداً يعتبر الصنع، وأبو يوسف يعتبر ملء الفم لأن له حكم الخارج، وما دونه لا يعتبر خارجاً لأنه يمكن ضبطه. ويتفرع على هذا أربع مسائل:

الأولى: إذا كان أقل من ملء الفم وعاد أو شيء منه لم يفطر اتفاقاً لعدم الصنع عند محمد، ولعدم ملء الفم عند أبي يوسف.

الثانية: إذا كان أقل من ملء الفم وأعاده أو شيئاً منه، لم يفطر عند أبي يوسف وهو المختار لعدم ملء الفم، ويفطر عند محمد للصنع.

الثالثة: إذا كان ملء الفم وعاد أو شيء منه لا يفطر عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح، ويفطر عند أبي يوسف لأنه يعتبر خارجاً شرعاً وقد دخل، ودليل عدم الفطر فيما ذكر حديث الباب.

الرابعة: إذا كان ملء الفم وأعاده أو شيئاً منه أفطر اتفاقاً؛ لأنه خارج أدخله جوفه. قوله: (وإن استقاء فليقض) أى: إن تعمد إخراج القيء كأن عاجله بأصبعه، أفطر وعليه القضاء، وهو قول عليّ وابن عمر وزيد بن أبي أرقم وأبي حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد والزهري والشافعي وإسحاق وابن المنذر، أخذاً بظاهر الحديث، ولا كفارة عليه، وقال عطاء وأبو ثور: عليه القضاء والكفارة، ولا وجه له، وقال ابن مسعود وعكرمة وربيعة والقاسم: إن القيء لا يفسد الصوم سواء أكان غلبة أم عمدًا ما لم يرجع منه شيء بالاختيار، واستدلوا بما تقدم عند الترمذي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ثلاث لا يفطرن الصائم: الحجامة والقيء والاحتلام ورد بأنه لا يصلح للاستدلال به، لأن في سنده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف كما تقدم، ولذا قال الترمذي: هذا الحديث غير محفوظ، وعلى فرض صحته فيحمل على ما إذا كان القيء غالباً حتى لا يكون بينه وبين حديث الباب تناف.

والظاهر القول الأول، والحديث وإن كان فيه مقال؛ إلا أنه تقوى بالآثار، فقد روى مالك في الموطأ والشافعي عن ابن عمر موقوفاً من استقاء وهو صائم فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فليس عليه القضاء، وأخرجه الطحاوي والبيهقي، وأخرج نحوه عن إبراهيم النخعي والقاسم بن محمد، قال الخطابي: وفي إسقاط أكثر العلماء الكفارة عن المستقيء عامداً دليل على أنه لا كفارة على من أكل عامداً في نهار رمضان، لأن المستقيء مشبه بالآكل متعمداً، ومن ذرعه القيء مشبه بالآكل ناسياً، ويدخل في معنى من ذرعه القيء كل ما غلب على الإنسان من دخول الذباب

حلقة، ودخول الماء جوفه إذا وقع في ماء غمر، وما أشبه ذلك، فإنه لا يفسد صومه شيء من ذلك.

● عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ. فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَقُلْتُ: إِنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ حَدَّثَنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ. قَالَ: صَدَقَ، وَأَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: الترمذى والنسائى والدارمى والحاكم وابن حبان والدارقطنى والبيهقى والطبرانى وابن منده.

○ معنى الحديث: (قاء فأفطر) وفي نسخة قاء وأفطر، يعنى تعمد القىء فلا ينافى حديث من ذرعه القىء فليس عليه القضاء، وهو محمول على أنه ﷺ كان صائماً تطوعاً وعلى أن ذلك كان لعذر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطَلُوا أَعْمَالُكُمْ﴾ محمد/٣٣. قال الترمذى: إنما معنى هذا الحديث أن النبی ﷺ كان صائماً متطوعاً فقاء فضعف وأفطر لذلك. هكذا روى في بعض الحديث مفسراً. قوله: (فلقيت ثوبان... إلخ) أى: قال معدان بن طلحة: لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ فسأله عما حدثني به أبو الدرداء فقال: صدق أبو الدرداء فيما حدثك به، وغرضه بذلك التثبت من الحديث وزيادة الإطمئنان. قوله: (وأنا صبت له وضوءه) بفتح الواو أى: ماء وضوئه، والمراد الوضوء اللغوى الذى هو غسل الفم من القىء أو الوضوء الشرعى، والأول أولى لقريئة النظافة.

قال في المرقاة، قال ميرك: احتج به أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المبارك والثورى على أن القىء ناقض للوضوء، وحمله الشافعى على غسل الفم والوجه، أو

على استحباب الوضوء، وهذا أولى لأن كلام الشارع إذا أمكن حملـه على المعنى الشرعى لا ينبغي العدول عنه إلى المعنى اللغوى (نعم) يتوقف الاستدلال به للنقض على تحقق أنه ﷺ كان متوضئاً قبل القىء. فلا يصلح الحديث حجة لمن قال: إن القىء ناقض للوضوء، وتقدم تمام الكلام عليه فى باب الوضوء من الدم.

﴿ باب القبلة للصائم ﴾

أتفسد صومه أم لا؟

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَ لِإِرْبِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والترمذى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (يقبل وهو صائم) فيه دليل على أنه يجوز للصائم الذى يملك نفسه أن يقبل ولا يفسد صومه، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وإليه ذهب الحنفية وأحمد وإسحاق وداود، وذهب إلى كراهة التقبيل مطلقاً، مالك - فى المشهور عنه - إذا علمت السلامة، فإذا لم تعلم فهو حرام، وروى ابن وهب عن مالك الإباحة فى النفل دون الفرض. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يكره للصائم القبلة والمباشرة غير الفاحشة إن لم يأمن على نفسه الإنزال أو الجماع، ولا تكره إن أمن ذلك، لما سأتى فى باب كراهيته للشباب عن أبى هريرة أن رجلاً سأل النبى ﷺ عن المباشرة للصائم فرخص له، وأتاه آخر فسأهاه، فإذا الذى رخص له شيخ، والذى

نهاه شاب، أما القبلة الفاحشة وهي مص شفتيها فتركه مطلقاً، وكذا المباشرة الفاحشة، وهي أن يتعانقا متجردين متماسي الفرجين.

وكذا فرق الشافعي والثوري والأوزاعي بين الشاب والشيخ، فأباحوا القبلة للشيخ وكرهوها للشاب، وهو المروى عن ابن عباس، ورواية عن مالك، قال النووي في شرح مسلم: قال الشافعي والأصحاب: القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته، لكن الأولى له تركها، ولا يقال إنها مكروهة له، وإنما قالوا إنها خلاف الأولى في حقه مع ثبوت أن النبي ﷺ كان يفعلها، لأنه كان يؤمن في حقه بمجاوزة حد القبلة ويخاف على غيره مجاوزتها، كما قالت عائشة: كان أملككم لإربه، وأما من حرّكت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح عند أصحابنا، وقيل: مكروهة كراهة تنزيه. وقال الحافظ في الفتح: وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم فكرهها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية. وروى ابن أبي شية بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكره القبلة والمباشرة، ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمهما واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ﴾ البقرة/١٧٨. فمنع من المباشرة نهائياً. (والجواب) عن ذلك أن النبي ﷺ هو المبين عن الله تعالى، وقد أباح المباشرة نهائياً فدلّ على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا ما دونه من قبلة ونحوها، وأباح القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول عن أبي هريرة وسعد بن أبي وقاص وطائفة، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها.

وذهب شريح وإبراهيم النخعي والشعبي ومسروق ومحمد بن الحنفية وأبو قلابة وعبدالله بن شبرمة إلى أن القبلة تفطر الصائم، وعليه أن يقضى يوماً مكانه، واستدلوا بحديث إسرائيل بن يونس عن زيد بن جبير عن أبي يزيد الضبي عن ميمونة مولاة النبي ﷺ قالت: سئل النبي ﷺ عن رجل قبل امرأته وهما صائمان، قال: قد

أفطرا. رواه ابن ماجه. لكن قال ابن حزم: أبو يزيد مجهول، وقال الدارقطني: ليس بمعروف، وقال الترمذي: سألت البخاري عن الحديث فقال: حديث منكر لا أحدث به، وأبو زيد لا أعرف اسمه، وهو رجل مجهول. وقال البيهقي والسهيلي والدارقطني: لا يثبت هذا الحديث.

إذا علمت هذا تعلم أن الحديث لا يصلح للاحتجاج به على مدعاهم، والراجح القول الأول أخذاً بظاهر حديث عائشة وغيره من الأحاديث الصريحة في أنه ﷺ كان يقبل وهو صائم، وقول عائشة: لكنه كان أملك لأربه لا يدل على أنه كان خاصاً به ﷺ ويدل على أن القبله لا تفطر أيضاً ما روى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم في رمضان، فوجد من ذلك وجداً شديداً، فأرسل امرأته تسأل عن ذلك، فدخلت على أم سلمة زوج النبي ﷺ فذكرت ذلك لها فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم، فرجعت فأخبرت زوجها بذلك فزاده ذلك شراً وقال: لسنا مثل رسول الله ﷺ إله يحل لرسوله ما شاء، ثم رجعت امرأته إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: ما لهذه المرأة، فأخبرته أم سلمة، فقال رسول الله ﷺ: ألا أخبرتيها أني أفعل ذلك؟ فقلت: قد أخبرتها فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال: لسنا مثل رسول الله، الله يحل لرسوله ما شاء، فغضب رسول الله ﷺ وقال: والله إني لأتقاكم لله وأعلمكم بحدوده. وهو وإن كان مرسلأ، فقد وصله عبد الرزاق في مصنفه وأحمد بإسناد صحيح عن عطاء عن رجل من الأنصار، قال ابن عبد البر: فيه دلالة على جواز القبله للشاب والشيخ لأنه ﷺ لم يقل للمرأة: زوجك شيخ أو شاب؟ فلو كان بينهما فرق لسألها لأنه المبين عن الله تعالى. وقد أجمعوا على أن القبله لا تكره لنفسها وإنما كرهها من كرهها خشية ما تؤول إليه،

ولا أعلم أحدًا رخص فيها إلا وهو يشترط السلامة مما يتولد منها، ومن علم أنه يتولد منها ما يفسد صومه وجب عليه اجتنابها.

قوله: (ويباشر هو صائم) المراد بالمباشرة ما هو أعم من التقبيل ما لم يبلغ حد الجماع، والمباشرة في الأصل: التقاء البشريتين، فهو من ذكر العام بعد الخاص، وفي المباشرة ما في القبلة من الخلاف، ومحل الخلاف فيهما للصائم ما لم ينزل، فإن أنزل أفطر وعليه القضاء اتفاقًا، زاد مالك وإسحاق والكفارة، وإن أمدى فعلية القضاء عند مالك وأحمد وإسحاق: وإن علم ذلك قبل القبلة أو المباشرة حرمتا، وليس عليه القضاء عند الحنفية والشافعية، وهذا كله في القبلة والمباشرة، أما الفكر والنظر فقالت الحنفية: إذا أنزل عن فكر ولو طال، أو نظر ولو إلى الفرج لا يفطر، وبه قالت الشافعية، لكن قالوا: إلا إن اعتاد الإنزال بذلك فيفطر على المعتمد، وقالت المالكية: إن أمدى بالفكر أو النظر فعلية القضاء، وإن أمدى بإدامتهما فعلية الكفارة إن كانت عادته الإنزال ولو في حين ما، فإن كانت عادته عدم الإنزال بإدامة النظر أو الفكر فخالف عادته وأمنى، فلا كفارة على ما اختاره ابن عبد السلام، وكذا لو أمنى بمجرد نظر أو فكر فلا كفارة عليه عند ابن القاسم، وقالت الحنابلة: إن كرر النظر فأمنى فسد صومه وعليه القضاء، وأما لو أنزل بنظر غير متكرر أو بفكر فلا يفسد صومه، لأن كلا منهما يشق الاحتراز عنه، بخلاف النظر المتكرر.

قوله: (ولكنه كان أملك لأربه) بفتح الهمزة والراء على ما رواه أكثر المحدثين: الحاجة والشهوة، ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء، ويطلق أيضًا على الذكر خاصة، أي: أنه ﷺ كان أقدر على شهوته ووطره، تريد بذلك عائشة أنه ﷺ يأمن مع هذه المباشرة الإصابت في الفرج. وهو عند من لا يبيح القبلة لغيره ﷺ علة لعدم إلحاق غيره به، بأنه كان يملك نفسه وشهوته ويأمن هيجانها،

دون غيره، ومن يميز القبلة لغيره ﷺ يجعل قولها علة لإحقاقه به، فإنه إذا كان أملك الناس لأربه يقبل ويأشر فهكذا غيره إن أمن على نفسه.

﴿ باب الصائم يبلع الريق ﴾

أى: أفطر أم لا؟

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ وَيَمُصُّ لِسَانَهَا.
والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (ويعص لسانها) بضم الميم من باب قتل، وقد تفتح من باب تعب، يحتمل أنه ﷺ كان يصبق ريقها الذى اجتمع فى فيه ولا يتلعه وأنه كان يتلعه، وهو بعيد؛ فإن الإجماع على أن من ابتلع ريق الغير أفطر، وعلى فرض أنه ابتلع ريقها فليس فى الحديث تصريح بأنه مص لسانها. وهو صائم والمقصود منه بيان ما لعائشة عنده من المنزلة والمحبة القلبية، وذكر المص المناسبة القبلة، فإن تقبيله إياها وهما صائمان يدل على المحبة فكذلك مص لسانها، على أن الحديث ضعيف لأن فى سنده محمد بن دينار وسعد بن أوس، وفيهما مقال كما علمت. قال النسائي وابن عدى: قوله: ويعص لسانها لا يرويه إلا محمد بن دينار عن سعد بن أوس عن مصدع، وتفرد به أبو داود. وقال الحافظ: إسناده ضعيف، ولو صح فهو محمول على أنه لم يتلع ريقه الذى خالطه ريقها. وفى بعض النسخ: زيادة، قال ابن الأعرابي: بلغنى عن أبى داود أنه قال: هذا الإسناد ليس بصحيح.

هذا واعلم أنه لا شىء على الصائم فى ابتلاع ريقه إجماعاً، وعليه القضاء فى ابتلاع ريق غيره إجماعاً، وكذا الكفارة عند المالكية إذا ابتلعه عامداً عالماً مختاراً

منتهكاً حرمة الشهر، ولا كفارة فيه عند الشافعية والحنابلة مطلقاً، ولا كفارة عند الحنفية إلا إذا ابتلع ريق حبيبته لما أنه مرغوب فيه طبعاً.

﴿ باب كراهيته للشاب ﴾

أى: بيان كراهة التقيل للشاب الصائم.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ فَرَخَّصَ لَهُ، وَأَتَاهُ آخَرُ فَسَأَلَهُ فَنَهَاها، فَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخٌ وَالَّذِي نَهَاها شَابٌّ.

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي وأحمد وابن ماجه والطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (عن المباشرة للصائم) المراد بها ما عدا الجماع، فتشمل القبلة والمس باليد. قوله: (فإذا الذي رخص له شيخ... إلخ) عطف على محذوف، أى: فتأملنا حالهما فوجدنا الذي رخص له في المباشرة شيخاً والذي منعه منها شاباً، وأجاب ﷺ كلاً منهما باعتبار حاله، إذ الغالب على الشيخ سكون الشهوة وأمن الفتنة، بخلاف الشاب، ومنه يعلم أن القبلة لا تكره لذاتها وإنما تكره إذا أفضت إلى الإنزال.

والحديث من أدلة من فرق في القبلة والمباشرة بين الشيخ والشاب فجازها للأول دون الثاني، وعلى هذه التفرقة يحمل ما رواه مسلم عن عمرو بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله ﷺ: أيقبل الصائم؟ فقال له: سل هذه، لأم سلمة، فأخبرته أن رسول الله ﷺ يفعل ذلك، فقال: يا رسول الله، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك

وما تأخر، فقال له: أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم له، لأن حديث عمرو بن أبي سلمة عام، وحديث الباب خاص، فيحمل العام على الخاص ولا يعارض حديث أبي هريرة أيضًا حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ يقبلني وهو صائم وأنا صائمة وعائشة كانت شابة حينئذ؛ لأنه ﷺ علم من حالها أنها لا تتحرك شهوتها بالتقبيل.

﴿ باب فيمن أصبح جنبًا في شهر رمضان ﴾

أى: في بيان حكم من أصبح جنبًا في رمضان، أصبح صومه أم لا؟

● عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمَا قَالَتَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جَنْبًا فِي رَمَضَانَ مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُ. والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومالك والدارمى والنسائى والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (يصبح جنبًا... إلخ) وفي رواية البخارى: كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم، وفي رواية للنسائى من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: قال مروان لعبد الرحمن بن الحارث: اذهب إلى أم سلمة فسلها، فقالت: كان رسول الله ﷺ يصبح جنبًا منى فيصوم ويأمرني بالصيام. قوله: (قال عبد الله الأذرمي في حديثه: في رمضان) أى: زاد في روايته على عبدالله بن مسلمة. قوله: في رمضان أى: كان ﷺ يصبح جنبًا في رمضان. قوله: (من غير جماع غير احتلام) صرحت بهذا لزيادة الإيضاح؛ لأن الاحتلام من الشيطان وهو ﷺ معصوم من الشيطان، أو أن المراد بالاحتلام إنزال المنى بغير رؤية شيء في المنام،

وهو جائز في حق الأنبياء ولا نقص فيه، وقيدت بالجماع للرد على من زعم أن من أصبح جنباً متعمداً يفطر، وإذا كان المتعمد لا يفطر فمن نسي الاغتسال أو نام عنه لا يفطر بالأولى. قال ابن دقيق العيد: لما كان الاحتلام يأتي للمرء على غير اختياره فقد يتمسك به من يرخص لغير المتعمد الجماع، فبين في هذا الحديث أن ذلك كان من جماع؛ لإزالة هذا الاحتمال. قوله: (ثم يصوم) فيه دلالة على صحة صوم من أصبح جنباً ولا قضاء عليه. لا فرق بين أن تكون الجنابة من جماع أو غيره، وسواء أكان ذلك الصوم فرضاً أم نفلاً، وسواء أكان تأخير الغسل إلى ما بعد الفجر عمداً أم نسياناً، لأنه ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز، وبه قال على وابن مسعود وزيد بن ثابت وابو ذر وأبو الدرداء وابن عمر وابن عباس، وعليه فقهاء الأمصار بالعراق والحجاز وأئمة الفتوى ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والثوري والأوزاعي وغيرهم من الصحابة والتابعين، وحزم النووي بأنه استقر الإجماع عليه، وقال ابن دقيق العيد: إنه صار ذلك إجماعاً أو كالإجماع، وقال طاوس وعروة بن الزبير وإبراهيم النخعي: إنه إن أخر الغسل عن الفجر عمداً لم يصح صومه، وإلا صح.

وحكى عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي أيضاً أنه لا يجزئه الصوم في الفرض ويجزئه في النفل، وقال ابن حزم: لا يبطل صومه إلا إن طلعت عليه الشمس قبل أن يغتسل ويصلي. وروى عن سالم بن عبدالله وعطاء بن أبي رباح أنه يتم صوم ذلك اليوم ويقضيه، ولا حجة لهم على ذلك كله، وقال الفضل بن عباس وأسامة بن زيد وأبو هريرة: لا يصح صوم من أصبح جنباً مطلقاً، وحكى عن طاوس أيضاً (واستدلوا) بما أخرجه عبدالرازق عن معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: من أدركه الصبح جنباً فلا صوم

له، وأخرجه أحمد وابن حبان من طريق همام عن معمر بلفظ قال ﷺ: إذا نودي للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصم حينئذ.

وأجابوا عن حديث الباب وأشباهه بأن ذلك من خصوصياته ﷺ، ورد بأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل، ولا دليل عليها. على أنه ﷺ قد أباح لغيره أن يصح جنبًا حال صومه كما سيذكر المصنف بعد، وكما تقدم في رواية مالك في الموطأ، فالقول الأول هو الراجح لقوة أدلته وكثرتها. (وحديث) أبي هريرة منسوخ بحديث عائشة وأم سلمة، ويؤيد النسخ قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ البقرة/١٨٧. فإنه يقتضى إباحة الوطء في كل الليل ومن جهته الوقت المقارن لطلوع الفجر، ومن ضرورة من جامع فيه أن يصح جنبًا، ويؤيده أيضًا رجوع أبي هريرة عن هذا الحديث كما رواه مسلم والبيهقي من طريق ابن جريج قال: أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال: سمعت أبا هريرة يقص في قصصه: من أدركه الفجر جنبًا فلا يصم قال: فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث، فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة فسألتهما عبد الرحمن عن ذلك فكلتاها قالت: كان النبي ﷺ يصح جنبًا من غير حلم ثم يصوم، قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن، فقال مروان: عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول، فجننا أبا هريرة وأبو بكر حاضر ذلك كله، فذكر له عبد الرحمن فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم، قال: هما أعلم، ثم ردد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن عباس، فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبي ﷺ، فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك. وأخرجه مالك وكذا البيهقي والطحاوي بآتم من هذا قال: ثنا يونس أنا ابن وهب أن مالكًا أخبره عن سمي مولى

أبي بكر أنه سمع: أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة، فذكر له أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، فقال مروان: أقسمت عليك لتذهبن إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها وأم سلمة رضي الله تعالى عنها فتسألهما عن ذلك، قال: فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها عبد الرحمن ثم قال: يا أم المؤمنين، إنا كنا عند مروان فذكر له أن أبا هريرة كان يقول: من أصبح جنباً أفطر؟ ذلك اليوم، فقالت عائشة: بنس ما قال أبو هريرة. يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله ﷺ يفعل؟ فقال: لا والله، قالت: فاشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم. قال: ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك، فقالت كما قالت عائشة، فخرجنا حتى جئنا إلى مروان فذكر له عبد الرحمن ما قلنا، فقال مروان: أقسمت عليك يا أبا محمد لتركن دابتي فإنها بالباب فلتذهبن إلى أبي هريرة فإنه بأرضه بالعقيق فلتخبرنه بذلك، فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدث معه عبد الرحمن ساعة، ثم ذكر ذلك له فقال أبو هريرة: لا علم لي بذلك إنما أخبرني بحبر.

وعلى فرض أنه ليس بمنسوخ فحديث عائشة وأم سلمة أرجح منه، لأنه رواية اثنين وحديث أبي هريرة رواية واحدة، ولا سيما وهما زوجاته ﷺ فهما أعلم بأحواله، وروايتهما موافقة لآية: ﴿أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ وموافقة للمعقول، فإن الغسل وجب بالإنزال وليس في فعله شيء يحرم على الصائم، فإنه قد يحتلم بالنهار ولا يفسد صومه إجماعاً، وعلى فرض أنهما متساويان فيحمل حديث أبي هريرة على أنه إرشاد إلى الأفضل، فإن الأفضل أن يغتسل الجنب قبل الفجر، وحديث عائشة وأم سلمة لبيان الجواز.

● عَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ وَقَفَ عَلَى الْبَابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصْبَحُ جُنُبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَأَنَا أَصْبَحُ جُنُبًا وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ فَأَغْتَسِلُ وَأَصُومُ. فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَسْتَ مِثْلَنَا، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَلْبِغُ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم ومالك وأحمد والنسائي وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (وهو واقف على الباب) أى: والحال أن الرجل السائل واقف على الباب، وفي رواية مسلم أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب. قوله: (وأنا أصبح جنبًا... إلخ) أجابه ﷺ بالفعل لأنه أبلغ من القول، لكن اعتقد الرجل أن ذلك من خصائصه ﷺ لأن الله تعالى يحل لرسوله ما شاء فقال له: يا رسول الله، إنك لست مثلنا، فقد حيل بينك وبين الذنب، فلا يقع منك ذنب لأنك معصوم، فغضب رسول الله ﷺ لاعتقاد السائل الخصوصية. وفي إجابته له بما ذكر دليل على عدم الاختصاص، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالْبُغُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ الأعراف/١٥٨. قوله: (والله إنى لأرجو أن أكون أخشاكم لله... إلخ) خشيته ﷺ خشية مهابة وإجلال لا خشية توقع مكروه؛ لأنه معصوم، فلا يقال: كيف يكون أخوف من غيره مع أنه مأمون من العذاب؟ وكونه ﷺ أخشى لله

وأعلم بما يتبع متحقق قطعاً، فاستعماله الرجاء من جملة الخشية، وقوله: وأعلمكم بما اتبع، أى: بما أعمل من أنواع العبادة، وفي رواية مسلم والبيهقي: بما أتقى.

قال القاضى عياض: فى الحديث وجوب الاقتداء بأفعاله ﷺ والوقوف عندها إلا ما قام الدليل على اختصاصه به. وهو قول مالك وأكثر أصحابنا البغداديين، وأكثر أصحاب الشافعى، وقال معظم الشافعية أنه مندوب، وحملته طائفة على الإباحة يعنى إن لم يرد ما يفيد وجوب الاتباع. وقيد بعض أهل الأصول وجوب اتباعه بما كان من أفعاله الدينية فى محل القرية.

وفيه دلالة على صحة صوم من أصبح جنباً، وعلى جواز الغضب عند الحاجة إليه.

﴿ باب كفارة من أتى أهله فى رمضان ﴾

أى: جامع زوجته فى رمضان.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ. فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: فَهَلْ تَجِدُ مَا تُعْتَقُ رَقَبَةً؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لَا. قَالَ: اجْلِسْ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ فَقَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنَّا ! فَضَحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ ثَنَائِيَاهُ، قَالَ: فَأَطْعِمْنَهُ إِيَّاهُمْ. وَقَالَ مُسَدِّدٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَلْيَابُهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد ومالك والنسائى وابن ماجه والبيهقى والترمذى والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (هلكت) أى: وقعت فى العصيان الموجب للهلاك، فجعل المتوقع كالواقع، وبالع فجعّل المتوقع كالواقع، وبالع فغير عنه بلفظ الماضى مجازاً، وفى رواية ابن أبى حفصة عند البخارى: ما أرائى إلا قد هلكت وعند الدارقطى: هلكت وأهلكت أى: هلكت بارتكاب الذنب، وأهلكت امرأتى بإيقاعها فى محذور. قوله: (قال: وما شأنك؟) وفى نسخة: فقال: ما شأنك؟ وفى رواية للبخارى: (ويحك ما شأنك؟) وفى أخرى: ما الذى أهلكك؟ وفى ثالثة: ويحك ما صنعت؟. قوله: (وقعت على امرأتى... إلخ) أى: وطئتها فى نهار رمضان، كما فى حديث عائشة عند البخارى. وفى مرسل سعيد بن المسيب عند سعيد بن منصور أصبت امرأتى ظهراً فى رمضان. قوله: (فهل تجد ما تعتق رقبة؟) أى: فهل عندك الذى أو شيء تعتق به رقبة؟ فما موصولة أو نكرة موصوفة، وفى رواية للبخارى: هل تجد رقبة تعتقها؟ وفى رواية له أيضاً: ألتستطيع أن تعتق رقبة؟ وزاد البخارى فى رواية مجاهد عن أبى هريرة: بنسما صنعت، أعتق رقبة. قوله: (قال: لا) أى: قال الرجل: لا أجد رقبة أعتقها، وفى رواية للبخارى: فقال: لا والله يا رسول الله وفى حديث ابن عمر: والذى بعثك بالحق ما ملكت رقبة قط وظاهر إطلاق الرقبة فى الحديث يدل على جواز عتق المسلمة والكافرة والذكر والأنثى والصغير والكبير، وبه قالت الحنفية، وذهب الجمهور إلى أنها لا تجزئ إلا المؤمنة؛ حملاً للمطلق فى حديث الباب وأشباهه على المقيد فى آية كفارة القتل، فإن الرقبة فيها مقيدة بالمؤمنة. قوله: (فهل تستطيع أن تصوم شهرين... إلخ) أى: هل تقدر أن تصوم شهرين؟ معنى: هلالين إن وافق أول صيامه أولهما، وإلا كمل الأول من الثالث ثلاثين. قوله: (متتابعين... إلخ) أى:

متوالين، وفي رواية للبخارى فقال: لا أقدر، وفي رواية ابن إسحاق عنده: وهل لقيت ما لقيت إلا من الصيام؟ يعنى ما وقعت في هذه المعصية إلا بسبب الصيام، وخاف أن تغلب عليه الشهوة فيقع ثانياً فيما وقع فيه أولاً (قال الحافظ): قال ابن دقيق العيد: لا إشكال في الانتقال عن الصوم إلى الإطعام، لكن رواية ابن إسحاق هذه اقتضت أن عدم استطاعته لشدة شَبَقِهِ وعدم صبره عن الوقوع؛ فنشأ للشافعية نظر هل يكون ذلك عذراً - أى: شدة الشَبَق - حتى يُعَدَّ صاحبه غير مستطيع للصوم أو لا؟ والصحيح عندهم اعتبار ذلك، ويلتحق به من يجد رغبة لا غنى به عنها، فإنه يسوغ له الانتقال إلى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواجب.

والحديث يدل على اشتراط التابع في صيام كفارة رمضان، وهو مذهب العلماء كافة إلا ابن أبى ليلى فلا يشترط التابع. والحديث حجة عليه. واشترط الجمهور ألا يكون في الشهرين شهر رمضان، وأن لا يكون فيهما أيام نسي عن صومها كيوم الفطر والأضحى وأيام التشريق.

قوله: (فهل تستطيع أن تطعم ستين مسكيناً) وفي رواية البخارى: فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟ وفي رواية له: فأطعم ستين مسكيناً. وظاهر هذه الأحاديث أنه لا بد من هذا العدد ولا يكفى ما دونه، وإلى هذا ذهب الجمهور، وقالت الحنفية: لو أطعم مسكيناً واحداً في ستين يوماً كفاه، لأن المراد سد خلة المحتاج، والحاجة تتجدد بتجدد الأيام، فكان في اليوم الثانى كمسكين آخر، حتى لو أعطى مسكيناً واحداً الطعام كله في يوم واحد لا يصح إلا عن يومه ذلك، لأن الواجب عليه التفريق ولم يوجد، وهذا خلاف ظاهر الأحاديث (فالراجع) ما ذهب إليه الجمهور.

قال ابن دقيق العيد: أضاف الإطعام الذى هو مصدر أطعم إلى ستين؛ فلا يكون ذلك موجوداً في حق من أطعم ستة مساكين عشرة أيام مثلاً، ومن أجاز ذلك مكانه استنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال. والمشهور عن الحنفية الإجزاء حتى لو أطعم الجميع مسكيناً واحداً في ستين يوماً كفى، والمراد بالإطعام الإعطاء لا اشتراط حقيقة الإطعام من وضع المطعوم في الفم، بل يكفى الوضع بين يديه بلا خلاف، وفي إطلاق الإطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الإطعام من غير اشتراط مناوله، بخلاف زكاة الفرض؛ فإن فيها النص على الإيتاء، وصدقة الفطر؛ فإن فيها النص على الأداء، وفي ذكر الإطعام ما يدل على وجود طاعمين، فيخرج الطفل الذى لم يطعم كقول الحنفية. ونظر الشافعى إلى النوع فقال: يسلم لوليه، وذكر الستين ليفهم أنه لا يجب ما زاد عليها. ومن لم يقل بالمفهوم تمسك بالإجماع على ذلك، قاله الحافظ. واختلف في القدر الذى يعطى لكل مسكين من الطعام فذهبت المالكية والشافعية إلى أنه مد، وتقدم أنه رطل وثلاث عندهم من غالب قوت البلد، لا فرق بين البر وغيره، لقوله: في حديث أبي هريرة الآتى بعد حديثين: "أتى ﷺ بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً"، وتقدم أن الصاع أربعة أمداد، ولما رواه الدارقطنى والبيهقى من رواية سفيان عن منصور عن الزهرى عن حميد عن أبي هريرة وفيه: "فأتى رسول الله ﷺ بمكتل فيه خمسة عشر صاعاً من تمر"، ولما رواه الدارقطنى أيضاً من رواية روح عن محمد بن أبي حفصة عن الزهرى عن حميد وفيه: "أتى بزنبيل - وهو المكتل - فيه خمسة عشر صاعاً أحسبه تمرًا"، وذهب أحمد إلى أن الواجب لكل مسكين مد من بر، أو نصف صاع من تمر أو شعير؛ لما رواه بسنده عن أبي زيد المدنى قال: جاءت امرأة من بنى يياضة بنصف وسق شعير، فقال رسول الله ﷺ للمظاهر: أطعم هذا، فإن مدى شعير مكان مد بر، قال أصحاب أحمد: ولأن فدية الأذى نصف صاع من التمر

والشعر بلا خلاف؛ فكذا هنا. والمد من البر يقوم مقام نصف صاع من غيره بدليل الحديث المتقدم، قالوا: ولأنه قول ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وزيد، ولا يخالف لهم في الصحابة. ويجزئ الدقيق والسويق. وإن غدى المساكين أو عشاها لم يجزئه في أظهر الروايتين، لأنه قدر ما يجزئ في الدفع بمدة من البر أو نصف صاع من غيره، وإذا أطعمهم لا يعلم أن كل مسكين استوفى ما يجب له وذهبت الحنفية إلى أن الواجب لكل مسكين ما يجب في الفطر، وهو نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعر أو قيمة ذلك، لما روى الدارقطني عن ابن عباس: "يطعم كل يوم مسكينًا نصف صاع من بر"، ولما سيأتي للمصنف في باب في الظهار عن سلمة بن صخر، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له: فاطعم وسقا من تمر بين ستين مسكينًا، ولما روى أحمد أن رسول الله ﷺ قال لأوس: فليطعم ستين مسكينًا وسقًا من تمر وتقدم أن الوسق ستون صاعًا، وذكر ﷺ هذه الخصال الثلاثة، لاشتمالها على حق الله وهو الصوم، وحق الأرقاء وهو العتق، وحق الأحرار وهو الإطعام والحكمة فيها أن من أن انتهلك حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية، فناسب أن يفدى نفسه: إما بعتق رقبة؛ لحديث: "من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله له بكل عضو منها عضوًا من النار، حتى فرجه بفرجه". أخرجه البخاري ومسلم، وإما بالصوم؛ لأن فيه مقابلة بجنس الجنابة، وكان شهرين؛ لأنه لما أفسد يومًا كان كمن أفسد الشهر كله؛ لأنه كعبادة واحدة، فكلف بشهرين على سبيل المضاعفة زجرًا له، وإما بالإطعام؛ لأن فيه مقابلة كل يوم من الستين بإطعام مسكين.

قوله: (اجلس) أمره ﷺ بالجلوس لاحتمال انتظار ما يوحى إليه في شأنه، أو لاحتمال أنه ﷺ عرف أنه سيؤتى بشيء يعينه به. قوله: (فأتى النبي ﷺ بعرق... إلخ) بالبناء للمجهول عند أكثر المحدثين، والآتي بالعرق لم يُسمَّ، ووقع في

رواية البخارى عن معمر في الكفارات: فجاء رجل من الأنصار. وما عند الدارقطنى من طريق داود بن أبى هند عن سعيد بن المسيب مرسلاً: فأتى رجل من ثقيف يحمل على أن الثقفى كان حليفاً للأنصار، وإلا فترجح رواية البخارى، والعرق بفتح العين المهملة والراء، وقيل بإسكانها: المكلت الضخم، سمى عرقاً لأنه يضفر عرقه عرقه، والعرقه بفتحتين: الصغيرة من الخوص، وجمعها عرق كعلقة وعلق.

وجاء في رواية للبخارى: فأتى بزئيل وهو المكلت وهو (المقطف الكبير) في عرف العامة. وفي رواية لمسلم عن عائشة: فجاءه عرقان فيهما طعام والمشهور في غيرها من الروايات: عرق بالإنفراد، ورجحه البيهقي. قال في الفتح: وجمع غير البيهقي بينهما بأن الواقعة متعددة، وهو جمع لا نرضاه لاتحاد مخرج الحديث، والأصل عدم التعدد، والذي يظهر أن التمر كان قدر عرق لكنه كان في عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون أسهل في الحمل، فيحتمل أن الآتى به لما وصل أفرغ أحدهما في الآخر، فمن قال: عرقان؛ أراد ابتداء الحال، ومن قال: عرق؛ أراد ما آل إليه. قوله: (فقال: تصدق به) أى: ملكتك إياه فتصدق به، ففيه تمليك ضمنى، وفي رواية للبخارى: قال: فأين السائل؟ فقال: أنا، قال: خذ هذا فتصدق به وفي رواية له: فتصدق به عن نفسك.

قوله: (ما بين لابتيها أهل بيت... إلخ) اللابتان بالباء الموحدة تشية لابة وهي الحرّة، والحرّة أرض ذات حجارة سود، وهاتان اللابتان يكتنفان المدينة، وأهل: مرفوع، اسم ما النافية، وأفقر: خبرها منصوب، ويصح رفعه على لغة تميم، وفي رواية للبخارى في الأدب: والذي نفسى بيده ما بين ظنبي المدينة بضم الطاء المهملة تشية ظنّب، وهو أحد أطناب الخيمة، أراد به الطرف، وفي رواية للبخارى ما بين لا بتيها أهل بيت أفقر من أهل بيتى وفي أخرى له: ما أحد أحق به من أهلى، ما أحد أحوج إليه منى وفي

أخرى له: والله ما لعلالي من طعام وفي حديث ابن خزيمة عن عائشة ما لنا عشاء ليلة ومراد الرجل بذلك أنه لم يكن في المدينة أحوج منه، وكأنه فهم الإذن له بالتصدق على من يتصف بالفقر، كما صرح بذلك في رواية البزار والطبراني في الأوسط عن ابن عمر وفيها: إلى من أدفعه؟ فقال ﷺ: إلى أفقر من تعلم. قوله: (فضحك رسول الله) الضحك ما فوق التبسم، وقد ورد أن ضحكه ﷺ كان تبسمًا في غالب أحواله، وسبب ضحكه ﷺ ما رآه من تباين حال الرجل حيث جاء هالكًا محترقًا خائفًا على نفسه راغبًا في فدائها، فلما وجد الرخصة طمع أن يأكل ما أعطيه في الكفارة، ويحتمل أن ضحكه ﷺ ناشئ من حال الرجل في مقاطع كلامه وحسن تأنيه وتلطفه في الخطاب وحسن توسله في توصله إلى مقصوده. قوله: (حتى بدت ثنياه) لعل الصواب أنيابه كما في رواية البخاري، ورواية مسدد المشار إليها في آخر الحديث، فإن الثنايا تظهر عند التبسم غالبًا، والمتبادر من السياق إرادة الزيادة على التبسم، والثنايا: جمع ثنية، وهي أربع في مقدم الفم: ثنتان من أعلى وثنيتان من أسفل. قوله: (قال فأتعمه إياهم) وفي رواية البخاري: أطعمه أهلك. وللبخاري أيضًا من رواية ابن إسحاق: خذها كلها وأنفقها على عيالك.

وفي الحديث دلالة على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامدًا، وهو قول عامة العلماء إلا ما حكى عن الشعبي وسعيد بن جبير والنخعي وقتادة، فإنهم قالوا: عليه القضاء ولا كفارة، لكن حديث الباب وأشباهه حجة عليهم، قال الخطابي: يشبه أن يكون حديث أبي هريرة لم يبلغهم. والدليل على أنه كان عامدًا. قوله: في حديث الباب: هلكت (وأما الجامع ناسيًا) فلا يفطر ولا كفارة عليه، وهو قول الجمهور ومشهور قول مالك؛ لفهوم حديث الباب، ولأن الجامع نسيانًا في معنى الأكل والشرب نسيانًا، ولا كفارة فيهما كما سيأتي بيانه في بابه إن شاء الله

تعالى. وقال أحمد: يفطر وعليه الكفارة. وقال عطاء والأوزاعي وربيعة والثوري: يجب القضاء ولا كفارة عليه، واختلف قول أصحاب مالك فيه، فقال نافع وابن الماجشون عليه الكفارة، وقال غيرهما: لا كفارة عليه.

وأجمعوا على أن من وطئ في رمضان ثم وطئ في يوم آخر أن عليه كفارة أخرى إن كفر عن اليوم الأول، وإلا ففيه خلاف، فقال أبو حنيفة: عليه كفارة واحدة، وقال مالك والشافعي وأحمد: عليه كفارتان. وأجمعوا أيضًا على أن من جامع ثانيًا في يوم واحد قبل التكفير عن الأول يلزمه كفارة واحدة. وإن كفر عن الأول ثم جامع، فقال أحمد: عليه كفارة ثانية، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا كفارة عليه.

وظاهر الحديث أن الكفارة تكون بأحد الخصال الثلاثة على الترتيب لأن النبي ﷺ ما نقله من أمر إلا بعد عجزه عنه، وليس هذا شأن التخيير، ولأنه عطف بعض الجمل على بعض بالفاء التي للترتيب والتعقيب، قال البيضاوي: إن ترتيب الثاني على الأول والثالث على الثاني بالفاء يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان، وجواب السؤال منزل منزلة الشرط (وإلى وجوب الترتيب) ذهب أبو حنيفة والشافعي وابن حبيب من المالكية، وهو مشهور مذهب أحمد، وذهب مالك وأصحابه إلى أنها واجبة على التخيير مستدلين بما رواه مالك في موطنه بسنده إلى أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينًا وسيأتي للمصنف بعد حديث؛ فإنه عبر عنه فيه بأو المفيدة للتخيير، قالوا: وهذا الحديث يدل على أن الترتيب المذكور في غيره من الأحاديث ليس مرادًا، ولأنه اقتصر على الإطعام في حديث عائشة الآتي آخر الباب. ونقل الخطابي عن مالك أنه قال: الإطعام أحب إلى من العتق.

والتخيير المذكور رواية عن أحمد، وذهب ابن أبي ليلى وابن جرير إلى أنه مخير بين العتق والصيام، قالوا ولا سبيل إلى الإطعام إلا بعد العجز عنهما.

وظاهر الحديث أيضًا أن الكفارة واجبة على الرجل فقط دون المرأة، وبه قال الأوزاعي والحسن وهو الأصح من قولى الشافعى، واستدلوا على ذلك بإفراده فى الحديث فى قوله: خذ هذا وتصدق به، ويقوله: فى المراجعة: هل تستطيع؟ هل تجد؟ وبسكوته ﷺ عن إعلام المرأة بوجوب الكفارة عليها مع الحاجة. وفيه أنه لا حاجة تدعو إلى بيان حكم الكفارة فى حق المرأة لأنها لم تعترف ولم تسأل، واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكمًا ما لم تعترف الأعذار، وأنها واقعة حال، فالسكوت عنها لا يدل على الحكم؛ لاحتمال أن تكون المرأة غير صائمة لعذر من الأعذار بأن كانت مريضة أو مسافرة أو صغيرة أو مجنونة أو طهرت من حيضها فى أثناء النهار، وإن التخصيص على الحكم فى حق بعض المكلفين كاف عن ذكره فى حق الباقين.

قال الخطابى: وقال الشافعى: يجزئهما كفارة واحدة، وهى على الرجل دونها، وقال الأوزاعى: إن كانت الكفارة بالصيام كان على كل واحد منهما صوم شهرين. واحتجوا بأن قول الرجل: أصبت أهلى سؤال عن حكمه وحكمها، لأن الإصابة معناها أنه واقعها وجامعها، وإذا كان هذا قد حصل منهما ثم أجاب النبى ﷺ عن المسألة فأوجب فيها كفارة واحدة على الرجل، ولم يعرض لها بذكر دل على أنه لا شىء عليها وأنها مجزئة فى الأمرين معًا، ألا ترى أنه بعث أنيسًا إلى المرأة التى رमित بالزنى، وقال: إن اعترفت فأرجها، فلم يهمل حكمها لغيتها عن حضرته، فدل هذا على أنه لو رأى عليها كفارة لألزمها ذلك ولم يسكت عنها. قلت: وهذا غير لازم، وذلك أن هذا حكاية حال لا عموم لها، وقد يمكن

أن تكون المرأة مفطرة بعذر من مرض أو سفر أو تكون مكرهة أو ناسية لصومها أو نحو ذلك من الأمور، وإذا كان كذلك لم يكن ما ذكر حجة يلزم الحكم بها، واحتجوا أيضاً في هذا بحرف لا أزال أسمعهم يروونه في هذا الحديث وهو. قوله: هلكت وأهلك، قالوا: فدل. قوله: وأهلك، على مشاركة المرأة إياه في الجنابة؛ لأن الإهلاك يقتضى الهلاك ضرورة كما أن القطع يقتضى الانقطاع، قلت: وهذه اللفظة غير موجودة في شيء من رواية هذا الحديث، وأصحاب سفيان لم يرووها عنه، وإنما ذكروا. قوله: "هلكت" حسب، غير أن بعض أصحابنا حدثني أن المعلى ابن منصور روى هذا الحديث عن سفيان فذكر هذا الحرف فيه، وهو غير محفوظ، والمعلى ليس بذلك في الحفظ والإتقان.

أقول: وقد تقدم عن الدارقطني: هلكت وأهلك.

وذهب المالكية إلى أن الكفارة تلزم المرأة إن كانت مختارة، وإن كانت مكرهة فكفارتها على زوجها، وأما الأمة فكفارتها على سيدها مطلقاً مختارة كانت أو مكرهة، متى كانت بالغة عاقلة (وذهب الحنابلة والحنفية) إلى أن المرأة إن كانت مكرهة على الوطء فلا كفارة عليها، وإن كانت مختارة لزمته عند الحنفية، وعند الحنابلة قولان: قيل: تلزمها الكفارة، لأنها هتكت حرمة رمضان بالإجماع، وقيل: لا تلزمها، لأن أحمد سئل عن رجل أتى أهله في رمضان، أعليها كفارة؟ فقال: ما سمعنا أن على امرأة كفارة (وذهب الجمهور) إلى أن الكفارة لا تسقط بالإعسار بل تستقر في ذمة من وجبت عليه حتى يتمكن من أدائها قياساً على سائر الديون والحقوق ولأن الجامع في حديث الباب بعد أن أخبر النبي ﷺ بأنه عاجز عن الخصال الثلاث ثم أتى النبي ﷺ بعرق التمر أمره بإخراجه في الكفارة، فلو كانت تسقط بالعجز لم يكن عليه شيء ولم يأمره بإخراجه، فدل هذا على ثبوتها في ذمته، وإنما أذن النبي ﷺ

له في إطعام عياله لأنه كان محتاجاً ومضطرباً إلى الإنفاق على عياله في الحال، والكفارة على التراخي فأذن له في أكله وإطعام عياله صدقة منه ﷺ وبقيت الكفارة في ذمته.

وقال عيسى بن دينار من المالكية: إن الكفارة تسقط بالإعسار؛ لما تقرر من أنها لا تصرف على نفس المكفر ولا عياله، ولم يبين له ﷺ استقرارها في ذمته إلى حين يساره، وهو أحد قولي الشافعي، واستدل بما رواه الدارقطني عن علي بن أبي طالب أن رجلاً أتى إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله هلكت، فقال: وما أهلكك؟ قال: أتيت أهلي في رمضان، قال: هل تجد رقبة؟ قال: لا. قال: فصم شهرين متتابعين، قال: لا أطيق الصيام، قال: فاطعم ستين مسكيناً مَدَّ. قال: ما أجِد. فأمر له رسول الله ﷺ بخمسة عشر صاعاً، قال: أطعمه ستين مسكيناً لكل مسكين، قال: والذي بعثك بالحق ما بالمدينة أهل بيت أحوج منا، قال: فانطلق فكله أنت وعيالك، فقد كَفَّرَ الله عنك. ففيه الدلالة على عدم استقرارها في ذمته، وذهب بعضهم إلى أن ما أكله الرجل وعياله هو كفارة له، ورخص له ﷺ في ذلك خصوصية له، لكن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل؛ ولا دليل.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز استعمال الكناية فيما يستقبح ذكره بلفظه، وعلى وجوب الكفارة بالجماع في نهار رمضان، وعلى أنه ينبغي الندم على ارتكاب المعصية والخوف من عقابها، وعلى أن الكفارة على الترتيب بين الخصال الثلاث، وعلى أنه ينبغي إعانة المعسر بالكفارة، وعلى أنه ينبغي لذوى القدرة تخليص المسلم مما وقع فيه من الشدة، وعلى أن الكفارة لا تجب على من فعل سببها إلا عند القدرة، وعلى أن الهبة والصدقة لا يحتاج فيهما إلى القبول باللفظ بل القبض كاف، وعلى أن الشخص يصدق في دعواه الفقر ولا يكلف بينة، وعلى

الرفق بالمتعلم والتلطف به، وعلى جواز المبالغة في الضحك، وعلى عدم عقوبة وتعذير من جاء مستفتيًا فيما لا حدّ فيه حيث لم يعاقب النبي ﷺ الأعرابي على هتك حرمة شهر الصيام؛ لأن مجيئه مستفتيًا فيه ظهور توبته وإقلاعه عن الذنب، ولأنه لو عوقب كل من جاء مستفتيًا عن ذنبه لم يستفت أحد غالبًا مخافة العقوبة.

﴿ باب التغليظ فيمن أفطر عمدًا ﴾

أى: أفسد صومه في نهار رمضان عمدًا.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ رُخْصَةٍ رَخَّصَهَا اللَّهُ لَهُ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِيَامَ الدَّهْرِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى وابن ماجه والبيهقى والدارمى والدارقطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (من أفطر يومًا من رمضان في غير رخصة... إلخ) أى: من أفطر بلا مبيح شرعى من مرض أو سفر لم يقض عن ذلك صيام الدهر كله، والمراد أنه لا تحصل له فضيلة الصوم في رمضان ولا بركته، وليس المراد أنه لو صام الدهر بنية القضاء عن ذلك اليوم لا يكفيه ولا يسقط عنه، لأنه لو صام يومًا آخر بعد رمضان بنية القضاء سقط عنه الواجب على ما قاله أكثر العلماء وعليه الكفارة على ما تقدم بيانه (وأخذ بظاهر الحديث) على وابن مسعود فقالا: لا يكفى صوم الدهر عن اليوم الذى أفطر فيه من رمضان من غير عذر تغليظًا وتشديدًا على من فعل ذلك كما يشعر به ما رواه ابن عدى في الكامل عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من أفطر يومًا من رمضان متعمدًا في غير سبيل خرج من الحسنات

كيوم ولدته أمه، وفي سنده محمد بن الحارث، وهو متروك الحديث، كما قاله الفلاس، وقال سعيد بن المسيب يصوم ثلاثين يوماً قضاء عن ذلك اليوم، ويدل له ما رواه الدارقطني بسنده عن عمرو بن مرة عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: من أفطر يوماً من شهر رمضان من غير رخصة ولا عذر كان عليه أن يصوم ثلاثين يوماً، ومن أفطر يومين كان عليه أن يصوم ستين يوماً، ومن أفطر ثلاثة أيام كان عليه أن يصوم تسعين يوماً. قال الدارقطني: لا يثبت هذا الإسناد، ولا يصح عن عمرو بن مرة.

وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن: يصوم عن كل يوم اثني عشر يوماً كما رواه عنه الدارقطني من طريق وهب بن يزيد، قال: حدثنا ضمرة عن رجاء بن جميل قال: كان ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول: من أفطر يوماً من رمضان صام اثني عشر يوماً، لأن الله عز وجل رضى من عباده شهر من اثني عشر شهراً.

وقال النخعي: يلزمه صوم ثلاثة، وهذا كله ليس له دليل صحيح، وما ورد مما يدل على مضاعفة الصيام غير الستين يوماً ففيه مقال لا يصلح للاحتجاج به (منه) حديث المصنف وسيأتي بيان حاله (ومنه) ما تقدم للدارقطني (ومنه) ما رواه أيضاً من طريق عمار بن مطر قال: حدثنا قيس بن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مالك عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من أفطر يوماً من رمضان من غير مرض ولا رخصة، لم يقض عنه صيام، وإن صام الدهر كله. وهو ضعيف أيضاً، لأن في سنده عمار بن مطر، قال أبو حاتم: كان يكذب، وقال ابن عدى: أحاديثه بواطيل.

إذا علمت هذا تعلم أن الحق ما ذهب إليه الأئمة الأربعة وأكثر العلماء، من أن من أفطر متعمداً عليه صيام يوم واحد بدل اليوم الذي أفطره زيادة على ما لزمه من

الكفارة كما تقدم في حديث أبي هريرة في الباب السابق، وفيه: وصم يوماً واستغفر الله وهذه الزيادة وإن كانت ضعيفة فقد تقدم ذكر ما يقويها، من مرسل مالك وحديث ابن ماجه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على عظم إثم من أفطر متعمداً في رمضان.

﴿ باب من أكل ناسياً ﴾

يعنى وهو صائم ما حكمه: أيلزمه قضاء ذلك اليوم أم لا؟

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَكَلْتُ وَشَرِبْتُ نَاسِيًا وَأَنَا صَائِمٌ. فَقَالَ: اللَّهُ أَطْعَمَكَ وَسَقَاكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى والدارقطنى والحاكم وابن خزيمة والدارمى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (أطعمك الله وسقاك) وفي نسخة: الله أطعمك وسقاك

يعنى ما وقع منه من الأكل والشرب لا يوجب عليه شيئاً، ولا يفسد صومه. ونسب الفعل إلى الله تعالى لأن العبد لم يكن له فيه اختيار لنسيانه، فلا يعد فعله جنابة على صومه، بخلاف ما إذا كان الفعل باختيار العبد، فإن الفعل ينسب إليه ظاهراً، وإلا فجميع الأفعال في الحقيقة من الله تعالى.

ويظاهر الحديث أخذ أبو حنيفة والشافعى والحسن البصرى ومجاهد والأوزاعى وأبو ثور وعطاء وطاوس وابن أبي ذئب، فقالوا: من أكل أو شرب أو ارتكب أى: مفطر ناسياً لا يفسد صومه ولا يلزمه شيء، وهو قول أبي هريرة وابن

عمر وعلي. وقال أحمد: يجب القضاء والكفارة بالجماع ناسياً ولا شيء في الأكل والشرب، وهو قول لعطاء وابن الماجشون، واستدلوا بأن النبي ﷺ أمر الذي واقع امرأته في رمضان بالكفارة، ولم يسأله أوقع عليها عمداً أم سهواً. ولو كان هناك فرق في الحكم لاستفسر منه النبي ﷺ، ورد بأن قوله في الحديث: "هلكت" يدل على أنه واقع عمداً، وكذا. قوله: في رواية البخارى احترقت وفي رواية سعيد بن منصور: تب واستغفر، فإن ذلك كله يدل على أنه واقع عمداً، ولا سيما التوبة والاستغفار فإنهما لا يكونان إلا عن عمد. وقولهم: يجوز أن يخبر عن هلكته لما يعتقده من فساد الصوم بالجماع ناسياً غير مسلم وقولهم إن الصوم عبادة تحرم الجماع فاستوى فيها عمده وسهوه، غير مسلم أيضاً؛ فإن ذلك تحكم لأن الصوم يحرم الأكل والشرب أيضاً فيستوى فيه عمده وسهوه. وهم لا يقولون به فلا وجه للفرقة بينهما. وقال مالك وربيعة بن أبي عبد الرحمن: من أكل أو شرب ناسياً أو تعاطى أى: مفطر، فعليه القضاء دون الكفارة لفساد صومه، قياساً للصوم على الصلاة، فكما أن تركه ركعة من الصلاة نسياناً يفسدها، كذلك ترك ركن من الصوم وهو الإمساك عن المفطر يفسده وأجابوا عن حديث الباب ونحوه بأنه خبر واحد مخالف للقاعدة. وهو اعتذار باطل. والحديث قاعدة مستقلة في الصيام، واعتذار ابن دقيق العيد عن الحديث بأن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات، والقاعدة أن النسيان لا يؤثر في المأمورات يجب عنه بأن غاية هذه القاعدة أن تكون بمنزلة الدليل فيكون الحديث مخصصاً لها، وأما. قوله: أطعمك الله وسقاك فهو كناية عن عدم الإثم لأن الفعل إذا كان من الله أن تفي الإثم وأجاب بعضهم عن الحديث بأنه محمول على صيام التطوع، لكنه مردود بما في رواية الدارقطنى من طريق محمد بن مرزوق البصرى، قال: ثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، ثنا محمد بن

عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: من أفطر في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه ولا كفارة، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن مرزوق وهو ثقة عن الأنصارى. فقد صرح في الحديث بأن الفطر كان في رمضان، وقول الدارقطني: تفرد به محمد بن مرزوق غير مسلم. فقد أخرجه الحاكم والبيهقي أيضًا من طريق أبي حاتم محمد بن إدريس قال: ثنا محمد بن عبد الله الأنصارى ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: من أفطر في رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه ولا كفارة. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم. وقياسهم الصيام على الصلاة، قياس في مقابلة النص لا يعول عليه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على لطف الله تعالى بعباده والتيسير عليهم ورفع المشقة والحرج عنهم.

﴿ باب تأخير قضاء رمضان ﴾

أى: يجوز أم لا؟

● عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَقُولُ: إِنْ كَانَ لَيَكُونُ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إن كان ليكون على الصوم من رمضان... إلخ) أى: أن قضاء صوم أيام من رمضان يكون ثابتاً على في عهد الرسول ﷺ فلا أتمكن منه إلى أن يمضي شعبان، فإن مخفقة من الثقبلة واسمها ضمير الشأن، والصوم اسم كان، واسم يكون عائد عليه ولا يضر تأخره في اللفظ لتقدمه في الرتبة، وكانت لا تستطيع القضاء قبل شعبان لاشتغالها بقضاء حق النبي ﷺ وتوفير الحظ في عشرته، فقد ذكر يحيى بن سعيد في رواية البخارى أن المانع لها من تعجيل القضاء أنها كانت مشغولة بالنبي ﷺ، وفي رواية مسلم: قال يحيى: فظننت أن ذلك لمكانها من النبي ﷺ. يعنى كان يمنعها الشغل بقضاء حظ النبي ﷺ فإنها كانت لا تصوم إلا بإذنه، وقد لا يأذن لاحتمال احتياجه إليها، فإذا ضاق الوقت أذن لها، وكان ﷺ يكثر الصوم في شعبان، فلذا كانت لا تستطيع القضاء إلا فيه، ويحتمل أنها كانت لا تستأذنه في الصوم مخافة أن يأذن وقد يحتاجها فتوت حاجته ﷺ وهذا من كمال أدبها، لكن هذا التعليل ليس خاصاً بها، فإن سائر أزواجه ﷺ مثلها في الاشتغال بحاجته، فقد روى مسلم من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة قالت: إن كانت إحداها لا تفطر في رمضان في زمان رسول الله ﷺ فما تقدر أن تقضيه مع رسول الله ﷺ حتى يأتي شعبان. ولا يقال إنه ﷺ كان يقسم بين نسائه التسع ويعدل بينهن، فما تأتي نوبة الواحدة منهن إلا بعد ثمانية أيام، فكان يمكن كل واحدة أن تقضى ما عليها في تلك الأيام لأن القسم ليس واجباً عليه فهن يتوقعن حاجته في كل الأوقات، فإذا جاء شعبان ضاق الوقت فتصوم كل واحدة ما عليها لأنه لا يجوز التأخير حينئذ.

والحديث يدل على جواز تأخير قضاء رمضان إلى شعبان، إذا كان لعذر. وهو متفق عليه عند عامة أهل العلم، وهو وإن كان من فعل عائشة إلا أن الظاهر أنه ﷺ

اطلع عليه وأقره لتوفر دواعي زوجاته على سؤاله ﷺ عن أمر الشرع، ولما رواه الترمذى من طريق عبد الله البهى عن عائشة قالت: ما كنت أقضى ما يكون على من رمضان إلا فى شعبان حتى توفى رسول الله ﷺ. وقال: حديث حسن صحيح.

أما إذا تأخر القضاء لغير عذر، فالجمهور على أنه جائز إن أفطر لعذر كمرض أو سفر أو حيض، غير أنه إذا بقى على رمضان الثانى بقدر ما عليه من أيام رمضان الأول لزمه القضاء فوراً حينئذ عندهم (وكذا يلزمه) القضاء فوراً عند الشافعية إذا كان متعمداً الفطر بلا عذر شرعى. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجب قضاء رمضان وجوباً موسعاً بلا تقييد بوقت، ولو كان متعمداً الفطر، فلا يآثم بتأخيره إلى دخول رمضان الثانى، لأنه من باب الواجب الموسع، ويجب العزم على القضاء على الصحيح. وقال داود الظاهرى: يجب القضاء على الفور مطلقاً فاته لعذر أم لا.

واختلف فى قضاء رمضان أيلزم فيه التابع أم لا؟ فالجمهور على أنه يجوز تفريقه لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ البقرة/ ١٨٤. فإنه يصدق على التابع والتفريق والأولى التابع، وحكى صاحب البيان عن الطحاوى أنه لا فضيلة فى التابع على التفريق، وعن على وعائشة وابن عمر وعروة بن الزبير والحسن البصرى وداود الظاهرى وجوب التابع إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأداء، وهذا غير مسلم، والراجح قول الجمهور؛ لإطلاق الآية، ولقول عائشة: نزلت فعدة من أيام أخر متابعات فسقطت "متابعات"، رواه البيهقى، وقال: قولها "سقطت" تريد: نسخت. ولما رواه الدارقطنى عن سفيان بن بشر ثنا على بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال فى قضاء رمضان: إن شاء فرق وإن شاء تابع قال الدارقطنى: لم يسنده غير سفيان بن بشر، ولما رواه أيضاً من طريق موسى بن عقبة عن أبى الزبير عن جابر قال: سئل رسول الله ﷺ عن تقطيع صيام رمضان

فقال: أرأيت لو كان على أحدكم دين فقضاه الدرهم والدرهمين حتى يقضيه، هل كان ذلك قضاء دينه؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: **فالله أحق أن يعفو ويغفر**. ورواه من طريق آخر مرسلاً، ورواه البيهقي من طريق يحيى بن سليم الطائى عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر، قال: بلغنى أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء صيام شهر رمضان فقال: **ذلك إليك**، أرأيت لو كان على أحدكم دين فقضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء؟ **فالله أحق أن يعفو أو يغفر**. ونقل البيهقي عن الدارقطنى أن إسناده حسن إلا أنه مرسل، وقد وصله غير أبى بكر عن يحيى بن سليم ولا يثبت متصلاً. لكن قال فى الجوهر النقى: وكيف يكون حسناً وفى إسناده يحيى بن سليم، قال البيهقي فيه: **سبىء الحفظ**، وقال النسائى: **منكر الحديث**، وقال أحمد: رأيت به خلط فى أحاديثه فتركه، وروى الدارقطنى والبيهقي فى ذلك آثاراً وما روياه من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه**، ففى سنده عبد الرحمن بن إبراهيم، قال الدارقطنى: **ضعيف**، وقال البيهقي: **ضعفه يحيى بن معين والنسائى**، فلا يصلح للاحتجاج به على وجوب التتابع.

وحديث الساب فى تأخير قضاء رمضان إلى شعبان، أما تأخيره حتى يدخل رمضان آخر فإن آخره لعذر بأن دام سفره أو مرضه حتى دخل رمضان، فإنه يصوم رمضان الحاضر ثم يقضى الأول ولا فدية عليه لأنه معذور، وهو قول أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وطاوس والحسن البصرى والنخعى وحماد بن أبى سليمان والأوزاعى وإسحاق والمزنى وداود وقال ابن عباس وابن عمر وسعيد بن جبيرة وقتادة: يصوم رمضان الحاضر ويفدى عن الماضى ولا قضاء عليه، وإن آخره بغير عذر، فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء بن أبى رباح والقاسم بن محمد والزهرى والأوزاعى

ومالك والثوري وأحمد وإسحاق والشافعي: يصوم رمضان الحاضر ويقضى الماضي ويفدى عن كل يوم مَدًا من طعام، إلا أن الثوري قال: الفدية مَدَان عن كل يوم، ولم يثبت في الفدية حديث مرفوع بل كل ما ورد فيها آثار:

منها ما رواه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوى على صيامه حتى جاء رمضان آخر فإنه يطعم مكان كل يوم مسكينًا مَدًا من حنطة وعليه مع ذلك القضاء.

ومنها ما أخرجه الدارقطني من طريق سفيان بن عيينة عن يونس عن أبي إسحاق عن مجاهد عن ابن عباس قال: من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر، فليصم هذا الذي أدركه ثم ليصم ما فاتته ويطعم مع كل يوم مسكينًا.

ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء عن أبي هريرة قال: أى: إنسان مرض في رمضان ثم صح ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم الذى حدث ثم يقضى الآخر ويطعم مع كل يوم مسكينًا، قلت لعطاء: كم بلغك يطعم؟ قال: مَدًا زعموا. وقال الحسن البصري وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه: من أخر قضاء رمضان حتى جاء آخر يلزمه القضاء فقط، وليس عليه فدية، ولو كان التأخير بغير عذر، لما تقدم أن القضاء واجب على التراخي مطلقًا، فلا يلزم بالتأخير سوى القضاء.

○ فقه الحديث: استدل بالحديث على أن عائشة كانت لا تصوم نفلًا في أثناء العام لأنها لما لم تصم ما لزمها من قضاء رمضان لمكان النبي ﷺ، فترك صوم التطوع أولى. وقال الخطابي: فيه دلالة على أن من أخر القضاء إلى أن يدخل شهر رمضان من قابل وهو مستطيع، فعليه الكفارة، ولولا ذلك لم يكن في ذكر عائشة شعبان وحصرها موضع القضاء فيه من بين سائر الشهور فائدة. ومراده بالكفارة الفدية، ورد بأنها

إنما حصرت موضع القضاء في شعبان لما تقدم أنه ﷺ كان يشتغل في شعبان بالصوم وتشتغل هي بالقضاء وفي غيره تتفرغ لخدمته، وفي الاستذكار قال داود: من أوجب الفدية على من أصر القضاء حتى دخل رمضان آخر ليس معه حجة من كتاب ولا سنة ولا إجماع، ذكره في الجوهر النقي.

﴿ باب فيمن مات وعليه صيام ﴾

أى: أيصوم عنه أحد أم لا؟ وإذا صح؛ هل يختص بصيام دون صام؟ وهل يتعين الصوم أو يجزئ الإطعام؟.

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ.
والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه والنسائى والدارقطنى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (من مات وعليه صيام... إلخ) أى: من مات من المكلفين والحال أن عليه قضاء صيام لازم من فرض رمضان أو نذر أو كفارة، صام عنه وليه، والمراد بالولى كل قريب على الصحيح ولو غير عاصب، وقيل: المراد به العاصب، وقيل: الوارث خاصة. وأخذ بظاهر الحديث أصحاب الحديث فأجازوا الصيام عن الميت مطلقاً، وبه قال أبو ثور وطاوس والحسن والزهرى وقتادة وحماد بن أبى سليمان والليث بن سعد، والشافعى فى القديم، وعلق القول به على صحة الحديث فقال: كل ما قلت وصح عن النبى ﷺ خلافه، فخذوا بالحديث ولا تقلدوني. قال النووى فى شرح مسلم إنه الصحيح المختار الذى نعتقه وهو الذى صححه محققو أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث لقوة الأحاديث الصحيحة الصريحة.

وأطلق ابن حزم النقل عن الليث بن سعد وأبي ثور وداود الظاهري أن صيام الولي عن الميت واجب وقالوا: إن قوله: "صام عنه وليه" في الحديث خبر بمعنى الأمر، وهو معمول على الوجوب، وقال البيهقي: هذه المسألة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها. وقال أبو حنيفة ومالك والليث والأوزاعي والثوري والشافعي في الجديد وزيد بن علي: لا يصام عن الميت مطلقاً ويطعم عنه وليه إن أوصى به عند أبي حنيفة وأصحابه لكل يوم قدر على قضائه ولم يقضه نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه، أو صاعاً من تمر أو شعير أو زبيب، أو قيمة ذلك. وعند مالك يطعم مسدداً من طعام عن كل يوم. واستدلوا بما رواه النسائي في الكبرى عن ابن عباس قال: لا يصلي أحدٌ عن أحدٍ ولا يصوم أحدٌ عن أحدٍ، وبحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكيناً. رواه ابن ماجه والترمذي وصحح وقفه على ابن عمر. وبما رواه مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عمر كان يُسأل: هل يصوم أحد عن أحد، أو يصلي أحد عن أحد؟ فقال: لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد. وبما رواه عبد الرزاق والبيهقي عن عائشة: "لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم". وعن عمرة بنت عبد الرحمن قلت لعائشة: إن أمي توفيت، وعليها صيام رمضان؛ أ يصلح أن أقضى عنها؟ فقالت: لا، ولكن تصدقي عنها مكان كل يوم على مسكين خير من صيامك. رواه الطحاوي بسند صحيح. قالوا: فلما أفق ابن عباس وعائشة بخلاف ما رواه، دل ذلك على أن العمل على خلاف ما رواه، لأن العبرة بما رأى الصحابي لا بما روى، لأن فتوى الراوي على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ، ويبعد عن مقام الصحابي أن يرجع عما رواه ويفق بضده إلا لإطلاعه على ناسخ نسخ ما رواه، ومنه حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن

يطعم عنه مكان كل يوم مدًا من حنطة، رواه النسائي بسند صحيح على شرط
 الشيخين إلا محمد بن عبد الأعلى فإنه على شرط مسلم، ويؤيد النسخ قول مالك:
 لم أسمع عن أحد من الصحابة ولا عن التابعين بالمدينة أنه أمر أحدًا بالصوم عن أحد،
 ولا يصلي أحد عن أحد. فعلم بذلك أن الأمر الذي استقر عليه الشرع آخرًا،
 وأيضًا قد أجمعوا على أنه لا يصلي أحد عن أحد فكذلك الصوم لأن كلا منهما
 عبادة بدنية. وقال أحمد وإسحاق وأبو عبيدة يصوم عنه وليه ما عليه من نذر ويطعم
 عنه عن كل يوم من رمضان مدًا. والفرق بين النذر وغيره أن النيابة تدخل العبادة
 بحسب خفتها، والنذر أخف حكمًا لكونه لم يجب بأصل الشرع، وإنما أوجبه الناذر
 على نفسه، واستدلوا بحديث زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن سعيد عن ابن عباس:
 قالت امرأة للنبي ﷺ: إن أمي ماتت وعليها صوم نذرًا، أفأصوم عنها؟ قال: أرايت
 لو كان على أمك دين فقضيته، أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت: نعم. قال: فصومي
 عن أمك. رواه مسلم، لكن الحديث فيه اضطراب فلا يصلح للاحتجاج به، ففي
 رواية للبخاري عن سعيد عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول
 الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، وفي رواية: صوم شهرين متتابعين، وفي رواية
 له وللدارقطني عن سعيد وعطاء ومجاهد عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: إن
 أختي ماتت... إلخ. وفي رواية له عن أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس: قالت امرأة
 للنبي ﷺ: ماتت أمي وعليها صوم خمسة عشر يومًا. وما قيل من أن ذلك ليس
 اضطرابًا، إنما هو اختلاف يحمل على اختلاف الوقائع بعيد لاتحاد المخرج؛ فإن
 الروايات كلها عن ابن عباس، قال العيني على البخاري: وقال بعضهم: إن
 الاضطراب لا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث. وردّ بأنه كيف لا يقدح
 والاضطراب لا يكون إلا من الوهم كما مر، وهو مما يضعف الحديث. وقول من

قال: يحمل حديث عائشة المطلق، وهو حديث الباب، على حديث ابن عباس المقيد بالنذر محله إذا صح هذا المقيد، وقد علمت أن حديث ابن عباس فيه اضطراب، وعلى فرض صحته فهو من باب التنصيص على بعض أفراد المطلق، فلا يصلح لتقييده.

﴿ باب الصوم في السفر ﴾

أى: بيان إباحته وتخفيف المكلف فيه فرضاً أو نفلاً.

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَمْرَةَ الْأَسْلَمِيَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ أَسْرُدُ الصَّوْمَ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ قَالَ: صُمْ إِنْ شِئْتَ وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومالك والبيهقى والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (أسرد الصوم) أى: أتابعه وأواليه فى الحضر رغبة فى الثواب. وأسرد مضارع سرد من باب نصر، ولا يلزم من تتابع الصوم صيام الدهر المنهى عنه لأن التابع يصدق وإن لم يصم الدهر. قوله: (أفاصوم فى السفر) أى: أتأذن لى فإصوم فى السفر؟ فالهمزة داخلية على محذوف والفاء عاطفة عليه. وظاهره أنه سأل عن مطلق الصوم، فليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان. لكن فى الرواية الآتية التصريح برمضان. وعن أبى الأسود عن عروة عن أبى مرواح عن حمزة أنه قال: يا رسول الله، أجد فى قوة على الصيام فى السفر، فهل على جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: هى رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح

عليه. رواه مسلم. وهو يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة، فإن الرخصة إنما تكون في مقابلة ما هو واجب. ويحتمل أن حمزة سأل مرتين: مرة عن التطوع وهو الذى روتنه عنه عائشة، ومرة عن الفرض وهو الذى فى الحديث الآتى ورواية مسلم المذكورة. قوله: (صم إن شئت وأفطر إن شئت) فوض النبى ﷺ إليه الأمر فى الصيام لأنه أعلم بحال نفسه، وللإشارة إلى أن صيام الفرض فى السفر ليس بواجب.

● عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ بَعْضُنَا وَأَفْطَرَ بَعْضُنَا فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمَ عَلَى الْمَفْطِرِ وَلَا الْمَفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ. والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم ومالك والطحاوى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (سافرنا مع رسول الله) هكذا رواه مالك أيضاً عن حميد وتابعه جماعة من الحفاظ. منهم أبو إسحاق الفزارى وأنس بن عياض وعبد الوهاب الثقفى كلهم عن حميد. فما ذكره ابن وضاح من أن مالكا لم يتابع على هذا اللفظ، وأن غيره يرويه عن حميد عن أنس: كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون فيصوم بعضهم ويفطر بعض، فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم، بدون ذكر رسول الله ﷺ ولا أنه كان يشاهد أحوالهم "غير مسلم".

قوله: (فلم يعيب الصائم على المفطر) وعند مسلم من حديث أبي سعيد: إنا نغزو مع رسول الله ﷺ فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ومن وجد ضعفاً فأفطر أن ذلك حسن. وظاهر أحاديث الباب أن المسافر فى رمضان مخير بين الصوم والإفطار، وبهذا قال ابن عباس وأنس وأبو سعيد وسعيد بن المسيب والحسن البصرى والنخعى ومجاهد والأوزاعى والليث وعطاء وسعيد بن جبير؛ أخذاً بظاهر الأحاديث المذكورة. وفيها دليل على

والليث وعطاء وسعيد بن جبير؛ أخذًا بظاهر الأحاديث المذكورة. وفيها دليل على جواز صوم الفرض للمسافر وبه قال عامة العلماء، إلا ابن عمر فقد روى عنه أنه قال: إن صام في السفر قضى في الحضر، وروى عن ابن عباس أنه قال: لا يجوز الصوم في السفر، وإليه ذهب داود بن علي من المتأخرين. ثم اختلفوا في الأفضل منهما، فقال أنس بن مالك وعثمان بن أبي العاص: الصوم أفضل للمسافر، وهو قول النخعي وسعيد بن جبير وأبي حنيفة وأصحابه، ومالك والثوري والشافعي. وقال بعضهم: الفطر أفضل، وهو قول ابن المسيب والشعبي والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه. وقال بعضهم: أفضل الأمرين أيسرهما على المسافر؛ لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ البقرة/١٨٥. فإن كان الصوم أيسر كمن سهل عليه وشق عليه القضاء، فصومه أفضل، وإن كان الفطر أيسر فهو أفضل، وإليه ذهب مجاهد وعمر بن عبد العزيز وقتادة واختاره ابن المنذر.

﴿ باب من اختار الفطر ﴾

أى: تفضيل الفطر على الصوم لمن أجهده الصوم في السفر.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُظَلِّلُ عَلَيْهِ وَالزَّحَامُ عَلَيْهِ فَقَالَ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والدارمى والبيهقى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (رأى رجلاً يظلل عليه... إلخ) أى: من الشمس. ولم نقف على اسم هذا الرجل، وما قيل من أنه أبو إسرائيل القرشى العامرى فغير مسلم

لأن قصة حديث جابر كانت في السفر، وقصة أبي إسرائيل كانت في الحضر كما ذكره الخطيب في المبهمات بسنده إلى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فنظر إلى رجل من قريش يقال له أبو إسرائيل فقالوا: نذر أن يصوم ويقوم في الشمس، ولا يتكلم ولا يجلس، فقال النبي ﷺ: ليقعد وليتكلم وليستظل وليفطر. قوله: (ليس من البر الصيام في السفر) قال ذلك ﷺ لما رأى الرجل ساقطاً مظلاً عليه لضعفه من الصيام، كما جاء ذلك مبيناً في رواية الطبري عن كعب بن عاصم الأشعري قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ ونحن في حرّ شديد، فإذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كضجعة الوجع، فقال رسول الله ﷺ: ما لصاحبكم أي وجع به؟ فقالوا: ليس به وجع، ولكنه صائم وقد اشتد عليه الحر. فقال النبي ﷺ: ليس من البر أن تصوموا في السفر، عليكم برخصة الله التي رخص لكم.

وتمسك بظاهر هذا الحديث بعض الظاهرية والشيعة، وقالوا: إذا لم يكن من البر فهو من الإثم، فدل على أن صوم رمضان لا يجزئ في السفر. وحكى هذا عن أبي هريرة وعمر وابن عمر والزهرى. وروى عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: الصوم في السفر كالفطر في الحضر. واستدلوا أيضاً بما رواه مسلم والطحاوى عن جابر أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس، ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام. فقال: أولئك العصاة، أولئك العصاة. وبما رواه البخارى ومسلم عن أنس قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر أكثرنا ظلاً صاحب الكساء، فمننا من يتقى الشمس بيده، فسقط الصوام وقام المفطرون فضربوا الأبنية وسقوا الركاب، فقال رسول الله ﷺ: ذهب المفطرون اليوم بالأجر. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ

كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» البقرة/ ١٨٤. أى: فعليه عدة من أيام أخر، وقال الجمهور: إن تقدير الآية فإفطر ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. وحكى الطبري عن قوم أن الفطر لا يجوز للمسافر إلا إذا خاف على نفسه السهالك أو المشقة الشديدة، وقال أحمد والأوزاعي وإسحاق: يجوز الصوم. والفطر أفضل عملاً بالرخصة، يعنون بها فطره ﷺ في السفر كما في الأحاديث المذكورة. وذهب جمهور العلماء ومنهم أبو حنيفة ومالك والشافعي إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه، وهو الراجح. وأجاب الخطابي عن حديث الباب: بأنه خرج على سبب فهو مقصور على من كان في مثل حال من سبق له كانه قال: ليس من البر أن يصوم المسافر إذا كان الصوم يؤديه إلى مثل هذا الحال. بدليل صيام النبي ﷺ في سفره عام الفتح، ولتخيره في حديث حمزة الأسلمي بين الصوم والإفطار. ولو لم يكن الصوم برًّا لم يخبره فيه.

وحمل الشافعي نفى البر فيه على من أبى قبول الرخصة فقال: معنى قوله: ليس من البر أن يبلغ رجل هذا بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة، وقد أرخص الله له أن يفطر وهو صحيح. ويحتمل أن يكون معناه: ليس من البر المفروض الذي من مخالفه أثم. وقال الطحاوي: المراد بالبر هنا البر الكامل، وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برًّا، لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلاً.

وأما قوله: ﷺ في شأن من صام في السفر: أولئك العصاة، فإنما كان لمخالفتهم أمره ﷺ لهم بالفطر لضرورة القتال. وقوله ﷺ: ذهب المفطرون بالأجر، أى: على ما قاموا به من خدمة للصائمين. إنما قاله ترغيباً في التعاون على البر، فلا ينافي أن الصائمين لهم أجر صيامهم. وإلا لأمرهم ﷺ إذ ذاك بالفطر، لأنه لا يقر منكراً،

وأما آية: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾.. الآية. فتقدم أن تقديره: فافطر فعليه عدة من أيام أخر، بدليل أنه ﷺ وأصحابه صاموا في رمضان في السفر. وليس المراد أن كلاً من المريض والمسافر إذا صام لا يجزئه الصوم، ويلزم بعده من أيام أخر كما لا يخفى.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ إِخْوَةَ بَنِي قُثَيْبٍ - قَالَ: أَغَارَتْ عَلَيْنَا خَيْلُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَتْهُمْ - أَوْ قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ فَقَالَ: اجْلِسْ فَأَصِْبْ مِنْ طَعَامِنَا هَذَا. فَقُلْتُ: إِنِّي صَائِمٌ. قَالَ: اجْلِسْ أَعِدْتُكَ عَنِ الصَّلَاةِ وَعَنِ الصَّيَامِ؛ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ شَطْرَ الصَّلَاةِ - أَوْ نِصْفَ الصَّلَاةِ - وَالصَّوْمِ عَنِ الْمُسَافِرِ وَعَنِ الْمُرْضِعِ أَوْ الْحَبْلَى. وَاللَّهِ لَقَدْ قَالَهُمَا جَمِيعًا أَوْ أَحَدَهُمَا؛ فَتَلَهَّفْتُ نَفْسِي أَنْ لَا أَكُونَ أَكَلْتُ مِنْ طَعَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والترمذي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أغارت علينا خيل لرسول الله) أى: نزلت علينا فرسان بسرعة لنهب أموالنا. ولعلهم أغاروا عليهم لاعتقادهم أنهم كفار. قوله: (فانطلقت إلى رسول الله) وفي رواية أحمد قال: أتيت رسول الله ﷺ في إبل لجار لي أخذت. قوله: (إن الله تعالى وضع شطر الصلاة... إلخ) أى: أسقط نصف الصلاة الرباعية عن المسافر ولا قضاء عليه، وأسقط الصوم عنه وعليه القضاء؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ وأسقط الصوم عن المرضع أو الحبلى بحرف الشك أو التنوين كما في الترمذي، ولفظه: إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة وعن الحامل أو المرضع الصوم وفي رواية أحمد: إن الله وضع عن المسافر

شطر الصلاة، وعن المسافر والحامل والمرضع الصوم أو الصيام. قوله: (والله لقد قالهما جميعاً أو أحدهما) أى: قال النبي ﷺ: إن الله تعالى أسقط الصوم عن المسافر والمرضع والحلبى، أو قال: أسقطه عن المسافر وعن المرضع، أو عن المسافر والحلبى. قال الخطابي: قد يجمع نظم الكلام أشياء منسوقة في الذكر مفترقة في الحكم، وذلك أن الشطر الموضوع من الصلاة يسقط لا إلى قضاء، والصوم يسقط في السفر ترخيصاً للمسافر ثم يلزمه القضاء إذا أقام. والحامل والمرضع تفطران ثم تقضيان.

وتقدم الكلام على ما يلزم الحلبى والمرضع أول الصيام في باب من قال: هى مثبتة للشيخ والحلبى وفى رواية أحمد: إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة، وعن المسافر والحامل والمرضع الصوم. قوله: (فتلهفت نفسى... إلخ) أى: أسفت وندمت على عدم أكلى مع رسول الله ﷺ بعد أن عرفت الرخصة. وفى رواية أحمد والترمذى: فيالهدف نفسى. وهذا يدل على أن أنس بن مالك الكعبى كان مسافراً أيضاً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن من علم حكماً أينبغى له أن يعلمه من جهله؟ وعلى مشروعية قصر الصلاة للمسافر، وعلى عدم وجوب الصوم حال السفر، وعلى عدم وجوبه على الحامل والمرضع.

﴿ باب فيمن اختار الصيام ﴾

يعنى: حال السفر.

● عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ فِي حَرٍّ شَدِيدٍ حَتَّى إِنَّ أَحَدَنَا لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ - أَوْ كَفَّهُ عَلَى رَأْسِهِ - مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ مَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والطحاوى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (خرجنا مع رسول الله في بعض غزواته) لم يعلم عنها. وما قيل: من أنها غزوة الفتح غير مسلم؛ لأن عبد الله بن رواحة كان مع النبي ﷺ في تلك الغزوة وقد استشهد بمؤتة قبل غزوة الفتح. وأيضاً فإن أحاديث غزوة الفتح تفيد أن الذين استمروا صائمين من الصحابة كانوا جماعة. وفي حديث الباب أنه ابن رواحة وحده. وقال صاحب التلويح: يحتمل أن تكون غزوة بدر، وهو غير مسلم لأن أبا الدرداء لم يكن أسلم وقتئذ، وإن كانت غزوة بدر وقعت في رمضان، كما رواه الترمذى من حديث عمر قال: غزونا مع رسول الله ﷺ في رمضان يوم بدر ويوم الفتح. قوله: (ما فينا صائم... إلخ) وفي رواية الشيخين: وما فينا بالواو.

والحديث دليل على أن الصيام في السفر أفضل لمن قوى عليه، وأن الفطر أفضل لمن لم يقوَ على الصيام. ولا يقال إن ذلك الصيام كان تطوعاً؛ لما في رواية مسلم من حديث أبي الدرداء قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته في شهر رمضان في حرٍّ شديد. قال الحافظ في الفتح: وبهذه الزيادة يتم المراد من الاستدلال، ويتوجه الرد على أبي محمد بن حزم في زعمه أن حديث أبي الدرداء هذا لا حجة فيه، لاحتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعاً.

وبأفضلية الصيام في السفر، قال أبو حنيفة ومالك والشافعى والثورى وفضيل بن عياض وعبد الله بن المبارك. وقال به من الصحابة حذيفة وعثمان بن أبي العاص. وروى عن أنس وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعى وهو أعدل المذاهب. وما تقدم من. قوله: ﷺ: "ليس من البر الصيام في السفر" محمول كما تقدم على من شق عليه الصوم.

﴿ باب متى يفطر المسافر إذا خرج؟ ﴾

أى: متى يباح له تناول المفطر إذا خرج للسفر.

● عن سَعِيدٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَيُّوبَ - وَزَادَ جَعْفَرٌ وَاللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ كُلَيْبَ بْنَ ذُهْلٍ الْحَضْرَمِي أَخْبَرَهُ عَنْ عُبَيْدٍ، قَالَ جَعْفَرُ ابْنُ جَبْرِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بَصْرَةَ الْغَفَارِي صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفِينَةٍ مِنَ الْفُسْطَاطِ فِي رَمَضَانَ فَرُفِعَ ثُمَّ قُرِبَ غَدَاؤُهُ قَالَ جَعْفَرُ فِي حَدِيثِهِ: فَلَمْ يُجَاوِزِ الْبُيُوتَ حَتَّى دَعَا بِالسُّفْرَةِ. قَالَ: اقْتَرَبَ. قُلْتُ: أَلَسْتُ تَرَى الْبُيُوتَ؟ قَالَ أَبُو بَصْرَةَ: أَتَرُغِبُ عَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ جَعْفَرُ فِي حَدِيثِهِ: فَأَكَلَ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والبيهقي والدارمي.

○ معنى الحديث: قوله: (من الفسطاط في رمضان) متعلق بمحذوف أى: فسرت مع أبي بصرة من مصر القديمة إلى الإسكندرية في شهر رمضان. وأصل الفسطاط بضم الفاء وكسرهما: كل مدينة. والمراد بها هنا مصر القديمة. قوله: (فرفع) أى: مرسى السفينة وهى الحديدية المعروفة التى تربط بها. أو رفع أبو بصرة إلى السفينة، وفى رواية البيهقي والدارمي: فدفع ف قرب غداؤه وهى واضحة. وفى رواية لأحمد: ركبت مع أبي بصرة من الفسطاط إلى الإسكندرية فى سفينة فى رمضان، فلما دفعنا من مرسانا أمر بغدائه الحديث وهى أوضح وأصوب من رواية المصنف. قوله: (ثم قرب غداؤه... إلخ) أى: الطعام الذى يؤكل أول النهار. وهذا لفظ عبيد

الله بن عمر. أما لفظ جعفر بن مسافر فذكره بقوله: قال جعفر في حديثه: فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة. أى: لم يجاوز أبو بصرة بيوت القسطنطين حتى طلب السفرة، وهى فى الأصل: الطعام الذى يصنع بالسفرة، وتطلق على ما يوضع فيه الطعام مجازاً. وتجمع على سفر كغرفة وغرف. قوله: (أأست ترى البيوت) أى: قال عبيد بن جبير لأبى بصرة: أأأمرنا بتناول الطعام قبل مجاوزة البيوت؟! قال ذلك مستغفراً لظنه أن الفطر لا يجوز للمسافر قبل مجاوزة العمران. قوله: (أأرغب عن سنة رسول الله؟) استفهام إنكارى، أى: لا أأترك الأكل، فإن فى تركك له إعراضاً عن العمل بسنة رسول الله ﷺ، وإذا قال الصحابى: من سنة رسول الله ﷺ كذا، أو هذا من السنة دل على أن ذلك مرفوع إلى النبى ﷺ. قوله: (فأأكل) أى: أبو بصرة وأأكلت معه، لما فى رواية أحمد: فلم نأزل مفطرين حتى بلغنا أأوزنا أى: الناحية التى أردنا السفر إليها.

والأديث يدل على أنه يجوز للمسافر أن يفطر ولو لم يجاوز بيوت البلد التى سافر منها. وبه قال الحسن البصرى حتى إنه قال: يفطر فى بيته إن شاء يوم يريد أن يخرج. وروى نحوه عن عطاء، وعمل به أنس كما رواه الترمذى عن محمد ابن كعب، قال: أأيت أنس بن مالك فى رمضان وهو يريد سفراً، وقد رحلت له راحلته ولبس ثياب السفر، فأأعطا بطعام فأأكل. فأقلت له: سنة؟ فقال: سنة. ثم ركب. وقال عامة أهل العلم: لا يفطر حتى يجاوز البيوت. ويأجب عن أديث الباب بأنه ليس نصاً فى عدم مجاوزتهم البيوت، لأواز أن يكون فطرهم بعد مجاوزتهم لها وإن كانت لم تغب عن أبصارهم. وهو ظاهر ما فى رواية أحمد من. قوله: ما تغيب عنا منازلنا بعد. وقوله: فى الأديث: فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة كناية عن شدة قربهم لها، وإن كانوا قد فأرقوها.

وفيه دليل على أنه يجوز لمن يت نية الصوم ثم سافر نهاراً أن يفطر. وقالت الحنفية: لا يجوز له ذلك. وأما من نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فليس له أن يفطر عند الجمهور ومنهم الحنفية. وقال أحمد وإسحاق والشعبي: يجوز له الفطر، واختاره المزني، وحكى عن أنس بن مالك. قال الخطابي: وشبهوه بمن أصبح صائماً ثم مرض في يومه، فإن له أن يفطر للمرض، قالوا: وكذلك من أصبح صائماً ثم سافر؛ لأن كل واحد من الأمرين: "المرض والسفر" مرخص حدث في أثناء النهار. قلت: السفر لا يشبه المرض؛ لأن السفر من فعله، والمرض يحدث لا باختياره، يعذر فيه لا في السفر.

وقال في البذل: فهذا الحديث يخالف مذهب الحنفية، وأجابوا عنه، أولاً: أن أبا بصرة رضي الله عنه ثبت عنده أنه يجوز الإفطار سواء كان مسافراً أو مقيماً إذا نوى الصوم بالليل بنوع اجتهد، وإلا فلا نص عن رسول الله ﷺ، وثانياً: أنه يمكن أن يقال إن أبا بصرة كان مقيماً في فسطاطه فخرج منها ليلاً قبل الصبح ولم ينو الصوم فصار مسافراً، فجاز له الإفطار لما فارق بيوت مصر من الجهة التي ركب فيها السفينة.

﴿ باب قدر مسيرة ما يفطر فيه ﴾

● عَنْ مَنْصُورِ الْكَلْبِيِّ أَنَّ دِحْيَةَ بْنَ خَلِيفَةَ خَرَجَ مِنْ قَرْيَةٍ مِنْ دِمَشْقَ مَرَّةً إِلَى قَدَرِ قَرْيَةٍ عُقْبَةُ مِنَ الْفُسْطَاطِ - وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ - فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ إِنَّهُ أَفْطَرَ وَأَفْطَرَ مَعَهُ نَاسٌ، وَكَرِهَ آخَرُونَ أَنْ يُفْطَرُوا، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى قَرْيَتِهِ قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَلَى أَرَاهُ، إِنَّ قَوْمًا رَغِبُوا عَنْ هَذِي

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ يَقُولُ ذَلِكَ لِلَّذِينَ صَامُوا ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: اللَّهُمَّ اقْبِضْهُنِي إِلَيْكَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والطحاوى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (خرج من قرية من دمشق) هي قرية المزة التي كان يسكنها دحية، وهي بكسر الميم وتشديد الزاى، قرية كبيرة في وسط بساتين دمشق، بينها وبين دمشق نصف فرسخ، ويقال لها مزة كلب، وهي أعجمية. ودمشق قاعدة الشام سميت باسم بانيها دمشق ابن كنعان. قوله: (إلى قدر قرية عقبة من الفسطاط) يعنى أن المسافة التي بين القرية التي خرج دحية منها وبين اخل الذى أن تهى سيره إليه كالمسافة التي بين مصر العتيقة وبين قرية عقبة، ولعلها المعروفة الآن بمنية عقبة: قرية من ضواحي مصر. وما في رواية أحمد عن دحية أنه خرج من قرية إلى قريب من قرية عقبة في رمضان فيه اختصار. وإلا فظاهره يدل على أن عقبة قرية قريبة من دمشق. ولم نعر عليها في معجم البلدان.

قوله: (ثم إنه أفطر وأفطر معه ناس... إلخ) عاب ﷺ على من صام؛ لأنه فهم من قرائن الحال أن صيام من صاموا ليس عزيمة، بل هو إعراض عن رخصة الإفطار في السفر، أو يرى أن الفطر واجب بالسفر.

قال الخطابي: يحتمل أن يكون دحية إنما صار في ذلك إلى ظاهر اسم السفر، وقد خالفه غير واحد من الصحابة، فكان ابن عمر وابن عباس لا يريان القصر والإفطار في أقل من أربعة برد، وهما أفقه من دحية وأعلم بالسنّة.

ويظاھر الحديث أخذت الظاهرية فقالوا: أقل مسافة يجوز فيها الفطر للمسافر ثلاثة أميال حتى إن ابن حزم منهم قال: يجوز الفطر لمن سافر ميلاً واحداً. وقال أبو حنيفة: لا يجوز الفطر إلا في مسافة تقصر فيها الصلاة وهي ٤٥ ميلاً. وقال مالك

والشافعي وأحمد والليث والأوزاعي وأصحاب الحديث: لا يجوز الفطر إلا في مسيرة مرحلتين، وهما ثمانية وأربعون ميلاً. والخلاف في فطر المسافر كاخلاف في قصر المسافر الصلاة. وقد تقدم بسط ذلك في باب متى يقصر المسافر فكل سفر مباح لقصر الصلاة فهو مباح لفطر الصائم.

وأجاب الجمهور عن حديث الباب بأن قوله: فيه على قدر قرية عقبة من الفسقاط ليس غاية السفر، بل هو غاية الخروج، أى: خرج فلما انتهى إلى ذلك الخلل أفطر، ولم يبين فيه غاية السفر، فلعله كان قاصداً موضعاً آخر أبعد منه. ولا يقال إن قرية مرة كانت وطناً له ومسكناً، فالיום الذى خرج منها فيه لم يجز له الفطر، لأنه كان صائماً في أول النهار لأننا نقول: يحتمل أن دحية خرج من قريته مرة مسافراً قبيل الفجر، فلما بلغ مسافة قدر عقبة من الفسقاط - أى: ثلاثة أميال أظهر الإفطار - وأيضاً فإن دحية لم يذكر أن رسول الله ﷺ أفطر في قصر السفر، إنما قال: إن قوماً رغبوا عن هدى رسول الله ﷺ، ولعلهم إنما رغبوا عن العمل برخصة الإفطار في السفر كما تقدم.

﴿ باب من يقول: صمت رمضان كله ﴾

أى: أيجوز ذلك أم لا؟.

● عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي صُمْتُ رَمَضَانَ كُلَّهُ وَقُمْتُهُ كُلَّهُ. فَلَا أَذْرِي أَكْرَهَ التَّزْكِيَةِ أَوْ قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ نَوْمَةٍ أَوْ رَقْدَةٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (فلا أدري أكره التزكية) من كلام الحسن البصري كما موضح به في رواية لأحمد، أى: لا أدري أنه يكره التزكية عن هذا القول كراهة تزكية النفس والإعجاب بالعمل والرياء به أو نهى عنه لأنه لابد من نومة أو رقدة؟ فيكون كاذباً. وهذا التعليل الأخير قاصر على دعوى قيام الشهر كله لأن النوم ينافيه، ولا يناسب الصوم لأن النوم لا ينافيه، فقد ينام وهو صائم لكن في رواية أحمد ما يناسب كلياً منهما إذ فيها: "لا بد من نوم أو غفلة" وفي أخرى له لابد من غفلة أو رقدة والشخص في حال غفلته قد يرقد أو يرتكب أمراً لا يناسب الصوم. فكيف يدعى مع ذلك أنه صام الشهر كله؟ ويحتمل أنه ﷺ نهى عن القول المذكور لعدم الجزم بالقبول.

﴿ باب في صوم العيدين ﴾

أى: في بيان منع صوم يوم عيد الفطر وعيد الأضحى.

● عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ: أَمَّا يَوْمُ الْأَضْحَى فَتَأْكُلُونَ مِنْ لَحْمِ نُسُكِكُمْ، وَأَمَّا يَوْمُ الْفِطْرِ ففِطْرُكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (شهدت العيد مع عمر) وكان عيد الأضحى كما في رواية للبخاري عن يونس عن الزهري. قوله: (فبدأ بالصلاة قبل الخطبة) لأن ذلك

كان هدى النبي ﷺ. وتقدم الكلام على هذا في باب صلاة العيد. قوله: (نهى عن صيام هذين اليومين) يعنى عيد الفطر وعيد الأضحى. وأشار إليهما بهذين تغليبا للحاضر على الغائب، فإن الحاضر يشار إليه بهذا والغائب يشار إليه بذلك. قوله: (أما يوم الأضحى فتأكلون من لحم نسككم) أى: من أضاحيكم التى تتقربون إلى الله تعالى بذبحها فى هذا اليوم وهذا بيان لعللة النهى عن صوم يوم الأضحى، لأنه لو شرع فيه الصوم لم يكن لمشروعية الذبح فيه فائدة، لأن فى صيامه الإعراض عن ضيافة الله تعالى. قوله: (وأما يوم الفطر ففطركم من صيامكم) أى: ففيه فطركم من صيام رمضان. وفى رواية الترمذى: أما يوم الفطر ففطركم من صومكم وعيد المسلمين وهو بيان لعللة النهى عن صيام يوم الفطر. وأيضاً ففى الفطر فصل صوم الفرض عن النفل وإظهار إتمام رمضان، ولو صامه لاتصل الفرض بالتطوع فيشكل.

وفى الحديث دليل على تحريم صوم يومى العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء. وهو مجمع عليه؛ للأحاديث الصحيحة الواردة فى النهى عن ذلك. وإن نذر صوم هذين اليومين لم ينعقد نذره، ولا شيء عليه عند أكثر أهل العلم؛ لقوله ﷺ: لا نذر فى معصية، وكفارته كفارة يمين. رواه أحمد وأصحاب السنن. وعن حكيم بن أبى مرة أنه سمع رجلاً يسأل عبد الله ابن عمر عن رجل نذر ألا يأتى عليه يوم سواه إلا وهو صائم فيه فوافق ذلك يوم الأضحى أو يوم فطر، فقال ابن عمر: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ الأحزاب/٢١. لم يكن رسول الله ﷺ يصوم يوم الأضحى ولا يوم الفطر ولا يأمر بصيامهما. رواه البخارى والبيهقى. قال الخطابى: قوله: أما يوم الفطر... إلخ، يدل على أن من نذر صوم ذلك اليوم لم يلزمه صيامه ولا قضاؤه، لأن هذا كالتعليل لوجوب الإفطار فيه، وقد رسم هذا اليوم بيوم الفطر، والفطر مضاد للصوم، ففى إجازة صومه إبطال لمعنى اسمه.

وقال أبو حنيفة: ينعقد نذره ويقضيه في يوم آخر؛ لأنه نذر صومًا مشروعًا، والنهي لغيره وهو ترك إجابة دعوة الله تعالى، فيصح نذره، ولكنه يفطر احترازًا عن المعصية ثم يقضى إسقاطًا للواجب، وإن صامه يخرج عن العهدة، لأنه أداه كما التزمه. ومنشأ الخلاف أن النهي هل يقتضي فساد المنهي عنه؟ فقال الأكثر: يقتضي فسادَه. وقال أبو حنيفة وأصحابه والرازي: لا يقتضي الفساد، ولا ينفي مشروعية الأصل. ونسبه صاحب الحصول إلى أكثر الفقهاء، ويؤيده ما رواه البخاري من حديث زياد بن جبير قال: جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنهما فقال: رجل نذر صوم يوم الاثنين فوافق يوم عيد. فقال ابن عمر: أمر الله بوفاء النذر، ونهى النبي ﷺ عن صوم هذا اليوم. فقد عرض ابن عمر للسائل بأن الاحتياط القضاء؛ جمعًا بين أمر الله بوفاء النذر، وبين أمر النبي ﷺ بترك صوم يوم العيد، هذا ولو نذر صوم يوم معين فوافق يوم العيد، فلا يحل صومه إجماعًا ويلزمه قضاؤه عند الحنفية ولا يلزمه عند الجمهور، وهو أصح قول الشافعي.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى، وَعَنْ لُبَسْتَيْنِ: الصَّمَاءِ وَأَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ، وَعَنِ الصَّلَاةِ فِي سَاعَتَيْنِ: بَعْدَ الصُّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم والترمذي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (وعن لبستين الصماء... إلخ) بكسر اللام: الهيئة والحالة، وروى بالضم على المصدر، والأول الوجه، قاله في النهاية. والصماء يدل من لبستين، ولبسة الصماء أن يتجلل الرجل بثوب يستر به جميع بدنه، ولا يترك فرجة يخرج منها يده، بأن يشد المنافذ على يديه ورجليه فيصير كالصخرة الصماء لا

خرق فيها ولا صدع، ولا يتمكن من رد شيء يؤذيه. قوله: (وأن يحتجى الرجل في الثوب الواحد) أى: يضم رجله إلى بطنه ويجمعهما مع ظهره بثوبه أو يديه. ونهى عن هذا لأنه ربما يتحرك فيبدو عورته. وتقدم بيانه في كتاب الصلاة. وكذا تقدم بيان النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر.

وما تقدم في باب من فاتته متى يقضيها أى: سنة الصبح. عن محمد بن إبراهيم عن قيس بن عمرو قال: رأى النبی ﷺ رجلاً يصلى بعد صلاة الصبح ركعتين، فقال ﷺ: صلاة الصبح ركعتان، فقال الرجل: إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن، فسكت رسول الله ﷺ. لا يعارض حديث الباب ونحوه؛ لأنه ضعيف، ففي سنده سعد بن سعيد متكلم فيه، وسنده غير متصل، فإن محمد بن إبراهيم لم يسمع من قيس. ولاحتمال أن تكون هذه الواقعة قبل النهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر. وتقدم تمامه هناك.

﴿ باب صيام أيام التشريق ﴾

أى: بيان النهى عن صيامها، وهى الأيام الثلاثة التى بعد يوم النحر، فقد قال أنس بن مالك: نهى رسول الله ﷺ عن صوم خمسة أيام فى السنة: يوم الفطر، ويوم النحر، وثلاثة أيام التشريق. أخرجه الدارقطنى. وسميت بذلك لأن لحوم الأضاحى والسهدايا تُشَرَّق فيها أى: تنشر فى الشمس وتقدد. وقيل: لأن السهدى لا ينحر حتى تشرق الشمس. وقيل: التشريق: التكبير، وظهوره دبر كل صلاة.

● عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ أَلَّهُ دَخَلَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَلَى أَبِيهِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ فَقَرَّبَ إِلَيْهِمَا طَعَامًا فَقَالَ: كُلْ. فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ. فَقَالَ

عَمَرُو: كُلُّ؛ فَهَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِإِفْطَارِهَا وَيَنْهَانَا عَنْ صِيَامِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك وابن خزيمة والحاكم والنسائي وابن المنذر والبيهقي والدارمي.

○ معنى الحديث: قوله: (فهذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمرنا بإفطارها... إلخ) فيه دليل على أنه لا يجوز صيام أيام التشريق مطلقاً. وبه قال على ابن أبي طالب وداود والحسن وعطاء والليث بن سعد وابن علية وأبو حنيفة وأصحابه وابن المنذر، وهو مشهور مذهب الشافعية. ويدل لهم أيضاً ما رواه أحمد عن سعد بن أبي وقاص قال: أمرني النبي ﷺ أن أنادي أيام مني أنها أيام أكل وشرب ولا صوم فيها يعني أيام التشريق. وما رواه أيضاً أحمد ومسلم عن كعب بن مالك أن رسول الله ﷺ بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق فنادى أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، وأيام مني أيام أكل وشرب. وما أخرجه الدارمي عن نافع عن بشر بن سحيم أن رسول الله ﷺ أمره أو أمر رجلاً ينادي أيام التشريق أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن. وهي أيام أكل وشرب.

وقال مالك والأوزاعي وإسحاق، والشافعي في القديم: لا يجوز صيامها إلا للمتمتع الذي لم يجد الهدى ولم يصم ثلاثة الأيام في عشر ذي الحجة. وهو قول عائشة وعبد الله بن عمر وعروة بن الزبير. واستدلوا بما أخرجه البخاري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر قال: الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة، فإن لم يجد هدياً ولم يصم صام أيام مني. وبما رواه أيضاً عن ابن عمر وعائشة قالا: لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى. وروى ابن القاسم عن مالك التفرقة

بين اليومين الأولين من أيام التشريق وبين الأخير منها، فقال: لا يجوز صيام الأولين إلا للمتمتع، ويجوز صيام الثالث له وللنذر.

وذهب جماعة إلى جواز الصيام في أيام التشريق مطلقاً منهم الزبير بن العوام وأبو طلحة والأسود بن يزيد. ولعل هؤلاء لم يبلغهم نهى رسول الله ﷺ عن صيامها، ولو بلغهم لم يعدوه إلى غيره. ونقل القاضى أبو الطيب والحاملى والسرخسى وصاحب العدة اتفاق أصحاب الشافعى على جواز صيامها فيما له سبب من نذر أو كفارة أو قضاء، أما ما لا سبب له فلا يجوز فيها بلا خلاف، قالوا: هى نظير الأوقات المنهى عن الصلاة فيها، فإنه يصلى فيها ما له سبب دون ما لا سبب له.

والراجح القول بجواز صيام أيام التشريق للمتمتع دون غيره؛ حملاً لحديث الباب ونحوه من الأحاديث المطلقة على المقيد وهو حديث ابن عمر وعائشة المذكور. قوله: (وينهانا عن صيامها) وفى نسخة: وينهى عن صيامها.

● عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائى والحاكم واليزار والبيهقى والدارمى والترمذى.

○ معنى الحديث: قال رسول الله ﷺ: يوم عرفة... إلخ. ويوم عرفة مبتدأ وما بعده عطف عليه، وعيدنا خبر. والمراد أن هذه الأيام لا يجوز صيامها؛ لأن الله تعالى أكرمنا بضيافته فيها، فلا ينبغى الإعراض عنها، كما يرشد إليه. قوله: ﷺ: وهى أيام أكل وشرب قال الخطابى: وهذا كالتعليل لوجوب الإفطار فيها، فلا يجوز صيامها تطوعاً ولا نذرًا ولا عن صوم التمتع.

لكن عدم صيام يوم عرفة خاص بالحاج. وسيأتى الكلام عليه في باب صوم عرفة بعرفة إن شاء الله. والحديث من أدلة القائلين إنه لا يجوز صيام يومى العيد وأيام التشريق، وتقدم بيانه.

﴿ باب النهى أن يخص يوم الجمعة بصوم ﴾

أى: عن أن يخص يوم الجمعة بصوم.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ يَوْمًا أَوْ بَعْدَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقى والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يصوم أحدكم يوم الجمعة) بالنهى، وفي بعض النسخ: لا يصوم بالنفى، والمراد منه النهى. وهى رواية للبخارى ومسلم. قوله: (إلا أن يصوم قبله بيوم أو بعده) أى: إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده. وكذا يجوز صيامه منفرداً إذا وافق عادة له؛ لما فى مسلم والبيهقى من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبى هريرة مرفوعاً: لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالى، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون فى صوم يصومه أحدكم.

وفى الحديث دلالة على تحريم إفراد يوم الجمعة بصيام. وهو قول على بن أبى طالب وأبى ذر وأبى هريرة وسلمان الفارسى وابن حزم، وقال: لا نعلم لهم مخالفاً من الصحابة؛ أخذاً بحديث الباب، وبما رواه البخارى والبيهقى والدارمى عن محمد بن عباد قال: سألت جابراً: أنهى النبى ﷺ عن صوم يوم الجمعة؟ قال: نعم. وفى رواية

الدارمي: نعم ورب هذا البيت. وما يأتي للمصنف في باب الرخصة في ذلك عن أبي أيوب عن جويرية بنت الحارث أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال: أصمت أمس؟ قالت: لا، قال: تريد أن تصومي غذا؟ قالت: لا. قال: فافطري. وذهبت الشافعية والحنابلة والزهرى ومحمد بن سيرين وطاوس إلى كراهة إفراذه بالصوم، وحلوا النهي في حديث الباب وأشباهه على الكراهة. وقال النخعي والشعبي ومجاهد يكره صومه مطلقاً، ولو صام يوماً قبله أو بعده. وهو رواية عن الزهرى، وحكاها ابن عبد البر عن أحمد بن إسحاق. والحديث حجة عليهم. وفي التجنيس للحنفية قال أبو يوسف: جاء حديث في كراهته إلا أن يصوم قبله أو بعده. فكان الاحتياط أن يضم إليه يوماً آخر.

وقال الطحاوى: ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه، والآخر منهما النهي؛ لأن فيه وظائف، فلعله إذا صام ضعف عن فعلها.

وقال أبو حنيفة ومالك ومحمد بن الحسن: يجوز صومه مطلقاً من غير كراهة. وروى ذلك عن ابن عباس ومحمد بن المنكدر. قال مالك في الموطأ: لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وصيامه حسن.

واستدلوا بما رواه الترمذى وحسنه عن ابن مسعود قال: كان ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، وقلما كان يفطر يوم الجمعة. رواه النسائي وابن حبان وصححه. لكن لا يتم الاستدلال به على دعواهم؛ لاحتمال أنه كان يصوم يوماً قبله أو بعده. قال البدر العيني: لا دلالة فيه على أنه ﷺ صام يوم الجمعة وحده؛ فنهيه ﷺ عن صوم يوم الجمعة يدل على أن صومه يوم الجمعة لم يكن في يوم الجمعة وحده، بل إنما كان مع يوم قبله أو بعده، وذلك لأنه لا يجوز أن يحمل فعله على مخالفة أمره إلا بنص صحيح صريح.

ولعلهم لم يبلغهم أحاديث النهى، ولو وصلت إليهم لم يخالفوها. قال النووي:
السنة مقدمة على ما رآه مالك، وقد ثبت النهى عن صوم يوم الجمعة، ومالك
معذور في أنه لم يبلغه النهى.

واختلف في حكمة النهى عن صوم يوم الجمعة على أقوال: أظهرها أنه يوم
عيد والعيد لا يصام، لما رواه أحمد والحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً يوم الجمعة يوم عيد،
فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده، ولما أخرجه ابن أبي
شيبه بإسناد حسن عن علي عليه السلام قال: من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم يوم
الخميس ولا يصم يوم الجمعة، فإنه يوم طعام وشراب وذكر ولا يلزم من هذا أن
يكون كالعيد من كل وجه؛ لزوال المانع من صيامه إذا صام يوماً قبله أو بعده. قال
الحافظ: الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده، بخلاف
يوم الجمعة، فالإجماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده.

﴿ باب في صوم الدهر ﴾

● عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ
تَصُومُ؟ فَقَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَمَرُ قَالَ: رَضِينَا
بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَمِنْ غَضَبِ
رَسُولِهِ. فَلَمْ يَزَلْ عَمَرُ يُرَدِّدُهَا حَتَّى سَكَنَ غَضَبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يَمَنُ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ؟ قَالَ: لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ! قَالَ
مُسَدَّدٌ: لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطِرْ! - أَوْ مَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ! - شَكَّ غِيلَانُ. قَالَ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ بَمَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ: أَوْ يُطِيقُ ذَلِكَ أَحَدًا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بَمَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ: ذَلِكَ صَوْمُ دَاوُدَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بَمَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ؟ قَالَ: وَدِدْتُ أَنِّي أَطَقْتُ ذَلِكَ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ، وَصِيَامُ عَرَفَةَ إِلَيَّ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ، وَصَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ إِلَيَّ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كيف تصوم) خطاب له ﷺ. وكان حق السائل أن يقول: كيف أصوم؟ فيخص نفسه بالسؤال فيجاب بما يناسب حاله. لأن صومه ﷺ لم يكن على طريقة واحدة، بل كان مختلفًا باختلاف الأحوال: ومثل هذا يتعذر الجواب عنه. قوله: (فغضب رسول الله من قوله) لعله غضب من سؤاله عن صومه ﷺ، كراهة أن يقتدى به السائل في صومه فيتكلفه ثم يعجز عنه أو يسأله ويعلمه فيكون صيامه من غير إخلاص، أو كراهة أن يعتقد وجوب ما أجابه به ﷺ، أو يستقله فيهلك، أو يقتصر عليه وحاله يناسبه أكثر من ذلك. قال النووي: ولم يبالغ النبي ﷺ في الصوم لأنه كان مشغولًا بمصالح المسلمين وحقوق العباد، ولئلا يقتدى به كل أحد فيتضرر بعضهم.

وقد كان ﷺ يترك بعض النوافل خوفًا من أن يفرض على أمته إذا فعلوها اقتداءً به، كما ترك المواظبة على قيام شهر رمضان، وقال: خشيت أن يكتب عليكم ثم لا تقومون. قوله: (فلما رأى ذلك عمر... إلخ) أى: لما رأى غضبه ﷺ من السائل

وخاف أن يدعو عليه، قال عمر استرضاء له ﷺ: رضينا بالله ربا أى: بقضائه، وبالإسلام ديناً أى: بأحكامه، وبمحمد نبياً أى: بمتابعته. وكرر ذلك عمر ﷺ حتى زال عنه الغضب. قوله: (نعوذ بالله من غضب الله ومن غضب رسوله... إلخ) وفي نسخة: وغضب رسوله، أى: اتحصن بالله من ارتكاب المخالفات التي يترتب عليها غضب الله وعذابه وانتقامه وغضب رسوله ﷺ. قوله: (فقال يا رسول الله، كيف بمن يصوم الدهر كله؟) أى: قال عمر كما صرح به في رواية مسلم: كيف حال من يصوم جميع الدهر، أهو محمود أم مذموم؟ فانظر حسن أدبه ﷺ حيث بدأ بالتعظيم ثم سأل على وجه التعميم. قوله: (لا صام ولا أفطر) أى: لا صام صوماً فيه كمال الفضيلة، ولا أفطر فطراً يمنع جوعه وعطشه، وفي رواية الصحيحين: لا صام من صام الأبد. وقال الخطابي: معناه لم يصم ولم يفطر كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ القيامة/ ٣١. أى: لم يصدق ولم يصل.

وهذا إخبار منه ﷺ بأنه لم يحصل له أجر الصوم لمخالفته، ولم يفطر لأنه أمسك عن الأكل والشرب، قال في شرح السنة: وذلك لأنه إذا اعتاد الصوم لم يجد مشقة يتعلق بها مزيد الثواب، فكانه لم يصم، وحيث لم ينل راحة المفطرين ولذتهم فكانه لم يفطر. ويحتمل أنه دعاء منه ﷺ على من فعل ذلك كراهة لفعله وزجراً له عن ذلك.

قوله: (شك غيلان) أى: تردد غيلان بن جرير أقال النبي ﷺ: لم يصم ولم يفطر، أم قال: ما صام ولا أفطر؟ والظاهر أن الشك إنما هو في رواية مسدد لا في رواية سليمان بن حرب.

ويظاهر الحديث استدلال إسحاق وأهل الظاهر وابن العربي من المالكية على كراهة صوم الدهر. وهو رواية عن أحمد. وقال ابن حزم: يحرم صوم الدهر، مستنداً

بما رواه أحمد وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال: من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا، وقبض كفه. فإن ظاهره أنها تضيق عليه لتشديده على نفسه وحمله عليها ورغبته عن سنة نبيه ﷺ واعتقاده أن غيرها أفضل. وهذا وعيد شديد فيكون حراماً. وذهب أكثر أهل العلم إلى جواز صيام الدهر غير الأيام المنهى عنها. وهو المنقول عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبي طلحة الأنصاري وعائشة وكثير من الصحابة، لما رواه أحمد وابن حبان والبيهقي عن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: إن في الجنة غرقاً يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من ظاهرها، أعدها الله لمن ألان الكلام وأطعم الطعام، وتابع الصيام، وصلى بالليل والناس نيام. فإنه يشمل صيام الدهر. ولما رواه البيهقي أيضاً عن ابن عمر أنه سئل عن صيام الدهر فقال: كنا نعد أولئك فينا من السابقين. ولما رواه البيهقي أيضاً عن ابن عمر أنه سئل عن صيام الدهر فقال: كنا نعد أولئك فينا من السابقين. ولما رواه أيضاً عن عروة أن عائشة كانت تصوم الدهر في السفر والحضر. وقد ثبت أن أبا طلحة الأنصاري وحزرة بن عمرو الأسلمي كانا يصومان الدهر سوى الأيام المنهى عن صيامها، ولم ينكر عليهما النبي ﷺ. وأجابوا عن حديث الباب وأشباهه بما أجابت به عائشة، واختاره ابن المنذر وطائفة، من أن المراد صيام الدهر كله من غير أن يترك أيام العيد وأيام التشريق المنهى عنها.

أو بأنه محمول على من تضرر بصوم الدهر، أو فوت به حقاً واجباً، ويؤيده ما في حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص عند البخاري وغيره، كما تقدم من أنه عجز وضعف في آخر عمره، وندم على كونه لم يقبل الرخصة، وكان يقول: يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ.

وأجابوا عن حديث من صام الدهر ضيقت عليه جهنم بأن على بمعنى عن، أى: ضيقت عنه فلا يدخلها. قال ابن خزيمة: سألت المزني عن هذا الحديث فقال: يشبه أن يكون على ظاهره لأن من ازداد لله عملاً وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلمته كرامة.

ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا: له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسالك الشهوات بالصوم، ضيق الله عليه النار فلا يبقى له فيها مكان؛ لأنه ضيق طرقها بالعبادة، أو أن الحديث باق على حقيقته ويكون محمولاً على من فوت حقاً واجباً بصيامه فإنه يتوجه عليه الوعيد الشديد.

قوله: (قال: يا رسول الله، كيف بمن يصوم يومين... إلخ) أى: قال عمر: أخبرني يا رسول الله عن حال من يصوم يومين ويفطر يوماً. فأجابه ﷺ بقوله: أو يطيق ذلك أحد؟ أى: لا يطيقه أحد. فهو استفهام إنكارى بمعنى النفي. وقيل إن الواو عطف على مقدر، أى: أتقول ذلك ويطيق الصيام المذكور أحد؟ وفي ذلك إشارة إلى أن العلة في النهي عن صوم الدهر حصول المشقة والضرر. فلو وجد أحد من نفسه الطاقة على ذلك ولم يخش حصول المشقة جاز له ذلك.

قوله: (قال: ذلك صوم داود) وفي نسخة: قال ذلك، يعنى: وهو أفضل الصيام، كما يدل عليه حديث عبد الله بن عمرو الآتي بعد حديث، لما فيه من مراعاة جانب العبادة والعادة، وخير الأمور أوساطها، وشرها تفریطها وإفراطها.

قوله: (وددت أني أطق ذلك) وفي نسخة أني طوقت بالبناء للمفعول أى: تميت أن يجعلني الله مطيقاً لذلك الصيام. وودَّ من باب تعب، يقال: وددت الشيء تميته، وإنما نفى ﷺ القدرة على ذلك باعتبار حال الأمة، وإلا فقد كان يطيق ذلك وأكثر منه، ومع هذا لم يثبت أنه صام الدهر ولا قام الليل كله. وكأنه ترك

ذلك لئلا يقتدى به فيشق على الأمة، وإن كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لقدر عليه، لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى، فصام وأفطر وقام ونام.

وقال الخطابي: قوله: "وددت أنى أطق ذلك" يحتمل أن يكون إنما خاف العجز عن ذلك للحقوق التي تلزمه لنسائه؛ لأن ذلك يحل بحظوظهن منه لا لضعف جبلته عن احتمال الصيام أو قلة صبره عن الطعام في هذه المدة. كيف وقد تقدم أنه ﷺ كان يواصل ويقول: لست كأحدكم فإنى أبيت عند ربى يطعمنى ويسقنى.

قوله: (ثلاث من كل شهر، ورمضان إلى رمضان... إلخ) ثلاث مبتدأ خبره جملة.

قوله: هذا صيام الدهر. (قيل: والقياس) صرف رمضان هنا لأنه جزء علم وهو شهر رمضان. والمعنى أن صيام ثلاثة من كل شهر البيض أو غيرها، وصيام رمضان من كل سنة حال كونه منتهياً بصيامه إلى رمضان الآخر بحيث لا يبقى من رمضان الفائت شيء بدون صيام ثوابه كصيام الدهر أى: من غير مضاعفة، لأن الحسنة بعشر أمثالها، وهذا ظاهر بالنسبة لغير رمضان. وأما رمضان فلا بد من صيامه كله، ولا يكفى عنه صيام ثلاثة أيام، فذكره ﷺ لدفع توهم دخوله في الكلية المذكورة في الحديث.

ويحتمل أن صيام ثلاثة أيام من كل شهر كصيام الدهر، وصيام رمضان وحده كصيام الدهر أيضاً: أما الأولى فإن من صام ثلاثة أيام من كل شهر من شهور السنة فكأنما صام السنة، لأن الحسنة بعشر أمثالها. وأما صيام رمضان فمن حيث كونه صوم فرض يزيد على النفل عشر درجات فأكثر، فيكون صيامه مساوياً لصيام الدهر، بل قد يكون أزيد منه، ويحتمل أن يكون رمضان مع ستة من شوال كصيام الدهر، كما يأتى في باب في صوم ستة أيام من شوال فيكون ﷺ أخبر أولاً بأن صوم رمضان

مع ست من شوال كصيام الدهر، ثم أخبر بأن صيام رمضان فقط كصيام الدهر في الثواب.

قوله: (وصيام عرفة إني أحتسب على الله... إلخ) يعنى: أرجو من الله تعالى أن يكفر بصيامه ذنوب السنة الماضية ويحول بين صائمه وبين الذنب في السنة الآتية. وفي النهاية: الاحتساب في الأعمال الصالحة هو المبادرة إلى طلب الأجر وتحصيله واستعمال أنواع البر والقيام بها على الوجه المشروع فيها طلبًا للثواب المرجو منها.

وقال الطيبي: الأصل أن يقال: أرجو من الله أن يكفر. فوضع موضعه: أحتسب، وعدها بعلى التي للوجوب؛ مبالغة في حصول الثواب. والمكفر الذنوب الصغائر كما عليه أكثر أهل العلم. أما الكبائر فلا يكفرها إلا التوبة أو غفران الله تعالى. فإن لم يكن له صغائر فيخفف عنه من الكبائر إن كانت وإلا فترفع درجاته، وأخذ جماعة بظاهر الحديث فقالوا: تكفر الذنوب مطلقًا. وتقدم نحو هذا غير مرة وفيه الترغيب في صوم يوم عرفة، لكن لغير الحاج كما يأتي بيانه في بابه إن شاء الله تعالى. وكذا صوم يوم عاشوراء.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز الغضب عند سماع ما لا ينبغي، وعلى أنه ينبغي لمن كان حاضرًا حال غضب إنسان أن يجتهد في تسكين غضبه بقدر ما يستطيع مع الأدب. وعلى أنه ينبغي إرشاد الجاهل إلى ما هو الأولى له. وعلى كراهة صيام الدهر، وتقدم بيانه. وعلى جواز صيام ثلثي الدهر إن لم يحصل منه مشقة. وعلى الترغيب في صيام يوم وفطر يوم. وعلى الترغيب في صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وهل هي الأيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كما جاء

في الأحاديث الصحيحة، أو من مطلق الأيام كما يأتي في حديث عائشة؟ وعلى
الترغيب في صوم يوم عرفة وصوم يوم عاشوراء.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: لَقِنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
أَلَمْ أَحَدِّثْ أَتَكَ تَقُولُ: لِأَقَوْمِ اللَّيْلِ وَلِأَصُومِ النَّهَارِ؟ قَالَ: أَحْسَبُهُ. قَالَ:
نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ قُلْتُ ذَلِكَ. قَالَ: قُمْ وَنَمْ، وَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَصُمْ مِنْ كُلِّ
شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُطِيقُ
أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ. قَالَ: فَقُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ
مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا وَهُوَ أَغْدَلُ الصِّيَامِ، وَهُوَ صِيَامُ دَاوُدَ.
قُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (ألم أحدث... إلخ) بالبناء للمفعول، أى: أخبرتك أنك
تقول: لأقومن الليل... إلخ. وأخبر النبي ﷺ بذلك والده عمرو بن العاص كما جاء في
رواية للبخاري من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمر قال: أنكحني أبي امرأة ذات
حسب، وكان يتعاهد كُنْته أى: زوج ولده فيسألها عن بعلها فتقول: نعم
الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشًا ولم يفتش لنا كنفًا - كناية عن عدم وقاعها - منذ
أتيناه. فلما طال ذلك ذكر للنبي ﷺ فقال: ألقى به. فلقيته بعد، فقال: كيف
تصوم؟ قلت: أصوم كل يوم، قال: وكيف تختم؟ قلت: كل ليلة. قال: صم في كل
شهر ثلاثًا "الحديث". قوله: (قال: أحسبه... إلخ) أى: قال الراوى عن عبد الله بن
عمرو: أظن عبد الله قال: نعم.

قوله: (وذاك مثل صيام الدهر) أى: لأن الحسنة بعشر أمثالها. قوله: (لا أفضل من ذلك) أى: من صيام يوم وفطر يوم. وظاهره يفيد أنه ليس فى صيام التطوع أفضل من صيام يوم وفطر يوم. ويؤيده رواية البخارى وفيها: صم أفضل الصوم صوم داود: صيام يوم وإفطار يوم. وفى أخرى: أحب الصيام إلى الله صيام داود، فهو أفضل من صوم يومين وإفطار يوم، ومن صيام الدهر سوى الأيام المنهى عن صيامها. وهو أشد الصيام على النفس لأنه لا يعتاد الصوم ولا الإفطار فيصعب عليه كل منهما.

والحديث من أدلة القائلين بكرهية صيام الدهر، وهو أولى للأحاديث الكثيرة الصحيحة الدالة على ذلك.

﴿ باب فى صوم أشهر الحرم ﴾

بضمين: جمع حرام، أى: فى بيان حكم الصوم فيها. وهى أربعة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ التوبة/٣٦. ثلاثة متوالية وهى ذو القعدة، وذو الحجة، والحرم، وواحد مفرد وهو رجب. ووصفت بالحرم لحرمتها وحرمة القتال فيها فى الجاهلية وصدر الإسلام، وقد نسخ هذا عند أكثر أهل العلم. وقال عطاء: إنه لم ينسخ.

● عَنْ مُجِيبَةَ الْبَاهِلِيَّةِ عَنْ أَبِيهَا أَوْ عَمِّهَا أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ انْطَلَقَ فَأَتَاهُ بَعْدَ سَنَةٍ وَقَدْ تَغَيَّرَتْ حَالُهُ وَهَيْئَتُهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَعْرِفُنِي؟ قَالَ: وَمَنْ أَنْتِ؟ قَالَ: أَنَا الْبَاهِلِيَّةُ الَّتِي جِئْتُكَ عَامَ الْأَوَّلِ. قَالَ: فَمَا غَيْرُكَ وَقَدْ كُنْتَ حَسَنَ الْهَيْئَةِ؟ قَالَ: مَا أَكَلْتُ طَعَامًا إِلَّا بَلِيلٍ مِنْذُ فَارَقْتُكَ. فَقَالَ رَسُولُ

اللَّهُ ﷻ: لَمْ عَذَّبْتَ نَفْسَكَ؟ ثُمَّ قَالَ: صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ وَيَوْمًا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. قَالَ: زِدْنِي فَإِنَّ بِي قُوَّةً. قَالَ: صُمْ يَوْمَيْنِ. قَالَ: زِدْنِي. قَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. قَالَ: زِدْنِي. قَالَ: صُمْ مِنَ الْحَرُمِ وَاتْرُكْ، صُمْ مِنَ الْحَرُمِ وَاتْرُكْ، صُمْ مِنَ الْحَرُمِ وَاتْرُكْ. وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَةَ فَضَمَّهَا ثُمَّ أَرْسَلَهَا.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فأتاه بعد سنة... إلخ) أى: رجع ذلك الرجل إلى النبي ﷺ بعد مضي سنة، وقد تغير لونه وانتحل جسمه لاستمراره على الصوم. والإضافة في عام الأول من إضافة الموصوف إلى الصفة. قوله: (قال: ما أكلت طعاماً... إلخ) وفي نسخة: قلت: ما أكلت طعاماً... إلخ أى: لازمت الصيام من حيث فارقتك إلى الآن، ولعله لم يكن منهي حينئذ عن صوم يومى العيد وأيام التشريق، أو نهى عنه ولم يبلغه. قوله: (لم عذبت نفسك؟) أى: لم واصلت الصيام حتى لحقت الضرر، وما أمرك الله بذلك، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الحج/ ٧٨. قوله: (صم شهر الصبر) يعنى: شهر رمضان، والصبر فى الأصل: الحبس، وسمى الصيام صبراً لما فيه من حبس النفس عن تعاطي المفطرات نهاراً. قوله: (ويوماً من كل شهر) أى: ويكفيك أن تصوم بعد شهر رمضان يوماً تطوعاً من كل شهر. قوله: (صم من الحرم واطرك... إلخ) أى: إذا أردت الزيادة فصم من الأشهر الحرم ما تشاء غير أنك لا توالى الصيام فيها أكثر من ثلاثة أيام، ثم أفطر مثلها وهكذا. فأشار ﷺ بضم أصابعه الثلاثة إلى أن له أن يصوم من الأشهر الحرم ثلاثة أيام، وأشار بإرسالها إلى أنه يفطر كذلك ثلاثة أيام مع صيام رمضان وصيام ثلاثة أيام من كل

شهر من الأشهر السبعة الباقية، فيكون مجموع ما يصومه من الأشهر الحرم ستين يوماً، ومن الأشهر السبعة الباقية واحداً وعشرين يوماً.

ويحتمل أنه ﷺ أمره أن يصوم ثلاثة أيام من الأشهر الحرم ويفطر ثلاثة أيام بدلاً من صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وعليه فيكون صيامه تطوعاً ستين يوماً. ويحتمل أنه ﷺ أشار بأصابه الثلاثة إلى أنه لا يزيد في المبالاة على ثلاثة أيام ثم يفطر يوماً أو يومين. ويحتمل أنه أشار إلى أن الرجل يقتصر في التطوع على الأشهر الحرم فيصوم ثلاثاً ويفطر مثلها.

○ فقه الحديث: دل الحديث على مزيد رافقه ﷺ بأمته، وعلى أنه ينبغي للرئيس أن يفقد أحوال الرعية، وعلى أنه لا ينبغي للشخص أن يسترسل في صيام التطوع حتى يضر بنفسه، وعلى الترغيب في الصيام في الأشهر الحرم، لكن لا يوالى الصوم فيها زيادة على ثلاثة أيام، وهذا بالنسبة لغير عشر ذى الحجة، أما هي فيصومها متوالية.

﴿ باب في صوم الحرم ﴾

أى: في الترغيب في الصيام فيه.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَإِنْ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَفْرُوضَةِ صَلَاةُ مِنَ اللَّيْلِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والترمذى والبيهقى والدارمى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم)

إضافة الشهر إلى الله تعالى إضافة تشريف وظاهر الحديث أن المراد بشهر المحرم

الشهر بتمامه، ويؤيده ما أخرجه الترمذى عن على أنه سمع رجلاً يسأل رسول الله ﷺ وهو قاعد فقال: يا رسول الله، أى شهر تأمرنى أن أصوم بعد شهر رمضان؟ فقال: إن كنت صائماً بعد شهر رمضان فصم الحرم؛ فإنه شهر الله. فيه يوم تاب الله فيه على قوم ويتوب فيه على قوم آخرين. قال الترمذى: حسن غريب.

ولا ينافى هذا ما أخرجه الترمذى من طريق صدقة بن موسى عن أنس قال: سئل رسول الله ﷺ: أى الصوم أفضل بعد رمضان؟ قال: شعبان لتعظيم رمضان لأنه ضعيف، لأن صدقة ابن موسى فيه مقال، ويحتمل أن المراد الصوم فى الحرم، أو خصوص يوم عاشوراء ولا يعارضه ما تقدم من أن صيام عرفة يكفر السنة التى قبله والتى بعده لعدم التصريح فيه بالأفضلية، وأيضاً فإن صوم عاشوراء مطلوب من كل أحد، أما صوم عرفة فمكروه للحاج، لما سأتى أن النبى ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة.

قوله: (وإن أفضل الصلاة بعد المفروضة صلاة من الليل) أى: فى الليل، فـ من بمعنى فى، وظاهره أن صلاة الليل أفضل من السنن الرواتب، لما فيها من المشقة والبعد عن الرياء والسمعة والانقطاع عن الشواغل، وبهذا قال أبو إسحاق المروزى وجماعة. قال الطيى: إن صلاة التهجد لو لم يكن فيها فضل سوى قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ الاسراء/ ٧٩. وقوله تعالى: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبَهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قُرَّةِ عَيْنٍ جزاء بما كانوا يعمَلُونَ ﴾ السجدة/ ١٦ - ١٧. لكفاه مزية.

وقال أكثر العلماء: الرواتب والوتر أفضل، لأنها تشبه الفرائض. لكن قال النووي: الأول أقوى وأوفق لنص هذا الحديث. وردّ بأنه ليس نصاً فيما ذكر؛

لاحتمال أن معناه أفضل الصلاة بعد المفروضة وما يلحق بها من الرواتب والوتر،
جمعاً بين الأدلة.

﴿ باب صوم رجب ﴾

● حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَنَا عِيسَى بْنُ عُثْمَانَ - يَعْنِي ابْنَ حَكِيمٍ
قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ صِيَامِ رَجَبٍ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم وابن ماجه والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يصوم حتى نقول لا يفطر... إلخ) أى: أن
النبي ﷺ كان إذا صام التطوع تابع الصيام حتى نطق أنه لا يفطر، وإذا أفطر تابع
الإفطار حتى نطق أنه لا يصوم، وهذه كانت حالته ﷺ في رجب وغيره كما تفيد
روايات البخارى وغيره عن عائشة، لكن صنيع المصنف يؤخذ منه أن هذه الحالة
خاصة برجب فيفيد فضل الإكثار من الصوم في رجب. والأولى إبقاء الحديث على
عمومه، وأن رجب كغيره من بقية الأشهر، والظاهر أن ابن جبير ساق حديث ابن
عباس جواباً للسائل إشارة إلى أن رجب لا منزلة له عن بقية الأشهر، ويؤيده ما رواه
البخارى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ما صام النبي ﷺ شهراً كاملاً قط غير
رمضان، ويصوم حتى يقول القائل: لا والله لا يفطر، ويفطر حتى يقول القائل: لا والله
لا يصوم. ويؤيده أيضاً حديث الباهلية المتقدم، فإن فيه الحث على الصوم من
الأشهر الحرم، ورجب منها. وأما ما رواه ابن ماجه من طريق داود بن عطاء عن
ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن صوم رجب فضعيف؛ لأن داود بن عطاء متكلم

فيه، وكذا فيه زيد بن عبد الحميد. وعلى تقدير صحته فمحمول على صومه كله وإفراده بالصوم.

قال أحمد: يكره صوم جميعه منفردًا، فإن صام السنة كلها يعنى ما عدا يومى العيد وأيام التشريق فلا بأس بصيام جميعه، فإن أفرده بالصوم أفطر فيه يومًا أو أيامًا حتى لا يشبهه رمضان. واستدل على الكراهة بما رواه بإسناده عن خراشة بن الحر قال: رأيت عمر يضرب أكف المترجيين، أى: الصائمين فى رجب، حتى يضعوها فى الطعام، ويقول: كلوا فإنما هو شهر كانت تعظمه الجاهلية. وبما رواه أيضًا بإسناده عن ابن عمر أنه كان إذا رأى الناس وما يعدون لرجب كرهه، وقال: صوموا منه وأفطروا، وروى عن ابن عباس نحوه. وبما رواه أيضًا بإسناده عن أبي بكر أنه دخل على أهله وعندهم سلال جدد وكيزان فقال: ما هذا؟ قالوا: لرجب نصومه، قال: أجعلتم رجب رمضان؟ فالتقى السلال وكسر الكيزان، والسالل جمع سلة كحبة، وهى وعاء تحمل فيه الفاكهة.

وقد ورد فى صيام رجب والعبادة فيه أحاديث، منها ما هو باطل، ومنها ما هو ضعيف، ونذكر بعضها للتنبيه عليه لئلا يغتر به فمن الباطل ما أخرجه الطبرانى عن سعيد بن أبى راشد مرفوعًا: من صام يومًا من رجب فكأنما صام سنة، ومن صام منه سبعة أيام غلقت عنه أبواب جهنم، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة، ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئًا إلا أعطاه، ومن صام منه خمسة عشر يومًا نادى مناد من السماء: قد غفر الله لك ما مضى، فاستأنف العمل، ومن زاد زاده الله.

ومنها ما روى عن على قال: قال رسول الله ﷺ: إن شهر رجب شهر عظيم، من صام يومًا منه كتب الله له صوم ألف سنة، ومن صام منه يومين كتب الله

له صوم ألفى سنة، ومن صام منه ثلاثة أيام كتب الله له صوم ثلاثة آلاف سنة، ومن صام منه سبعة أيام أغلقت عنه أبواب جهنم، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له أبواب الجنة الثمانية فيدخل من أيها شاء، ومن صام منه خمسة عشر يوماً بدلت سيئاته حسنات ونادى مناد من السماء: قد غفر الله لك فاستأنف العمل، ومن زاد زاده الله. قال الحافظ: هو حديث موضوع لا شك في وضعه.

ومنها ما رواه ابن ناصر في أماليه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ التوبة/٣٦. رجب لا يقارنه من الأشهر أحد، ولذلك يقال له: شهر الله الأصم، وثلاثة أشهر متواليات، يعنى: ذا القعدة وذا الحجة والحرم، ألا وإن رجب شهر الله، وشعبان شهرى، ورمضان شهر أمى، فمن صام من رجب يوماً إيماناً واحتساباً استوجب رضوان الله الأكبر وأسكنه الفردوس الأعلى، ومن صام من رجب ثلاثة أيام جعل الله بينه وبين النار خندقاً طول مسيرة ذلك سنة، ومن صام من رجب أربعة أيام عوفى من البلاءات: من الجنون والجذام والبرص، ومن فتنة المسيح الدجال، ومن عذاب القبر.

ومنها ما ذكره أبو البركات هبة الله بن المبارك السقطي عن أنس مرفوعاً: فضل رجب على الشهور كفضل القرآن على سائر الأذكار، وفضل شعبان على سائر الشهور كفضل محمد ﷺ على سائر الأنبياء، وفضل رمضان على سائر الشهور كفضل الله على عباده.

ومنها ما رواه النقاش في فضائل الصيام: رجب من الأشهر الحرم، وأيامه مكتوبة على أبواب السماء السادسة، فإذا صام الرجل منه يوماً وجود صيامه بتقوى

الله نطق الباب ونطق اليوم فقالا: يا رب اغفر له، وإذا لم يتم صيامه بتقوى الله لم يستغفر له.

ومنها ما رواه البيهقي في فضائل الأوقات: من صام يوماً من رجب كان كصيام سنة، ومن صام سبعة أيام أغلقت عنه أبواب جهنم، ومن صام ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة، ومن صام عشرة أيام لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه، ومن صام خمسة عشر يوماً نادى مناد من السماء: قد غُفِرَ لك ما سلف فاستأنف العمل، ومن زاد زاده الله.

ومنها حديث عبد العزيز بن سعيد عن أبيه قال عثمان بن مطر وكانت له صحبة قال: قال رسول الله ﷺ: رجب شهر عظيم يضاعف الله فيه الحسنات، فمن صام يوماً من رجب فكأنما صام سنة، ومن صام منه سبعة أيام غلقت عنه سبعة أبواب جهنم، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة، ومن صام منه عشرة أيام لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه، ومن صام منه خمسة عشر يوماً نادى مناد في السماء: قد غُفِرَ لك ما مضى فاستأنف العمل. ومن زاد زاده الله. الحديث رواه الطبراني في الكبير: قال الهيثمي في مجمع الزوائد: وفيه عبد الغفور، وهو متروك.

ومنها ما روى البيهقي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى المغرب في أول ليلة من رجب ثم صلى بعدها عشرين ركعة يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ويسلم فيهن عشر تسليمات، أتدرون ما ثوابه، فإن الروح الأمين جبريل علمنى ذلك؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: حفظه الله في نفسه وأهله وماله وولده، وأجير من عذاب القبر، وجاز على الصراط كالبرق بغير حساب ولا عقاب.

ومنها حديث ابن عباس موقوفاً قال: من صلى ليلة سبع وعشرين من رجب ثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة منها بفاتحة الكتاب وسورة، فإذا فرغ من صلاته قرأ فاتحة الكتاب سبع مرات وهو جالس، ثم قال: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، أربع مرات ثم أصبح صائماً، حطَّ الله عنه ذنوب ستين سنة، وهى الليلة التى بعث فيها محمد ﷺ.

ومنها ما روى عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: رجب شهر الله وشعبان شهرى ورمضان شهر أمتى. قيل: يا رسول الله، ما معنى قولك: رجب شهر الله؟ قال: لأنه مخصوص بالمغفرة، وفيه تحقن الدماء، وفيه تاب الله على أنبيائه، وفيه أنقذ أوليائه من يد أعدائه، من صامه استوجب على الله مغفرة بجميع ما سلف من ذنوبه، وفيما بقى من عمره، وأماناً من العطش يوم الفزع الأكبر. فقام شيخ ضعيف فقال: إني يا رسول الله لأعجز عن صيامه كله. فقال ﷺ: صم أول يوم منه؛ فإن الحسنه بعشر أمثالها، وأوسط يوم منه، وآخر يوم منه، فإنك تُعطى ثواب من صامه كله.

ومنها ما رواه البيهقى عن أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله ﷺ: إن فى الجنة نهراً يقال له رجب، ماؤه الرحيق، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً، أعده الله لصوأم رجب.

ومنها ما ذكره أبو شامة عن أبى الخطاب الحافظ عن شهر بن حوشب عن أبى هريرة: من صام السابع والعشرين من رجب كتب الله له صيام ستين شهراً، وهو أول يوم نزل فيه جبريل على محمد ﷺ بالرسالة.

ومن الأحاديث الضعيفة ما رواه البيهقي عن أنس موقوفًا: إن لله في الجنة نهرًا يقال له رجب، ماؤه أشد بياضًا من اللبن وأحلى من العسل، من صام يومًا من رجب سقاه الله من ذلك النهر.

وفي هذه الأحاديث كلها مقال ولا يصح منها شيء، وحكى ابن السبكي عن محمد ابن منصور السمعاني أنه قال: لم يرد في استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة، والأحاديث التي تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم. قال ابن حجر في كتابه تبين العجب بما ورد في فضل رجب: لم يرد في فضله ولا في صيامه ولا في صيام شيء منه معين ولا في قيام ليلة مخصوصة منه حديث صحيح يصلح للحجة. وقال النووي في شرح حديث الباب: الظاهر أن مراد سعيد بن جبير بهذا الاستدلال أنه لا نهى عنه ولا ندب فيه لعينه بل له حكم باقي الشهور، ولم يثبت في صوم رجب نهى ولا ندب لعينه؛ ولكن أصل الصوم مندوب إليه. وفي سنن أبي داود أن رسول الله ﷺ ندب إلى الصوم من الأشهر الحرم، ورجب أحدها.

وقال أبو شامة: ذكر الشيخ أبو الخطاب في كتاب أداء ما وجب من بيان وضع الموضوعين في رجب عن المؤمن بن أحمد الساجي الحافظ قال: كان الإمام عبد الله الأنصاري شيخ خراسان لا يصوم رجب، وينهى عن ذلك ويقول: ما صح في فضل رجب ولا في صيامه عن رسول الله ﷺ شيء. وقد رويت كراهة صومه عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر، وكان عمر يضرب بالدرّة صوّامه. ثم نقل عن الطرطوشي أنه قال: يكره صيام رجب على أحد ثلاثة أوجه: أحدها: إذا خصه المسلمون بالصوم في كل عام ظن العوام ومن لا معرفة له بالشرعية مع ظهور صيامه أنه فرض كرمضان أو أنه سنة ثابتة خصه رسول الله ﷺ كالسنن الراتبّة. أو أن الصوم فيه مخصوص بفضل ثواب على سائر الشهور جار مجرى عاشوراء وفضل آخر

الليل على أوله في الصلاة فيكون من باب الفضائل لا من باب السنن والفرائض، ولو كان من باب الفضائل لَسَنَّهُ النبي ﷺ أو فعله مرة في العمر كما فعل في يوم عاشوراء وفي الثلث الغابر من الليل، ولما لم يفعل بطل كونه مخصوصاً بالفضيلة، ولا هو فرض ولا سنة باتفاق، فلم يبق لتخصيصه بالصيام وجه؛ فكره صيامه والدوام عليه حذراً من أن يلحق بالفرائض والسنن الراتبة عند العوام، فإن أحب أن يصومه على وجه تؤمن فيه الذريعة وانتشار الأمر حتى لا يعد فرضاً ولا سنة فلا بأس بذلك.

﴿ باب في صوم شعبان ﴾

أى: في فضل صومه: وشعبان مشتق من الشعب وهو الاجتماع، ويطلق أيضاً على التفرق فهو من الأضداد، قيل: سمي شعبان لأنه تشعب عنه خير كثير كرمضان، وقيل: لأنهم كانوا يتشعبون فيه بعد التفرقة، ويجمع على شعابين وشعبانات.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: كَانَ أَحَبَّ الشُّهُورِ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَصُومَهُ شَعْبَانُ ثُمَّ يَصِلَهُ بِرَمَضَانَ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان أحب الشهور... إلخ) بنصب أحب خبر كان وشعبان بالرفع اسمها، وأن يصومه بدل من شعبان، أى: كان صوم شعبان أحب إلى رسول الله ﷺ من صوم غيره من بقية الشهور التي كان يتطوع فيها بالصيام فإن قلت: لم لم يذكر النبي ﷺ في الحرم وقد قال كما تقدم في باب في صوم الحرم: أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله الحرم؟ أجيب بأنه يحتمل أنه ﷺ لم يعلم فضل الحرم إلا

في آخر حياته، أو أنه كان يتفق له في المحرم من الأعذار ما يمنعه من إكثار الصيام فيه (والحكمة) في إكثاره ﷺ الصوم في شعبان، ما جاء في حديث أسامة بن زيد قال: قلت: يا رسول الله، لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان؟ قال: ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين، فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم. أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة كما تقدم في باب فيمن يصل شعبان برمضان.

قوله: (ثم يصله برمضان) أى: يصل صيام شعبان بصيام رمضان، ولا ينافي ما تقدم من. قوله: ﷺ: لا تقدموا صوم رمضان بيوم أو يومين. فإن النهي فيه محمول على من لم يصم شعبان كله أو معظمه، بل يصوم اليوم أو اليومين قبل رمضان احتياطاً له، ويحتمل أن المعنى أنه يصوم في آخر شعبان حتى يقرب أن يصله برمضان.

○ فقه الحديث: دل الحديث على الترغيب في الإكثار من الصيام في شعبان، وعلى جواز وصل صيامه برمضان إذا صامه كله أو معظمه.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَوْ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ فَقَالَ: إِنَّ لَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، صُمْ رَمَضَانَ وَالَّذِي يَلِيهِ، وَكُلَّ أَرْبَعَاءَ وَخَمِيسٍ، فَإِذَا أَتَتْ قَدْ صُمْتَ الدَّهْرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخاري والترمذي والنسائي.

مطابقة الحديث للترجمة في قوله: والذي يليه فإن الضمير المستتر فيه عائد على رمضان والبارز على شعبان، أى: صم رمضان وصم الشهر الذي يليه رمضان، أى: يقع بعده وهو شعبان. وفي نسخة ذكر الحديث تحت ترجمة باب في صوم شوال ولعل

وجه مطابقته لها احتمال أن الضمير المستتر في قوله: والذي يليه عائد على شوال والبارز على رمضان، أى: وصم الشهر الذى يقع بعد رمضان وهو شوال. والاحتمال الأول أولى؛ لأنه لم يرد حديث صريح فى طلب صيام شوال كله وما قيل أن المراد بصيام شوال صيام سنة منه يبعده أن هذا عقد له المصنف الباب الآتى، فلا معنى لحمل حديث الباب عليه.

○ معنى الحديث: قوله: (إن لأهلك عليك حقاً) تعليل، كأنه ﷺ قال للسائل: لا يجوز لك صيام الدهر؛ لأن لأهلك عليك حقاً، وصيام الدهر يضعفك فلا تستطيع القيام بأداء الحق الواجب لأهلك وفى هذا دلالة لمن قال بكراهة صيام الدهر، لما يترتب عليه من فتور السهمة عن القيام بحقوق الله تعالى وحقوق عباده. قوله: (وكل أربعاء وخميس) أى: وصم ما ذكر، وفى نسخة: وكل أربعاء وخميسين، أى: من كل شهر. قوله: (فإذا أنت قد صمت الدهر) إذاً بالتثنية والفاء واقعة فى جواب شرط محذوف، أى: إن فعلت ما قلت لك فقد صمت، وإذا جواب جىء به لتأكيد الربط، والمعنى إن صمت رمضان والذي يليه وكل أربعاء وخميس فكانك صمت الدهر، فلك ثواب صومه، بل أكثر، لأن الحسنة بعشر أمثالها، وصوم ثلاثة أيام من الشهر كصوم جميع الشهر، فمن باب أولى صوم ثمانية منه؛ لأن فى الشهر أربعة أربعاوات وأربعة أخسة.

﴿ باب في صوم ستة أيام من شوال ﴾

أى: في بيان فضل صيامها.

● عَنْ أَبِي أَيُّوبَ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وأحمد وابن ماجه والترمذى والبيهقى والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (من صام رمضان ثم أتبعه بست... إلخ) أى: بستة أيام، بحذف التاء من اسم العدد لعدم ذكر التمييز، ويجوز ذكرها أيضاً، أما لو ذكر بالتمييز فيتعين ذكرها. والمعنى أن من واطب على صيام رمضان وعلى صيام ستة أيام من شوال في كل سنة فكأنما صام طول حياته، أما من صام رمضان وسِتًّا من شوال سنة واحدة فكأنما صام سنة واحدة، وذلك لأن الحسنة بعشر أمثالها، فرمضان بعشرة أشهر، والستة الأيام بشهرين؛ لحديث ثوبان أن النبي ﷺ قال: صيام شهر بعشرة أشهر وستة أيام بعده بشهرين، فذلك تمام سنة. يعنى: شهر رمضان وستة أيام بعده، أخرجه الدارمى. ولما رواه ابن ماجه عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: من صام ستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة، ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ الأنعام/١٦٠.

وفى حديث الباب دلالة على استحباب صيام ستة أيام من شوال، وبه قال الشافعى وأحمد وداود وجماعة، والسر فى مشروعيتها، أنها بمنزلة السنن الرواتب فى الصلاة تجبر ما وقع فيها من عدم الكمال، فكذلك صيام ستة أيام من شوال يجبر ما وقع فى رمضان من الخلل. وقالت الشافعية: الأفضل أن تصام متوالية عقب يوم الفطر، فإن فرقها أو أخرها عن أول شوال فقد حصل أصل السنة قال فى

الروضة الندية: ظاهر الحديث أنه يكفي صيام ست من شوال سواء أكانت من أوله أم من أوسطه أم من آخره، ولا يشترط أن تكون متصلة به لا فاصل بينها وبين رمضان إلا يوم الفطر، وإن كان ذلك هو الأول؛ لأن الإتيان وإن صدق على جميع الصور فصدقه على الصورة التي لم يفصل فيها بين رمضان وبين الست إلا يوم الفطر الذي لا يصح صومه لا شك أنه أولى، وأما أنه لا يحصل الأجر إلا لمن فعل كذلك فلا، لأن من صام ستاً من آخر شوال فقد أتبع رمضان بصيام ست من شوال بلا شك، وذلك هو المطلوب.

وقال أحمد: لا فرق بين التابع وعدمه في الفضل، وقال أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف: يكره صوم هذه الأيام حذراً من اعتقاد وجوبها، ولقول مالك في الموطأ: ما رأيت أحداً من أهل العلم والفقه يصومها، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف، وإن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته، وأن يُلْحَقَ برمضان ما ليس منه أهلُ الجهالة والجفاء.

لكن قال فقهاء المالكية والحنفية: يندب صيامها متفرقة، ولا يكره التابع على المختار خلافاً لأبي يوسف، وحملوا كلام الإمامين على ما إذا وصل صيامها بيوم الفطر وتابع صيامها، فإن صامها غير متصلة بيوم الفطر وكانت غير متتابعة فلا كراهة، أو أن الحديث لم يبلغهما، أو بلغهما ولم يثبت عندهما لأن فيه سعد بن سعيد وفيه مقال. ولا يخفى أن ثواب صوم الدهر يحصل بصيام رمضان وستة أيام، ولو لم تكن من شوال؛ وإنما قال: من شوال؛ ترغيباً في المبادرة إلى تحصيل الخير والمساورة إليه ويدل على هذا رواية ابن ماجه عن ثوبان المتقدمة، أو أن (من) - في قوله: ثم أتبعه بست من شوال - ابتدائية، فيكون المعنى أن الوقت الذي يصام فيه بعد رمضان مبتدأ من شوال.

﴿ باب كيف كان يصوم النبي ﷺ ﴾

يعنى صيام التطوع.

● عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ.

○ معنى الحديث: قوله: (ما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر... إلخ) يدل على أن النبي ﷺ لم يصم شهراً تاماً إلا رمضان، وأما ما تقدم في باب صوم شعبان من قول عائشة: كان أحب الشهور إلى رسول الله ﷺ أن يصومه شعبان ثم يصله برمضان فالوصل فيه محمول على القرب، ويدل على أنه ما كان يكثر من صيام التطوع في شهر من الشهور كما كان يكثر في شعبان.

﴿ باب في صوم الاثنين والخميس ﴾

أى: في بيان فضل صومهما.

● عَنْ مَوْلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ انْطَلَقَ مَعَ أَسَامَةَ إِلَى وَادِي الْقُرَى فِي طَلَبِ مَالٍ لَهُ، فَكَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ فَقَالَ لَهُ مَوْلَاهُ: لِمَ تَصُومُ يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ وَأَنْتَ شَيْخٌ كَبِيرٌ؟ فَقَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ

كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُعْرَضُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (وادی القرى) هو وادی بین المدينة والشام من أعمال المدينة كثير القرى، فتحه النبي ﷺ في جمادى الثانية سنة سبع بعد خيبر عنوة، ثم صولحوا على الجزية. قوله: (فكان يصوم... إلخ) أى: فكان أسامة يصوم هذين اليومين. قوله: (وسئل عن ذلك... إلخ) أى: سئل عن الباعث له ﷺ عن صوم هذين اليومين. فأجاب بأن أعمال العباد تعرض على الله تعالى يوم الاثنين ويوم الخميس، يعنى: ويجب أن يرفع عمله وهو صائم، ففي رواية الترمذى عن أبى هريرة مرفوعاً: تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس، فأحب أن يعرض عملى وأنا صائم وفى رواية مسلم: تعرض أعمال الناس فى كل جمعة مرتين: يوم الاثنين ويوم الخميس، فيغفر لكل مؤمن إلا عبداً بينه وبين أخيه شحناء، فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا.

ولا ينافى هذا ما ورد من أن أعمال العباد ترفع فى الصباح والمساء، لأن هذا رفع، وما فى حديث الباب عرض، وفرق بينهما، والأعمال تجمع فى الأسبوع وتعرض فى هذين اليومين، ولا ينافى هذا ما تقدم من أن الأعمال ترفع فى شعبان؛ لجواز رفع أعمال الأسبوع مفصلة فى هذين اليومين، وأعمال العام مجملة فى شعبان.

وفى الحديث الترغيب فى صيام الاثنين والخميس، وقد جاء فى صيامهما أحاديث: منها ما أخرجه النسائى من طريق سعيد المقبرى قال: حدثنى أسامة بن زيد قال: قلت يا رسول الله ﷺ إنك تصوم حتى لا تكاد تفطر، وتفطر حتى لا تكاد أن تصوم إلا يومين إن دخلا فى صيامك وإلا صمتهما. قال: أى: يومين؟ قلت: يوم

الاثنين ويوم الخميس. قال: ذاك يومان تعرض فيهما الأعمال على رب العالمين؛ فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم.

ومنها ما أخرجه النسائي أيضًا من طرق كثيرة عن عائشة، ومنها ما أخرجه عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام: الاثنين والخميس من هذه الجمعة والاثنين من المقبلة، ومنها ما أخرجه عن حفصة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أخذ مضجعه جعل كفه اليمنى تحت خده الأيمن، وكان يصوم الاثنين والخميس ومنها ما أخرجه الدارمي بسنده إلى أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يصوم الاثنين والخميس فسأله فقال: إن الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس.

﴿ باب في صوم العشر ﴾

أى: في بيان فضل صوم عشر ذى الحجة، والمراد بالعشر: تسع ذى الحجة وعاشوراء.

● عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ: أَوَّلَ اثْنَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ وَالْخَمِيسَ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (يصوم تسع ذى الحجة) أى: تسعة أيام من أول الشهر لغاية التاسع. قوله: (أول اثنين من الشهر والخميس) هكذا بإفراد الخميس في النسخ التي بأيدينا، وكذا في رواية النسائي من طريق أبي عوانة عن الحر بن الصباح، وعليه فيكون الصوم في يومين لا في ثلاثة (ويجاب) بأن. قوله: أول اثنين من الشهر

معناه أول يومى الاثنين من الشهر، أو أن (أل) فى الخميس للجنس، فيصدق بالمتعدد، يدل لذلك ما فى رواية النسائى عن أبى عوانة عن الحر بن الصباح عن هنيذة بن خالد عن امرأته عن بعض نساء النبى أنه ﷺ كان يصوم عاشوراء وتسعاً من ذى الحجة وثلاثة أيام من الشهر: أول اثنين من الشهر وخمسين. وفى رواية له أيضاً عن شريك عن الحر بن الصباح عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر: يوم الاثنين من أول الشهر والخميس الذى يليه ثم الخميس الذى يليه. وفى روايات لأحمد ثنية الخميس أيضاً، وفى رواية للنسائى عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال: حدثنا محمد بن فضيل عن الحسن بن عبيد الله عن هنيذة الخزاعى عن أمه عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ يأمر بصيام ثلاثة أيام: أول خميس والاثنين والاثنين. ويؤخذ من مجموع الروايات إيقاع صيام الثلاثة أيام فى هذين اليومين، إما بتكرير الاثنين أو الخميس.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ - يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ - قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى وابن ماجه والبيهقى والترمذى والدارمى وأبو عوانة وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (ما من أيام... إلخ) أى: ليس أيام يكون العمل الصالح فيها أحب إلى الله تعالى من العمل فى أيام عشر ذى الحجة، فما نافية بمعنى: ليس، ومن زائدة وأيام اسمها، والعمل الصالح اسم يكون المحذوفة، وأحب بالنصب خبر

يكون، والجملة خبر ما، وقدرنا العمل بعد من في قوله: "من هذه الأيام"، ليكون الفضل والمفضل عليه من جنس واحد، وهو من باب تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين، والمراد أن العمل الصالح في الأيام العشر المذكورة يعطى الإنسان عليه أجرًا عظيمًا لا يعطاه عليه لو عمله في غيرها جهادًا كان أو غيره، ولعل استغراب الصحابة دخول الجهاد في هذه الأعمال، لما يترتب على الجهاد فيها من ضياع أعمال الحج، ويحتمل أن المراد أن العمل الصالح في الأيام العشر وإن قل أفضل من العمل في غيرها وإن عظم، ولذا استغربت الصحابة دخول الجهاد في الأعمال المفضولة لأنهم كانوا يرونه أفضل الأعمال، فقد روى البخارى عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: دلنى على عمل يعدل الجهاد، قال: لا أجده، قال: هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر، وتصوم ولا تفطر؟ قال: ومن يستطيع ذلك؟ قال أبو هريرة: إن فرس المجاهد ليست في طوله فيكتب له حسنات. وقوله: "ليست" أى: يمرح، والطول بكسر الطاء وفتح الواو: الحبل الذى تُشدُّ به الدابة.

ويجمع بين هذا الحديث وحديث الباب؛ أن هذا الحديث عام مخصوص بحديث الباب، فكان النبی ﷺ قال: لا أجد عملاً صالحاً يساوى الجهاد أو يفضلُه إلا العمل الصالح في عشر ذى الحجة، ويحتمل أن يكون المراد بالجهاد في حديث البخارى: جهاد رجل خرج ولم يرجع لا بنفسه ولا بماله. كما ذكره المصنف بقوله: إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء، فإن عمله أفضل الأعمال مطلقًا، لأنه بلغ مبلغًا لا يكاد يتفاوت بشرف الزمان والمكان، لأن الله تعالى رزقه الشهادة، أو أنه فقد جميع ماله في سبيل الله، وإن رجع هو بنفسه. قوله: (فلم يرجع بشيء من ذلك) أى: قتل في سبيل الله وأخذ ماله.

○ فقه الحديث: دل الحديث على تفضيل بعض الزمن على بعض، وعلى الترغيب في العمل في عشر ذى الحجة، وعلى أن العمل فيها أفضل من العمل في غيرها. وروى ابن ماجه من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ما من أيام الدنيا أيام أحب إلى الله سبحانه أن يتعبد له فيها من أيام العشر، وإن صيام يوم فيها ليعدل صيام سنة، وليلة فيها بليلة القدر. وهو ضعيف، لأن في سنده مسعود بن واصل والنهاس بن قهم، وفيهما مقال.

قال في الفتح: وتظهر فائدة الأفضلية فيمن نذر الصيام أو علق عملاً من الأعمال بأفضل الأيام، فلو أفرّد يوماً منها تعين يوم عرفة لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكورة، فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعين يوم الجمعة؛ جمعاً بين حديث الباب وبين حديث أبي هريرة مرفوعاً خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة رواه مسلم. وقال الداودي: لم يرد ﷺ أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة، لأنه قد يكون فيها يوم الجمعة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه ورد بأن المراد أن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام السنة سواء أكان يوم الجمعة أم لا، ويوم الجمعة فيها أفضل من يوم الجمعة من غيره؛ لاجتماع الفضيلتين فيه. ودل أيضاً على تعظيم الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية فيه بذل النفس والنفس لله تعالى.

﴿ باب في فطر العشر ﴾

أى: عشر ذى الحجة.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِماً الْعَشْرَ قَطُّ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً العشر قط، أخبرت رضى الله تعالى عنها بما علمته، ولا يلزم من نفي رؤيتها عدم صيامه ﷺ في الواقع، فقد تقدم في حديث هيدة عن بعض أزواجه ﷺ أنه كان يصوم تسع ذى الحجة، والمثبت مقدم على النافي، أو أنه كان يصوم هذه الأيام أحياناً ويترك صيامها أحياناً، فأخبرت كل واحدة منهما بما علمت.

﴿ باب في صوم عرفة بعرفة ﴾

أى: في حكم صيامه للحاج بها:

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقى وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة) أى: نهى النبي ﷺ عن صيام يوم عرفة؛ لأنه يضعف عن الدعاء والذكر وسائر الأعمال المطلوبة منه في ذلك اليوم، ولأنه يوم عيد لأهل الموقف لاجتماعهم فيه.

وبظاهر الحديث أخذ يحيى بن سعيد الأنصارى فقال: يحرم على الحاج صوم يوم عرفة وقال أبو حنيفة ومالك والشافعية والثوري وجهور العلماء: يستحب فطر يوم عرفة للحاج، وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان بن عفان وابن عمر، فقد سئل ابن عمر عن صوم يوم عرفة فقال: حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه، وحججت مع أبي بكر فلم يصمه، وحججت مع عمر فلم يصمه وحججت مع عثمان فلم يصمه، وأنا لا أصوم ولا آمر به ولا أنهي عنه. رواه الدارمي.

والنهي في حديث الباب محمول على الكراهة، قال الخطابي: هذا نهى استحباب وإنما نهى المحرم عن ذلك خوفاً عليه أن يضعف عن الدعاء والابتهاال في ذلك المقام، فأما من وجد قوة لا يخاف معها ضعفاً فصوم ذلك اليوم أفضل له. وقال أحمد: إن قدر على أن يصوم صام، وإن أفطر فذلك يوم يحتاج فيه إلى قوة. وحكى ابن المنذر عن ابن الزبير وعثمان بن أبي العاص وعائشة وإسحاق بن راهويه استحباب الصوم، ولعلمهم حملوا النهي على من يضعفه الصوم عن الأعمال، واستحب عطاء صومه في الشتاء وكرهه في الصيف، لأن كراهة صومه معللة بالضعف فإذا قوى أو كان في الشتاء لم يضعف زالت الكراهة. ولا وجه لهذه التفرقة، قال الحافظ في الفتح: ومذهب الجمهور: يستحب فيه الصوم وإن كان حاجاً إلا من يضعفه الصوم عن الوقوف بعرفات ويكون محلاً له في الدعوات، واحتجوا بحديث أبي قتادة صيام يوم عرفة أحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده رواه مسلم.

وأما حديث عقبة ابن عامر مرفوعاً: يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب. رواه النسائي وغيره، وتقدم للمصنف في باب صيام أيام التشريق فالجواب عنه أنه ليس فيه نهى صريح عن صوم يوم عرفة، وكونه عيداً لا ينافي الصوم مع أنه مختص بأهل عرفة والظاهر أن قوله: "أيام أكل وشرب" راجع إلى يوم النحر وأيام التشريق.

هذا وقد عُلِمَ أن ظاهر حديث الباب عدم جواز صوم يوم عرفة بعرفة. وظاهر حديث أبي قتادة استحباب صومه مطلقاً وظاهر حديث عقبة بن عامر كراهة صومه مطلقاً. ويجمع بينها بأن صومه مستحب لغير الحاج مكروه للحاج بعرفة إن

كان الصوم يضعفه، وأما صومه لغير الحاج فاتفقوا على استحبابه؛ لما تقدم من أن صومه يكفر السنة الماضية والمقبلة.

● عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ. فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ وَهُوَ وَقَفَ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ فَشَرِبَ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (أن ناساً تماروا عندها... إلخ) أى: اختلفوا في صيام النبى ﷺ يوم عرفة. وهذا يشعر بأن صومه كان معروفاً عندهم ومعتاداً لهم في الحضر، وكان من جزم بصيامه استند إلى ما ألفه من العبادة، ومن جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافراً، وفي السفر يباح الفطر في الفرض فضلاً عن النفل. قوله: (فأرسلت إليه بقدح لبن) أى: أرسلت أم الفضل إلى النبى بقدح فيه لبن ليتضح الحال ويزول الإشكال قال الحافظ في الفتح: لم يُسمَّ الرسول في حديث أم الفضل، لكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول.

وفي رواية للبخارى عن كريب عن ميمونة أن الناس شكوا في صيام النبى ﷺ يوم عرفة فأرسلت إليه بجلاب وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون ولا تنافى بينهما، لاحتمال تعدد القصة، أو أن القصة واحدة وأسند الإرسال لكل واحدة منهما باعتبار أن إحداها أمرت والأخرى باشرت الإرسال.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن المشاهدة في الأحكام أبلغ في الحجية، وأنسها أقوى من الخبر، وأن الأكل والشرب في المحافل لا كراهة فيه، ولا سيما إذا

كان للتعليم، وعلى قبول الهدية من المرأة الموثوق بدينها، وعلى تآسى الناس بأفعال النبي ﷺ، وعلى مشروعية البحث والاجتهاد في حياته ﷺ، وعلى جواز التحايل في معرفة الحكم من غير سؤال، وعلى فطنة أم الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعى بهذه الوسيلة اللطيفة.

﴿ باب في صوم يوم عاشوراء ﴾

أى: في بيان حكمه، وعاشوراء على وزن فاعولاء وقد يقصر، مشتق من العشر الذى هو اسم للعدد المعين، فهو معدول عن عشرة صفة لموصوف محذوف، والأصل يوم الليلة العاشرة، فلما عدل به عن الصفة وغلبت عليه الاسمية استغنى عن الموصوف الذى هو الليلة فحذف، فصار يوم عاشوراء علمًا على اليوم العاشر من شهر الله المحرم، وإن كان صالحًا لإطلاقه على اليوم العاشر من كل شهر بحسب أصله.

وإلى أن يوم عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم ذهب جمهور الصحابة والتابعين ومالك والشافعى وأحمد، فعلى هذا يكون اليوم مضافًا لليلة الماضية، ويؤيده ما رواه الترمذى عن الحسن عن ابن عباس، قال: أمر رسول الله ﷺ بصيام يوم عاشوراء يوم العاشر وذهب ابن عباس إلى أنه اليوم التاسع، واشتقاقه من العشر بكسر العين المهملة، تقول العرب: وردت الإبل عشرا، إذا وردت على الماء في اليوم التاسع، وذلك لأنهم يحسبون في الإظماء يوم الورود، وإذا قامت في الرعى يومين تامين ثم وردت في اليوم الثالث قالوا: وردت ربعا، وإن رعت ثلاثا ووردت في الرابع قالوا: وردت خمسا، فيحسبون بقية اليوم الذى وردت فيه قبل الرعى، وأول اليوم الذى

وردت فيه بعد الرعى، فعلى هذا إذا رعت ثمانية أيام كاملة، ووردت في اليوم التاسع قالوا: وردت عشراً.

واستدل بحديث حاجب بن عمر عن الحكم بن الأعرج، قال: انتهيت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه في زمزم، فقلت: أخبرني عن يوم عاشوراء، أى: يوم أصومه؟ فقال: إذا رأيت هلال المحرم فاعدد ثم أصبح في اليوم التاسع صائماً، قلت: أهكذا كان يصومه محمد ﷺ؟ قال: نعم. رواه مسلم والترمذى وكذا المصنف في الباب الآتى. فإن ظاهره يقتضى أن عاشوراء هو التاسع، لكنه غير مسلم؛ لأنه ﷺ لم يصم إلا العاشر وعزم في آخر عمره على صيام التاسع كما ذكره المصنف في الباب بعد.

وقوله في حديث ابن عباس: وأصبح يوم التاسع صائماً ليس نصاً في أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع؛ لاحتمال أنه أمره بصيام اليوم التاسع ليضم إليه العاشر. ويؤيده ما رواه أحمد عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود، صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده لكنها رواية ضعيفة منكرة من طريق داود بن علي عن أبيه عن جده، وقال الترمذى: روى عن ابن عباس أنه قال: صوموا التاسع والعاشر وخالفوا اليهود.

وقيل: سمى التاسع عاشراً لإضافة اليوم إلى الليلة الآتية، وقال الزين بن المنير: قوله: "إذا أصبحت من تاسعه فأصبح" يشعر بأن ابن عباس أراد العاشر، لأنه لا يصبح صائماً بعد أن أصبح من تاسعه إلا إذا نوى الصوم من الليلة المقبلة وهى الليلة العاشرة. فعلى كلامه يكون ابن عباس موافقاً للجمهور في أن يوم عاشوراء هو اليوم العاشر.

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ
الْفَرِيضَةُ وَتَرَكَ عَاشُورَاءُ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى والبيهقى والدارمى
والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (تصومه قریش فى الجاهلية) لعلهم كانوا يصومونه
عملاً بما تلقوه من الشرائع السالفة كشریعة إبراهيم وإسماعیل، وكانوا يعظمونه
بكسوة الكعبة فيه. قوله: (وكان رسول الله يصومه فى الجاهلية) أى: قبل البعثة،
فيكون صومه ﷺ بحكم الموافقة لهم كما فى الحج، ويحتمل أن يكون بعد البعثة وقبل
الهجرة، وأذن الله تعالى له فى صيامه لأنه فعل خير. قوله: (فلما قدم رسول الله
المدينة صامه... إلخ) أى: لما هاجر إلى المدينة صام يوم عاشوراء وداوم على صيامه، ولم
يصمه اقتداء بهم، فإنه كان يصومه من قبل وأمر الناس بصيامه استئلاً لليهود
كما استألفهم باستقبال قبلتهم، فإنه ﷺ كان فى مبدأ الهجرة يحب موافقة أهل
الكتاب فيما لم ینف عنه، فقد روى البخارى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
قال: قدم النبی ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال: ما هذا؟ قالوا: هذا
يوم صالح، هذا يوم نحيى الله بنى إسرائيل من عدوهم فصامه موسى، قال: فانا أحق
بموسى منكم، فصامه وأمر بصيامه. ویأتى للمصنف بعد حديث.

ولا ینافی هذا ما رواه مسلم من حديث أبى موسى قال: كان يوم عاشوراء يوماً
تعظمه اليهود وتتخذہ عیداً فقال رسول الله ﷺ: صوموه أنتم. فإنه لا یلزم من اتخذه
عیداً وتعظیمهم له أنهم كانوا لا يصومونه، بل كان من جملة تعظیمهم له
صومه كما جاء فى رواية لمسلم عن أبى موسى أيضاً قال: كان أهل خيبر يصومون
عاشوراء يتخذونه عیداً ویلبسون نساءهم فيه حلیهم وشارتهم، أى: الحسن

الجميل. قوله: (فلما فرض رمضان) كان فرضه في السنة الثانية من الهجرة كما تقدم، وفي أولها صام يوم عاشوراء وأمر بصيامه، لأنه قدم المدينة في ربيع الأول، فلم يصم عاشوراء إلا في أول السنة الثانية.

وظاهر الحديث يدل على أن صيام يوم عاشوراء كان واجباً ثم نسخ بفرض رمضان، وبه قال أبو حنيفة وجماعة من أصحاب الشافعي، وقال آخرون منهم: إنه سنة من حين شرع ولم يكن واجباً قط على هذه الأمة، لكنه كان مؤكداً، فلما فرض رمضان صار مستحباً. والقول الأول هو الأقوى؛ لما رواه البخاري ومسلم والبيهقي عن سلمة بن الأكوع أن النبي ﷺ بعث رجلاً ينادي في الناس يوم عاشوراء أن من أكل فليتم أو فليصم، ومن لم يأكل فلا يأكل وما رواه أحمد وابن أبي خيثمة عن طريق عبد الله بن أبي بكر عن حبيب بن هند بن أسماء الأسلمي عن أبيه قال: بعث النبي ﷺ إلى قومي من أسلم فقال: مر قومك أن يصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء، فمن وجدته منهم قد أكل في أول يومه فليصم آخره. وفي رواية له عن أسماء بن حارثة أن رسول الله ﷺ بعثه فقال: مر قومك بصيام هذا اليوم يعني يوم عاشوراء قال: أرايت إن وجدتهم قد طعموا؟ قال: فليتموا آخر يومهم. وما رواه مسلم عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصيام يوم عاشوراء ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا ولم يتعاهدنا عنده، وروى الشيخان والبيهقي عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت: أرسل رسول الله ﷺ صبيحة يوم عاشوراء إلى قري الأنصار التي حول المدينة: من كان أصبح صائماً فليتم صومه، ومن كان أصبح مفطراً فليصم بقية يومه. قالت: فكنا نصومه بعد ذلك ونصوم صبياننا الصغار ونجعل لهم اللعبة من العهن ونذهب بهم إلى المسجد، فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه ذلك حتى يكون الإفطار.

أما ما رواه البخارى عن معاوية بن أبى سفيان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله عليكم صيامه، وأنا صائم، فمن شاء فليصم، ومن شاء فليفطر. فالمراد لم يكتبه عليكم على الدوام كصيام رمضان. ويؤيده أن معاوية إنما صحب النبي ﷺ من سنة الفتح، والذين شهدوا أمره ﷺ بصيام يوم عاشوراء والنداء بذلك شهدوه في العام الثاني. وما رواه مسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: يوم عاشوراء يوم كان يصومه أهل الجاهلية، فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه، ومن كرهه فليدعه فليس نصًّا على أن ذلك كان قبل فرض رمضان لاحتمال أن يكون بعد فرض رمضان، وهو الأقرب جمعًا بين الأدلة، فلا يصلح للاحتجاج به، على دعواهم وبهذا تعلم أن قول من قال إن المتروك تأكيد استحبابه والباقي مطلق استحبابه ضعيف لأن تأكيد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته ﷺ حيث يقول: لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع، أفاده الحافظ في الفتح. ولترغيبه ﷺ في صيامه بأنه يكفر السنة الماضية، كما في حديث أبى قتادة عند مسلم وأحمد والنسائي وفيه: وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية وأى: تأكيد أبلغ من هذا؟!!

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ. فَسُئِلُوا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي أَظْهَرَ اللَّهُ فِيهِ مُوسَى عَلَى فِرْعَوْنَ، وَنَحْنُ نَصُومُهُ تَعْظِيمًا لَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والنسائي والدارمى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (وجد اليهود يصومون يوم عاشوراء) أى: لما قدم المدينة فى ربيع الأول وأقام بها إلى يوم عاشوراء من السنة الثانية، وجد اليهود يصومونه، فلا يقال إن ظاهر الخبر يقتضى أن اليهود كانوا صائمين يوم عاشوراء حين قدمه ﷺ. قوله: (هو اليوم الذى أظهر الله فيه موسى على فرعون) وفى نسخة: هذا اليوم... إلخ يعنون: نصره عليه بنجاة موسى وأصحابه وإغراق فرعون وجنوده، وفى رواية لأحمد زيادة وهو اليوم الذى استوت فيه السفينة على الجودى، فصامه نوح شكرًا. قوله: (ونحن نصومه) وفى رواية مسلم: فصامه موسى شكرًا لله تعالى فنحن نصومه. قوله: (نحن أولى بموسى منكم) أى: أحق منكم وأقرب لم تابعة موسى ﷺ لموافقنا له فى أصول الدين؛ لقوله تعالى: ﴿ فَبَهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾ الأنعام/ ٩٠. ولتصديقنا لكتابه الذى جاء به وأنتم مخالفون له بالتغيير والتبديل. قوله: (وأمر بصيامه) وفى رواية البخارى: فصامه وأمر بصيامه.

ولا يقال: كيف صدق اليهود فيما أخبروه به مع أن خبرهم مردود لكفرهم؟ لاحتمال أنه نزل عليه الوحى بصدقهم، أو أن من أسلم منهم كعبد الله بن سلام أخبره ﷺ بأن موسى كان يصومه، أو تواتر إخبارهم بذلك النبى ﷺ فعمل به، فيكون حجة لمن قال: إن التواتر لا يشترط فيه الإسلام، أو صامه ﷺ شكرًا لله على نجاة موسى من عدوه كما سجد فى سورة ص شكرًا لله على قبول توبة داود.

﴿ باب ما روى أن عاشوراء اليوم التاسع ﴾

● عن عُبيدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حِينَ صَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَنَا بِصِيَامِهِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ يَوْمٌ تُعْظَمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ صُمْنَا يَوْمَ التَّاسِعِ، فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ حَتَّى تُوفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى) أما اليهود فقد علمت وجه تعظيمهم إياه، وأما النصارى فكانوا يعظمونه لاحتمال أن عيسى عليه السلام كان يصومه، وأنه لما لم ينسخ من شريعة موسى عليه السلام، فإن كثيراً من شريعة موسى لم ينسخ بشرية عيسى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا حِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي هُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ آل عمران/ ٥٠.

قوله: (فإذا كان العام المقبل صمنا يوم التاسع) أى: بدلاً عن العاشر، ويحتمل أن يكون المراد: صمنا التاسع مضموماً إلى العاشر، لما تقدم عند أحمد عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود، صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده وفي كلا الاحتمالين مخالفة لليهود والنصارى.

﴿ باب في فضل صومه ﴾

أى: صوم عاشوراء.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْلَمَةَ عَنْ عَمِّهِ أَنَّ أَسْلَمَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: صُمْتُمْ يَوْمَكُمْ هَذَا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَأَتِمُّوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَأَقْضُوهُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ.

والحديث أخرجه أيضاً: النسائي والبخاري والبيهقي والدارمي.

○ معنى الحديث: (أسلم) اسم قبيلة من قبائل مختلفة. قوله: (صمتم يومكم هذا) يعني أصمتم يوم عاشوراء فهو على تقدير الاستفهام. قوله: (فأتموا بقية يومكم واقضوه) يعني: أمسكوا عن المفطر بقية اليوم واقضوه بعد.

وهو حجة لمن قال إن صيام يوم عاشوراء كان واجباً. قال الخطابي: أمره ﷺ بالقضاء للاستحباب وليس بإيجاب، لأن لأوقات الطاعة ذمة ترعى ولا تهمل، فأحب النبي ﷺ أن يرشدهم إلى ما فيه الفضل والحظ لنلا يفتلوه عند مصادفتهم وقته.

هذا وقد علم من الأحاديث المتقدمة الترغيب في صوم التاسع والعاشر من المحرم. والحديث أخرجه أيضاً النسائي، وأخرج البخاري والبيهقي والدارمي نحوه عن سلمة بن الأكوع أن النبي ﷺ بعث يوم عاشوراء رجلاً من أسلم: إن اليوم يوم عاشوراء، فمن كان أكل أو شرب فليتم بقية يومه، ومن لم يكن أكل أو شرب فليصمه.

فائدة: قد ورد في التوسعة يوم عاشوراء أحاديث: منها: ما رواه البيهقي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من أوسع على عياله وأهله يوم عاشوراء أوسع الله عليه سائر سنته. ومنها: ما أخرجه ابن عبد البر من طريق شعبة عن ابن الزبير عن جابر أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من وسع على نفسه وأهله يوم عاشوراء، وسع الله عليه سائر سنته. قال جابر: جربناه فوجدناه كذلك. وأخرج العراقي نحوه عن عمر موقوفاً عليه، قال البيهقي: أسانيد هذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة فهي إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة.

قال في المدخل: يوم عاشوراء موسم من المواسم الشرعية، والتوسعة فيه على الأهل والأقارب واليتامى والمساكين وزيادة النفقة والصدقة مندوب إليها، لكن

بشرط عدم التكلف، وألا يصير بذلك سنة يستن بها لا بد من فعلها، فإن وصل إلى هذا الحد فيكره أن يفعله، سيما إذا كان الفاعل له من أهل العلم ومن يقتدى به؛ لأن تبين السنن وإشاعتها وشهرتها أفضل من النفقة في ذلك اليوم، ولم يكن السلف يعتادون فيه طعاماً مخصوصاً، وقد كان بعض العلماء رحمة الله عليهم يترك التوسعة قصداً، لينبه على أنها ليست بواجبة، أما ما يفعله الناس اليوم من أن عاشوراء يختص بذيح الدجاج وغيره وطبخ الحبوب وغير ذلك، فلم يكن السلف يتعرضون لذلك في هذه المواسم، ولا يعرفون تعظيمها إلا بكثرة العبادة والصدقة والخير، لا بالتوسعة في المأكول، ومن البدع المحدث في تخصيصه بزيارة القبور للرجال والنساء. ومن البدع التي أحدثها النساء في هذا اليوم استعمال الحناء على كل حال. فمن لم تفعلها منهن فكانها ما قامت بحق عاشوراء، ومما أحدثه أيضاً من البدع البخور، فمن لم يشتره منهن في ذلك اليوم ويتبخر به فكانه ارتكب أمراً عظيماً، وكونه سنة عندهن لا بد من فعلها وإدخالهن له طول السنة يتبركن به ويتبخرن إلى أن يأتي مثله يوم عاشوراء الثاني، ويزعمن أنه إذا بخر به المسجون خرج من سجنه وأنه يرى من العين والنظرة والمصاب والموعوك، وهذا أمر خطر؛ لأنه مما يحتاج فيه إلى توقيف من صاحب الشريعة. يعني: ولم يثبت فيه شيء عنه ﷺ، فلم يبق إلا أنه أمر باطل فعله من تلقاء أنفسهم.

أما ما يذكر في بعض كتب المتأخرين من طلب الاغتسال وزيارة العلماء وعبادة المريض ومسح رأس اليتيم، وتقليم الأظفار، وقراءة سورة الإخلاص ألف مرة، وصلة الرحم في يوم عاشوراء، فليس له أصل يدل عليه، فهو من المحدثات. وأما ما رواه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً: من اكتحل يوم عاشوراء بالإثم لم ترمد عينه أبداً، فهو حديث موضوع أورده ابن الجوزي في الموضوعات، قاله ابن

حجر، وقال الحاكم: حديث منكر. والاحتفال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي ﷺ فيه أثر، وهو بدعة ابتدعها قتلة الحسين عليه السلام.

﴿ باب في صوم يوم وفطر يوم ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَبُّ الصَّيَامِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صِيَامُ دَاوُدَ، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَهُ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ، وَكَانَ يُفْطِرُ يَوْمًا وَيَصُومُ يَوْمًا.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والنسائي وابن ماجه والدارمي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أحب الصيام إلى الله صيام داود) أى: أفضل صيام التطوع صيام داود عليه السلام، وهو كما بينه في آخر الحديث: صيام يوم وفطر يوم، وإنما كان أفضل الصيام لأنه أشد على النفس، فإنه لا يعتاد الصيام ولا الفطر. وظاهر الحديث أنه أفضل من صيام يومين وفطر يوم، ومن صيام الدهر، وهو الراجح كما تقدم. قوله: (أحب الصلاة إلى الله... إلخ) أى: أفضل صلاة التطوع صلاة داود، كان ينام نصف الليل الأول من الوقت المعتاد للنوم لا من المغرب، ثم يقوم ثلث الليل الذى يلى النصف الأول، ثم ينام السدس الأخير، وكانت هذه أحب الصلاة إلى الله تعالى؛ لما فى القيام فى هذا الوقت من المشقة الزائدة على النفس، والبعد عن الرياء، وحضور القلب لهدوء الأصوات وبُعده عن الشواغل كما تقدم.

﴿ باب في صوم الثلاث من كل شهر ﴾

أى: في بيان فضل صيام ثلاثة أيام من كل شهر.

● عَنْ ابْنِ مِلْحَانَ الْقَيْسِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصُومَ الْبَيْضَ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ. قَالَ: وَقَالَ: هُنَّ كَهَيْئَةِ الدَّهْرِ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (يأمرنا أن نصوم البيض) أى: يأمرنا أمر استحباب أن نصوم أيام الليالي البيض. قوله: (هن كهينة الدهر) أى: أجر صيام الثلاثة الأيام البيض من كل شهر كأجر صيام الدهر، فإن الحسنه بعشر أمثالها، ووصفت بالبيض لأن لياليها تكون مضئنة بالقمر من أولها إلى آخرها.

وفي الحديث دلالة على الترغيب في صيام الأيام البيض، وبذلك قالت الشافعية والحنابلة والحنفية وابن حبيب من المالكية وقالت المالكية: يستحب صوم ثلاثة أيام من كل شهر، ويكره تخصيصها بالبيض، وحديث الباب وأشباهه حجة عليهم، قال ابن رشد: إنما كره مالك صومها لسرعة أخذ الناس بقوله، فيظن الجاهل وجوبها. وقد روى أن مالكا كان يصومها وحض الرشيد على صيامها، وذهب بعض الشافعية إلى أن الأيام البيض من كل شهر هي الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر، لكنه مردود بحديث الباب، وبما رواه أحمد والترمذي والنسائي والبيهقي عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: يا أبا ذر، إذا صمت من الشهر ثلاثة فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ - يَعْنِي مِنْ غُرَّةِ كُلِّ شَهْرٍ - ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

والحديث أخرجه أيضًا: الترمذى والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان رسول الله ﷺ يصوم - يعنى من غرة كل شهر - ثلاثة أيام) أى: من أول الشهر، فإن غرة كل شيء أوله، وكان الراوى لم يحفظ لفظ شيخه فزاد لفظ (يعنى) لبيان أن مراده ما ذكر. وفى رواية البيهقى: كان يصوم ثلاثة من غرة كل شهر. ويحتمل أن المراد بالغرة الأيام البيض، وهى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، وهو الأنسب للحديث السابق، ويؤيده رواية النسائى عن عبد الملك بن قدامة بن ملحان عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصوم أيام الليالى الغر البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة. وفى رواية له أيضًا عن ابن الخوتكية قال: قال أبى: جاء أعرابى إلى رسول الله ﷺ ومعه أرنب قد شواها وخبز فوضعها بين يدى النبى ﷺ ثم قال: إني وجدتـها تدمى أى: تحيض فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: لا يضر كلوا. وقال للأعرابى: كل. قال: إني صائم. قال: صوم ماذا؟ قال: صوم ثلاثة أيام من الشهر. قال: إن كنت صائمًا فعليك بالغر البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة.

﴿ باب من قال: الاثنين والخميس ﴾

أى: من قال: إن الثلاثة الأيام التى كان يصومها رسول الله ﷺ من كل شهر هى الاثنين والخميس والاثنين الذى بعده.

● عَنْ حَفْصَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ: الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ وَالْاِثْنَيْنِ مِنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى.

والحديث أخرجه أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (يصوم ثلاثة أيام من الشهر: الاثنين... إلخ) أى: يصوم الاثنين ويوم الخميس من الأسبوع الأول ويوم الاثنين من الأسبوع الثانى. وفيه دلالة على جواز تفريق صيام الثلاثة الأيام المرغب فى صيامها من كل شهر، وعلى فضل صيام الاثنين والخميس.

● عَنْ هُنَيْدَةَ الْخَزَاعِي عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنْ الصَّيَامِ فَقَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ أَوَّلَهَا الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ وَالْخَمِيسَ.

والحديث أخرجه أيضًا: النسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فسألتها عن الصيام) أى: عن كيفية صيامه ﷺ التطوع. قوله: (أولها الاثنين والخميس والخميس) أى: أمرنى أن أصوم يوم الاثنين ويوم الخميس من الأسبوع الأول، ويوم الخميس من الأسبوع الثانى. وهو هكذا فى بعض النسخ بتكرار الخميس، ويؤيده ما أخرجه النسائي من طريق الحر بن الصباح عن هريدة عن امرأته عن بعض أزواج النبی ﷺ أنه كان يصوم تسعًا من ذى الحجة ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر: اثنين من الشهر وخمسين. وفى بعض النسخ: بدون تكرار الخميس، فيحتمل أن "الـ" فى الاثنين للجنس فتصدق بالمتعدد؛ لما فى رواية للنسائي عن هريدة عن أمه عن أم سلمة، قالت: كان رسول الله ﷺ يأمر بصيام

ثلاثة أيام: أول خميس والاثنين والاثنين، وتقدم نحو هذا الحديث عن هنيذة في باب صوم العشر.

ويخالفهما ما أخرجه أحمد بسنده إلى هنيذة قال: دخلت على أم سلمة فسألتها عن الصيام فقالت: كان رسول الله ﷺ يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام من كل شهر أولها الاثنين والجمعة والخميس. وقوله: (أولها الاثنين) على تقدير مضاف، أي: أولها يوم الاثنين. أولها مفعول لفعل محذوف أي: اجعل أولها الاثنين.

﴿ باب من قال لا يبالي من أى الشهر ﴾

أي: في بيان دليل من قال إن صيام الثلاثة الأيام من كل شهر لا يتقيد بأوليه أو آخره أو وسطه.

● عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قُلْتُ: مِنْ أَى الشَّهْرِ كَانَ يَصُومُ؟ قَالَتْ: مَا كَانَ يَبَالِي مِنْ أَى أَيَّامِ الشَّهْرِ كَانَ يَصُومُ.

والحديث أخرجه أيضاً: مسلم وابن ماجه والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (ما كان يبالي من أى: أيام الشهر كان يصوم) أي: ما كان ﷺ يتقيد في صوم الثلاثة الأيام بزمان معين كأول الشهر أو وسطه أو آخره، بل كان يصومها كيفما اتفق. والحديث من أدلة المالكية القائلين بكرهية تخصيص صيام ثلاثة من الشهر بعينها، لكن يعارضه ما تقدم من أن النبي ﷺ أمر بصيام الأيام البيض. ويمكن الجمع بينهما بأن ما تقدم أمر للأمة، وما هنا من فعله ﷺ، وهو لا يعارض القول الخاص بالأمة، أو أنه ﷺ كان يعرض له ما يشغله عن صيام الأيام

البيض، أو ما كان يتقيد بالأيام البيض إشارة إلى بيان الجواز، فالظاهر ما تقدم من
أفضلية الصيام في الأيام البيض على الصيام في غيرها من بقية الأيام.

والحاصل أنه يؤخذ من مجموع الروايات السابقة استحباب صيام الثلاثة
الأيام البيض، وصيام ثلاثة أيام في أي: زمن من الشهر، وصيام الاثنين والخميس من
أول الشهر والخميس الذي بعدهما، وفي الترمذی عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ
يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين، ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء
والخميس.

وتقدم في رواية أحمد أنه ﷺ أمر أم سلمة أن تصوم الخميس والجمعة والاثنين،
فينبغي أن يعمل بهذه الروايات كلها. قال البيهقي: كان النبي ﷺ يصوم من كل
شهر ثلاثة أيام لا يبالي من الشهر صام، فكل من رآه فعل نوعاً ذكره، وعائشة رأت
جميع ذلك فأطلقت.

وقال في الفتح: وفي كلام غير واحد من العلماء أن استحباب صيام الأيام البيض
غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر. وهذا هو الأولى. وحمل المطلق من
الأحاديث على المقيد منها لا حاجة إليه، فإن الباب باب تطوع، وهو واسع.

﴿ باب النية في الصيام ﴾

أي: هل يلزم تبييتها؟

● عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ لَمْ يُجْمَعْ
الصَّيَامُ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي وابن ماجه والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والترمذى والدارمى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (من لم يجمع الصيام... إلخ) أى: من لم يتو الصيام قبل الفجر فلا يصح صيامه، يقال: أجمعت الأمر أى: نويته وعزمت عليه. وفي هذا دلالة على وجوب تبين نية الصوم بإيقاعها في جزء من الليل، وبه قال ابن عمر وجابر بن يزيد ومالك والليث وابن أبي ذئب، ولم يفرقوا بين صيام الفرض والنفل أخذاً بظاهر الحديث، فإن. قوله: (فلا صيام له) نكرة في سياق النفي تعم الفرض والنفل.

وقال الشافعى وأحمد والهادى والقاسم: لا يجب التبين في التطوع، ويجب في الفرض، واستدلوا بحديث الباب وقصروه على الفرض؛ لحديث عائشة في الباب الآتى. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يصح الصوم بنية في الليل والنهار قبل الزوال إذا تعلق بزمن معين كرمضان ونذر معين والنفل مطلقاً. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ البقرة/ ١٨٧. قالوا: فقد أباح الله تعالى الأكل والشرب إلى طلوع الفجر، ثم أمر بالصيام بعد بكلمة "ثم" التى للتراخى فتصير النية عزيمة بعد الفجر لا محالة. واستدلوا أيضاً بما أخرجه الشيخان عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء. وبحديث عائشة قالت: دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: هل عندكم من شيء؟ قلت: لا. فقال: فإني إذا صائم. الحديث رواه مسلم والترمذى والنسائي والبيهقى، ويأتى نحوه في الباب الآتى للمصنف، وحملوا حديث الباب ونحوه على نفى الفضيلة، فهو نظير قوله ﷺ: لا صلاة لرجل المسجد إلا

في المسجد. رواه الدارقطني والبيهقي عن جابر. أو هو نهى عن تقديم النية على الليل، فلو نوى قبل غروب الشمس أن يصوم غدًا لا يصح، أو أنه محمول على غير المتعين من الصيام كالقضاء والكفارة والنذر المطلق.

وأجيب عن الآية بأنها ليست نصًا في دعواهم، بل محتملة لأن تكون النية من النهار، ولأن تكون من الليل، بأن يكون المعنى: ثم أقموا الصيام الذي نويتموه وعزمت عليه قبل الفجر. وحديث الباب ناطق بأن النية من الليل، فتعين المصير إليه.

وأجيب عن حديث الشيخين بأنه منسوخ بحديث الباب لتأخره، وعلى فرض عدم النسخ فالنية إنما صحت في نهار عاشوراء لأنه ما بلغهم فرضية صومه إلا نهارًا، والرجوع إلى الليل حينئذ متعذر والنزاع فيما كان ممكنًا، فيخص جواز النية بالنهار بمن ظهر له وجوب الصيام عليه من النهار كالجنون يفيق والصبي يحتلم والكافر يسلم.

وأجيب عن حديث عائشة بأنه يحتمل أن النبي ﷺ كان قد نوى الصوم من الليل وأراد الفطر لعذر، ولو سلم عدم الاحتمال فإنه غايته تخصيص صوم التطوع من عموم. قوله: "فلا صيام له".

وقال عطاء ومجاهد وزفر والزهري: لا تجب النية في صيام رمضان حيث كان الصائم صحيحًا مقيمًا، لأن الوقت يصرفه إلى رمضان فلا يدخل غيره. لكن يرد عليهم حديث: "إنما الأعمال بالنيات"، وحديث الباب؛ لأنه يعم كل صيام.

ويشعر حديث الباب بأن النية تجب لكل يوم، وبه قال عمر وابنه والحسن البصري وأبو حنيفة والشافعي وجهور العلماء، وهو أصح الروايتين عن أحمد، لأن كل يوم عبادة مستقلة فقد تخلل بين كل يومين زمان لا يصلح للصوم، فصار صيام كل يوم كصلاة من الصلوات. وقال مالك وأصحابه وإسحاق: إذا نوى أول ليلة من

رمضان صيام جميعه كفاه، ولا يحتاج لنية لكل يوم، ويستحب تجديدها فقط قياساً على الحج وركعات الصلاة، فإن كل واحد منهما تكفيه نية واحدة، واستدلوا أيضاً بقوله: ﷺ في الحديث: وإنما لكل امرئ ما نوى قالوا: وهذا قد نوى جميع الشهر فوجب أن يكون له.

لكن هذا غير مسلم؛ لأن كل أعمال الحج والصلاة اعتبرها الشارع عملاً واحداً، والإخلال بأى: ركن من أركانهما يستلزم الإخلال بجميع الأركان، بخلاف رمضان؛ فإن فساد أى: يوم منه لا يستلزم فساد البقية. ولا ينال هذا. قوله: ﷺ: وإنما لكل امرئ ما نوى لأن معناه أن كل عبادة تحتاج إلى نية، وقد علمت أن كل يوم من أيام رمضان عبادة مستقلة.

إذا علمت هذا تعلم أن الراجح قول من قال بوجوب تبين النية في الليل، وقول من قال بوجوبها في كل ليلة من ليالى الصيام.

﴿ باب في الرخصة فيه ﴾

أى: في ترك نية الصوم بالليل.

● عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَىَّ قَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ طَعَامٌ؟ فَإِذَا قُلْنَا: لَا، قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ. فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدِي لَنَا حَيْسَ فَحَبَسْنَاهُ لَكَ. فَقَالَ: أَذْنِيهِ. فَأَصْبَحَ صَائِمًا وَأَفْطَرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (قال: إني صائم) فيه دليل على جواز نية صوم التطوع نهاراً. وبه قال أبو حنيفة والشافعي كما تقدم، وروى عن علي وأبي أيوب الأنصاري وحذيفة وابن مسعود وأبي طلحة وسعيد بن جبير والنخعي، قالوا: ومحل ذلك إذا كان قبل الزوال، ولم يتناول مفطراً، وقال أحمد وسعيد بن المسيب: يجوز صوم النفل بنية من النهار سواء قبل الزوال أم بعده، لأنه نوى في جزء من النهار فأشبهه ما نوى في أوله، ولأن جميع الليل وقت لنية الفرض فكذا جميع النهار وقت لنية النفل، وجعلوا حديث الباب مخصصاً لقوله ﷺ: من لم يجمع الصوم قبل الفجر فلا صيام له. وقال ابن عمر: لا يصوم تطوعاً حتى يجمع من الليل أو يتسحر. وقال مالك في النافلة: لا يصوم إلا أن يبيت إلا إن كان يسرد الصوم فلا يحتاج إلى التبيت، وقال زفر والمزني وأبو يحيى البلخي وجابر بن زيد وداود: لا يجوز صيام التطوع إلا بنية من الليل كالقرض، أخذاً بظاهر حديث: من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له. وأجابوا عن حديث الباب بأن قوله ﷺ فيه: هل عندكم طعام؟ فقلنا: لا، فقال: إني صائم. ليس نصاً في أنه ﷺ نوى نهاراً، بل هو محتمل لأن يكون بيَّت النية، واحتمل يرد إلى الصريح في تبيت النية، وهو الأصل. ولا فرق فيه بين الفرض والنفل، ولم بقم دليل على رفع هذا الأصل فيتعين البقاء عليه، على أن في بعض روايات حديث عائشة: إني كنت أصبحت صائماً وهو ظاهر في أنه ﷺ يبيت النية قبل الفجر. قال النووي: في هذا الحديث دليل للجُمهور في أن صوم النافلة يجوز نيته في النهار قبل زوال الشمس، وتأوله الآخرون على أن سؤاله: هل عندكم شيء؟ لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وأراد الفطر لذلك، وهو تأويل فاسد وتكلف بعيد.

قوله: (أهدى لنا حيس) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية وسين مهملة، هو الطعام يتخذ من التمر والسمن والأقط - أى اللبن الذى أخذ زبده - وقد يجعل الدقيق بدل الأقط. قوله: (أدنيه) أمر من الإدناء؛ أى: قريبه، وفي رواية لمسلم: أرنيه، من الإراءة. قوله: (فأصبح صائماً وأفطر) وفي نسخة: فافطر، وفيه جواز الفطر من صيام التطوع، ويأتى بيانه بعد.

● عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ قَالَتْ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ جَاءَتْ فَاطِمَةُ فَجَلَسَتْ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُمُّ هَانِيٍّ عَنْ يَمِينِهِ، قَالَتْ: فَجَاءَتْ الْوَلِيدَةُ بِنَاءً فِيهِ شَرَابٌ فَتَنَاوَلْتَهُ فَشَرِبَ مِنْهُ ثُمَّ نَاوَلَهُ أُمُّ هَانِيٍّ فَشَرِبَتْ مِنْهُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ أَفْطَرْتُ وَكُنْتُ صَائِمَةً. فَقَالَ لَهَا: أَكُنْتَ تَقْضِينَ شَيْئاً؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: فَلَا يَضُرُّكَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والدارمي والدارقطني والبيهقي والطبراني والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (لما كان يوم الفتح فتح مكة) المراد به الأيام التى أقامها النبي ﷺ بمكة التى كان منها أيام من شوال، لا اليوم الخاص الذى وقع فيه الفتح، فلا يقال إن يوم الفتح كان فى رمضان، فكيف يقول ﷺ لأُم هانِيٍّ: أَكُنْتَ تَقْضِينَ شَيْئاً؟. قوله: (وأم هانِيٍّ عن يمينه) إظهار فى مقام الإضمار، وكان القياس أن تقول: وأنا عن يمينه، ويحمل على التجريد، فكأنها تحكى عن نفسها، أو أن الراوى وضع كلامه مكان كلامها فنقله بالمعنى، ففى رواية الدارمي: جاءت فاطمة فجلست على يسار النبي ﷺ وأم هانِيٍّ عن يمينه، فجاءت الوليدة ببناء فيه شراب فتناولته فشرب منه، ثم ناوله أم هانِيٍّ فشربت منه. قوله: (جاءت

الوليدة... إلخ) أى: جاءت الأمة - ولم نقف على اسمها - بإناء فيه شراب أى: من ماء لأنه المراد عند الإطلاق. قوله: (ثم ناوله أم هانئ) كان القياس أن تقول: ناولنى إياه، ففيه إظهار فى مقام الإضمار، وقدمها ﷺ لكونها على يمينه. قوله: (لقد أفطرت وكنت صائمة) أى: فما الحكم؟ وإنما لم تسأل قبل شربها إشاراً لتناول سوره ﷺ على الصوم، وقد استشعرت بأنها عملت ما لا ينبغي، ففي رواية الترمذى: ثم ناولنى فشربت منه، فقلت: إني أذنبت فاستغفر لى، فقال: وما ذاك؟ قالت: كنت صائمة فأفطرت. قوله: (فلا يضرك إن كان تطوعاً) أى: فلا حرج عليك فى فطرك إن كان صومك تطوعاً.

وفى الحديث دلالة على جواز الفطر لمن كان صائماً تطوعاً ولا قضاء عليه، وبه قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر وحذيفة وأبو الدرداء والثورى والشافعى وأحمد وإسحاق مستدلين بحديث الباب، وبما رواه مسلم عن عائشة قالت: دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: هل عندكم شئ؟ قلنا: لا، قال: فإني إذا صائم. ثم أتانا يوماً آخر فقلنا: يا رسول الله أهدى لنا حيس، فقال: أرنيه، فلقد أصبحت صائماً فأكل. وفى رواية له: فأكل ثم قال: لقد كنت أصبحت صائماً. وبما رواه الترمذى والنسائى والدارقطنى والبيهقى عن أم هانئ، قالت: قال رسول الله ﷺ: الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر. قال النووى فى شرح المذهب: ألفاظ رواياتهم متقاربة المعنى وإسنادها جيد، وقال الترمذى: فى إسناده مقال. وبما رواه البيهقى عن ابن مسعود قال: إذا أصبحت وأنت ناوى الصوم فأنت بخير النظيرين إن شئت صمت وإن شئت أفطرت. وبما رواه الدارقطنى والبيهقى بإسناد صحيح عن ابن عباس مثله. وبما رواه البخارى عن أبي جحيفة قال: آخى النبى ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء، فرأى أم الدرداء متبذلة،

فقال لها: ما شأنك؟ قالت: أخوك أبو الدرداء ليس له في الدنيا حاجة، فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاماً، فقال: كل فاني صائم، قال: ما أنا بآكل حتى تأكل، فأكل، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم، قال: نم، فنام، ثم ذهب يقوم، فقال: نم فنام، ثم ذهب يقوم، قال: نم فنام، فلما كان من آخر الليل قال سلمان: قم الآن فصلين. فقال له سلمان: إن لربك عليك حقاً، ولنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً، فأعط كل ذي حق حقه، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ: صدق سلمان. وبذلك قالت الشافعية والحنابلة، وقالوا: إذا دخل في صوم التطوع استحب له إتمامه، وإذا أفطر بعذر أو بغير عذر، فلا إثم عليه ولا يجب عليه القضاء، لكن يكره له الفطر بدون عذر لعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ محمد/٣٣. وخروجاً من خلاف من أوجب الإتمام. وإذا أفطر بعذر فلا كراهة، وعلى كل فيستحب قضاؤه. وذهب أبو حنيفة في ظاهر الرواية ومالك إلى أنه يجب إتمام ما شرع فيه من نفل ولا يجوز فطره بلا عذر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ فإن أفطر بلا عذر أثم وعليه القضاء، وإن أفطر لعذر كان أمره أحد والديه أو شيخه بالفطر شفقة عليه، وكطروء الحيض على المتطوعة فأفطر فلا إثم عليه ولا قضاء عند المالكية. ويلزمه القضاء عند الحنفية لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام فأكلنا منه، فدخل النبي ﷺ فقالت حفصة: يا رسول الله إنا كنا صائمتين متطوعتين فأهدى لنا طعام فأفطرنا عليه، فقال النبي ﷺ: اقضيا مكانه يوماً آخر، رواه مالك والترمذي وغيرهما من عدة طرق كما يأتي في الباب بعد. واختار صاحب المنتقى والكمال بن الهمام وتاج الشريعة من الحنفية أنه يباح الفطر فيما شرع فيه من صوم النفل ولو بلا عذر، وهو الأوجه لتضافر الأدلة عليه، ومنها أحاديث الباب، وقول مجاهد: إنما ذلك بمنزلة رجل يخرج

الصدقة من ماله فإن شاء أمضاها وإن شاء أمسكها. رواه مالك وأحمد والستة إلا البخارى.

﴿ باب من رأى عليه القضاء ﴾

أى: فى بيان دليل من رأى القضاء على من أفطر فى صيام التطوع.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَهْدَى لِي وَلِحَفْصَةَ طَعَامٌ وَكُنَّا صَائِمَتَيْنِ فَأَفْطَرْنَا، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَهْدَيْتَ لَنَا هَدِيَّةً فَأَشْتَهَيْنَاهَا فَأَفْطَرْنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا عَلَيْكُمَا، صُومًا مَكَانَهُ يَوْمًا آخَرَ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك والنسائى والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (أهدى لى ولحفصة طعام) هى شاة، كما جاء فى رواية أحمد عن عائشة. قوله: (فقلنا له: يا رسول الله) القائلة حفصة كما فى رواية مالك فى الموطأ وفيها: قالت عائشة: قالت حفصة - بدرتنى بالكلام وكانت بنت أبيها - يا رسول الله... إلخ، والمراد أنها كانت مسارعة فى الخير كأبيها، فهو مدح لهما. قوله: (لا عليكما) أى: لا إثم عليكما. قوله: (صوما مكانه يوماً آخر) وفى رواية مالك: اقضيا مكانه يوماً آخر.

وبالحديث استدل أبو حنيفة ومالك وأبو ثور على أن من شرع فى صيام التطوع ثم أفطر فعليه القضاء وجوباً، قالوا: والحديث وإن كان ضعيفاً، لأن فيه زميلاً وفيه مقال، فقد روى من طرق أخرى، فقد رواه ابن حبان عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين متطوعتين الحديث.

ورواه ابن أبي شيبة عن خصيف عن سعيد بن جبير عن عائشة وحفصة، ورواه الطبراني عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس أن عائشة وحفصة... إلخ. ورواه أيضاً عن أم سلمة عن أبي هريرة قال: أهديت لعائشة وحفصة هدية... إلخ، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطَلُوا أَعْمَالُكُمْ﴾ وبقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ البقرة/١٨٧. وهو يعم الفرض والنفل، وبقوله: ﷺ: إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مفطراً فليأكل، وإن كان صائماً فليدع بالبركة، رواه الطبراني عن ابن مسعود، ولو جاز الفطر في التطوع لكان في إجابة الدعوى أولى، وبقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ الحج/٣٠. ومن تعدد الفطر فليس بمعظم لحزمة الصوم، قال الزرقاني: قال ابن عمر: ذلك المتلاعب بدينه أو المتلاعب بصومه. واستدلوا أيضاً بالقياس على الحج والعمرة النفلين فإنهما إن فسدوا وجب قضاؤهما بالإجماع.

وأجابوا عن حديث أم هانئ السابق وحديث عائشة بأنهما واقعتا عين لا عموم فيهما. وعن حديث: الصائم المتطوع أمير نفسه بأن معناه يريد الصوم جمعاً بين الأدلة. والمختار أن الأمر بالقضاء في حديث الباب للندب؛ لقوله فيه: (لا عليكما) إذ لو كان القضاء واجباً لكان الفطر حراماً. قال الخطابي: ولو ثبت الحديث أشبه أن يكون إنما أمرهما بذلك استحباباً؛ لأن بدل الشيء في أكثر أحكام الأصول يحل محله أصله، وهو في الأصل بخير، فكذلك في البذل.

ويؤيده رواية البيهقي عن أبي سعيد قال: صنعت للنبي ﷺ طعاماً، فلما وضع قال رجل: إني صائم، فقال رسول الله ﷺ: دعاك أخوك وتكلف لك، أفطر وصم يوماً مكانه إن شئت. وما تقدم عن أبي جحيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان. وما قالوه في حديث عائشة وحديث أم هانئ من أنهما واقعتا عين لا عموم فيهما غير مسلم.

فإن الخصوصيات لا تثبت إلا بدليل، ولا دليل هنا. وحملهم حديث الصائم المتطوع أمر نفسه على مريد الصوم صرف للفظ عن ظاهره بدون قرينة. وقياس صوم التطوع على الحج والعمرة النفلين قياس مع الفارق، فإنه لا يخرج منهما بإفسادهما بخلاف صوم التطوع، ولم يثبت التخيير في قضائهما بخلاف الصوم.

﴿ باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها ﴾

أيجوز لها؟ أم لا؟

● عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ غَيْرَ رَمَضَانَ، وَلَا تَأْذُنُ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والبيهقى والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تصوم امرأة... إلخ) أى: لا تصوم المرأة نفلاً وزوجها حاضر فى بلدها إلا بإذنه صريحاً أو ضمناً كأن تعلم رضاه بذلك. والنفى هنا بمعنى النهى، وفى رواية مسلم: لا تصم، وفى رواية للبخارى: لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه أى: لا يجوز لها أن تصوم تطوعاً وزوجها حاضر إلا أن يأذن لها فيجوز حينئذ.

وفى هذا الحديث دلالة على أنه يحرم على المرأة أن تصوم تطوعاً بغير إذن زوجها، وذلك لأن الزوج حق الاستمتاع بها فى كل وقت، وحقه واجب على الفور فلا يفوت بالتطوع، كما أنه لا يفوت بالواجب على التراخى كقضاء رمضان والكفارات والنذر المطلق. وإلى هذا ذهب الجمهور، وقال النووى فى شرح المذهب:

قال جماعة من أصحابنا يكره، والصحيح الحرمة، فلو صامت بغير إذن زوجها صح باتفاق أصحابنا وإن كان الصوم حراماً؛ لأن تحريره لمعنى آخر لا لمعنى يعود لنفس الصوم، فهو كالصلاة في دار مفصوبة.

ويفهم من الحديث أن الزوج لو كان غائباً جاز لها الصوم، وهذا لا خلاف فيه لزوال سبب النهي. قوله: (غير رمضان) فتصومه من غير إذنه لأنه يكون صائماً حينئذ فلا يخشى احتياجه إليها، ويلحق بربضان النذر المعين.

قوله: (ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه) أى: لا يحل للمرأة أن تأذن لأحد ولو نساء في دخول بيت زوجها وهو حاضر إلا بإذنه، فإذا أذن لها جاز، وقيد حضور الزوج هنا لا مفهوم له، بل خرج مخرج الغالب، لأن غيبته لا تقتضى الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته بل يتأكد عليها النع حال غيابه، لما روى الترمذى عن جابر مرفوعاً: لا تدخلوا على المفيات، فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم. ولما رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً: لا يدخل رجل على مغبة إلا ومعه رجل أو اثنان. والمغبة بضم الميم وكسر الغين المعجمة وسكون التحتية: من غاب عنها زوجها. ويحتمل أن يكون له مفهوم لأنه إذا حضر الزوج تيسر استئذانه وإذا غاب تعذر، فيجوز لها حينئذ أن تأذن لمن كان محرماً وعلمت رضا الزوج بدخوله أو لم تعلم شيئاً، أو كان المستأذن امرأة، وقوله: "إلا بإذنه" أى: الصريح أو الضمنى كما لو علمت رضاه، وقال النووي في شرح مسلم: في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج بالإذن في بيته إلا بإذنه، وهو محمول على ما لم تعلم رضا الزوج به، أما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادته بإدخال الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضراً أو غائباً، فلا يفتقر إدخالهم إلى إذن خاص لذلك.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تخرج عن طاعة زوجها حتى في أمور العبادة غير الفرض؛ لأن حقه أكد عليها من التطوع، وعلى أنه لا يجوز لها أن تصرف في شيء من ماله إلا بإذنه.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكَخُنْ عِنْدَهُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي صَفْوَانَ بْنِ الْمُعْطَلِ يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ وَيُفْطِرُنِي إِذَا صُمْتُ وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. قَالَ: وَصَفْوَانَ عِنْدَهُ. قَالَ: فَسَأَلَهُ عَمَّا قَالَتْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَّا قَوْلُهَا يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ، فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ وَقَدْ نَهَيْتُهَا. قَالَ: فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ سُورَةً وَاحِدَةً لَكَفَّتِ النَّاسَ. وَأَمَّا قَوْلُهَا: يُفْطِرُنِي، فَإِنَّهَا تَنْطَلِقُ فَتَصُومُ وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌّ فَلَا أَصْبِرُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ: لَا تَصُومُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا. وَأَمَّا قَوْلُهَا: إِنِّي لَا أَصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ قَدْ عُرِفَ لَنَا ذَاكَ لَا نَكَادُ نَسْتَقِظُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. قَالَ: فَإِذَا اسْتَيْقَظْتَ فَصَلِّ.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (جاءت امرأة) لم نقف على اسمها. قوله: (إن زوجي صفوان بن المعطل) بفتح الطاء المشددة، ابن ربيعة مصغراً، ابن خزاعي بلفظ النسب، ابن محارب بن مرة السلمى، شهد الخندق والمشاهد، وأول مشاهدته غزوة المريسيع التي جرى ذكره فيها في حديث الإفك المشهور، وفيه قول النبي ﷺ في حقه: ما علمت عليه إلا خيراً. قتل في خلافة عمر في غزاة أرمينية سنة تسع عشرة. قوله: (فإنها تقرأ

بسورتين، وقد نهيتها... إلخ) يعنى: أنها تقرأ فى الصلاة بسورتين طويلتين وقد نهيتها عن ذلك فلم تنته فضربتها، فقال لها ﷺ: لو كانت سورة واحدة من القرآن لكفت الناس، يريد بذلك أنها تقصر القراءة فى الصلاة. وفى بعض النسخ: فإنها تقرأ بسورتى بإضافة سورة إلى باء المتكلم، يعنى السورة التى أقرأها. وعليها فقوله ﷺ: لو كانت سورة واحدة أى: من القرآن لكفت الناس قراءتها فى الصلاة ردّ له عن نهيه لها عن قراءة تلك السورة. قوله: (فإنها تنطلق فتصوم) يعنى: أنها تكثر من الصيام تطوعاً وأنا فى حاجة إليها للجماع. ولا ينافيه ما فى حديث الإفك عن عائشة قالت: إن صفوان ما كشف كنف أنثى قط؛ لأن المراد ما كشف كنف أنثى حراماً فلا ينافى أنه كان يكشف كنف زوجته. قوله: (فإننا أهل بيت قد عرف لنا ذاك) يعنى: إننا جماعة تتناقل رءوسنا من كثرة النوم فلا نستيقظ إلا بعد الشمس، ولم يلمه ﷺ على ذلك، لأن غلبة النوم عليه صارت كالطبيعة يعجز عن دفعها، فكان بمنزلة من يغمى عليه. قال الخطابي: ويشبه أن يكون ذلك منه على معنى ملكة الطبع واستيلاء العادة، فصار كالشئ المعجوز عنه، وكان صاحبه فى ذلك بمنزلة من يغمى عليه فعذر فيه ولم يؤنب عليه. وما قيل من أن المراد إننا أهل صنعة نقوم بها فى الليل فلا نستيقظ إلا بعد طلوع الشمس، فغير مسلم؛ إذ لو كان كذلك لالتصمت زوجته له عذراً، ولم تشكه لرسول الله ﷺ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يجوز للمرأة أن تشكو زوجها لكبير القوم إذا منعها من فعل الخير، أو رأت عليه تقصيراً فى الواجب، وعلى أن للزوج أن يمنع امرأته من صيام التطوع إذا كان يفوت حقه. قال الخطابي: فيه من الفقه أن منافع المتعة والعشرة من الزوجة مملوكة للزوج فى عامة الأحوال، وأن للزوج أن يضربها ضرباً غير مبرح إذا امتنعت عليه من إيفاء الحق وإجمال العشرة، وفيه دليل

على أنها لو أحرمت بالحج؛ كان له منعها لأن حقه عليها معجل، وحق الحج متراخ. وإلى هذا ذهب عطاء بن أبي رباح، ولم يختلف العلماء في أن له منعها من حج التطوع.

وفيه دليل على حسن ملاطفته ﷺ ورفقه بأمته، فينبغي لمن يكون واليًا على قوم أو رئيسًا عليهم أن يقتدى به. وعلى أن الإنسان مخاطب بالصلاة ولو خرج وقتها.

﴿ باب في الصائم يُدعى إلى وليمة ﴾

أى: أيجوز له الفطر؟ أم لا؟

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ. قَالَ هِشَامٌ: وَالصَّلَاةُ الدُّعَاءُ.

والحديث أخرجه أيضًا: مسلم والنسائي والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا دعى أحدكم فليجب) أى: فليجب دعوة الداعى له سواء أكانت وليمة عرس أم غيرها، فالأمر فيه للوجوب مطلقًا، وبه قال بعض الشافعية، ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري، وذهب ابن حزم إلى أنه قول جمهور الصحابة والتابعين، ويدل لهم أيضًا ما رواه البخارى ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من يأتيها، ويدعى إليها من يأبأها، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله، وفى رواية لهما عن

أبي هريرة موقوفًا: شر الطعام طعام الوليمة، تدعى لها الأغنياء وتترك الفقراء، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله، فإن العصيان لا يكون إلا لترك واجب.

وذهبت المالكية والحنابلة وجمهور الشافعية إلى وجوب الإجابة في وليمة العرس واستجابها في غيرها. وذهبت الحنفية إلى أن الإجابة إلى وليمة العرس سنة مؤكدة قرية من الواجب؛ لما رواه الشيخان عن ابن عمر مرفوعًا: إذا دعى أحدكم إلى وليمة فليأتها. قال ابن عابدين: وفي الاختيار: وليمة العرس سنة قديمة إن لم يجبها أثم، لقوله: ﷺ: من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فإن كان صائمًا أجاب ودعًا، وإن لم يكن صائمًا أكل ودعًا، وإن لم يأكل ولم يجب أثم وجفًا، لأنه استهزاء بالمضيف، وقال ﷺ: لو دعيت إلى كراع لأجبت، ومقتضاه أنها سنة مؤكدة بخلاف غيرها، وصرح شراح الهداية بأنها قرية من الواجب. كلام ابن عابدين. ونقل عن النبايع: لو دعى إلى دعوة، فالواجب الإجابة إن لم يكن هنالك معصية ولا بدعة، والامتناع أسلم في زماننا إلا إذا علم يقينًا أن لا بدعة ولا معصية. وقد أشار بهذا إلى بعض الأعذار التي تبيح التخلف عن الإجابة، ومنها بعد محل المدعو بحيث يشق عليه الذهاب إلى مكان الداعي فلا يطالب بالإجابة.

قوله: (فإن كان مفطرًا فليطعم... إلخ) بفتح العين المهملة مضارع طعم من باب علم، أى: فليأكل من الوليمة، والأمر للندب، وإن كان صائمًا فليدعُ لرب الوليمة كما ذكره هشام، أو أن المراد فليصل ركعتين، ولا مانع من الجمع بين الصلاة والدعاء كما فعل ﷺ في بيت أم سليم، فقد روى البخارى عن أنس قال: دخل النبي ﷺ على أم سليم فاتته بتمر وسمن، فقال: أعيدوا سمنكم في سقائه وتمركم في وعائه، فإني صائم. ثم قام إلى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة، فدعا لأم سليم وأهل بيتها.

﴿ باب ما يقول الصائم إذا دعى إلى تناول طعام ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ.

○ معنى الحديث: قوله: (فليقل: إني صائم) أى: فليعتذر للداعي له بقوله: إني صائم، وإن كان يستحب إخفاء النوافل، لئلا يؤدي امتناعه إلى العداوة والبغضاء، فإن سامحه الداعي سقط عنه الحضور وإلا لزمه، لأن الصوم ليس عذرًا في التأخر عن إجابة الدعوة، وإذا حضر فلا يلزمه الأكل إلا إذا كان الداعي يتأذى بامتناعه فيأكل.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه لا بأس بإظهار نوافل الصوم إذا دعت الحاجة إليه، وعلى الإرشاد إلى حسن المعاشرة وتأليف القلوب وحسن الاعتذار عند سببه.

﴿ باب الاعتكاف ﴾

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى يَبْصُرَهُ اللَّهُ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى والدارقطنى والبيهقى.

○ معنى الحديث: وفي الحديث دليل على مشروعية الاعتكاف ولا سيما في العشر الأواخر من رمضان، وقد اتفق العلماء على ذلك، واختلفوا في حكمه، فقال مالك وأصحابه: إنه مستحب من نوافل الخير. وقيل: سنة. وقال ابن عبد السلام:

مقتضى الأحاديث أنه ﷺ داوم على فعله، فيكون سنة، وهو وجيه. وقال ابن العربي: إنه سنة مؤكدة.

وعند الحنفية ثلاثة أقسام: الأول: سنة مؤكدة في العشر الأواخر من رمضان، لحديث الباب. الثاني: واجب بالندب المطلق كقوله: لله على أن اعتكف كذا، أو المعلق كقوله: إن شفى الله فلاناً لأعتكفن كذا؛ لحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر نذر في الجاهلية أن يعتكف يوماً في المسجد الحرام، فسأل النبي ﷺ فقال: أوف بنذرك، رواه الشيخان، والصوم شرط فيه دون غيره على المذهب، حتى لو قال: لله على نذر أن اعتكف يوماً بلا صوم لزمه. الثالث: مستحب في غير ذلك للإجماع. وقال الشافعي وأحمد: إنه سنة؛ لمواظبته ﷺ عليه. وعن أحمد: لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أنه مستنون. وعن ابن المنذر نحوه، ومحل هذا الخلاف في غير المنذور، أما المنذور فاتفقوا على وجوبه، واختلف في أقل زمن الاعتكاف، فقال مالك: أقله يوم وليلة وهو مشهور المذهب، وقيل: ثلاثة أيام، وقال ابن القاسم عنه: أقله عشرة، وعند البغداديين من أصحابه أن العشرة مستحبة وأن أقله يوم وليلة.

وقال الشافعي وأصحابه: أقله لحظة، وهو قول داود الظاهري والمشهور عن أحمد، والمستحب ألا ينقص عن يوم خروجا من خلاف من أوجه.

وقالت الحنفية: أقل النفل منه ساعة على المفتى به، وقيل يوم، وأقل الواجب يوم لاشرط الصوم فيه. وقال عطاء بن أبي رباح: إذا جلس شخص في المسجد يقصد الخير فهو معتكف ما دام فيه، وهو قول يعلى بن أمية، وقال سويد بن غفلة: من جلس في المسجد وهو ظاهر فهو عاكف فيه ما لم يحدث. قال ابن حزم: يعلى صحابي

وسويد من كبار التابعين أفتى أيام عمر بن الخطاب، ولا يعرف ليعلى في هذا مخالف من الصحابة.

قوله: (حتى قبضه الله ﷺ) فيه دليل على أن الاعتكاف لم ينسخ، وأن النساء فيه كالرجال غير أنهن يعتكفن في مساجد بيوتهن على ما يأتي بيانه.

● عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ عَامًا، فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ اعْتَكَفَ عِشْرِينَ لَيْلَةً.

والحديث أخرجه أيضًا: والنسائي وابن ماجه والبيهقي والترمذي وابن حبان والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (فلم يعتكف عامًا) لأنه كان مسافرًا كما في رواية النسائي وابن ماجه والبيهقي عن أبي بن كعب قال: كان النبي ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان، فسافر عامًا فلم يعتكف، فلما كان من العام المقبل اعتكف عشرين يومًا. ويحتمل أنه ﷺ تركه حين أراد أزواجه الاعتكاف معه في المسجد كما في الحديث بعد. قوله: (اعتكف عشرين ليلة) أى: من رمضان: عشرة قضاء عما فاته في الماضي، وعشرة عن الحاضر، وهذا إما لأن الاعتكاف كان واجبًا عليه بخصوصه، أو لتأكيد سنته.

ويؤخذ منه أن من اعتاد الاعتكاف أيامًا لم يمكنه أدائه فيها فله قضاؤه، قال الترمذي: واختلف أهل العلم في المعتكف إذا قطع اعتكافه قبل أن يتمه على ما نوى، فقال بعض أهل العلم: إذا نقض اعتكافه وجب عليه القضاء، واحتجوا بالحديث أن النبي ﷺ خرج من اعتكافه فاعتكف عشرًا من شوال. وهو قول مالك. وقال بعضهم: إن لم يكن عليه نذر اعتكاف أو شيء أوجبه على نفسه. وكان متطوعًا فخرج؛ فليس عليه شيء يقضى إلا أن يجب ذلك اختيارًا منه، ولا يجب

ذلك عليه. وهو قول الشافعي، قال الشافعي: كل عمل لك ألا تدخل فيه، فإذا دخلت فيه فخرجت منه فليس عليك أن تقضى إلا الحج والعمرة. ومذهب الحنفية في هذا كمذهب مالك. قال الخطابي: فيه أن النوافل المعتادة تقضى إذا فاتت، وفيه دليل لمن أجاز الاعتكاف بغير صوم ينشئه له لأن صومه ﷺ في رمضان إنما كان للشهر. وقد اختلف في هذا، فقال الحسن البصري: إن اعتكف من غير صوم أجزأه، وإليه ذهب الشافعي وروى عن عليّ وابن مسعود، وقال الأوزاعي ومالك: لا اعتكاف إلا بصوم، وروى عن ابن عمر وابن عباس وعائشة، وهو قول ابن المسيب وعروة وابن الزبير والزهري.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ. قَالَتْ: وَإِنَّهُ أَرَادَ مَرَّةً أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ. قَالَتْ: فَأَمَرَ بَيْنَاهُ فَضْرِبَ، فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ أَمَرْتُ بَيْنَائِي فَضْرِبَ. قَالَتْ: وَأَمَرَ غَيْرِي مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَاهُ فَضْرِبَ، فَلَمَّا صَلَّى الْفَجْرَ نَظَرَ إِلَى الْأُتْبَةِ فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ أَلَبَرْتُ ثُرْدُنَ؟ قَالَتْ: فَأَمَرَ بَيْنَاهُ فَقَوَّضَ وَأَمَرَ أَزْوَاجَهُ بِأُنْبِيتِهِنَّ فَقَوَّضَتْ، ثُمَّ أَخَّرَ الْاِعْتِكَافَ إِلَى الْعَشْرِ الْأَوَّلِ يَعْنِي مِنْ شَوَّالٍ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم وابن ماجه والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه) أى: المكان الذى يريد المكث فيه للعبادة، وهو يدل على أنه ﷺ كان يدخل معتكفه بعد صلاة الصبح واختلف العلماء فيمن نوى اعتكاف يوم وليلة أو أكثر متى يدخل

معتكفه؟ فذهب الأوزاعي والثوري والليث بن سعد إلى أنه يدخل معتكفه بعد صلاة الصبح. وقال جماعة منهم الأئمة الأربعة: يدخل معتكفه قبل غروب الشمس، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه قال: من كان معي فليعتكف العشر الأواخر. قالوا: فإن العشر بدون هاء عدد الليالي، قال تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ الفجر/٢. وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين. وأجابوا عن حديث الباب بأنه ﷺ دخل المسجد أول الليل، ولكنه لم يخل بنفسه في المكان الذي أعده للاعتكاف إلا بعد صلاة الصبح، وإنما لم يدخله ليلاً لأن الدخول فيه للخلوة، والليل وقت خلوه بنفسه فلم يحتاج فيه إلى الخلوة. وأجاب القاضي أبو يعلى من الحنابلة بحمل الحديث على أنه كان يفعل ذلك في العشرين ليعتكف بعض يوم قبل العشر. وعليه يلزم أن تكون السنة في الشروع في الاعتكاف من صبح العشرين استظهاراً باليوم الأول، ولا مانع منه، وكلام الجمهور لا ينافيه، فإنهم ما تعرضوا له إثباتاً ولا نفيًا. وهذا في غير المنذور، أما المنذور فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: يدخل قبل غروب الشمس إذا نذر اعتكاف شهر مثلاً، وبه قال مالك فيمن نذر يوماً أيضاً، وقال الشافعي: يدخل قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب شمس، وفرق أبو ثور بين نذر الليالي والأيام، فقال: إذا نذر أن يعتكف عشرة أيام دخل قبل طلوع الفجر، وإذا نذر عشر ليال دخل قبل غروب الشمس. قال ابن رشد في البداية: السبب في اختلافهم معارضة الأقيسة بعضها بعضاً، ومعارضة الأثر لجميعها، وذلك أن من رأى أن أول الشهر ليلة واعتبر الليالي قال: يدخل قبل مغيب الشمس، ومن لم يعتبر الليالي قال: يدخل قبل الفجر، ومن رأى أن اسم اليوم يقع على الليل والنهار معاً أوجب إن نذر يوماً أن

يدخل قبل غروب الشمس، ومن رأى أنه إنما ينطلق على النهار أوجب الدخول قبل طلوع الفجر، ومن رأى أن اسم اليوم خاص بالنهار واسم الليل بالليل فرق بين أن ينذر أياماً أو ليالى.

والحق أن اسم اليوم في كلام العرب قد يقال على النهار مفرداً، وقد يقال على الليل والنهار معاً، لكن يشبه أن يكون دلالتُه الأولى إنما هي على النهار، ودلالته على الليل بطريق اللزوم. وأما الأثر المخالف لهذه الأقيسة كلها فهو ما أخرجه البخارى وغيره من أهل الصحيح عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يعتكف في رمضان، وإذا صلى العداة دخل مكانه الذى كان يعتكف فيه. وأما وقت خروجه فعند مالك يستحب لمعتكف العشر الأواخر من رمضان البقاء في المسجد حتى يخرج منه إلى صلاة العيد، وإن خرج بعد غروب الشمس أجزأه. وقال أبو حنيفة والشافعي: يخرج بعد غروب الشمس. وقال سحنون وابن الماجشون: إن رجع إلى بيته قبل صلاة العيد فسد اعتكافه. وسبب الاختلاف: هل الليلة الباقية هي من حكم العشرة أم لا؟.

قوله: (فأمر بينائه فضرب) أى: أمر بخيمته التى يعتكف فيها فنصبت له، وفي رواية للبخارى فكنت أضرب له خباء. قوله: (أمرت ببنائى فضرب) أى: بعد أن استأذنت النبى ﷺ فأذن لها، ففي رواية للبخارى: فاستأذنت عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت قبة، فسمعت بها حفصة فضربت قبة. وفي رواية للنسائي: ثم استأذنته حفصة فأذن لها، وفي رواية للبخارى: وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت. ولا تنافي بينهما؛ لحمل قوله: في رواية النسائي: "ثم استأذنته حفصة" على معنى استأذنته بواسطة عائشة.

قوله: (وأمر غیری من أزواج النبی ببنائها) أى: بقبضتها، وفي نسخة: "بينائه" بالتذكير باعتبار أن المرجع لفظ غیری، والمراد بالغیر حفصة وزینب كما في رواية للبخاری من طريق محمد بن فضیل عن یحیی بن سعید عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يعتكف في كل رمضان، فإذا صلى الغداة دخل مكانه الذى اعتكف فيه، فاستأذنته عائشة أن تعتكف فأذن لها فضربت فيه أى: في المسجد قبة، فسمعت بها حفصة فضربت قبة، وسمعت زينب بها فضربت قبة أخرى... إلخ.

قوله: (آلبر تردن) بهمزة الاستفهام الإنكارى ممدودة بمعنى النفي، ونصب البر على أنه مفعول تردن مقدم، أى: لا تردن البر بهذا بخطاب جمع المؤنث. وفي لفظ مسلم: "آلبر يردن" بصيغة الغيبة، وفي رواية للبخاری: آلبر ترون بهن أى: تظنون الخير بهن، وهو خطاب للحاضرين من الرجال.

قوله: (فأمر بينائه فَقَوْضَ... إلخ) بالبناء للمجهول أى: هدم وأزيل، وكذا أمر أزواجه ببنائهن فهدم، ولعله ﷺ فعل ذلك خشية أن يكون الحامل لهن على الاعتكاف المباهاة والتنافس الناشئ عن الغيرة حرصاً على القرب منه ﷺ خاصة، فيخرج الاعتكاف عن موضوعه، أو لأنه يضيق المسجد على المصلين بسب كثرة القباب فيه، وأمر ﷺ بهدم بنائه ولم يقتصر على هدم بناء أزواجه، لأن ذلك أدعى إلى امثالهن.

وصرح في هذه الرواية بأنه ﷺ آخر الاعتكاف إلى العشر الأول من شوال، وفي رواية للبخاری من طريق محمد بن فضیل عن یحیی بن سعید عن عمرة عن عائشة فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال. ولا منافاة بينهما؛ لأن المراد بقوله: في رواية البخاری حتى اعتكف في آخر العشر من شوال أنه جعل

نهاية اعتكافه آخر العشر الأول من شوال، فيكون قد اعتكف من أولها، أو أن لفظ "آخر" وقع غلطاً من النساخ، والأصل: حتى اعتكف في العشر من شوال، وهي مطلقة، فتحمل على العشر الأول التي صرح بها في رواية المصنف.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الصبح، وتقدم بيانه. وعلى جواز ضرب الأخيبة في المسجد للحاجة. وعلى جواز اعتكاف النساء في المساجد، وعلى أنه ليس للمرأة أن تعتكف إلا بإذن زوجها، وعلى أنه إذا اعتكفت ولو بإذنه كان لزوجها أن يمنعها، وإليه ذهب الجمهور، وقال مالك: ليس له ذلك بعد الإذن. وعلى جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه إذا كان لمصلحة، ولكنه يقضى وجوباً عند مالك، قال في الموطأ: سئل مالك عن رجل دخل المسجد لعكوف في العشر الأواخر من رمضان فأقام يوماً أو يومين ثم مرض فخرج من المسجد، أوجب عليه أن يعتكف ما بقي من العشر إذا صح أم لا يجب ذلك عليه؟ وفي أي شهر يعتكف إن وجب ذلك عليه؟ فقال مالك: يقضى ما وجب عليه من عكوف بنذر أو دخول فيه إذا صح في رمضان وغيره. وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد: إن كان الاعتكاف واجباً لزم قضاؤه وإلا فلا، لأن النبي ﷺ لم يأمر أزواجه بالقضاء، وقضاؤه ﷺ لهذا الاعتكاف لم يكن لوجوبه عليه، وإنما لأنه كان إذا عمل عملاً أثبتته، وكان فعله لقضائه كفعله لأدائه على سبيل التطوع لا على سبيل الإيجاب كما قضى السنة التي فاتته بعد الظهر، وتركه ﷺ للاعتكاف دليل على عدم وجوبه، وقضاؤه له لا يدل على الوجوب لأن قضاء السنن مشروع.

قال الخطابي: وفيه كالدلالة على أن اعتكاف المرأة في بيتها جائز، وحكى عن أبي حنيفة: فأما الرجل فلم يختلفوا أن اعتكافه في بيته غير جائز، وإنما شرع الاعتكاف في المساجد. وروياتي تمامه في الباب الآتي.

﴿ باب أين يكون الاعتكاف ؟ ﴾

أى فى أى : مكان يكون الاعتكاف .

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ .
قَالَ نَافِعٌ : قَدْ أَرَانِي عَبْدُ اللَّهِ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ يَعْتَكِفُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَسْجِدِ .

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والترمذى .

○ معنى الحديث : قوله : (وقد أراى عبد الله المكان... إلخ) بئنه ابن ماجه فى رواية له عن ابن عمر أيضًا أنه ﷺ كان إذا اعتكف ، طرح له فراشه ويوضع له سريره وراء أسطوانة التوبة . وفى رواية للبيهقي بسند حسن أنه ﷺ كان إذا اعتكف يطرح له فراشه أو سريره إلى أسطوانة التوبة مما يلي القبلة يستند إليها .

وفى الحديث أنه ﷺ كان يعتكف فى المسجد ولم يثبت أنه اعتكف فى غيره ، ومن هذا اتفق العلماء على أنه يشترط المسجد فى الاعتكاف إلا ما حكى عن محمد بن عمر بن لبابة المالكي من أن الاعتكاف يصح فى كل مكان ، واستدلوا على اشتراط المسجد أيضًا بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ البقرة / ١٨٧ ، وجه الدلالة أنه لو صح الاعتكاف فى غير المسجد لم يختص تحريم المباشرة حال التلبس به بالمسجد لأن الجماع منافٍ للاعتكاف ومحرم فيه مطلقًا بالإجماع ، فلو لم يكن

المراد من الآية أن الاعتكاف لا يكون إلا في المساجد لم يكن لذكرها وجه. والمراد بالمباشرة في الآية: الجماع دون غيره من معاني المباشرة، كما رواه الطبري عن ابن عباس، وعطاء والضحاك وقتادة وغيرهم، قال: حدثنا بشر بن معاذ ثنا سعيد عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ قال: كان الرجل إذا خرج من المسجد وهو معتكف ولقي امرأته باشرها إن شاء، فنهاهم الله ﷻ عن ذلك وأخبرهم أن ذلك لا يصلح حتى يقضى اعتكافه.

قال النووي بعد ذكر أحاديث الاعتكاف: وفي هذه الأحاديث أن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد، لأن النبي ﷺ وأزواجه وأصحابه إنما اعتكفوا في المسجد مع المشقة في ملازمته، فلو جاز في البيت لفعلوه ولو مرة ولا سيما النساء لأن حاجتهن إليه في البيوت أكثر.

واختلفوا في المسجد الذي يصح فيه الاعتكاف، فقال أبو حنيفة وأحمد وأبو ثور: لا يكون إلا في مسجد تقام فيه الجماعة، لأن الجماعة واجبة عند أحمد، وسنة عند أبي حنيفة، ولو اعتكف في مسجد لا تقام فيه جماعة، لأدى إما إلى ترك الجماعة الواجبة أو المستنونة على سبيل التأكيد، وإما إلى خروجه إلى الجماعة كثيراً، وذلك منافي للاعتكاف. واستدلوا بما رواه الطبراني عن إبراهيم النخعي أن حذيفة قال لابن مسعود: ألا تعجب من قوم بين دارك ودار أبي موسى يزعمون أنهم عكوف؟ فقال ابن مسعود: فلعلهم أصابوا وأخطأت أو حفظوا ونسيت، فقال حذيفة: أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة. وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما عن علي: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة، وروى عن أبي حنيفة أنه لا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد يصلى فيه الصلوات الخمس، وعن أبي يوسف أن الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة، وأما غير الواجب فيجوز في

المسجد وفي غيره. وقال مالك: يصح الاعتكاف في كل مسجد مباح لعموم الناس إلا إن نوى أياماً فيها الجمعة فيجب أن يكون في مسجد تقام فيه الجمعة، فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت. وقالت الشافعية: لا يجوز الاعتكاف إلا في المسجد، والأفضل أن يكون في المسجد الجامع. وقال ابن حزم: يجوز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة أو لم تجمع سواء كان مسقفاً أو مكشوقاً، فإن كان لا يصلي فيه جماعة ولا له إمام لزمه الخروج لكل صلاة إلى مسجد يصلي فيه جماعة إلا أن يبعد منه بعداً يكون عليه فيه حرج فلا يلزمه. وقال الزهري والحكم: لا يصح الاعتكاف إلا في المسجد الجامع. وحكى ابن المنذر عن حذيفة أنه لا يصح الاعتكاف إلا في أحد المساجد الثلاثة: المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى. وعن عطاء أنه لا يكون إلا في مسجد مكة والمدينة. وعن ابن المسيب: لا اعتكاف إلا في مسجده ﷺ، وهذا تخصيص بلا تخصص. وعن الشعبي: أن الرجل يعتكف في مسجد بيته.

وما ذهب إليه ابن حزم من تعميم المساجد هو الظاهر لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ وهذا كله في حق الرجل، وأما المرأة؛ فقال مالك والشافعي وأحمد: لا تعتكف إلا في مسجد مباح لعموم الناس، وليس لها أن تعتكف في مسجد بيتها، وبه قال ابن حزم. وعن أبي حنيفة: إن اعتكفت في مسجد الجماعة جاز، واعتكافها في مسجد بيتها أفضل، قال في الكفاية: وهو الصحيح، لأن مسجد الجماعة يدخل فيه كل أحد وهي طول النهار لا تقدر أن تكون مسترة ويخاف عليها الفتنة من الفسقة. لكن إذا خيف عليها الفتنة امتنع اعتكافها في المسجد المباح للناس اتفاقاً، ومسجد بيتها المكان المهيأ لصلاتها فيه.

فائدة: قال ابن قدامة الحنبلي في المغني: ويجوز للمعتكف صعود سطح المسجد لأنه من حملته، ولهذا يمنع الجنب من اللبث فيه، وهذا قول أبي حنيفة ومالك

والشافعي، ولا نعلم فيه مخالفاً، ويجوز أن يبيت فيه، وظاهر كلام الخرقى أن رحبة المسجد ليست منه، وليس للمعتكف الخروج إليها، لقوله في الحائض: يضرب لها خباء في الرحبة والحائض ممنوعة من المسجد. وقد روى عن أحمد ما يدل على هذا، وروى عنه المروزي أن المعتكف يخرج إلى رحبة المسجد وهي من المسجد. وقال القاضي: إن كان عليها حائط وباب فهي كالمسجد لأنها منه وتابعة له، وإن لم تكن محوطة لم يثبت لها حكم المسجد، فكانه جمع بين الرويتين وحملهما على اختلاف الحالين، فإن خرج إلى منارة خارج المسجد للأذان بطل اعتكافه، قال أبو الخطاب: ويحتمل ألا يبطل لأن منارة المسجد كالمتصلة به. وقال النووي في شرح المهذب: قد ذكرنا أنَّ المنارة التي في رحبة المسجد يجوز للمؤذن وغيره صعودها ولا يبطل الاعتكاف بذلك. نص عليه الشافعي واتفق الأصحاب عليه. ومن المهم بيان حقيقة هذه الرحبة، قال صاحب الشامل والبيان: المراد بالرحبة ما كان مضافاً إلى المسجد محجراً عليه، قالوا: والرحبة من المسجد. قال صاحب البيان وغيره: وقد نص الشافعي على صحة الاعتكاف في الرحبة. قال القاضي أبو الطيب في المجرد: قال الشافعي: يصح الاعتكاف في رحاب المسجد لأنها من المسجد. وقال المحاملي في المجموع: للمنارة أربعة أحوال: (إحداها) أن تكون مبنية داخل المسجد فيستحب الأذان فيها لأنه طاعة. (الثانية) أن تكون خارج المسجد إلا أنها في رحبة المسجد، فالحكم فيها كالحكم لو كانت في المسجد لأن رحبة المسجد من المسجد، ولو اعتكف فيها صح اعتكافه. (الثالثة) أن تكون خارج المسجد وليست في رحبته إلا أنها متصلة ببناء المسجد ولها باب إلى المسجد، فله أن يؤذن فيها لأنها متصلة بالمسجد ومن جهته (الرابعة) أن تكون خارج المسجد غير متصلة به ففيها خلاف.

وقال ابن قدامة في المغني: يستحب للمعتكف التشاغل بالصلاة وتلاوة القرآن وذكر الله تعالى ونحو ذلك من الطاعات المحضة، ويجتنب ما لا يعنيه من الأقوال والأفعال ولا يكثر الكلام لأن من كثر كلامه كثر سقطه، وفي الحديث: من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ويجتنب الجدال والمرء والسباب والفحش، فإن ذلك مكروه في غير الاعتكاف ففيه أولى، ولا يبطل الاعتكاف بشيء من ذلك لأنه لما لم يبطل بمباح الكلام لم يبطل بمحظوره، ولا بأس بالكلام لحاجته ومحادثة غيره، فإن صفة زوج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ معتكفاً فأتته أزوره ليلاً فحدثته ثم قمت... الحديث، وقال علي عليه السلام: أيما رجل اعتكف فلا يسب ولا يرفث في الحديث، ويأمر أهله بالحاجة أي: وهو يعيش ولا يجلس عندهم. رواه الإمام أحمد. فأما إقراء القرآن وتدريس العلم ودرسه ومناظرة الفقهاء ومجالستهم وكتابة الحديث ونحو ذلك مما يتعدى نفعه، فأكثر أصحابنا على أنه لا يستحب حال الاعتكاف، وهو ظاهر كلام أحمد. وقال أبو الحسن الآمدي: في استحباب ذلك روايتان. واختار أبو الخطاب أنه مستحب إذا قصد به طاعة الله ﷻ لا المباهاة، وهذا مذهب الشافعي لأن ذلك أفضل العبادات ونفعه يتعدى، فكان أولى من تركه كالصلاة، واحتج أصحابنا بأن النبي ﷺ كان يعتكف فلم ينقل عنه الاشتغال بغير العبادات المختصة به، ولأن الاعتكاف عبادة من شرطها المسجد فلم يستحب فيها ذلك كالطواف. وما ذكروه يبطل بعبادة المرضى وشهود الجنائز، فعلى هذا القول فعله لهذه الأفعال أفضل من الاعتكاف. قال المروزي: قلت لأبي عبد الله: إن رجلاً يقرئ في المسجد وهو يريد أن يعتكف ولعله أن يختم في كل يوم، فقال: إذا فعل هذا كان لنفسه، وإذا قعد في المسجد كان له ولغيره، يقرئ أحب إليّ، ثم قال: وليس من شريعة الإسلام الصمت عن الكلام، وظاهر الأخبار تحريمه، قال قيس بن مسلم: دخل

أبو بكر الصديق عليه السلام على امرأة من أحسن يقال لها زينب فرآها لا تتكلم فقال: ما لها لا تتكلم؟ قالوا: حجت مصمتة، فقال لها: تكلمي فإن هذا لا يحل، هذا من أعمال الجاهلية. فتكلمت. رواه البخاري. وروى أبو داود بإسناده عن علي عليه السلام قال: حفظت عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا صمات يوم إلى الليل. وروى عن النبي ﷺ أنه نهى عن صوم الصمت، فإن نذر ذلك في اعتكافه أو غيره لم يلزمه الوفاء به، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ولا نعلم فيه مخالفاً، لما روى ابن عباس قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذا برجل قائم فسأل عنه ﷺ فقالوا: أبو اسرايل، نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم، فقال النبي ﷺ: مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه رواه البخاري. ولأنه نذر فعل منهى عنه، فلم يلزمه كنذر المباشرة في المسجد، وإن أراد فعله لم يكن له ذلك سواء نذره أو لم ينذره، وقال أبو ثور وابن المنذر: له فعله إذا كان أسلم، ولنا النهي عنه وظاهره التحريم والأمر بالكلام ومقتضاه الوجوب، وقول أبي بكر الصديق ﷺ: إن هذا لا يحل هذا من عمل الجاهلية. وهذا صريح ولم يخالفه أحد من الصحابة فيما علمناه، واتباع ذلك أولى، ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلاً من الكلام، لأنه استعمال له في غير ما هو له، فأشبه استعمال المصحف في التوسد ونحوه، وقد جاء: لا تناظروا بكتاب الله قيل معناه: لا تتكلم به عند الشيء تراه كأنك ترى رجلاً قد جاء في وقته فتقول: "وجئت على قدر يا موسى"، أو نحوه. ذكر أبو عبيدة نحو هذا المعنى قال: ولا بأس أن يتزوج في المسجد ويشهد النكاح، وإنما كان كذلك لأن الاعتكاف عبادة لا تحرم الطيب، فلم تحرم النكاح كالصوم، ولأن النكاح طاعة وحضوره قرينة ومدته لا تتناول فيتشاغل به عن الاعتكاف، فلم يكره فيه كتميت العاطس ورد السلام. ولا بأس أن يتنظف بأنواع التنظف لأن النبي ﷺ كان

يرجل رأسه وهو معتكف، وله أن يتطيب ويلبس الرفيع من الثياب، وليس ذلك بمستحب.

﴿ باب المعتكف يدخل البيت لحاجته ﴾

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَى رَأْسِهِ فَأَرْجَلَهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

والحديث أخرجه أيضاً: مالك ومسلم والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (يُدْنِي إِلَى رَأْسِهِ) أى: يخرج رأسه من المسجد ويقربه إلى لأرجله وأسرحة، ففي رواية ابن ماجه: كان رسول الله ﷺ يدنى إلى رأسه وهو مجاور فأغسله وأرجله وأنا فى حجرتى وأنا حائض وهو فى المسجد. قوله: (إلا حاجة الإنسان) تعنى البول والغائط كما فسرهُ الزهري بهما، والإجماع على استثنائهما، ويلحق بهما القيء والحجامة إن احتاج إليها. واختلف فى الخروج للطعام والشراب، فذهب المالكية إلى أنه لا يخرج من المسجد لتعاطى شيء منهما، ويجوز له الخروج لشرائيهما إن احتاج، قالوا: ولا يقف مع أحد بعد قضاء حاجته، فإن فعل بطل اعتكافه، ويكره له أن يعتكف غير مستوف لما يحتاج إليه. وبهذا قالت الحنابلة، قالوا: ويضع سفرة يسقط عليها ما يقع منه لئلا يلوث المسجد، ويغسل يده فى الطست ليفرغ خارج المسجد، ولا يجوز أن يخرج لغسل يده، لأن ذلك ميسور له فى المسجد، ولا يكره تجديد الطهارة فيه، فقد قال أبو العالية: حدثني من كان يخدم النبي ﷺ قال: أنا حفظت لكم منه أنه كان يتوضأ فى المسجد. وعن ابن عمر أنه قال: كان يتوضأ فى المسجد الحرام على عهد رسول الله ﷺ الرجال والنساء. وعن ابن سيرين: كان أبو بكر وعمر والخلفاء يتوضأون فى المسجد، وروى

ذلك عن ابن عمر وابن عباس وطاوس وابن جريج، وفي رواية عن أحمد: يكره تجديد الوضوء في المسجد لأنه لا يسلم من أن ييصق أو يمتخط فيه، والبصاق في المسجد خطيئة، أما إذا كان الوضوء عن حدث لم يبطل الاعتكاف بالخروج إليه سواء أكان في وقت الصلاة أم قبلها. من المغنى.

وقالت الحنفية: يحرم على المعتكف اعتكافاً واجباً أو مؤكداً الخروج من معتكفه ليلاً أو نهاراً إلا لحاجة شرعية أو طبيعية أو ضرورية، فالشرعية كصلاة الجمعة وعيد فيخرج في وقت يمكنه إدراكها ويصلى سنتها البعدية: أربعاً عند الإمام وستة عند الصاحبين، ولو أتم اعتكافه في مسجد الجمعة صح مع الكراهة التنزيهية لمخالفته ما التزمه بلا ضرورة، والطبيعية كالطهارة ومقدماتها، والضرورية كأنهدام المسجد وإخراج غارم له كرهاً وخوفاً على نفسه أو ماله من ظالم. وأما أكله وشربه ونومه فلا يكون إلا في المسجد، فلو خرج لشيء منها بطل اعتكافه لأنه خروج بلا ضرورة، وما قيل: من أنه يخرج بعد الغروب للأكل محمول على ما إذا لم يجد من يقوم له به فحينئذ يكون الخروج لضرورة. قالوا: ولا بأس بأن يعقد في المسجد أى: عقد احتاج إليه حاجة أصلية كالزواج والبيع والشراء فيه من غير أن يحضر السلعة لأنه قد يحتاج إلى ذلك بأن لا يجد من يقوم بحاجته، ويكره ذلك لغير المعتكف ولو بلا إحضار السلعة، لحديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ نهى عن الشراء والبيع في المسجد، وأن ينشد فيه ضالة أو ينشد فيه شعر، ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة، رواه الأربعة وحسنه الترمذى.

وقالت الشافعية: يجوز للمعتكف أن يخرج للأكل في بيته وأن يأكل في المسجد، أما الخروج للشرب فإن وجد من يسقيه فلا يجوز له أن يخرج على أصح القولين، وإن لم يجد يخرج من غير خلاف.

قال الخطابي: فيه بيان أن المعتكف لا يدخل بيته إلا لغائط أو بول، فإن دخله لغيرهما من طعام، فسد اعتكافه. وقد اختلف في ذلك، فقال أبو ثور: لا يخرج إلا لحاجة الوضوء الذي لا بد منه، وقال إسحاق بن راهويه: لا يخرج إلا لغائط أو بول، وله أن يخرج في التطوع لعبادة مريض وشهود جنازة إن اشترطه في بدء الاعتكاف، وقال أصحاب الرأي: لا يخرج إلا للجمعة والغائط والبول، ولا يخرج لعبادة مريض وشهود جنازة، وبه قال مالك والشافعي وعطاء ومجاهد، وعن علي وسعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي أنه يجوز الخروج لهما. ويأتي مزيد لهذا بعد.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكُونُ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ فَيَتَوَلَّى رَأْسَهُ مِنْ خَلَلِ الْحُجْرَةِ فَأَغْسِلُ رَأْسَهُ. وَقَالَ مُسَدَّدٌ: فَأَرْجُلَهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (من خلل الحجرة) الخلل بفتحين جمعه خلال مثل جبل وجبال، الفرجة بين الشيئين، والمراد بها هنا باب الحجرة، ففي رواية أحمد والنسائي: كان يأتي وهو معتكف في المسجد فيتكى على باب حجرتي فأغسل رأسه وسائرته في المسجد. وقوله: (وقال مسدد: فأرجله... إلخ) أى: قال في روايته: فيناولني رأسه من خلل الحجرة فأرجله. أى: أسرحه، وقوله (وأنا حائض) مذكور في كل من رواية سليمان ومسدد.

وفي الحديث دلالة على أن للمعتكف أن يلازم المسجد، وعلى أنه إذا أخرج بعض بدنه من المسجد لا يضر، وعلى أنه يجوز له أن يغسل رأسه ويسرحه. ويلحق بذلك حلق الرأس وشف الإبط وتقليم الأظافر وتنظيف البدن، قال الخطابي: وفيه أن بدن الحائض طاهر وأن من حلف لا يدخل بيتاً فادخل رأسه فيه وسائر بدنه خارج لم يحنث.

● عَنْ صَفِيَّةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعْتَكِفًا فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلاً فَحَدَّثَنِي ثُمَّ قُمْتُ فَأَنْقَلَبْتُ فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي - وَكَانَ مَسْكُهَا فِي دَارِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ فَلَمَّا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ أَسْرَعَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَلَى رِسْلِكُمَا؛ إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ. قَالَا: سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ؛ فَخَشِيتُ أَنْ يَقْدِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا. أَوْ قَالَ: شَرًّا.

والحديث أخرجه أيضاً: أحمد والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (فأتيته أزوره ليلاً) ظاهره أنها أتت وحدها، وفي رواية للبخاري من طريق معمر كان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرحن أى: أن صرحن إلى بيوتهن فقال لصفية بنت حبي: لا تعجلي حتى أنصرف معك. قوله: (فحدثته) وفي رواية للبخاري من طريق شعيب أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة. قوله: (فانقلبت فقام معي ليقلبنى) بفتح الياء وسكون القاف، أى: رجعت إلى بيتي فقام ﷺ ليردني إلى بيتي كما يشعر بذلك رواية البخاري المذكورة، وكما صرح به

في رواية عبد الرزاق من طريق مروان بن سعيد بن المعلى أن النبي ﷺ كان معتكفاً في المسجد فاجتمع إليه نساؤه ثم تفرقن، فقال ﷺ لصفية: ألقبك إلى بيتك، فذهب معها حتى أدخلها بيتها، وكان بيتها في دار أسامة كما ذكره المصنف، أى: الدار التي صارت لأسامة بن زيد لأن أسامة لم يكن له دار مستقلة وقتئذ. ولعله ﷺ خص صفية بذلك لأنها جاءت متأخرة عن رفقتها فأخبرها ليحصل لها التساوى في مدة جلوسهن عنده، أو لأن بيوت رفقتها كانت أقرب إلى المسجد من منزلها فخرج ﷺ معها. قوله: (فمرّ رجلان من الأنصار) قيل: هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر، وفي رواية للبخاري من طريق سفيان بن عيينة: فأبصره رجل من الأنصار، قال ابن التين: ولعل سفيان وهم، لأن أكثر الروايات على التثنية، ويحتمل أن أحدهما كان تبعاً للآخر فلم يعول عليه، أو أن الراوى شك في الرواية فمرة قال: مر رجلان، وأخرى: مر رجل، وعلى فرض صحة رواية الأفراد يحمل على تعدد القصة.

قوله: (فلما رآيا النبي ﷺ أسرعاً) وفي رواية للبخاري: فنظرا إلى النبي ﷺ ثم أجازا أى: مضيا في طريقهما وفي رواية لابن حبان: فلما رآياه استحييا فرجعا. قوله: (على رسلكما) بكسر الراء وفتحها، أى: امشيا على هيتكما التي كنتما عليها ولا تسرعا. قوله: (قالا سبحان الله يا رسول الله) أى: تنزيهاً لله تعالى عن أن يكون رسوله ﷺ متهماً بما لا ينبغي، أو هو كناية عن التعجب من. قوله ﷺ لهما: إنها صفية، وفي رواية للبخاري: فكير ذلك عليهما، وفي رواية له أيضاً عن هشيم: فقالا: يا رسول الله؛ وهل نظن بك إلا خيراً؟! قوله: (إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم... إلخ) قيل: هو على ظاهره، وأن الله ﷻ أقدره على ذلك، ويحتمل أن يكون على سبيل التشبيه لكثرة إغوائه ووسوسته، فكأنه لا يفارق الإنسان كما لا يفارقه دمه، وقوله: فخشيت أن يقذف في قلوبكما شيئاً، أى: ما

ظننت بكما شرًا لكن خفت أن يوسوس لكما الشيطان ما تهلكان به. وفي الفتح: وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق: ما أقول لكما هذا أن تكونا تظنان شرًا، ولكن قد علمت أن الشيطان يجري من ابن مجرى الدم، ثم قال: (والحاصل) من هذه الروايات أن النبي صلى الله تعالى لم ينسبهما إلى أنهما يظنان به سوءًا لما تقرر عنده من صدق إيمانهما، ولكن خشى عليهما أن يوسوس لهما الشيطان ذلك، لأنهما غير معصومين، فقد يفضى بهما ذلك إلى الهلاك، فبادر إلى إعلامهما حسماً للقليل وتعليمًا لمن بعدهما إذا وقع له مثل ذلك، كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى، فقد روى الحاكم أن الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث، فقال الشافعي: إنما قال لهما ذلك لأنه خاف عليهما الكفر إن ظنا به التهمة؛ فبادر إلى إعلامهما نصيحة لهما قبل أن يقذف الشيطان في نفوسهما شيئاً يهلكان به.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز اشتغال المعتكف بالأمور المباحة من تشيع زائره والحديث مع غيره، وعلى جواز زيارة المرأة زوجها المعتكف ليلاً وخلوته بها، وعلى شفقتة ﷺ بأتمته وإرشادهم إلى ما يدفع عنهم الحرج والإثم، وعلى مشروعية التحرز من التعرض لسوء الظن والتحصن من كيد الشيطان والاعتذار. قال ابن دقيق العيد: وهذا متأكد في حق العلماء ومن يُقتدى به فليس لهم أن يفعلوا ما يوجب سوء الظن بهم وإن كان لهم فيه مخلص، لأن ذلك قد يؤدي إلى عدم الانتفاع بعلمهم، ولذا قال بعض العلماء: ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافياً؛ نفيًا للتهمة. وقامه في الفتح، وفيه دليل على مشروعية الذكر بقول سبحان الله عند وقوع ما يستعظم منه. وقال الخطابي: وفيه أنه خرج من المسجد معها ليلغها منزلها، وفي هذا حجة لمن رأى أن الاعتكاف لا يفسد إذا خرج في واجب، وأنه لا يمنع المعتكف من إتيان معروف.

﴿ باب المعتكف يعود المريض ﴾

● عَنْ عَائِشَةَ أَنَهَا قَالَتْ: السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسَّ امْرَأَةً، وَلَا يُبَاشِرَهَا وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ.

والحديث أخرجه أيضًا البيهقي والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (السنة على المعتكف ألا يعود مريضًا ولا يشهد جنازة) قال الخطابي: أرادت بقولها لا يعود مريضًا، أى: لا يخرج من معتكفه قاصدًا عيادته ويضيق عليه أن يمر به فيسأل عنه غير معرج عليه، كما ذكرته عن النبي ﷺ في حديث القاسم بن محمد.

ويظايره أخذ مالك وقال: لا يجوز للمعتكف أن يخرج لعيادة المريض ولا لتشيع الجنازة ولا للصلاة عليها ولو تعينت، فإن خرج بطل اعتكافه ولا إثم عليه، لأن في عدم خروجه عقوقًا، أما جنازتهما معًا فلا يخرج على مشهور المذهب بخلاف جنازة أحدهما فيخرج لئلا يكون عدم خروجه عقوقًا للحى منهما، وهو قول عطاء والزهرى وعروة ومجاهد. وفرقت الحنفية بين الاعتكاف المستحب والمسنون والواجب، ففي الأخيرين يحرم الخروج من معتكفه ليلاً أو نهارًا إلا لحاجة شرعية كصلاة جمعة وعيد، أو طيبة كالطهارة ومقدماتها من البول والغائط وإزالة نجاسة واغتسال من جنابة باحتلام، أو لحاجة ضرورية كانهدام المسجد وإخراج ظالم كرهاً وخوف على نفسه أو ماله من ظالم؛ فلا يفسد اعتكافه ولا يحرم عليه الخروج.

أما لو خرج لعيادة مريض أو شهود جنازة وإن تعينت عليه أو لإنقاذ غريق أو حريق أو جهاد تعين عليه فإنه يفسد اعتكافه ولا إثم عليه.

أما الاعتكاف المستحب فهو غير مقدر بمدة، فمن دخل المسجد ناوياً الاعتكاف فهو معتكف مدة وجوده في المسجد، تاركاً له إذا خرج. وفرقت الشافعية بين المنذور وغيره، فالمنذور لا يجوز الخروج منه إلا لحاجة ضرورية كالأكل والبول والغائط، فلا يجوز الخروج منه لعيادة المريض وشهود جنازة لم تعين عليه، فإن تعينت خرج. وإذا خرج لما يجوز له الخروج، فسأل في طريقه عن المريض. ولم يعرج عليه، لا ينقطع اعتكافه المنذور، أما غير المنذور فيجوز الخروج منه لعيادة المريض ونحوها.

وقالت الحنابلة: إذا كان الاعتكاف واجباً لا يخرج لعيادة مريض ولا جنازة ولا غيرهما إلا إن شَرَطَ ذلك فيجوز، وإن كان غير واجب جاز له الخروج، لأن كل واحد منهما تطوع، والأفضل المقام على اعتكافه، لأن النبي ﷺ لم يكن يعرج على المريض، ولم يكن واجباً عليه، وإن خرج لما لا بد منه فسأل عن المريض في طريقه ولم يعرج جاز؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك.

قال في المغنى: إذا وقعت فتنة خاف منها على نفسه إن قعد في المسجد أو على ماله نهياً أو حريقاً فله ترك الاعتكاف والخروج، لأن هذا مما أباح الله تعالى لأجله ترك الواجب بأصل الشرع وهو الجمعة والجماعة، فأولى أن يباح لأجله ترك ما أوجبه على نفسه، وكذلك إن تعذر عليه المقام في المسجد لمرض لا يمكنه المقام معه فيه كالقيام المتدارك أو لسلس البول أو الإغماء، أو لا يمكنه المقام إلا بمشقة شديدة مثل أن يحتاج إلى خدمة وفراش، فله الخروج، وإن كان المرض خفيفاً كالصداع ووجع الضرس ونحوهما، فليس له الخروج، فإن خرج بطل اعتكافه.

ولم يخرج إلى ما يتعين عليه من الواجب مثل الخروج في النفر إذا عم، أو حضر
عدو يخافون كلبه واحتيج إلى خروج المعتكف لزمه الخروج، لأنه واجب متعين
فلزم الخروج إليه كالخروج إلى الجمعة، وإذا خرج ثم زال عذره نظرنا: فإن كان
تطوعاً فهو مخير إن شاء رجع إلى معتكفه وإن شاء لم يرجع، وإن كان واجباً رجع إلى
معتكفه فبني على ما مضى من اعتكافه.

ثم لا يخلو النذر من ثلاثة أحوال: (أحدها) أن يكون نذر اعتكافاً في أيام غير
متابعة ولا معينة، فهذا لا يلزمه قضاء، بل يتم ما بقى عليه، لكنه يتدنى اليوم الذي
خرج فيه من أوله ليكون متتابعاً، ولا كفارة عليه، لأنه أتى بما نذر على وجهه فلا
يلزمه كفارة، كما لو لم يخرج. (الثاني) نذر أياماً معينة كشهر رمضان فعليه قضاء ما
ترك وكفارة يمين بمنزلة تركه المنذور في وقته، ويحتمل ألا يلزمه كفارة على ما
سنذكره إن شاء الله. (الثالث) نذر أياماً متتابعة فهو مخير بين البناء والقضاء والتكفير
وبين الابتداء، ولا كفارة عليه لأنه يأتي بالمنذور على وجهه فلم يلزمه كفارة كما لو
أتى به من غير أن يسبقه الاعتكاف الذي قطعه. ثم قال: والمعتكف لا يتجر ولا
يتكسب بالصنعة، وجلسه أن المعتكف لا يجوز له أن يبيع ولا يشتري إلا ما لا بد
له منه، قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: المعتكف لا يبيع ولا يشتري إلا ما لا
بد له من طعام أو نحو ذلك، فأما التجارة والأخذ والعطاء فلا يجوز شيء من ذلك.

قال الشافعي: لا بأس أن يبيع ويشتري ويخيطن ويتحدث ما لم يكن مأثماً (ولنا) ما
روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن البيع والشراء في
المسجد، رواه الترمذي وقال: حديث حسن. ورأى عمران القصير رجلاً يبيع في
المسجد، فقال: يا هذا إن هذا سوق الآخرة، فإن أردت البيع فاخرج إلى سوق الدنيا.
وإذا منع من البيع والشراء في غير حال الاعتكاف ففيه أولى، فأما الصنعة فظاهر كلام

الخرقى أنه لا يجوز منها ما يكتسب به لأنه بمنزلة التجارة بالبيع والشراء، ويجوز ما يعمله لنفسه كخياطة قميصه ونحوه، وقد روى المروزي قال: سألت أبا عبد الله عن المعتكف يرى له أن يحيط؟ قال: لا ينبغي له أن يعتكف إذا كان يريد أن يفعل. وقال القاضي: لا تجوز الخياطة في المسجد سواء أكان محتاجاً إليها أم لم يكن، قل أم كثر، لأن ذلك معيشة تشغل عن الاعتكاف فأشبهه البيع والشراء فيه، والأولى أن يباح له ما يحتاج إليه من ذلك إذا كان يسيراً مثل أن ينشق قميصه فيخيطه، أو ينحل شيء يحتاج إلى ربط فيربطه، لأن هذا يسير تدعو الحاجة إليه، فجرى مجرى لبس قميصه وعمامته وخلعهما.

وقال ابن حزم: كل فرض على المسلم فإن الاعتكاف لا يمنع منه وعليه أن يخرج إليه، ولا يضر ذلك باعتكافه، وكذلك يخرج لحاجة الإنسان من البول والغائط وغسل النجاسة وغسل الاحتلام وغسل الجمعة ومن الحيض إن شاء في حمام أو في غير حمام، ولا يتردد لذلك أكثر من تمام غسله وقضاء حاجته، فإن فعل بطل اعتكافه، وكذلك يخرج لابتياح ما لا بد له ولأهله منه، من الأكل واللباس، ولا يتردد على غير ذلك، فإن تردد بلا ضرورة بطل اعتكافه، وله أن يشيع أهله إلى منزلها. وإنما يبطل الاعتكاف خروجه لما ليس فرضاً عليه، وقد افترض الله تعالى على المسلم ما رويناه من طريق البخاري أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله يقول: حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز وإجابة الدعوة وتشميت العاطس وأمر عليه الصلاة والسلام من دعي إن كان مفطراً فليأكل وإن كان صائماً فليصل، بمعنى أن يدعو لهم، وقال تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ الجمعة/٩. وقال تعالى: ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ التوبة/٤١، فهذه فرائض لا يحل تركها للاعتكاف، وبلا شك عند كل

مسلم أن كل من أدى ما افترض الله تعالى عليه فهو محسن، قال الله تعالى: ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ التوبة/ ٩١. ففرض على المعتكف أن يخرج لعيادة المريض مرة واحدة يسأل عن حاله واقفاً وينصرف، لأن ما زاد على هذا فليس من الفرض، وإنما هو تطويل فهو يبطل الاعتكاف، وكذلك يخرج لشهود الجنائز، فإذا صلى عليها أنصرف لأنه قد أدى الفرض، وما زاد فليس فرضاً، وهو به خارج عن الاعتكاف. وفرض عليه أن يخرج إذا دعى فإن كان صائماً بلغ إلى دار الداعي ودعا وأنصرف ولا يزد على ذلك. وفرض عليه أن يخرج إلى الجمعة بمقدار ما يدرك أول الخطبة، فإذا سلم رجع، فإن زاد على ذلك خرج من الاعتكاف، فإن خرج كما ذكرنا ثم رأى أن في الوقت فسحة، فإن علم أنه إن رجع إلى معتكفه ثم خرج أدرك الخطبة فعليه أن يرجع وإلا فليتماد، وكذلك إن كان عليه في الرجوع حرج؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ الحج/ ٧٨. وكذلك يخرج للشهادة إذا دعى سواء قبل أو لم يقبل، لأن الله تعالى أمر الشهداء بألا يأبوا إذا دُعوا، ولم يشترط من يقبل ممن لا يقبل ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ مريم/ ٦٤. فإذا أداها رجع إلى معتكفه ولا يتردد، فإن تردد بطل اعتكافه، وإن نزل عدو كافر أو ظالم بساحة موضعه فإن اضطرب إلى النفار نفر وقاتل، فإذا استغنى عنه رجع إلى معتكفه، فإن تردد لغير ضرورة بطل اعتكافه، وهذا كله قول أبي سليمان وأصحابنا. وروينا من طريق سعيد بن منصور إلى عاصم بن ضمرة قال: قال علي بن أبي طالب: إذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة، وليحضر الجنائز، وليعد المريض، وليأت أهله يأمرهم بحاجته وهو قائم. قال: وروينا من طريق سعيد بن منصور أيضاً إلى عمار بن عبد الله بن يسار عن أبيه أن علي بن أبي طالب أعان ابن أخته جعدة بن هبيرة بسبعمائة درهم من عطائه أن يشتري بها خادماً، فقال: إني كنت معتكفاً، فقال له علي: وما عليك لو

خرجت إلى السوق فابتعت. وروينا من طريقه إلى عمرة عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت لا تعود المريض من أهلها إذا كانت معتكفة إلا وهى مارة. وروينا من طريقه أيضاً إلى إبراهيم النخعي قال: كانوا يستحبون للمعتكف أن يشترط هذه الخصال، وهنّ له وإن لم يشترط. قال إبراهيم: ولا يدخل المعتكف سقيفة إلا لحاجة. وروينا من طريقه أيضاً إلى سعيد بن جبير قال: المعتكف يعود المريض ويشهد الجنائز ويجب الإمام. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: المعتكف يدخل الباب يعود المريض فيسلم ولا يقعد، وكان لا يرى بأساً إذا خرج المعتكف لحاجته فلقبه رجل فسأله أن يقف عليه فيسأله. قال أبو محمد يعنى ابن حزم: إن اضطر إلى ذلك أو سأله عن سنة من الدين أى: يقف لإجابته وإلا فلا. وروينا من طريق شعبة عن أبي إسحاق الشيباني عن سعيد بن جبير قال: للمعتكف أن يعود المريض ويتبع الجنائز ويأتى الجمعة ويجب الداعي. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: إن نذر جواراً أينوى في نفسه أنه لا يصوم وأنه يبيع ويتاع ويأتى الأسواق ويعود المريض ويتبع الجنائز، وإن كان مطر فإني أستكنّ في البيت، وإني أجاور جواراً منقطعاً، أو أن يعتكف النهار ويأتى البيت بالليل؟ قال عطاء: ذلك على نيته ما كانت ذلك له. وهو قول قتادة أيضاً. وروينا عن سفيان الثوري أنه قال: المعتكف يعود المرضى ويخرج إلى الجمعة ويشهد الجنائز، وهو قول الحسن بن حيى. وروينا عن مجاهد وعطاء وعروة والزهرى: لا يعود المعتكف مريضاً ولا يشهد الجنائز، وهو قول مالك والليث، قال مالك: لا يخرج إلى الجمعة، قال أبو محمد: هذا مكان صح فيه عن علي وعائشة ما أوردنا، ولا يخالف لهما يعرف من الصحابة، ثم ذكر بسنده حديث صفية المتقدم

للمصنف، وقال: في هذا كفاية، وما نعلم لمن منع من كل ما ذكرنا حجة لا من قرآن ولا من سنة، ولا من قول صاحب ولا قياس.

قوله: (ولا يمس امرأة) أى: ولا يفضى بيده إلى امرأة بشهوة، أما بغير شهوة فلا بأس، لما تقدم عن عائشة أن النبي ﷺ كان يخرج إليها رأسه فتغسله وتسرحه، فإن كان بشهوة حرم عند الأئمة الأربعة وفسد اعتكافه، وإن لم ينزل عند مالك، وهو قول للشافعي. وقال أبو حنيفة: لا يفسد إلا إن أنزل، وهو مشهور مذهب الشافعي. وقال عطاء: لا يبطل الاعتكاف بالمس مطلقاً أنزل أو لم ينزل، واختاره ابن المنذر والحاكم وأبو الطيب، ولا يفسد اعتكافه بنظر أو فكر وإن أنزل خلافاً للمالكية.

قوله: (ولا يباشرها) المباشرة في الأصل: التقاء البشريتين، والمراد بها هنا الجماع بقرينة ذكر المس قبله، ولأنه المراد بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاسِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ البقرة/١٨٧. فإنه نهى لمن كان يخرج وهو معتكف فيجامع ويعود، واتفقوا على أن الجماع يفسد الاعتكاف إن كان عمداً، وإن كان عن نسيان فكذلك عند أبي حنيفة ومالك وأحمد. وقال الشافعي: لا يفسد لأنه لا يفسد الصوم فكذلك لا يفسد الاعتكاف، وإذا فسد اعتكافه لزمه القضاء إن كان واجباً ولا كفارة عليه. وهو قول عطاء والنخعي وأهل المدينة ومالك وأهل العراق والثوري والأوزاعي ومشهور مذهب أحمد. وذهب الزهري والحسن إلى أن من أفسد اعتكافه بالوطء يلزمه كفارة ظهار، قال في المغنى: وهو اختيار القاضي ورواية عن أحمد.

قوله: (ولا يخرج حاجة إلا ما لا بد منه) كالفائض والبول، وتقدم بيانه. قوله: (ولا اعتكاف إلا بصوم) فيه اشتراط الصوم في الاعتكاف، وبه قال مالك سواء أكان الاعتكاف واجباً أم لا، ويدل له أيضاً ما في الحديث الآتي: أن عمر نذر أن

يعتكف في الجاهلية، فقال له النبي ﷺ: اعتكف وصم، ولم يرو عنه ﷺ أنه اعتكف بلا صوم، وهو قول ابن عمر وابن عباس وعائشة والزهرى والليث والثوري والحسن بن حيى ورواية عن أحمد. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن كان الاعتكاف مندوراً كان الصوم ركناً فيه وإلا فلا.

وروى الحسن بن زيادة عن أبي حنيفة أن الصوم شرط في الاعتكاف مطلقاً؛ لإطلاق حديث الباب، واختاره ابن الهمام كما تقدم، وقال الشافعى وأحمد: ليس الصوم شرطاً في الاعتكاف إلا إن نذر الصوم فيه، واستدلا بما رواه الشيخان أن عمر قال: يا رسول الله، إنى نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام. فقال النبي ﷺ: أوف بنذرك. ولو كان الصوم شرطاً فيه لما صح اعتكاف الليل، لأنه لا صيام فيه. وبما رواه الدارقطنى والحاكم عن ابن عباس أنه ﷺ قال: ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه. ولأنه عبادة تصح بالليل فلا يشترط له الصيام كالصلاة، ولأن إيجاب الصوم حكم لا يثبت إلا بالشرع، ولم يصح فيه نص ولا إجماع. وبصحة الاعتكاف بدون صوم قال على وابن مسعود وسعيد بن المسيب وعمر ابن عبد العزيز والحسن وعطاء وطاوس وإسحاق، قال في سبل السلام: أما اشتراط الصوم في الاعتكاف ففيه خلاف، وهذا الحديث الموقوف يعنى حديث الباب دل على اشتراطه، وفيه أحاديث منها في نفي شرطيته ومنها في إثباته. والكل لا ينهض حجة، إلا أن الاعتكاف عُرف من فعله ﷺ ولم يعتكف إلا صائماً، واعتكافه في العشر الأول من شوال الظاهر أنه صامها، ولم يعتكف إلا من ثلثي شوال لأن يوم العيد شغله ﷺ بالصلاة والخطبة والخروج إلى الجبانة، إلا أنه لا يقوم بمجرد الفعل حجة على الاشتراط.

والجبانة: المصلى في الصحراء، وقد تطلق على المقبرة، وغرضه تقوية عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف، وهو الأولى، وحديث عمر الآتي ضعيف لأنه تفرد به عبد الله بن بديل وفيه مقال. وقال النيسابورى: حديث منكر، والنفى في الحديث للكمال؛ لحديث الدارقطنى المتقدم عن ابن عباس أنه ﷺ قال: ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه. قال ابن حزم: ليس الصوم من شروط الاعتكاف، لكن إن شاء المعتكف صام وإن شاء لم يصم، واعتكاف يوم الفطر ويوم الأضحى وأيام التشريق حسن، وكذلك اعتكاف ليلة بلا يوم لا يوم بلا ليلة، روي عن الحكم عن مقسم أن علياً وابن مسعود قالاً جميعاً: المعتكف ليس عليه صوم إلا أن يشترط ذلك على نفسه، وذكر بسنده إلى أبي سهيل بن مالك قال: اجتمعت أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز، وكان على امرأتى اعتكاف ثلاث في المسجد الحرام، فقال ابن شهاب: لا يكون اعتكاف إلا بصوم، فقال له عمر بن عبد العزيز: أمن رسول الله ﷺ؟ قال: لا. قال: فمن أبي بكر؟ قال: لا، قال: فمن عمر؟ قال: لا، قال: فمن عثمان؟ قال: لا، قال أبو سهيل: فانصرفت فلقيت طاوساً وعطاء فسألتهما عن ذلك، قال طاوس: كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً إلا أن يجعله على نفسه، قال عطاء: ذلك رأيي. قال: وصح عن طاوس وابن عباس خلاف ذلك، ومن طريق وكيع عن شعبه: عن الحكم بن عتبة عن إبراهيم النخعى قال: المعتكف إن شاء لم يصم. ومن طريق ابن أبي شيبه نا عبدة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن قال: ليس على المعتكف صوم إلا أن يوجب ذلك على نفسه.

قوله: (ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع) فيه دليل لمن قال باشتراط المسجد الجامع الذى تقام فيه الجمعة والجماعة للاعتكاف، وتقدم تمام الكلام عليه. قوله: (قال أبو داود: غير عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيه... إلخ) يعنى أن كل من روى

الحديث عن الزهري لم يقل في روايته السنة إلا عبد الرحمن بن إسحاق، فعلى روايته يكون الحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وعلى رواية غيره يكون موقوفاً على عائشة. قال الخطابي: قولها: "السنة" إن كانت أرادت بذلك إضافة هذه الأمور إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً، فهي نصوص لا يجوز خلافها، وإن كانت أرادت به الفتيا على معنى ما عقلت من السنة، فقد خالفها بعض الصحابة في بعض هذه الأمور، والصحابة إذا اختلفوا في مسألة كان سبيلها النظر، على أن أبا داود قد ذكر على إثر هذا الحديث أن غير عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيه إنها قالت: "السنة"، فدل ذلك على احتمال أن يكون ما قالته فتوى منها، وليس برواية عن النبي ﷺ. لكن دعوى المصنف أن غير عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيه إنها قالت: "السنة" غير مسلمة فقد روى الحديث البيهقي من طريق الليث عن عقيل عن ابن شهاب، وفيه: والسنة في المعتكف ألا يخرج إلا للحاجة التي لا بد منها، ولا يعود مريضاً، ولا يمسه امرأة ولا يباشرها، ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة، والسنة فيمن اعتكف أن يصوم. وأخرجه الدارقطني عن عبد الملك بن جريج عن محمد بن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله ﷻ، ثم اعتكفهن أزواجه من بعده. وأن السنة للمعتكف ألا يخرج إلا لحاجة الإنسان، ولا يتبع جنازة، ولا يعود مريضاً، ولا يمسه امرأة، ولا يباشرها، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع، ويأمر من اعتكف أن يصوم. قال الدارقطني: يقال إن قوله: "وأن السنة للمعتكف" ليس من قول النبي ﷺ، وإنه من كلام الزهري، وإن من أدرجه في الحديث فقد وهم. وقال الحافظ بن حجر: الراجح وقف. قوله: "لا اعتكاف إلا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع".

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه جَعَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَيْلَةً أَوْ يَوْمًا عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: اعْتَكِفْ وَصُمْ.

والحديث أخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي، ورواه البخاري ومسلم بدون ذكر الصيام فيه.

○ معنى الحديث: قوله: (جعل عليه أن يعتكف... إلخ) يعني: نذر قبل الإسلام أن يعتكف في المسجد الحرام ليلة أو يوماً بالشك، ورواية الشيخين من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال: إن عمر قال: يا رسول الله؛ إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، قال: فأوف بنذرك. وفي رواية الحاكم ورواية لمسلم من طريق شعبة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن عمر جعل عليه يوماً يعتكفه، قال الحافظ في الفتح: رواية اليوم شاذة. وجمع ابن حبان بينهما بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة، فمن أطلق اليوم أراد الليلة، ومن أطلق الليلة أراد يومها. قوله: (اعتكف وصم) أمره ﷺ بالاعتكاف وفاء بنذره.

والحديث حجة لمن قال بوجوب الصيام في الاعتكاف، وتقدم بيان المذاهب فيه. وفيه دلالة أيضاً على أن من نذر شيئاً حال الكفر يلزمه الوفاء به إذا أسلم وكان ما نذره مشروعاً، وسيأتي تمام الكلام عليه في النذر إن شاء الله تعالى. وقال الخطابي: وفيه دليل على أن من حلف في كفره ثم أسلم فحنت تلزمه الكفارة. وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك: لا تلزمه الكفارة لأن الإسلام يجب ما قبله. وفيه دليل على وقوع ظهار الذمي ووجوب الكفارة عليه.

﴿ باب المستحاضة تعتكف ﴾

أيجوز أم لا؟

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَأَنَّهُ تَرَى الصُّفْرَةَ وَالْحُمْرَةَ فَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطُّسْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي.

والحديث أخرجه أيضًا البخاري والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه) وفي رواية للبخاري: اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة مستحاضة من أزواجه. وهي أم سلمة، ففي رواية سعيد بن منصور عن خالد الحذاء عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة، وربما جعلت الطست تحتها. قوله: (فكانت ترى الصفرة والحمرة) أى: ترى الدم الأصفر مرة عند قلة الدم، ومرة ترى الأحمر عند كثرة الدم. وفي رواية للبخاري: ترى الدم والصفرة، وفيه زعم عكرمة أن عائشة رأت ماء العصفر فقالت: كان هذا شيء كانت فلانة تجده، فبين بهذا أن الصفرة تشبه ماء العصفر. وفي هذا دلالة على صحة اعتكاف المستحاضة وصلاتها، وجواز مكثها في المسجد، لكن محله إن أمن تلويثه، ومثلها دائم الحدث ومن به قروح.

﴿ كتاب المناسك ﴾

جمع منسك بفتح السين وكسرها، وهو العبادة أو مكانها أو زمانها، فهو مصدر ميمي صالح للزمان والمكان والحدث، وجميعها مراد هنا، إذ الكتاب مسوق لبيان أعمال الحج وأزمته وأمكنته، يقال: نسك ينسك نسكًا، من باب قتل، إذا تعبد، وتسمى أفعال الحج كلها مناسك. قال الطيبي: النسك: العبادة: والناسك: العابد، والمناسك: مواقف النسك، وأعمال النسيكة: مخصوصة بالذبيحة.

﴿ باب فرض الحج ﴾

والحج: بكسر الحاء المهملة وفتحها في اللغة: القصد مطلقًا، وقال الخليل: كثرة القصد إلى معظّم. وفي عرف الشرع: القصد إلى البيت الحرام على وجه التعظيم بأعمال مخصوصة من الطواف والسعى والوقوف بعرفة وغيرها، محرّمًا بنية الحج، وهو من العبادة البدنية الخضة لعدم أخذ المال في مفهومه، وإنما هو شرط له. واختلف في ابتداء فرضيته، فقليل: سنة خمس، وقيل: سنة ست لأنها هي السنة التي نزل فيها قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ البقرة/١٩٦. وقيل: سنة تسع، وصححه ابن القيم والعيني. وهو فرض بالكتاب والسنة والإجماع على المستطيع، وأحد أركان الإسلام، قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ آل عمران/٩٧. وحكمة مشروعيته تعظيم بيت الله الحرام، واجتماع الناس القاصي منهم والداني، فيتعارفون ويتعاونون ويتذكرون العرض على الله يوم القيامة.

● عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْحَجُّ فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: بَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ.

والحديث أخرجه أيضًا ابن ماجه والدارقطني والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (الحج في كل سنة أو مرة واحدة... إلخ) أى: أوجب الحج في كل سنة أم يجب في العمر مرة واحدة؟ فقال له النبي ﷺ: بل يجب الحج في العمر مرة واحدة، ومن زاد عليها فهو له تطوع. وفي رواية أحمد عن ابن عباس: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس إن الله كتب عليكم الحج، فقال الأقرع بن حابس: أفى كل عام يا رسول الله؟ فقال: لو قلتها لوجبت، ولو وجبت لم تعملوا بها، الحج مرة، فمن زاد فطوع. وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم؛ فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه.

وفي هذه الأحاديث دلالة على أن الحج فرض في العمر مرة واحدة، وهذا مجمع عليه، وإنما يفرض على المستطيع؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. قال الخطابي: لا خلاف في أن الحج لا يتكرر وجوبه، إلا أن هذا الإجماع إنما حصل بدليل، أما نفس اللفظ فقد يوهم التكرار، ولذا سأل السائل، فإن الحج في اللغة قصد فيه تكرار. وفي الحديث دليل على أن المسلم إذا حج مرة ثم ارتد ثم أسلم أنه لا يلزمه إعادة الحج.

وما ذكره من أن المرتد لا يلزمه إعادة الحج هو مذهب الشافعي، وذهب أبو حنيفة وأصحابه ومالك إلى أن المرتد لو عاد إلى الإسلام لا تعود إليه حسنات أعماله، ولكن لا يلزمه إعادة ما أذاه منها قبل الرد إلا الحج فيلزمه إعادته لأن وقته العمر، فلما حبط حجه بالرد ثم أدرك وقته مسلماً لزمه، وكذا يلزمه إعادة فرض أذاه فارتد ثم أسلم في الوقت. وهل فرضه على الفور أو على التراخي؟ خلاف يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

● عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِأَزْوَاجِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: هَذِهِ ثُمَّ ظُهُورُ الْحُصْرِ. والحديث أخرجه أيضاً أحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (في حجة الوداع) أى: في الحجة التي حجها رسول الله ﷺ في آخر حياته ولم يحج سواها كما ستعرفه إن شاء الله تعالى. قوله: (هذه ثم ظهور الحصر) أى: هذه الحجة التي فرضها الله تعالى عليكن ثم الزمن البيوت بعدها ولا تخرجن إلى الحج مرة أخرى، فكفى ﷺ بظهر الحصر عن ملازمتهن البيوت. وظهر جمع ظهر، والحصر بضمين أو بضم فسكون: جمع حصر ما يفرش في البيوت. وعلى هذا عملت سودة بنت زمعة وزينب بنت جحش من أزواجه ﷺ كما أخرجه ابن سعد عن أبي هريرة، وفهمت عائشة وبقية أزواجه ﷺ أن المراد لا يجب عليهن الحج بعد هذه المرة، فلا ينافي أنه مستحب في حقهن لما جاء من الترغيب في الحج؛ فقد روى البخاري عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل الأعمال؟ قال ﷺ: لكن أفضل الجهاد حج مبرور، وروى أيضاً عن أبي هريرة قال: سئل النبي ﷺ: أى الأعمال أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله، قيل: ثم ماذا؟ قال: جهاد في سبيل الله، قيل: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور. وروى أيضاً عن

حبيب بن أبي عمرة قال: حدثني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت: يا رسول الله! ألا نغزو أو نجاهد معكم؟ فقال: لكن أحسن الجهاد وأجله حج مبرور. فقالت عائشة: فلا أدع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله ﷺ.

ففهمت عائشة ومن وافقها من أزواج النبي ﷺ من هذه الأحاديث الرغبة في الحج إباحة تكريره لهن، كما أباح للرجال تكرير الجهاد، وكان عمر رضي الله عنه متوقفاً في حجتهن، فلما تبين له قوة دليل عائشة، أذن لهن في الحج، كما أخرجه البخاري والبيهقي من طريق أحمد بن محمد قال: حدثني إبراهيم عن أبيه عن جده قال: أذن عمر رضي الله عنه لأزواج النبي ﷺ في آخر حجة حجها، فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف. وعن إبراهيم ابن سعد عن أبيه عن جده قال: إن عمر رضي الله عنه أذن لأزواج النبي ﷺ في الحج، فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف، فنادى الناس عثمان أن لا يدنو أحد منهن ولا ينظر إليهن إلا مد البصر وهن في الهوداج على الإبل، وأنزلهن صدر الشعب فلم يصعد إليهن أحد، ونزل عبد الرحمن وعثمان بذنب الشعب، فلم يقعد إليهن أحد. رواه البيهقي. وأذن لهن عثمان أيضاً في خلافته، كما رواه ابن سعد عن عائشة أنها استأذن عثمان في الحج فقال: أنا أحج بكن، فحج بنا جميعاً إلا زينب كانت ماتت وإلا سودة، فإنها لم تخرج من بيتها بعد النبي ﷺ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الحج فرض على النساء مرة واحدة كالرجال، قال الحافظ: وفيه دليل على أن الأمر بالقرار في البيوت، يعني في قوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ الأحزاب/٣٣. ليس على سبيل الوجوب.

﴿ باب في المرأة تحج بغير محرم ﴾

أى: أيجوز لها ذلك أم لا؟

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا.

والحديث أخرجه أيضاً أحمد والبخارى ومسلم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إلا ومعها رجل ذو حرمة منها) يعنى محرمًا، والمراد به من حرم عليه نكاحها على التأبيد بسبب مباح لحرمتها، فخرج بالتأبيد أخت الزوجة وخالتها وعمتها، فإن حرمة كل منهن ليست على التأبيد بل مادامت تلك المرأة فى عصمتها، وخرج بالمباح أم الموطوءة بشبهة وبناتها، فإن حرمتها ليست بسبب مباح، وخرج بحرمتها الملاعنة لأن تحرمتها ليس لحرمتها بل عقوبة وتغليظًا. واستثنى أحمد من المحرمة على التأبيد بالصفات المذكورة مسلمة لها أب كتابي، فقال: لا يكون محرمًا لها، لأنه لا يؤمن أن يفتننها عن دينها إذا خلا بها.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن المرأة يحرم عليها أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا بذى محرم، وأن لها أن تسافر فى أقل من ذلك. وبه قال الأوزاعى والليث، وعلى أن المرأة لا يلزمها الحج إذا لم تجد رجلاً محرمًا يخرج معها، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والحسن البصرى وأحمد وإسحاق.

قال الخطابى: وقال مالك: تخرج مع جماعة النساء. وقال الشافعى: تخرج مع امرأة حرة مسلمة ثقة. قلت: المرأة الحرة المسلمة الثقة لا تكون رجلاً ذا حرمة منها، قد حظر النبي ﷺ عليها أن تسافر إلا ومعها رجل ذو محرم منها، فإباحة الخروج لها

في سفر الحج مع عدم الشريطة التي أثبتها النبي ﷺ خلاف السنة، فإذا كان خروجها مع غير ذي محرم معصية؛ لم يجز إلزامها الحج - وهو طاعة - بأمر يؤدي إلى معصية. وعامة أصحاب الشافعي يحتجون في هذا بما روى عن النبي ﷺ أنه سئل عن الاستطاعة فقال: الزاد والراحلة. قالوا: فوجب إذا قدرت المرأة على هذه الاستطاعة أن يلزمها الحج. ويتأولون خير النهي على الأسفار التي هي متطوعة بها دون السفر الواجب، قلت: وهذا الحديث إنما رواه إبراهيم بن يزيد الخوزي عن محمد بن عباد بن جعفر عن ابن عمر، وإبراهيم الخوزي متروك الحديث، وقد روى ذلك من طريق الحسن مرسلاً، والحجة عند الشافعي لا تقوم بالمراسيل. وسيأتي مزيد بيان لذلك آخر الباب.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوْهَا أَوْ أَخُوْهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا.

والحديث أخرجه أيضاً أحمد ومسلم والترمذى وابن ماجه والطحاوى والبيهقى والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (فوق ثلاثة أيام فصاعداً) أى: ثلاثة أيام فأزيد، فلفظ "فوق" زائدة، لما في رواية مسلم عن أبي سعيد: لا يحل لامرأة أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً... إلخ. وصاعداً منصوب على الحال من فاعل فعل محذوف، أى: فذهب العدد صاعداً. قوله: (أو ذو محرم منها) يدخل فيه ما كان محرماً بنسب أو رضاع أو مصاهرة، فيدخل زيادة على ما ذكره المصنف العم والحال وابن الأخ وابن الأخت نسباً ورضاعاً والمحرّم بالمصاهرة ابن الزوج وأبو الزوج والزوج بالنسبة لأم

زوجته وبناتها من غيره وزوجة ابنه. إلا أن مالكاً كره أن تسافر المرأة مع ابن زوجها، قال الباجي: وجهه ما ثبت للربائب من العداوة وقلة المراقبة والإشفاق والحرص على طيب الذكر.

● عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُرَدِّفُ مَوْلَاةً لَهُ يُقَالُ لَهَا صَفِيَّةُ تُسَافِرُ مَعَهُ إِلَى مَكَّةَ.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يردف مولاة... إلخ) أى: كان يجعل جاريتيه خلفه على دابته، وذكر المصنف هذا الحديث لبيان أن ما تقدم في الأحاديث من ذكر الحرم والزواج ليس على سبيل التحديد بل يجرى مجراها السيد، فيجوز سفر الجارية مع سيدها كما يجوز للمرأة أن تسافر مع زوجها أو محرماً.

تنبيه: علم أن روايات الباب اختلفت في مقدار المدة التي لا يجوز للمرأة أن تسافرها بدون محرم أو زوج أو سيد؛ ففي بعضها: لا تسافر بريدًا، وفي بعضها: لا تسافر ليلة، وفي بعضها: لا تسافر يومًا وليلة، وفي بعضها: ثلاثة أيام فصاعدًا. وفي رواية الطبراني عن ابن عباس مرفوعًا: لا تسافر المرأة ثلاثة أميال إلا مع زوج أو ذى محرم. وفي رواية الطحاوي عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تسافر المرأة مسيرة ليلتين إلا مع زوج أو ذى محرم. وفي رواية للبخاري ومسلم عن أبي سعيد أيضًا: "يومين" بدل "ليلتين"، وفي رواية للبخاري عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم، فقال رجل يا رسول الله: إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا وامرأتى تريد الحج، فقال: أخرج معها. فهذه الرواية مطلقة وليست مقيدة بشيء مما ذكر، وبها أخذت الشافعية والحنابلة، فقالوا: لا يجوز للمرأة أن تسافر أى: سفر كان ولو لحج بدون زوج أو محرم، واختلف الروايات في التحديد لاختلاف الساتلين واختلاف المواطن،

فلا مفهوم لها، فكانه سئل عن المرأة تسافر ثلاثة أيام، فقال: لا، وسئل عن سفرها يوماً وليلة أو ليلتين أو ليلة أو بريدًا، فأدى كل راو ما سمعه. وما جاء منها مختلفًا عن راو واحد يحمل على أنه سمعه في موطن فحدث به على حسب ما رواه في تلك المواطن، فلا تنافي الرواية المطلقة، ولا يقال: إن المطلق يحمل على المقيد، لما علمت من أن المقيد منها لا مفهوم له.

قال في الفتح: وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالمطلق لاختلاف التقديرات، قال المنذرى: يحتمل أن يقال إن اليوم المنفرد والليلة المنفردة بمعنى اليوم والليلة، يعنى: فمن أطلق يومًا أراد بليته، أو ليلة أراد بيومها، ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلًا لأوائل الأعداد، فالיום أول العدد، والاثنان أول الكثير، والثلاث أول الجمع، وكأنه أشار إلى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد، ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها، فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك، وأقله الرواية التي فيها البريد.

وقال في النيل: قد ورد من حديث ابن عباس عند الطبراني ما يدل على اعتبار الحرم فيما دون البريد، ولفظه: لا تسافر امرأة ثلاثة أميال إلا مع زوج أو ذى محرم وهذا هو الظاهر، أعنى الأخذ بأقل ما ورد، لأن ما فوقه منهى عنه بالأولى، والتنصيص على ما فوقه كالتنصيص على الثلاث واليوم والليلة واليومين والليلتين لا ينافيه؛ لأن الأقل موجود في ضمن الأكثر، وغاية الأمر أن النهى عن الأكثر يدل بمفهومه على أن ما دونه غير منهى عنه، والنهى عن الأقل منطوق وهو أرجح من المفهوم.

وقالت الحنفية: لا يجوز للمرأة أن تسافر ثلاثة أيام فما فوقها إلا ومعها محرم أو زوج، ويجوز لها فيما دون ذلك بدونهما، قال الطحاوى في شرح معاني الآثار بعد

أن ذكر أحاديث المبحث: اتفقت هذه الآثار كلها عن النبي ﷺ على تحريم السفر ثلاثة أيام على المرأة بغير ذى محرم، واختلفت فيما دون الثلاث، فنظرنا في ذلك فوجدنا النهى عن السفر بلا محرم مسيرة ثلاثة أيام فصاعدًا ثابتًا بهذه الآثار كلها. وكان توقيته بثلاثة أيام في ذلك إباحة دليل السفر لها فيما دون الثلاث بغير محرم، ولولا ذلك لما كان لذكره الثلاث معنى، ولنهى نهياً مطلقاً، ولم يتكلم ﷺ بكلام يكون فضلاً، ولكنه ذكر الثلاث ليعلم أن ما دونها بخلافها، فلما ذكر الثلاثة وثبت بذكره إياها إباحة ما هو دونها ثم ما روى عنه في منعها من السفر دون الثلاثة من اليوم واليومين والبريد فكل واحد من تلك الآثار ومن الأثر المروى في الثلاثة متى كان بعد الذى خالفه نسخه، فإن كان النهى عن سفر اليوم بلا محرم بعد النهى عن سفر الثلاث بلا محرم فهو ناسخ له، وإن كان خبر الثلاث هو المتأخر عنه فهو ناسخ له، فقد ثبت أن أحد المعاني التى دون الثلاث ناسخة للثلاث أو الثلاث ناسخة لها. فلم يخل خبر الثلاث من أحد وجهين: إما أن يكون هو المتقدم، أو يكون هو المتأخر، فإن كان هو المتقدم فقد أباح السفر أقل من ثلاثة بلا محرم، ثم جاء بعده النهى عن سفر ما دون الثلاث بغير محرم، فحرم ما حرم الحديث الأول، وزاد عليه حرمة أخرى وهو ما بينه وبين الثلاث، فوجب استعمال الثلاث على ما أوجبه الأثر المذكور فيه. وإن كان هو المتأخر وغيره هو المتقدم، فهو ناسخ لما تقدمه، والذى تقدمه غير واجب العمل به، فحديث الثلاث واجب استعماله على الأحوال كلها، وما خالفه فقد يجب استعماله إن كان هو المتأخر، ولا يجب إن كان هو المتقدم. فالذى قد وجب علينا استعماله والأخذ به في كلا الوجهين أولى مما قد يجب استعماله في حال ويترك في حال. وفي ثبوت ما ذكرنا دليل على أن المرأة ليس لها أن تحج إذا كان بينها وبين الحج مسيرة ثلاثة أيام إلا مع محرم، فإذا

عدمت المحرم وكان بينها وبين مكة المسافة التي ذكرنا فهي غير واجدة للسبيل الذي يجب عليها الحج بوجوده.

وفيما قاله من النسخ نظر، فإنه إذا كان النهي عن الثلاث متأخرًا عن بقية الروايات فهو يفيد بمنطوقه النهي عن الثلاث فما فوقها، ويفيد بمفهومه إباحة السفر فيما دونها، وهذا المفهوم معارض بالروايات المفيدة بمنطوقها نهى المرأة عن السفر فيما دون الثلاث، فالعمل بها مقدم على ذلك المفهوم، وإن كانت رواية النهي عن الثلاث متقدمة على بقية الروايات، فهي تفيد أيضًا بمفهومها إباحة السفر فيما دون الثلاث بدون زوج أو محرم، وأفادت الروايات الأخر بمنطوقها إبطال ذلك المفهوم، فعلى كل سواء تقدمت رواية النهي عن الثلاث أو تأخرت، فمفهومها معارض بمنطوق الروايات الأخر، فهي مقدمة عليها ولا نسخ في المسألة أصلاً قال ابن حزم: أما قول أبي حنيفة في التحديد الذي ذكره فلا نعلم له سلفاً من الصحابة ولا من التابعين رضي الله عنه أجمعين، وقد احتج هو وأصحابه على ذلك بقوله: لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا مع زوج أو ذي محرم، وقالوا قد روى أيضًا ليلتين، وذكر بقية الروايات الواردة في تحديد سفر المرأة ثم قال: قالوا ونحن على يقين من تحريم سفرها ثلاثاً، وعلى شك من تحريم سفرها أقل من ذلك، لأنه قد يكون ذكر الثلاث متقدماً، وقد يكون متأخرًا، فالثلاث على كل حال محرم عليها سفرها إلا مع زوج أو ذي محرم، فناخذ ما لاشك فيه وندع ما فيه الشك، قال: ولا حجة لهم غير هذا أصلاً. وهو عليهم لا لهم بوجهين:

أحدهما أنه ليس صواب العمل ما ذكروا؛ لأنه إن كان خير الثلاث متقدماً أو متأخرًا، فليس فيه إن تقدم إبطال لحكم النهي عن سفرها أقل من ثلاث، لكن النهي عن الثلاث بعض ما في سائر الروايات، وسائر الروايات زائدة على النهي

عن الثلاث، وليس هذا مكان نسخ أصلاً بل كل تلك الأخبار حق يجب استعمالها، وليس بعضها مخالفاً لبعض أصلاً، ويقال لهم خبر ابن عباس عن النبي ﷺ لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم جامع لكل سفر، وهذا الخبر لا اضطراب فيه بخلاف رواية النهي عن الثلاث وغيرها، فإنها مضطرب فيها عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عمر، فروى عن أبي سعيد: لا تسافر فوق ثلاث وروى عن أبي هريرة لا تسافر ثلاثاً، وروى عنه لا تسافر يوماً وليلة، وروى عنه لا تسافر يوماً، قال: وعهدنا بكم أنكم تدمون الأخبار بالإضطراب وتحتجون بما لم يضطرب فيه، فعلى أصلكم هذا يلزمكم أن تحتجوا برواية ابن عباس المطلقة التى لا اضطراب فيها، وتركوا ما عداها مما هو مضطرب فيه. الوجه الثانى أنه قد روى عن ابن عمر وأبي سعيد وأبي هريرة لا تسافر المرأة فوق ثلاث كما ذكر فى الأخبار، فامنعوها مما زاد على مسيرة ثلاث، لأنه اليقين وأبيحوا لها سفر الثلاث لأنه مشكوك فيه كسفر اليومين واليوم والبريد، وهذا ما لا يخلص لهم منه.

وقالت المالكية: لا يجوز للمرأة أن تسافر يوماً وليلة إلا إذا كان معها محرم أو رفقة مأمونة رجالاً كانوا أو نساء وسواء أكانت المرأة شابة أم هرمة وسواء أكان المحرم بالغاً أم صبيّاً مميّزاً، لما رواه مالك فى الموطأ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذى محرم منها، وتقدم نحوه للمصنف وأجابوا عن بقية الروايات المخالفة لرواية أبى هريرة المذكورة، بإمكان إرجاعها إليها، فالرواية التى فيها ذكر اليوم فقط أراد منها اليوم واللييلة، والتى فيها ذكر اللييلة أراد منها اللييلة واليوم لارتباط كل منهما بالآخر، والرواية التى فيها ذكر الليلتين أو اليومين أراد بها مدة الذهاب والرجوع، وهكذا رواية الثلاث أراد بها يوم الذهاب ويوم الرجوع واليوم الوسط الذى تقضى فيه

حاجتها التي سافرت لأجلها. قالوا: وهذا كله في حج الفرض، وأما حج التطوع أو السفر المباح فلا يجوز لها أن تسافر المدة المذكورة إلا مع زوج أو محرم ألبتة. وفيما أجابوا به عن رواية اليوم واليلة واليومين والليلتين والثلاث نظر لأنه صرف لها عن ظاهرها بدون حاجة، ويرد عليهم رواية البريد والثلاثة الأميال فلا يمكنهم أن يقولوا فيهما ما ذكروه، فالراجح العمل بالرواية المطلقة؛ لما علمت من أن ما عداها من الروايات المقيدة يحتمل أنها لم ترد للتحديد وإنما وردت طبقاً لأسئلة؛ فلا مفهوم لها. قال البيهقي: وهذه الروايات في الثلاثة واليومين واليوم صحيحة، وكان النبي ﷺ سئل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم فقال: لا، وسئل عن سفرها يومين بغير محرم فقال: لا، وسئل عن سفرها يوماً فقال: لا، فأدى كل منهم عدد ما حفظ، ولا يكون عدد من هذه الأعداد حداً للسفر. واستدل عليه بما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يخلون رجل بامرأة، ولا تسافر امرأة إلا ومعها ذو محرم.

قال النووي: فتحصل أن النبي ﷺ لم يرد تحديد ما يقع عليه السفر، بل أطلقه على ثلاثة أيام، وعلى يومين، وعلى يوم وليلة، وعلى يوم وعلى ليلة، وعلى بريد وهو مسيرة نصف يوم، فدل على أن الجميع يسمى سفرًا.

واختلف: هل الزوج أو المحرم شرط في وجوب حج المرأة؟ فقال الحسن والنخعي وإسحاق وابن المنذر إنه شرط، وهو رواية عن أحمد. وقالت الحنفية: يشترط وجود الزوج أو المحرم إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام فأكثر، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم. ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم، رواه أحمد والشيخان والبيهقي، فلا يجوز لها الخروج وحدها إذا لم يكن معها زوج أو محرم، وإن كان معها امرأة أخرى أو أكثر، لأن خوف

الفتنة عند اجتماع النساء أكثر. وقالت المالكية: يشترط في وجوب الحج عليها أحد أمور ثلاثة: زوج أو محرم أو رفقة مأمونة كما تقدم، إذا كان بينها وبين مكة يوم وليلة.

وقالت الشافعية: لا يجب الحج على المرأة إلا إذا كان معها زوج أو محرم أو نسوة ثقات بعدت المسافة أو قربت، واستدلت المالكية والشافعية على كفاية الرفقة المأمونة بما تقدم للبخارى من أن عمر أذن لعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف أن يخرجوا مع نساء النبي ﷺ إلى الحج، وبخروج عثمان رضي الله عنه في خلافته معهم، وهذا كان بإقرار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، واحتجوا أيضًا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلٌ﴾ آل عمران/ ٩٧. قالوا: وخطاب الناس يتناول الذكور والإناث، والاستطاعة تتحقق بوجود الزاد والراحلة، ولأن الغرض من وجود المحرم معها الأمن عليها، وهو يحصل بجماعة النساء، فيلزم فرض الحج.

ورد بأن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف محرمان لأمهات المؤمنين فلا يقاس عليهن غيرهن، وبأن الآية لا تتناول النساء حال عدم وجود الزوج والمحرم معها، لأن المرأة لا تقدر على الركوب والنزول بنفسها فتحتاج إلى من يركبها وينزلها، ولا يجوز ذلك لغير الزوج والمحرم، فلم تكن مستطاعة في هذه الحالة، فلا يتناولها النص. وتقدم أن خوف الفتنة عند اجتماعهن غير مأمون، بل يزداد لأن النساء لحم على وضم إلا ما ذب عنهن، وتقدم للخطابي كلام في هذا أول الباب.

وقال الأوزاعي: إن لم تجد محرماً أو زوجاً خرجت مع قوم عدول مأمونين تتخذ لها سلماً تصعد به على الدابة وتنزل، ولا يقربها رجل إلا أنه يأخذ رأس البعير ويضع رجله على ذراعه.

﴿ باب لا ضرورة في الإسلام ﴾

والضرورة: الرجل الذى لم يحج والذى لم يتزوج. والتاء فيه ليست للتانيث؛ بل للمبالغة، ولذا يقال رجل ضرورة وامرأة ضرورة.

● عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا صَرَرَةَ فِي الْإِسْلَامِ.

والحديث أخرجه أيضاً الحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (لا ضرورة في الإسلام) أى: لا يترك الحج في الإسلام من استطاعه، وأصله من الصر وهو الحبس والمنع، فمن ترك الحج مع الاستطاعة فقد منع عن نفسه الخير. وتطلق الضرورة أيضاً على التبتل والانقطاع عن الزواج كرهبانية النصارى، أى: ليس لأحد في الإسلام أن يقول: لا أتزوج بل أنقطع للعبادة، لأن هذا ليس من أخلاق المؤمنين، بل من أعمال الرهبان والنصارى. وقيل: أراد من قَتَلَ في الحرم قَتْلًا، ولا يقبل منه أن يقول: إني ضرورة ما حججت ولا عرفت حرمة الحج. كان الرجل في الجاهلية إذا أحدث حدثاً فلجأ إلى الكعبة لم يهج أى: لم يزعم وينفر فكان إذا لقيه ولى الدم في الحرم قيل له: هو ضرورة فلا تهجه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على التشديد في الحج على المستطيع وأنه لا ينبغي له تأخيره. قال الخطابي: وقد يستدل به من يزعم أن الضرورة لا يجوز له أن يحج عن غيره، ويكون المعنى أن الضرورة إذا شرع في الحج عن غيره صار الحج عنه وانقلب عن فرضه، وهذا مذهب الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال والنووي وأصحاب الرأي: حجه على ما نواه، وروى هذا عن الحسن وعطاء والنخعي. وسأيت تمام الكلام عن ذلك في باب الرجل يحج عن غيره.

﴿ باب التزود في الحج ﴾

أى: الأمر باتخاذ الزاد للحج.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانُوا يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ. قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ أَوْ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ الْآيَةَ.

والحديث أخرجه أيضًا البخارى والنسائى وابن المنذر وابن حبان والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (كانوا يحجون ولا يتزودون) أى: كان أهل اليمن يقصدون الحج ولا يأخذون معهم زاداً اتكالاً على سؤالهم الناس، ويقولون: نحن المتوكلون، ففي رواية البخارى: كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ويقولون: نحن المتوكلون، فإذا قدموا المدينة سألوا الناس... الحديث. وفي رواية: فإذا قدموا مكة قال الحافظ: وهو الأصوب. وليس هذا بتوكل، وإنما التوكل المحمود ألا يستعين بأحد غير الله تعالى بل يفوض الأمر إليه مع الأخذ في الأسباب، فإن التوكل مع الأخذ في الأسباب أفضل من التوكل مع عدم الأخذ فيها، فقد قال ﷺ: اعقلها وتوكل. رواه الترمذى عن أنس.

قوله: ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ البقرة/ ١٩٧. أى: تزودوا ما يبلغكم لسفركم ﴿ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ أى: ما يقى به الإنسان نفسه عن سؤال غيره، وعن النهب والغصب، وأمر الله تعالى بذلك ليكف الحاج عن سؤال الناس، قال العوفى عن ابن عباس قال: كان أناس يخرجون من أهلهم ليس معهم زاد، يقولون: نحج بيت الله ولا يطعمنا؟ فقال الله: تزودوا ما يكف وجوهكم عن الناس. وذكر ابن

جرير أن المراد به زاد الآخرة، كما رواه نافع عن ابن عمر، قال: كانوا إذا أحرموا ومعهم أزودة رموا بها واستأنفوا زادا آخر، فأنزل الله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ فنهوا عن ذلك وأمروا أن يتزودوا الكعك والدقيق والسويق، ثم لما أمرهم بالزاد للسفر في الدنيا أرشدتهم إلى زاد الآخرة، وهو استصحاب التقوى.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن ترك سؤال الناس من تقوى الله ﷻ، وعلى الترغيب في التعفف والقناعة بالقليل، وعلى أن التوكل لا يكون مع سؤال الناس، وإنما التوكل على الله التفويض إليه بدون استعانة بأحد غيره.

﴿ باب التجارة في الحج ﴾

أى: أهى جائزة أم لا؟

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ قَالَ: كَانُوا لَا يَتَجَرَّوْنَ بِمَنْى فَأَمَرُوا بِالتَّجَارَةِ إِذَا أَفَاضُوا مِنْ عَرَفَاتٍ.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم.

○ معنى الحديث: قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾... الآية. أى: ليس عليكم إثم وخرج في أن تطلبوا فضلاً من ربكم أى: رزقاً منه بالتجارة ونفعاً بها. قوله: (كانوا لا يتجرون بمنى) أشار به إلى سبب نزول هذه الآية، والتقييد بمنى لا مفهوم له، فقد قال ابن عباس: كانت عكاظ ومجنة وذو الحجاز أسواقاً في الجاهلية، فتأثموا

أن يتجروا في المواسم، فقلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ البقرة/١٩٨. في مواسم الحج، رواه البخارى والبيهقى، ويأتى للمصنف في الباب الآتى نحوه. وكانوا يقيمون في عكاظ عشرين يوماً من ذى القعدة، ثم ينتقلون إلى مجنة فيقيمون بها ثمانية عشر يوماً: عشرة أيام من آخر ذى القعدة، وثمانية من أول ذى الحجة، ثم يخرجون إلى عرفة في يوم التروية، وعكاظ - بوزن غراب - سوق من أعظم أسواق الجاهلية بصحراء بين نخلة والطائف على مرحلة منها، ومجنة بفتح الميم وكسرها وفتح الجيم: موضع بأسفل مكة على بريد منها، وذو الحجاز: موضع على فرسخ من عرفة.

قوله: (فأمروا بالتجارة إذا أفاضوا من عرفات) وفي نسخة: إذا أنصرفوا من عرفات.

وظاهره أن التجارة أبيحت لهم بعد الوقوف بعرفات، ومفهومه أنها لم تبح لهم قبل ذلك، لكن هذا المفهوم ينافيه رواية البخارى السابقة وما سيأتى للمصنف، فإن فيهما أنهما كانوا يتخرجون من التجارة قبل عرفات وبعدها فأبيح لهم التجارة في كل ذلك. وفي الحديث دلالة على إباحة التجارة في الحج لمن كان حاجاً، وأن ذلك لا يحبط عملاً ولا ينقص ثواباً، وهذا لا خلاف فيه، غير أن أبا مسلم الخولاني منع ذلك وحمل الآية على ما بعد الحج، وقال: المراد: اتقون في كل أعمال الحج ثم بعد ذلك ليس عليكم جناح... إلخ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ الجمعة/١٠. لكنه غير مسلم؛ للأحاديث المذكورة ولأن حمل الآية على محل الشبهة التى هى التجارة في زمن الحج أحق من حملها على ما بعد الفراغ منه، لأن نفى الحج عما بعد الفراغ من أعمال الحج لا

شك فيه، وقياس الحج على الصلاة فاسد، فإن أعمال الصلاة متصلة لا يحل في أثنائها التشاغل بغيرها، بخلاف أعمال الحج فإنها متفرقة تحتمل التجارة في أثنائها.

﴿ باب ﴾

بالتنوين أى: باب في تعجيل الحج.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ.

والحديث أخرجه أيضًا أحمد وابن ماجه والبيهقى والدارمى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (من أراد الحج فليتعجل) خشية أن يمنعه مانع منه، ففى رواية أحمد وابن ماجه والبيهقى: من أراد الحج فليتعجل، فإنه قد يمرض المريض وتضل الرحلة وتعرض الحاجة (وفى هذا دليل) على أن الحج واجب على الفور، وبأثم المستطيع إذا أخره، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف وأحمد وبعض الشافعية، ويدل لهم أيضًا ما رواه أحمد عن ابن عباس مرفوعًا: تعجلوا إلى الحج - يعنى الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له. ورواه البيهقى لفظ عجلوا الخروج إلى مكة فإن أحدكم لا يدري ما يعرض من مرض أو حاجة. وقوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ والأمر على الفور، وما رواه سعيد بن منصور فى سننه عن عبد الرحمن بن سابط، قال: قال رسول الله ﷺ: من مات ولم يحج حجة الإسلام، لم يمنعه مرض حابس أو سلطان جائر أو حاجة ظاهرة؛ فليمت على أى: حال شاء يهوديًا أو نصرانيًا. ولأن وجوبه على التراخى يخرج عن رتبة الواجبات، لأنه يؤخر إلى غير غاية، ولا يأثم بالموت قبل فعله لكون الشارع رخص له فى تأخيره، وليس على الموت أمانة يقدر بعدها على فعله.

قال الشافعي والأوزاعي والثوري ومحمد بن الحسن: الحج واجب على التراخي فلا يَأْتُمُّ بتأخيره إذا كان مستطيعاً، قال النووي: ونقله الماوردي عن ابن عباس وأنس وجابر وعطاء وطاوس. واستدلوا بأن الحج فرض سنة ست من الهجرة وفتح رسول الله ﷺ مكة في رمضان سنة ثمان وانصرف عنها في شوال من سنته فأقام الناس الحج بأمره ﷺ وأقام رسول الله ﷺ بالمدينة هو وأزواجه وعامة أصحابه، ثم غزا غزوة تبوك سنة تسع وانصرف عنها قبل الحج، فأقام الناس الحج في تلك السنة بأمر رسول الله ﷺ وأبو بكر أمير عليهم، ورسول الله ﷺ وأصحابه قادرون على الحج غير مشغولين بقتال ولا غيره، ثم حج هو وأزواجه وأصحابه سنة عشر، فدل ذلك على أن الحج واجب على التراخي، ولو كان على الفور ما أخره، قال النووي: هذا دليل الشافعي وجهور الأصحاب.

وقال البيهقي: هذا الذي ذكره الشافعي مأخوذ من الأخبار، فأما نزول فرض الحج فكما قال. واستدل أصحابنا له بحديث كعب بن عجرة قال: وقف على رسول الله ﷺ بالحديبية ورأسى يتسahفت قملاً، فقال: يوذيك هوامك؟ قلت: نعم يارسول الله، فقال: قد آذاك هوام رأسك؟ قلت: نعم، قال: فاحلق رأسك. قال: ففِي نزلت هذه الآية ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ...﴾ البقرة/١٩٦. رواه البخاري ومسلم. قال أصحابنا: ثبت بهذا الحديث أن قوله تعالى: ﴿وَأَتُمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ...﴾ نزلت سنة ست من الهجرة، وهذه الآية دالة على وجوب الحج، ونزل بعدها قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وقد أجمع المسلمون على أن الحديبية كانت سنة ست من الهجرة في ذى القعدة، وثبت بالأحاديث الصحيحة واتفاق

العلماء أن النبي ﷺ غزا حينئذٍ بعد فتح مكة وقسم غنائمها، واعتمر من سنته في ذي القعدة، وكان إحرامه بالعمرة من الجعرانة، ولم يكن بقي بينه وبين الحج إلا أياماً يسيرة، فلو كان على الفور لم يرجع من مكة حتى يحج، مع أنه هو وأصحابه كانوا حينئذٍ موسرين فقد غنموا الغنائم الكثيرة ولا عذر لهم ولا قتال ولا شغل آخر، وإنما أخره ﷺ عن سنة ثمان بيئاً لجواز التأخير، ولتكمال الإسلام والمسلمون فيحج بهم حجة الوداع: ويحضرها الخلق فيبلغوا عنه المناسك، ولهذا قال في حجة الوداع ليبلغ الشاهد منكم الغائب، ولتأخذوا عني مناسككم. واحتجوا أيضاً بما رواه مسلم عن أنس قال: نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل البادية فقال: يا محمد، أئنا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: صدق، قال: فمن خلق السماء؟ قال: الله، قال: فمن خلق الأرض؟ قال: الله، قال: فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل، قال: الله، قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال، الله أرسلك؟ قال: نعم، قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا، قال: صدق، قال: فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا؟ قال: نعم، قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا، قال: صدق. قال: وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا، قال: صدق، قال: فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا؟ قال: نعم، قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، قال: صدق.

قال النووي: وفي رواية البخاري أن هذا الرجل هو ضمام بن ثعلبة، وقدمه على النبي ﷺ كان سنة خمس من الهجرة، قاله محمد بن حبيب وآخرون، وقال غيره:

سنة سبع، وقال أبو عبيدة سنة تسع. وقالوا: إنه إذا تمكن من الحج ثم فعله لا ترد شهادته بالاتفاق، ولو حرم التأخير لردت شهادته.

قال النووى: المختار أن الأمر المجرد عن القرائن لا يقتضى الفور، وإنما المقصود منه الامتثال المجرد. وأجابوا عن حديث الباب أنه ضعيف، لأن في سنده مهران وفيه مقال، وعلى فرض صحته فالأمر فيه للنذب جمعاً بين الأدلة، وكذا القول في حديث تعجلوا الحج فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له. وقال النووى في شرح المذهب: إن الحديث حجة لنا؛ لأنه ﷺ فوض الحج إلى إرادة الشخص واختياره، ولو كان على الفور لم يفوض تعجيله إلى اختياره.

وعن آية ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ... ﴾ بأن الأمر المطلق المجرد عن القرائن لا يقتضى الفور بل هو للتراخي، وعلى فرض أنه للفور فتأخيره ﷺ الحج إلى السنة العاشرة قرينة صارفة له عن الفورية، وعن حديث عبد الرحمن بن سابط بأنه ضعيف كما قال النووى في شرح المذهب، وبأن الذم لمن أخره إلى الموت، وهذا أمر متفق عليه، وبأن الحديث محمول على من تركه معتقداً عدم وجوبه مع الاستطاعة. ولا يقال إن من أخره مستطيحاً حتى مات أثم اتفاقاً فيدل على الوجوب فوراً؛ لأن الإثم إنما جاء من تفريطه بالتأخير، وإنما جاز له التأخير بشرط سلامة العاقبة، كما إذا ضرب ولده أو زوجته، أو المعلم الصبي أو عزّر السلطان إنساناً فمات، فإنه يجب الضمان لأنه مشروط بسلامة العاقبة، والعمدة في هذا تأخيره ﷺ بعد إمكانه التعجيل. إذا علمت هذا علمت أن الراجح القول بوجوب الحج على التراخي.

﴿ باب الكرى ﴾

بتشديد الياء على وزن صي، أى: من يكرى دابته، وقد يطلق على المكرى، فهو فعيل بمعنى مفعول.

● عن أبي أمامة التيمي قال: كُنْتُ رَجُلًا أَكْرَى فِي هَذَا الْوَجْهِ وَكَانَ نَاسٌ يَقُولُونَ لِي: إِنَّهُ لَيْسَ لَكَ حَجٌّ، فَلَقِيتُ ابْنَ عُمَرَ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي رَجُلٌ أَكْرَى فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَإِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ لِي: إِنَّهُ لَيْسَ لَكَ حَجٌّ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَلَيْسَ تُحْرِمُ وَتَلْبِي وَتَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَتُفِيضُ مِنْ عَرَفَاتٍ وَتَرْمِي الْجِمَارَ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّ لَكَ حَجًّا. جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ، فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ وَقَالَ: لَكَ حَجٌّ.

والحديث أخرجه أيضًا الدارقطني والبيهقي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (كنت أكرى في هذا الوجه) أى: أكرى دابتي في سفر الحج. قوله: (ليس لك حج... إلخ) يعنى: حيث اشتغلت بالكراء فإن سيرك لأجل دابتك لا لأعمال الحج. قوله: (أليس تحرم... إلخ) أى: أأست تودى أعمال الحج مع كرائك لدابتك؟ فقال: بلى. أى: أعمل، فقال له ابن عمر: إن لك حجاً أى: إن كراءك لدابتك مع أدائك لأعمال الحج لا يخل بمحجك. قوله: (جاء رجل إلى النبي... إلخ) ساقه ابن عمر استدلالاً على ما أفق به أبا أمامة، وابتغاء الفضل في الآية: طلب الرزق بالكسب، أعم من أن يكون بطريق الكراء أو بطريق التجارة.

والحديث دليل على جواز كراء الدابة في الحج، والاشتغال بالكسب فيه وهو مجمع عليه.

﴿ باب الصبي يحج ﴾

أى: يجوز حجه أم لا؟

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالرُّوحَاءِ فَلَقِيَ رَكْبًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، قَالَ: مَنْ الْقَوْمُ؟ فَقَالُوا: الْمُسْلِمُونَ. فَقَالَ: فَمَنْ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ! فَفَزَعَتْ امْرَأَةً فَأَخَذَتْ بَعْضُ صَبِي فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ مِحْفَتِهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ.

والحديث أخرجه أيضًا أحمد ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان رسول الله بالروحاء) بفتح الراء وسكون الواو وحاء مهملة ممدودة: موضع بين مكة والمدينة على نحو أربعين ميلاً من المدينة. قوله: (فلقى ركباً فسلم عليهم) أى: لقي جماعة فسلم عليهم وكان ذلك حين رجوعه ﷺ من مكة إلى المدينة بعد الحج، ففي رواية النسائي عن ابن عباس قال: صدر رسول الله ﷺ فلما كان بالروحاء... الحديث. وصرح به ابن القيم في الهدى، قال: ثم ارتحل رسول الله ﷺ راجعاً إلى المدينة فلما كان بالروحاء لقي ركباً... إلخ. قوله: (فقال: من القوم؟) أى: قال النبي ﷺ: من القوم؟. قوله: (ففزعَتْ امرأة... إلخ) أى: خافت فوث الجواب، وبادرت فأخذت بساعد صبي وهو من المرفق إلى الكتف فأخرجته من محفتها، بكسر الميم وتشديد الفاء مركب للنساء كالهودج غير أنه ليس له قبة. قوله: (نعم) أى: له فضل الحج دون أن يكون محسوباً عن فرضه لو بقى حتى يبلغ، وهذا كالصلاة يؤمر بها إذا أطاقتها وهي غير واجبة عليه،

ولكن يكتب له أجرها تفضلاً من الله تعالى، ويكتب لمن يأمره بها ويرشده إليها أجر. قوله: (ولك أجر) يعنى حملها إياه وتحملها المشاق من أجله، وتجنبها إياه ما يجتنبه الحرام، وفعلها به ما يفعل الحرام. وفي هذا الحديث دليل على أن حج الصبي - ولو غير مميز - صحيح منعقد، ويُخَرِّم الوليُّ عن غير المميز ويجرده ويُلِي عنه ويَطوف به ويسعى ويقف به بعرقه ويرمى عنه، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجهاء العلماء ومنهم الحنفية، قال العلامة ابن عابدين: ففي الواجبة وغيرها: الصبي يحج به أبوه وكذا المجنون؛ لأن إحرامه عنهما وهما عاجزان كإحرامهما بنفسهما. واستدلوا بحديث الباب، وحديث السائب بن يزيد قال: حج بي مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين، رواه أحمد والبخاري. وبحديث جابر قال: حججنا مع رسول الله ﷺ ومعنا النساء والصبيان فلينا عن الصبيان ورمينا عنهم. أخرجه أحمد وابن ماجه، ولكن على الصبي حجة أخرى إذا بلغ، لما رواه أحمد عن محمد بن كعب القرظي أن النبي ﷺ قال: أيما صبي حج به أهله فمات أجزاء عنه، فإن أدرك فعله الحج. ولما رواه الحاكم والبيهقي من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: أيما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى.

وقال داود وأصحابه وطائفة من أهل الحديث: إن الصبي إذا حج قبل بلوغه يجزئه عن حجة الإسلام، لا سيما وإن حديثي أحمد والحاكم المذكورين صريحان في أن الصبي إذا حج قبل بلوغه لا يكفيه ذلك عن حجة الإسلام. قال في النيل: قال ابن بطال: أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ، إلا أنه إذا حج كان له تطوعاً عند الجمهور. وقال الطحاوي: لا حجة في قوله: ﷺ نعم على أنه يجزئه عن حجة الإسلام، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له، لأن ابن عباس

راوى الحديث قال: أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى وأخرج ابن عدى من حديث جابر قال: لو حج صغير حجة، لكان عليه حجة أخرى. فيؤخذ من مجموع هذه الأحاديث أنه يصح حج الصبي ولا يجزئه عن حجة الإسلام إذا بلغ، وهذا هو الحق فيتعين المصير إليه جمعاً بين الأدلة.

وعليه فكل ما يترتب على الكبير المحرم من هدى وفدية وجزاء صيد يترتب على الصبي ويطلب به عليه. قال الخطابي: فإذا كان له حج، فقد علم أن من سنته أن يوقف به في المواقف ويطاف به محمولاً إن لم يطق المشى، وكذلك السعى بين الصفا والمروة، ونحوها من أعمال الحج، وفي معناه المجنون إذا كان ميئوساً من إفاقته، وفي ذلك دليل على أن حجه إذا فسد أو دخله نقص، فإن جبرانه واجب عليه كالكبير. وإن اصطاد صيداً لزمه الفداء كالكبير، وقال بعض أهل العراق: لا يحج بالصبي الصغير، والسنة أولى ما اتبع.

وما روى عن أبي حنيفة من أنه لا يصح إحرام الصبي بالحج، فمعناه أنه لا يصح صحة يترتب عليها وجوب الكفارة عليه إذا فعل محظوراً من محظورات الإحرام؛ زيادة في الرفق، لا أنه لا يثاب عليه، وعليه؛ فلو ارتكب الصبي محظوراً في الحج فلا دم عليه عند الحنفية لا في ماله ولا في مال وليه، وقالت المالكية: فدية اللبس والطيب ونحوهما على وليه، وجزاء الصيد في غير الحرم على وليه مطلقاً، أما ما صاده في الحرم فعلى وليه إن كان لا يخاف على الصبي بتركه ضياعاً، وإلا ففي مال الصبي. وقالت الشافعية: لو ارتكب الصبي غير المميز محظوراً فلا ضمان مطلقاً، وإن كان مميزاً فالضمان على وليه، وإن أئلف بإرشاد غيره فالضمان على المرشد. وقالت الحنابلة: نفقة حج الصبي وكفاراته في مال وليه على الصحيح.

﴿ باب المواقيت ﴾

أى: الأماكن التى يحرم منها الحاج والمعتمر، جمع ميقات: مثل ميعاد ومواعيد، وهو لغة: الحد، مأخوذ من الوقت الذى هو مقدار من الزمن، ثم استعير للمكان توسعاً، ثم صار حقيقة شرعية فى كل من الزمان والمكان. والمراد به هنا المكان الذى عينه النبى ﷺ للإحرام فلا يجوز لمريد مكة مجاوزته بلا إحرام على ما يأتى.

● عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا. وَبَلَّغَنِي أَنَّهُ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه والدارمى.

○ معنى الحديث: قوله: (وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة) بضم الحاء المهملة مصغراً، أى: عَيَّنَ لأهل المدينة ذا الحليفة يحرمون منه، وهو مكان فى الجنوب الغربى من المدينة بينهما ستة أميال، وبه مسجد يعرف بمسجد الشجرة، وآبار يقال لها: آبار على، تزعم العامة أنه قاتل الجن بها، وهو كذب. ويطلق على موضع آخر بأرض تهامة، ففى حديث رافع بن خديج قال: كنا مع رسول الله ﷺ بذي الحليفة من تهامة فأصبنا نهب غنم.

قوله: (ولأهل الشام الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء المهملة: قرية فى الشمال الغربى لمكة على أربعة مراحل منها أو ٣٢ ميلاً قريب من رابغ، وكانت تسمى مهيعه، وسميت بالجحفة لأن السيل أجحف بأهلها، وذلك أن العمالق كانوا يسكنون يثرب المدينة فوقع بينهم وبين بنى عبيد - وهم إخوة عاد - حرب، فأخرجوهم من يثرب، فنزلوا بمهيعه، فجاء سيل فاجتحتفهم أى: استأصلهم

فلذلك سميت الجحفة. وقد ذهبت أعلامها؛ ولذا صار الناس يحرمون الآن من رابغ: مدينة في شمالها احتياطاً.

قوله: (ولأهل نجد قرنًا) وفي نسخة: القرن، والنجد في الأصل: ما ارتفع من الأرض، ويجمع على نجود كفلس وفلوس، والمراد بها هنا: بلاد معروفة من ديار العرب مما يلي العراق، وليست من الحجاز وإن كانت من جزيرة العرب، وقرن بفتح القاف وسكون الراء هو قرن المنازل، ويقال له قرن الثعالب، جبل مطل على عرفات في الشمال الشرقي لمكة على يوم وليلة، وأصل قرن: الجبل الصغير المستطيل المنقطع عن الجبل الكبير، ورواه بعضهم بفتح الراء، وهو غلط لأن قرنًا بفتح الراء قرية باليمن. وقيل إن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى، بينه وبين مسجد منى خمسمائة وألف ذراع، وعليه فهو ليس من المواقيت.

قوله: (وبلغني أنه وقت لأهل اليمن... إلخ) أى: قال ابن عمر: بلغني أن النبي ﷺ جعل مكان الإحرام لأهل اليمن يللم، وقال هنا "بلغني" دون ما قبله، إشارة إلى أنه لم يسمع هذا من النبي ﷺ مباشرة، وإنما وصل إليه بواسطة، ففي رواية الدارمي: قال ابن عمر: أما هذه الثلاث فقد سمعتهن من رسول الله ﷺ، وبلغني... إلخ ويللم بفتح المشاة التحتية واللامين وسكون الميم بينهما، ويقال فيه ألملم بالهمزة وهو الأصل، وقلبت في المشهور ياء: جبل جنوب مكة على مرحلتين منها، وقيل بينهما ثلاثون ميلاً.

وظاهر الحديث أن يللم ميقات جميع أهل اليمن، وليس كذلك، فإن لأهل اليمن طريقين: طريق لأهل تهامة يمرون فيه على يللم أو يحاذونه، فيللم ميقاتهم لا يشاركونهم فيه أحد إلا من أتى عليه من غيرهم، والثاني طريق نجد اليمن،

وهم أهل الجبال، وهؤلاء يعمرون على قرن أو يحاذونه، فهو ميقاتهم دون يللم، فأطلق اليمين في الحديث وأريد بعضه وهو تهامة خاصة. أفاده في الفتح.

● عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَا: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَاهُ. قَالَ أَحَدُهُمَا: وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَنَ، وَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَلْمَلِمَ؟ قَالَ: فَهِنَّ لَهُمْ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ طَاوُسٍ: مِنْ حَيْثُ أُنْشَأَ. قَالَ: وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا.

والحديث أخرجه أيضاً الدارقطني والبخاري ومسلم والنسائي والدارمي.

○ معنى الحديث: قوله: (قالا) أى: عمرو بن دينار وعبد الله بن طاوس بسندهما، وذكرنا معنى الحديث السابق، والحاصل أن حديث حماد هذا له طريقان: أحدهما عن عمرو بن دينار رواه مسنداً وثانيهما عن عبد الله بن طاوس عن أبيه مرسلأ. وأخرجه الدارقطني من الطريقين كالمصنف قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز نا خلف بن هشام نا حماد بن زيد عن عمرو عن طاوس عن ابن عباس، وعبد الله بن طاوس عن أبيه رفعاه إلى النبي ﷺ أنه وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرناً، قال ابن طاوس: قرن المنازل، ولأهل اليمن يللم، أو قال أَلْمَلِمَ، قال: فهن لهم ولمن أتى عليهن من غيرهم ممن كان يريد الحج والعمرة ومن كان دونهن، قال عمرو: من أهله، وقال ابن طاوس: من حيث أنشأ كذلك، فكذلك حتى أهل مكة يهلون منها. فالمرسل من طريق خلف بن هشام عن حماد، قال الدارقطني وتابعه. أى: على إرساله سليمان بن حرب، وغير واحد، وخالفهم يحيى بن حسان فأسنده عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس.

قوله: (فهن لهم... إلخ) أى: فالمواقيت المذكورة لمن ذكر من أهل تلك الجهات، ولمن أتى عليها من غير أهلها، سواء فى ذلك من كان له ميقات معين أم لا، أما من ليس له ميقات معين؛ فأى: ميقات يمر عليه فهو ميقاته، ويلزمه الإحرام منه، وأما من له ميقات معين وفى طريقة ميقات قبل ميقاته كالشامى يحج من المدينة فمرّ بذى الحليفة، فعند الشافعى وأحمد وإسحاق يجب أن يحرم من ذى الحليفة. وهو قول لأبى حنيفة، وعند مالك يندب له الإحرام من ذى الحليفة وهو مشهور مذهب الحنفية، ويلزمه الإحرام من الجحفة إن لم يحرم من ذى الحليفة.

قال فى البدائع: من جاوز ميقاتاً من هذه المواقيت من غير إحرام إلى ميقات آخر جاز، إلا أن المستحب أن يحرم من الميقات الأول، روى عن أبى حنيفة أنه قال فى غير أهل المدينة إذا مروا على المدينة فجاوزوها إلى الجحفة فلا بأس بذلك، وأحب إلى أن يحرموا من ذى الحليفة.

وقالت الحنفية أيضاً: يجوز للمدنى أن يجاوز ذى الحليفة بلا إحرام، فإذا فعل ذلك وأحرم من الجحفة أو عند محاذاتها فلا شيء عليه، ومن سلك طريقاً بين ميقاتين أو بحرّاً فعند الحنفية يجتهد ويحرم إذا حاذى ميقاتاً منهما، والأبعد من مكة أولى بالإحرام منه، وهو ظاهر مذهب المالكية. وعند أحمد يتعين الإحرام من بعدهما، وهو الأصح عند الشافعية.

قوله: (ومن كان يريد الحج والعمرة) ظاهره أن الإحرام من هذه المواقيت إنما يجب على من مر بها قاصداً حجة أو عمرة دون من لم يرد شيئاً منهما، فلو أن مدنياً مر بذى الحليفة وهو لا يريد حجاً ولا عمرة فصار حتى قرب من الحرم ثم أراد حجاً أو عمرة فإنه يحرم حينئذ ولا يجب عليه دم، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس، والأخير من قول الشافعى. وذهب الأوزاعى وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق والجمهور إلى

أن عليه دماً إن لم يرجع إلى الميقات، لأنه لا يجوز لمريد مكة مجاوزة الميقات بغير عذر بلا إحرام، من غير فرق بين من أراد مكة لأحد النسكين أو لغيرهما، ومن فعل أثم ولزمه دم، لحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبی ﷺ قال: "لا يجاوز الوقت إلا بإحرام". رواه ابن أبي شيبة والطبرانی في معجمه. وعن أبي الشعثاء جابر بن زيد أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم، رواه الشافعي والبيهقي في المعرفة وابن أبي شيبة. وعن عطاء عن ابن عباس قال: إذا جاوز الوقت فلم يحرم حتى دخل مكة رجع إلى الوقت فأحرم، فإن خشى أن يرجع إلى الوقت فوت الحج، فإنه يحرم ويهريق لذلك دماً. رواه إسحاق بن راهويه في مسنده.

فهذه المنطوقات أولى من المفهوم المخالف في قوله: ممن أراد الحج والعمرة إن ثبت أنه من كلامه ﷺ دون كلام الراوى، وأما حديث جابر أن النبی ﷺ دخل يوم الفتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام. رواه مسلم والنسائي؛ فيجاب عنه بأنه كان لعذر الحرب، وهو مختص بتلك الساعة، بدليل قوله: ﷺ في ذلك اليوم: مكة حرام لم تحل لأحد قبلى ولا لأحد بعدى، إنما حلت لى ساعة من نهار ثم عادت حراماً. وهذا في حق من كان خارج الميقات، أما من كان فيه أو داخله فيحل له دخول مكة لحاجة غير مُحَرَّمٍ، لكثرة دخوله، وفي إلزامه بالإحرام كلما دخل حَرَج، وهو مدفوع بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الحج/٧٨. (قال العيني) على البخارى: من أراد دخول مكة لقتال مباح أو لخوف أو لحاجة متكررة كالحشاش والخطاب وناقل الميرة، ومن كانت له ضيعة يتكرر دخوله وخروجه إليها، فهؤلاء لا إحرام عليهم، لأن النبی ﷺ دخل يوم فتح مكة حلالاً وعلى رأسه المغفر، وكذلك أصحابه، ولو وجب الإحرام على من يكرر دخوله لأفضى إلى أن يكون جميع زمنه محرماً. وبهذا قال الشافعي وأحمد، وكذا من جاوز الميقات مريداً حاجة في

غير مكة، فهذا لا يلزمه الإحرام بلا خلاف، ومتى بدا له الإحرام يحرم من موضعه ولا شيء عليه، وبه يقول مالك والثوري والشافعي وصاحب أبي حنيفة، وعن أحمد وإسحاق أنه يلزمه الرجوع من الميقات والإحرام منه.

قوله: (ومن كان دون ذلك) أى: من كان دون هذه المواقيت، بأن كان مسكنه بين مكة وأحد هذه المواقيت، فأحرامه من بلده، والأفضل أن يحرم من الطرف الأبعد منها إلى مكة، وكذا إذا كان ساكنًا في وادٍ يقطع طرفيه محرماً، فإن تعدى هذه الأمكنة حلالاً ثم أحرم وجب عليه الرجوع وإلا أثم وعليه دم، فإن كان ساكنًا في بركة منفردًا بين الميقات ومكة فأحرامه من مسكنه.

قوله: (من حيث أنشأ، قال: وكذلك... إلخ) أى: قال ابن طاوس: يحرم من حيث ابتدا سفره وكذا كل من كان داخل الميقات ودخل الحرم يفعل ذلك، حتى أهل مكة يحرمون منها، وهذا لفظ ابن طاوس. ولفظ عمرو بن دينار كما في رواية للبخاري: فمن كان دونهن فمَهَلُهُ من أهله، وكذلك حتى أهل مكة يُهَلُّون منها، "وأهل" بالرفع مبتدأ خبره "يهلون". وفي الدارقطني: فمن كان دونهن قال عمرو: من أهله، وقال ابن طاوس: وحيث أنشأ. ومنه يتبين موضع الخلاف في لفظهما وهذا صريح في أن من كان ساكنًا مكة فأحرامه منها، وهو محمول على من أراد الإحرام بالحج فقط أو بالحج مع العمرة. أما من أراد الإحرام بالعمرة فقط، فلا بد أن يخرج إلى الحل ويحرم منه؛ ليجمع في إحرامه بين الحل والحرم، كما سيأتي في باب العمرة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه لا يجوز لمريد الحج أو العمرة مجاوزة الميقات بلا إحرام، وهو متفق عليه، وأجمعوا على أنه لو أحرم قبل الميقات أجزأه، قال الخطابي: وفي الحديث بيان أن المديني إذا جاء من الشام على طريق الجحفة، فإنه

يحرم من الجحفة ويصير كأنه شامي، وإذا أتى اليمنى على ذى الحليفة أحرم منه، وصار كأنه مدني، وفيه أن من كان منزله وراء هذه المواقيت مما يلي مكة فإنه يحرم من منزله، وفيه أن ميقات أهل مكة في الحج خاصة مكة، والمستحب للمكي أن يحرم قبل أن يخرج إلى الصحراء، فاما إذا أراد العمرة فإنه يخرج إلى أدنى الحل فيحرم منه، ألا ترى أن النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج بعائشة فيعمرها من التعميم؟

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ.

والحديث أخرجه أيضًا النسائي والطحاوي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (وقت لأهل العراق ذات عرق) أي: جعل رسول الله ﷺ ميقات أهل العراق ذات عرق بكسر فسكون: موضع في الشمال الشرقي لمكة بينه وبينها نحو ستة وأربعين ميلاً، والعراق إقليم معروف يذكر ويؤنث.

والحديث صريح في أنه ﷺ هو الذي جعل ذات عرق ميقاتاً لأهل العراق، وإليه ذهب الجمهور وعطاء بن أبي رباح. فقد أخرج البيهقي بسنده إلى ابن جريج قال: أخبر عطاء أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل المغرب الجحفة، ولأهل المشرق ذات عرق... الحديث. وأخرج من طريق الحجاج عن عطاء عن جابر بن زيد وعن أبي الزبير عن جابر قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذات الحليفة، ولأهل الشام الجحفة ولأهل العراق قرناً ذات عرق، ولأهل اليمن وأهل تهامة يلملم، ولأهل الطائف وهى نجد (هنا سقط) وذات عرق، ويؤيد ما في رواية لمسلم والطحاوي والبيهقي عن جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل، فقال: سمعت أحسبه رفع الحديث إلى النبي ﷺ فقال: مهمل أهل المدينة من ذى الحليفة، والطريق

الآخر من الجحفة، ومهل أهل العراق من ذات عرق، ومهل أهل نجد من قرن، ومهل أهل اليمن من يلملم. وما أخرجه الطحاوى من طريق حفص بن غياث عن الحجاج عن عطاء عن جابر قال: وقّت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة ولأهل اليمن يلملم، ولأهل العراق ذات عرق. وما أخرجه أيضاً من حديث هلال بن زيد قال: أخبرني أنس بن مالك أنه سمع رسول الله ﷺ وقّت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل البصرة ذات عرق، ولأهل المدائن العقيق. وفي رواية للبخارى والبيهقي أن الذى وقّت ذات عرق للعراق عمر بن الخطاب، فقد أخرجنا عن نافع عن عبد الله بن عمر قال: لما فتح هذان المصران، أتوا عمر بن الخطاب فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ حدّ لأهل نجد قرناً، وهو جور أى: منحرف عن طريقنا، وإنّا إن أردنا قرناً شق علينا. قال: فانظروا حدوها من طريقكم، فحدّ لهم ذات عرق. والمصران: البصرة والكوفة، والمراد بفتحهما غلبة أهل الإسلام على أرضهما، وروى الشافعى من طريق طاوس قال: لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذٍ أهل المشرق، يعنى بهم أهل العراق، لم يكونوا قد أسلموا، وقال فى الأم: لم يثبت عن النبى ﷺ أنه حدّ ذات عرق، وإنما أجمع عليه الناس. فحديث ابن عمر وكلام الشافعى يدلان على أن توقيت ذات عرق للعراق ليس مرفوعاً إلى النبى ﷺ، وبه قال جابر بن زيد وطاوس ومحمد بن سيرين والغزالي والرافعى والنووى فى شرح مسلم، والصحيح أنه مرفوع إلى النبى ﷺ كما ذكر فى الأحاديث، وهى وإن كان فى بعضها مقال، كما قال الحافظ؛ ولكن لكثرتها يقوى بعضها بعضاً.

وقال الطحاوى: فإن قال قائل: وكيف يجوز أن يكون النبى ﷺ وقت لأهل العراق، والعراق إنما كانت بعده، قيل له: كما وقت لأهل الشام، والشام إنما فتحت

بعده، فإن كان يريد بما وقت لأهل الشام من كان في الناحية التي افتتحت حينئذ من قبل الشام، وإن كان ما وقت لأهل الشام إنما هو لما علم بالوحي أن الشام ستكون دار إسلام فكذلك ما وقت لأهل العراق إنما هو لما علم بالوحي أن العراق ستكون دار إسلام.

وحينئذ يجوز أن يكون عمر ومن سألهم لم يعلموا توقيت النبي ﷺ، فوقتها عمر باجتهاده فأصاب ووافق قول النبي ﷺ فقد كان كثير الإصابة لقول الرسول ﷺ. وبأن ذات عرق ميقات أهل العراق، قال أكثر أهل العلم، حتى قال ابن عبد البر: أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي في ذات عرق إحرام من الميقات. وقال طاوس وابن سيرين وجابر بن زيد: إن أهل العراق لا ميقات لهم، بل يهلون من أي: ميقات يرون عليه أو يحاذونه، لكن الصحيح أن ميقاتهم ذات عرق؛ لما علمته.

● عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، أَوْ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ. شَكََّ عَبْدُ اللَّهِ أَيُّهُمَا قَالَ.

والحديث أخرجه أيضًا ابن ماجه والبيهقي والبخارى في التاريخ.

○ معنى الحديث: قوله: (من أهل بحجة أو عمرة... إلخ) أي: من أحرم بحج أو بعمره مبتدئًا إحرامه من مسجد بيت المقدس منتهيًا به إلى مكة، غفر الله له ذنوبه السابقة واللاحقة مطلقًا، أو استحق دخول الجنة مع السابقين. شك عبد الله أي الكلمتين: غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، أو وجبت له الجنة.

قال يحيى بن أبي سفيان: وفي الحديث دلالة على جواز تقديم الإحرام على الميقات من مكان بعيد، مع الترغيب فيه، وهو مذهب الجمهور، وعن إسحاق وداود أنه لا يجوز الإحرام قبل الميقات، ونسبه الحافظ إلى البخارى مستدلاً بقوله: باب ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذى الحليفة ورُدُّ باحتمال أن معنى قوله: "ولا يهلون"، أى: لا يستحب لهم الإحرام قبل ذى الحليفة، وروى أن عمر بن الخطاب أنكر على عمران بن حصين إحرامه من البصرة، لكن قال الخطابي: يشبه أن يكون عمر إنما كره ذلك شفقاً أن يعرض للمحرم إذا بعدت مسافته آفة تفسد إحرامه، ورأى أن ذلك في قصر المسافة أسلم.

واختلف الجمهور في الأفضل، فقال علقمة والأسود وأبو إسحاق وأبو حنيفة: الأفضل الإحرام قبل الميقات، وهو رواية عن الشافعية للترغيب فيه بحديث الباب، ولقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ فقد فسر على وعمر الإتمام بأن يحرم الإنسان من داره، ولأن المشقة فيه أكثر والتعظيم أوفر. وفي رواية عن أبي حنيفة أن تقديم الإحرام إنما يكون أفضل إذا كان يملك الإنسان نفسه من محظور الإحرام، وروى عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس، وعن ابن عباس أنه أحرم من الشام، وعن ابن مسعود أنه أحرم من القادسية. وقال عطاء والحسن البصرى ومالك وأحمد وإسحاق: يكره الإحرام قبل الميقات. وهو أصح القولين عند الشافعية؛ لأن النبي ﷺ أحرم في حجته من الميقات، وهو مجمع عليه، وأحرم عام الحديبية من ميقات أهل المدينة، وهو ذو الحليفة، وأحرم معه الصحابة، وهكذا فعل بعده جماهير الصحابة والتابعين وأهل الفضل من العلماء. فترك النبي ﷺ الإحرام من مسجده الذي جعل الله تعالى الصلاة فيه بألف صلاة فيما سواه من المساجد، دليل على أن الإحرام من الميقات أفضل. وأجابوا عن حديث الباب بأن إسناده ليس بقوى، وعلى فرض

صحته ففيه بيان فضيلة الإحرام قبل الميقات، وليس فيه أنه أفضل من الميقات، أو أن هذه الفضيلة خاصة بالمسجد الأقصى لأن له مزايا لا توجد في غيره، وليجمع في إحرامه بين الصلاة في المسجدين، ولذلك أحرم منه ابن عمر ولم يكن يحرم من غيره إلا من الميقات، وهذا هو الراجح لقوة أدلته. وما قيل من أنه ﷺ أحرم من الميقات لبيان الجواز مردود بأنه ﷺ بيّن الإحرام من المواقيت بالقول كما تقدم للمصنف، وكما جاء عند البخاري عن ابن عمر وغيره، فلو كان الإحرام قبل المواقيت أفضل لفعله ﷺ واكتفى في بيان جواز الإحرام من المواقيت بالقول.

﴿ باب الحائض تهل بالحج ﴾

أى: تحرم به.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَفَسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ.

○ معنى الحديث: قوله: (فأمر رسول الله... إلخ) أى: أمر ﷺ أبا بكر أن يأمرها بالغسل والإحرام، وكان ذلك في حجة الوداع، فقد أخرج النسائي من طريق القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر أنه خرج حاجاً مع رسول الله ﷺ حجة الوداع ومعه امرأته أسماء، فلما كانوا بذي الحليفة ولدت أسماء محمداً... الحديث.

○ فقه الحديث: دل الحديث على استحباب الغسل لمن أراد الإحرام بحج أو عمرة أو بهما، ولو حائضاً أو نفساء، لأن القصد منه النظافة، ولذا لا ينوب التيمم عنه عند العجز، وهذا متفق عليه.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ إِذَا أَتَتَا عَلَى الْوَقْتِ تَغْتَسِلَانِ وَتُحْرِمَانِ وَتَقْضِيَانِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ. قَالَ أَبُو مَعْمَرٍ فِي حَدِيثِهِ: حَتَّى تَطْهَرَا. وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عِيسَى عِكْرَمَةَ وَمُجَاهِدًا، قَالَ: عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَلَمْ يَقُلْ ابْنُ عِيسَى: كُلَّهَا، قَالَ: الْمَنَاسِكَ إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ.

والحديث أخرجه أيضًا الترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا أتتا على الوقت... إلخ) أى: الميقات، وفي نسخة: إذا أتيا على الوقت تغتسلان... إلخ، وفي رواية الترمذى أن النفساء والحائض تغتسل وتحرم وتقضى المناسك كلها... إلخ، أى: تؤدي أفعال الحج إلا الطواف بالكعبة، فإنه يكون بالمسجد، وهما ممنوعتان من دخوله. وشرط صحته الطهارة عند غير الحنفية كما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى. قوله: (قال أبو معمر... إلخ) أى: ذكر إسماعيل بن إبراهيم فى حديثه لفظ حتى تطهر بعد. قوله: غير الطواف بالبيت، أى: أن الحائض والنفساء لا يطوفان بالبيت حتى ينقطع الدم ويفتسلا، ولم يذكر محمد بن عيسى فى سنده عكرمة ومجاهدًا، بل اختصر على عطاء، ولم يذكر لفظ كلها بعد المناسك، بل قال: وتقضيان المناسك إلا الطواف بالبيت.

○ فقه الحديث: دل الحديث على صحة إحرام الحائض والنفساء واستحباب غسلهما للإحرام، وهذا الغسل للتنظف لا للطهارة. قال الخطابى: ومعلوم أن اغتسال الحائض والنفساء قبل أو ان الطهر لا يطهرهما، وإنما هو لفضية المكان والوقت، وفيه دليل على أن المحدث إذا أحرم جاز إحرامه. والغسل للإحرام مأمور به إجماعًا. والجمهور على أنه مستحب، ولم يقل بوجوبه إلا الحسن البصرى

والظاهرية. وفيه دليل على أن الحائض والنفساء يطلب منهما الإتيان بجميع أعمال الحج إلا الطواف وكذا ركعته، وعلى أنه لا تشترط الطهارة في السعي. فيجوز للحائض والنفساء السعي بين الصفا والمروة إذا طراً عليهما الحدث بعد الطواف وقبل السعي. وإليه ذهب الجمهور، ولم ينقل القول بوجوب الطهارة فيه إلا عن الحسن البصري وبعض الحنابلة، فإنهم شبهوه بالطواف. أما إذا حاضت المرأة أو نفست قبل الطواف. فهي ممنوعة من السعي ما لم تطف طاهرة من الحدثين، لأن تقدم الطواف الكامل بأن يكون الطائف غير محدث حدثاً أكبر شرط في صحة السعي عند الجمهور، وعليه يحمل ما رواه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال لعائشة لما حاضت بسرف وهي محرمة: افعلی ما یفعله الحاج غیر ألا تطوفی بالبيت وبين الصفا والمروة حتى تطهري، قال الخافظ: إسناده صحيح، وقال الثوري وعطاء: تقدم الطواف على السعي ليس شرطاً في صحته، فإذا قدم السعي على الطواف صح، وبه قال أبو حنيفة إلا أنه قال: يلزمه دم، ودل الحديث على أن الحائض والنفساء ممنوعتان من الطواف، وكذا الجنب والمحدث حدثاً أصغر؛ لحديث ابن عباس مرفوعاً الطواف صلاة إلا أن الله تعالى أحل فيه الكلام، فمن تكلم فلا يتكلم إلا بخير رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد. وروى الترمذي: الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه. والمحدث مطلقاً ممنوع من الصلاة، وهذا متفق عليه، فلو طاف محدثاً لا يصح طوافه أخذاً بالأحاديث المذكورة، ولأنه يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من الطهارة وستر العورة، فإن ترك شيئاً منهما لا يصح عند الجمهور وتلزمه إعادته، ويصح عند الحنفية ويلزمه دم إن لم يعده، وعن بعض الحنفية: يلزمه صدقة تجزئ في الفطرة؛ بناء على أن الطهارة في الطواف سنة. وروى عن أحمد صحة الطواف بدون طهارة ولا شيء عليه. وقال أبو ثور: إذا طاف على غير وضوء أجزأه طوافه إن كان لا يعلم، ولا

يجزئه إن كان يعلم. واستدل من أجاز الطواف بغير طهارة بقياسه على الوقوف والسعى وبقية أعمال الحج، فإنه لا يشترط فيها الطهارة، لكن يرد عليهم حديث الباب، وما ذكر من الأحاديث الدالة على اشتراط الطهارة فيه.

﴿ باب الطيب عند الإحرام ﴾

أى: بيان ما يدل على جوازه.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَإِحْلَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

والحديث أخرجه أيضاً مالك والبخارى ومسلم والنسائي والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (كنت أطيب رسول الله ﷺ... إلخ) أى: أضع الطيب فى بدنه وثيابه لأجل إحرامه بحج أو عمرة، وفى رواية للنسائي من طريق سالم عن عائشة قالت: طيب رسول الله ﷺ عند إحرامه حين أراد أن يحرم، وعند إحلاله قبل أن يحل ييدى. تعنى قبل أن يطوف طواف الإفاضة وبعد التحلل الأول، وفى رواية لمسلم من طريق الأسود عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد. قوله: (وإحلاله قبل أن يطوف بالبيت) أى: كنت أطيبه لخروجه من الإحرام برمى جمرة العقبة والحلق قبل أن يطوف بالكعبة طواف الإفاضة، فإن المحرم إذا رمى جمرة العقبة وحلق أو قصر حل له كل شيء من محظورات الإحرام إلا النساء، وهذا هو التحلل الأول.

﴿ باب التليد ﴾

أى: تليد الشعر للمحرم، وهو أن يجعل في شعره شيئاً من نحو الصمغ حفظاً له من الشعث والقمل والانتشار.

● عَنْ سَالِمٍ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُهْلُ مُلْبِداً.

والحديث أخرجه أيضاً البيهقي والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (يهل ملبداً) بضم المثناة التحتية من الإهلال، أى: يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبداً شعر رأسه.

● عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّدَ رَأْسَهُ بِالْعَسَلِ.

والحديث أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (لبد رأسه بالعسل) بمهملتين مفتوحتين، هو صمغ العرطف، قال في اللسان: والعرب تسمى صمغ العرطف عسلاً لحلاوته. والعرطف بضم فسكون فضم: نوع من شجر العضاء شجر عظيم له شوك ويعد أن يراد به غسل النحل؛ لأن لزوجه تنتشر في الثياب والبدن ولا يبس فيؤذى، وقيل: هو بغير معجمة مكسورة وسين ساكنة، وهو ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره. قال الحافظ في الفتح: ضبطناه في روايتنا من سنن أبي داود بالمهملتين.

وفي الحديثين دليل على استحباب تليد الشعر للمحرم؛ لما فيه من الرفق به والبعد عن الشعث وأسباب الأذى ولا سيما من طالت مدة إحرامه، وبه قال الشافعي وأصحابه وأحمد، وكذا الحنفية والمالكية إذا كان يسيراً لا يؤدي إلى ستر

الرأس، أما الكثير الذى يحصل به تغطية ربع رأسه فأكثر فحرام، يلزم فيه دم باستدامته حال الإحرام يوماً فأكثر، أما لو دام أقل من يوم وليلة ففيه صدقة كصدقة الفطر، وهذا فى حق الرجل، أما المرأة فلا تمنع من تغطية رأسها فى الإحرام.

فائدة: قال ابن بطال: قال جمهور العلماء: من لبّد رأسه فقد وجب عليه الحلق كما فعل النّبي ﷺ، وبه أمر الناس عمرُ وابنه رضى الله عنهما، وهو قول مالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. وكذا لو ضفر رأسه أو عقص شعره، لما رواه ابن عدى من حديث عبد الله بن رافع عن أبيه عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من لبّد رأسه للإحرام فقد وجب عليه الحلق. وقال أبو حنيفة وأصحابه: من لبّد رأسه أو ضفر فإن قصر ولم يخلق أجزاءه؛ لما روى عن ابن عباس أنه كان يقول: من لبّد رأسه أو عقص أو ضفر، فإن كان نوى الحلق فليحلق، وإن لم ينوّه فإن شاء حلق وإن شاء قصر. وأجابوا عن حديث ابن عمر بأن فى سنّده عبد الله بن رافع وهو ضعيف، وقال الدارقطني: ليس بالقوى، أفاده العيني على البخارى.

الفهرس العام لمباحث الجزء العاشر

الموضــــــــــــــــوع	الصفحة
باب في صلة الرحم	٣
باب في الشح	١٤
كتاب الصيام	١٧
باب مبدأ فرض الصيام	١٨
باب نسخ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾	٢٧
باب من قال: هي مثبتة للشيخ والحلي	٣١
باب الشهر يكون تسعاً وعشرين	٣٤
باب إذا أخطأ القوم الهلال	٤٢
باب إذا إغمى الشهر	٤٤
من قال: فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين	٤٥
باب في التقدم	٤٧
باب إذا رُؤى الهلال في بلد قبل الآخرين بليلة	٤٩
باب كراهية صوم يوم الشك	٥٣
باب فيمن يصل شعبان برمضان	٥٥
باب في كراهية ذلك	٥٦

٥٩ باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال
٦٠ باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان
٦١ باب في تأكيد السحور
٦٢ باب من سمى السحور الغداء
٦٣ باب وقت السحور
٦٩ باب الرجل يسمع النداء والإناء على يده
٧٠ باب وقت فطر الصائم
٧٤ باب ما يستحب من تعجيل الفطر
٧٦ باب ما يفطر عليه
٧٨ باب القول عند الإفطار
٨٠ باب الفطر قبل غروب الشمس
٨٣ باب في الوصال
٨٨ باب الغيبة للصائم
٩١ باب السواك للصائم
٩٤ باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق
٩٥ باب في الصائم يحتجم
٩٦ باب الرخصة في ذلك

٩٨ باب في الصائم يحتلم غارًا في رمضان
٩٩	باب في الكحل عند النوم للصائم
١٠٢	باب الصائم يستقي عمدًا
١٠٥	باب القبلة للصائم
١٠٩ باب الصائم يلع الريق
١١٠ باب كراهيته للشاب أى: التقييل
١١١ باب فيمن أصبح جنبًا في شهر رمضان
١١٦ باب كفارة من أتى أهله في رمضان
١٢٧ باب التغليظ فيمن أفطر عمدًا
١٢٩	باب من أكل ناسيًا
١٣١	باب تأخير قضاء رمضان
١٣٦ باب فيمن مات وعليه صيام
١٣٩	باب الصوم في السفر
١٤١	باب من اختار الفطر
١٤٥	باب فيمن اختار الصيام
١٤٧ باب متى يفطر المسافر إذا خرج
١٤٩	باب قدر مسيرة ما يفطر فيه

١٥١	باب من يقول صمت رمضان كله
١٥٢	باب في صوم العيدين
١٥٥	باب صيام أيام التشريق
١٥٨	باب النهي أن يخص يوم الجمعة بصوم
١٦٠	باب في صوم الدهر
١٦٨	باب في صوم أشهر الحرم
١٧٠	باب في صوم الحرم
١٧٢	باب صوم رجب
١٧٨	باب في صوم شعبان
١٨١	باب في صوم ستة أيام من شوال
١٨٣	باب كيف كان يصوم النبي ﷺ
١٨٣	باب في صوم الاثنين والخميس
١٨٥	باب في صوم العشر
١٨٨	باب في فطر العشر
١٨٩	باب في صوم عرفة بعرفة
١٩٢	باب في صوم يوم عاشوراء
١٩٧	باب ما روى أن عاشوراء اليوم التاسع

١٩٨ باب فى فضل صومه
٢٠١ باب فى صوم يوم وفطر يوم
٢٠٢	باب فى صوم الثلاث من كل شهر
٢٠٣	باب من قال: الاثنين والخميس
٢٠٥	باب من قال: لا يبالى من أى الشهر
٢٠٦ باب النية فى الصيام
٢٠٩	باب فى الرخصة فيه، أى: فى ترك نية الصوم بالليل
٢١٤ باب من رأى عليه القضاء، أى: من أفطر فى التطوع
٢١٦	باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها
٢٢٠	باب فى الصائم يدعى إلى وليمة
٢٢٢ باب ما يقوله الصائم إذا دعى إلى تناول طعام
٢٢٢	باب الاعتكاف
٢٣٠	باب أين يكون الاعتكاف؟
٢٣٦	باب المعتكف يدخل البيت لحاجته
٢٤٢	باب المعتكف يعود المريض
٢٥٣	باب المستحاضة تعتكف
٢٥٤	كتاب المناسك

٢٥٤	باب فرض الحج
٢٥٨	باب المرأة تحج بغير محرم
٢٦٧	باب لا ضرورة في الإسلام
٢٦٨	باب التزود في الحج
٢٦٩	باب التجارة في الحج
٢٧٥	باب الكرى
٢٧٦	باب الصبي يحج
٢٧٩	باب المواقيت
٢٨٩	باب الحائض قل بالحج
٢٩٢	باب الطيب عند الإحرام
٢٩٣	باب التلبيد

رقم الإيداع: ٢٠٠٤/٥٨٥٥
الترقيم الدولي: 977-295-144-4